

١٢٣٠

١٢٣٠

عند محمد بن محمد بن رسول ديب
عند محمد بن محمد بن رسول ديب
عند محمد بن محمد بن رسول ديب
عند محمد بن محمد بن رسول ديب
عند محمد بن محمد بن رسول ديب
عند محمد بن محمد بن رسول ديب
عند محمد بن محمد بن رسول ديب
عند محمد بن محمد بن رسول ديب
عند محمد بن محمد بن رسول ديب
عند محمد بن محمد بن رسول ديب

المجيع عليهم السلام
وعلى فضل الله الكريم الوفا
بجاه النبي المصطفى

يا فخر في الدنيا
هو محمد بن محمد بن رسول ديب
هو محمد بن محمد بن رسول ديب
هو محمد بن محمد بن رسول ديب

عند محمد بن محمد بن رسول ديب
عند محمد بن محمد بن رسول ديب
عند محمد بن محمد بن رسول ديب
عند محمد بن محمد بن رسول ديب
عند محمد بن محمد بن رسول ديب
عند محمد بن محمد بن رسول ديب
عند محمد بن محمد بن رسول ديب
عند محمد بن محمد بن رسول ديب
عند محمد بن محمد بن رسول ديب
عند محمد بن محمد بن رسول ديب

وما عند الله من شيء
وليس من شيء
وليس من شيء
وليس من شيء
وليس من شيء
وليس من شيء
وليس من شيء
وليس من شيء
وليس من شيء
وليس من شيء

(هذا فهرست شرح الاظهار لعبد الله الايوب الانصارى)

٢٨	ولابد لهذه الحروف من متعلق	٣	بسمه
٢٩	فجرور الزائد ورب	٤	جدله
٢٩	ومجرور حرف الاستثناء	٤	معاني لام التعريف
٢٩	ولولا ولعل	٥	تصلة
٣٠	ومجرور ما عدا هذه السبعة	٥	تحقيق اعراب بعد وقبل
٣١	وقد يستند المتعلق الى الجار	٦	تحقيق هذه من اسماء الاشارة
٣٠	والمجرور	٨	الباب الاول في العامل
٣٢	ويجوز تقديم ما عدا هذا على متعلقه	٩	تعريف علم نحو
٣٣	وقد يحذف المتعلق	٩	اعلم اولان الكلمة
٣٤	وقد يحذف الجار	١٠	معنى الكلمة واللفظ والموضوع
٣٤	والاول المفعول فيه	١٠	والمعنى والمفرد
٣٥	وان كان ظرف مكان محدودا	١٠	فعل
٣٩	والثاني المفعول له	١٢	واسم
٤٠	واذا حذف الجار ينتصب المجرور	١٤	وحرف
٤٠	والثالث ان وان	١٥	ثم العامل
٤١	والسماعي فيما عدا هذه الثلاثة	١٦	والمراد بالواسطة
٤٢	ثم القياس بعد الحذف	١٦	وهو في الاسماء توارد المعاني
٤٣	وقد يبقى مجرورا على الشذوذ	١٦	المختلفة عليها
٤٤	ولا يجوز تعلق الجارين بمعنى واحد بفعل واحد بدون العطف	١٨	وفي الافعال المشابهة التامة
٢٣		١٨	وهي في المضارع فقط
٢١		١٩	اما الشبه الاول
٢٣		١٩	واما الشبه الثاني
٢٤		٢١	واما الشبه الثالث
٢٣		٢٣	ثم العامل على ضربين
٢٤		٢٤	بيان تقسيمات ثلثة
٢٤		٢٤	والعمل في اسم واحد تسمى



32101 019184546

(٣)

و يجوز اضمار ان خاصة	٧٠	والعامل في اسمين على	٤٥
والعامل القياسي	٧١	قسمين ايضا	٥٥
وهو تسعة الاول الفعل	٧٢	القسم الاول ثمانية احرف	٤٥
وهو على نوعين لازم ومتعد	٧٣	تسمى حروفا مشبهة بالفعل	٤٥
فاللازم	٧٣	ولا يتقدم معولها عليها	٥٥
افعال المدح والذم	٧٤	ولها صدر الكلام	٤٧
والفعل التعدى وهو على	٧٧	وتلحقها ما قلني عن العمل	٤٨
ثلاثة اضرب	٥٥	ومن ثم وجب الكسر	٤٩
الاول متعد الى مفعول واحد	٧٨	وقلت ان فاعلة	٥٢
ويجوز حذف مفعوله	٧٨	وحيث جاز التقدير ان جاز	٥٥
بقريئة وبدونها	٥٥	الامر ان	٥٥
والثاني متعد الى مفعولين	٧٨	وتخفف المكسورة	٥٥
افعال القلوب	٧٩	وتخفف المفتوحة	٥٧
ومن خصائصها جواز	٨١	وتخفف كائن	٦٠
الالغاء	٥٥	وتخفف لكن	٦١
واما التعليق بكلمة الاستفهام	٨٤	والسابع الا	٦١
افعال ملحقة بافعال القلوب	٨٦	والثامن لائني الجنس	٦٢
والثالث متعد الى ثلاثة	٨٧	والقسم الثاني ما ولا	٦٣
مفاعيل	٥٥	المسبتهين بليس	٥٥
ثم اعلم انه لا بد لكل فعل	٨٨	والعامل في الفعل المضارع	٦٥
من مرفوع	٥٥	فالناصب اربعة احرف	٦٥
الافعال الناقصة	٩٠	ويجوز اضمار ان خاصة	٦٨
وقد يتضمن الفعل التام	٩٢	والجازم خمسة عشر كلمة	٦٨
معنى صار	٥٥	اربعة منها حروف تجزم	٦٩
ويجوز تقديم اخبارها	٩٢	فعلا واحدا	٦٩
على انفسها	٥٥	واحد عشر منها تجزم	٥٩
افعال المقاربة	٩٤	فعلين	٥٩

٥٥-٦٠-٦١-٦٢-٦٣-٦٥-٦٨-٦٩-٥٩

2267

٥٥٥

والاول نحوها زيدا اى	١٢٠	والثانى اسم الفاعل	٩٦
خذه	...	والثالث اسم المفعول	٩٧
والثانى نحو هيهات الامر	١٢١	والرابع الصفة المشبهة	١٠٢
اى بعد	...	والخامس اسم التفضيل	١٠٢
ومنه الظرف المستقر	١٢١	والسادس المصدر	١٠٤
ويجوز فى هذه المواضع	١٢٢	والسابع الاسم المضاف	١٠٧
كون الظرف خبرا مقدما	...	وهى على نوعين معنوية	١٠٩
وما بعده مبتداء مؤخر	...	ولفظية فالمعنوية	١٠٩
واذالم يرفع ظاهرا ففاعله	١٢٢	وهى اما بمعنى من	١١٠
ضمير مستتر فيه	...	وتفيد تعريفا	١١١
ومنه المنسوب	١٢٣	واللفظية	١١٢
ومنه الاسم المستعار	١٢٣	وامتنع الضارب زيد	١١٣
ومنه كل اسم يفهم منه	١٢٤	واثنا من الاسم المبهم	١١٤
معنى الصفة	...	التام	...
ومنه اسم الاشارة وايت	١٢٤	بنفسه وذلك فى الضمير	١١٥
ولعل الخ	...	المبهم	...
والعامل المعنوى	١٢٥	وبالتونين لفظا او تقديرا	١١٦
وهو اثنان الاول رافع	١٢٦	ومميز ثلثة الى عشرة	١١٦
المبتداء والخبر	...	ومميز احد عشر الى تسع	١١٧
والثانى رافع الفعل	١٢٧	وتسعين	...
المضارع	...	ومميز مائة والف وثلثيتهما	١١٧
الباب الثانى فى المفعول	١٢٨	وجعه	...
اعلم اولان الالفاظ	١٢٨	وبنون التثنية	١١٨
الموضوعة اذا لم تقع فى	...	وبنون شبه الجمع	١١٨
التركيب لم تكن معمولة	...	وبالاضافة	...
وان وقعت فيه فعلى	١٢٩	والناسع معنى الفعل	١١٩
ثلاثة اقسام	...	فنه اسماء الافعال	١١٩

١٢٩	القسم الاول ما لا يكون	١٣٧	وكذا ان اريد بها معنى
...	معمولا اصلا وهو اثنان	...	مصدرى
١٢٩	الاول الحرف مطلقا	١٣٩	وفي غير هذين لا يكون له
١٢٩	والثانى الامر بغير اللام	...	اعراب
١٣٠	والقسم الثانى ما يكون	١٣٩	الا ان تقع خبرا لمبتدأ الخ
...	معمولا دائما وهو اثنان	١٤١	فظهر من هذه الجملة ان
...	ايضا	...	الجملة قسمان
١٣٠	الاول الاسم مطلقا	١٤٢	ثم المعمول على نوعين
١٣١	حتى حكم على اسماء	١٤٢	النوع الاول على اربعة
...	الافعال بانها مرفوعة	...	اقسام
...	المحل على الابتداء	١٤٣	القسم الاول تسعة الاول
١٣٢	وعلى ضمير الفصل	...	الفاعل
...	واما اللام الداخلة على	١٤٣	والثانى نائب الفاعل
...	الصفات	١٤٤	ولا يكونان الا اسمين او في
١٣٤	والثانى الفعل المضارع	...	تأويله
١٣٤	والقسم الثالث ما كان	١٤٤	ولا يجوز تعدى يهما على
...	الاصل فيه ان لا يكون	...	عاملهما
...	معمولا لكن قديقع موقع	١٤٥	وكل منهما قسمان مضر
١٣٥	القسم الثانى وهو اثنان	...	ومظهر
١٣٥	الاول الماضى	١٤٥	واجب الاستنار
١٣٥	والثانى الجملة وهى على	١٤٥	جائز الاستنار
...	قسمين	١٤٨	واما البارز المتصل
١٣٦	فعلية	١٥٠	واما المظهر فظاهر
...	واسمية	١٥٠	واذا اسند اليه العامل
١٣٦	فان اريد بالجملة لفظها	١٥٣	والمؤنث ما فيه علامة
١٣٦	فلا بد له من اعراب	...	التأنيث
١٣٧	ومنه مقول القول	١٥٣	وهذا في غير ثلاثة الى عشرة

والرابع خبر المبتدأ	١٦٢	واذا ركبت ثلاثة الى تسعة	١٥٤
ويجوز تعدده	١٦٢	مع عشرة	...
ويكون جملة اسمية	١٦٢	والتأنيث الحقيقي ما بازاؤه	١٥٤
او فعلية	...	ذكر من الحيوان	...
واصله ان يكون نكرة	١٦٤	والتأنيث اللفظي بخلافه	١٥٥
ويجوز حذفه عند قرينة	١٦٤	والجمع المكسر ما تغير	١٥٥
وان كان المبتدأ بعد اما	١٦٤	صيغة مفردة	...
وجب دخول الفاء في	...	جمع المذكر السالم	١٥٥
خبره	...	جمع المؤنث السالم	١٥٦
وان كان المبتدأ اسما	١٦٥	والتثنية ما لحق آخر مفردة	١٥٦
موصولا بفعل او ظرف	...	وكل جمع غير جمع المذكر	١٥٦
او موصوفا به	...	السالم مؤنث	...
وكذا اذا دخل عليه ان	١٦٦	واما جمع المذكر السالم	١٥٧
وان ولكن بخلاف سائر	...	فتح تذكير عامله	١٥٧
انواع	...	واذا اسند الى ضميره	١٥٨
والخامس اسم باب كان	١٦٧	واما جمع المذكر المكسر	...
والسادس خبر باب ان	١٦٨	العاقل اذا اسند الى ضميره	...
والسابع خبر لثني الجنس	١٦٨	وغيرهما من الجموع اذا	...
والثامن اسم ما ولا المشبهتين	١٦٨	اسند الى ضميرها	...
بليس	...	والثالث المبتدأ	١٥٨
والتاسع المضارع الخالي	١٦٩	وهو نوعان الاول الاسم	١٥٨
واما المنصوب فثلاثة عشر	١٦٩	والثاني الصفة الواقعة	١٥٩
الاول المفعول المطلق	١٦٩	ولا يجوز تعدد المبتدأ	١٦٠
وقد يكون بغير لفظه	١٧٠	والاصل في المبتدأ تقديمه	١٦١
وقد يحذف فعله	١٧٠	وشروطه ان يكون معرفة	١٦١
والثاني المفعول به	١٧١	ويجوز حذفه عند قيام	١٦١
وهو على قسمين عام	١٧٢	قرينة	...

... وخص	... بعد الا
١٧٢ ويجوز تقديمه على عامله	... ومنقطع وهو المذكور
١٧٢ وحذفه مطلقا وحذف	... بعدها غير مخرج
... فعله لقيام قرينة	١٨٩ ويعرب على حسب
١٧٢ والثالث المفعول فيه	... العوامل
١٧٣ ويجوز تقديمه وحذفه	١٨٩ ومخفوض بعد غير وسوى
... مطلقا وحذف عامله	١٨٩ واصل غير ان يكون صفة
... لقرينة	١٩٠ واصل الا الاستثناء وقد
١٧٤ والرابع المفعول له	... يحمل على غير في الصفة
١٧٤ والخامس المفعول معه	١٩١ والتاسع خبر باب كان
١٧٦ السادس الحال	١٩١ ويجوز حذف كان
١٧٨ وعاملها الفعل او شبهه	١٩٢ والعاشر اسم باب ان
... او معناه	١٩٢ والحادي عشر اسم لا التي
١٧٨ وشرطها ان تكون نكرة	... لتفي الجنس
١٧٩ ولا تتقدم على العامل	... والثاني عشر خبر ما ولا
... المعنوي	... المشهتين بليس
١٧٩ ولا على ذي الحال المجرور	١٩٢ والثالث عشر المضارع
١٨٠ ولو كان صاحب نكرة	... المنصوب
... وجب تقديم الحال عليها	١٩٣ واما المجرور فاثان الاول
١٨١ وتكون جملة خبرية	... المجرور بحرف الجر
١٨٢ ويجوز تعدد الحال	١٩٣ والثاني المجرور بالاضافة
١٨٢ وحذف عامله بقرينة	١٩٤ وقد يحذف المضاف
١٨٣ والسابع التمييز	... فيعطى اعرابه للمضاف اليه
١٨٦ والثامن المستثنى	١٩٤ وقد يبقى مجرورا على
١٨٦ وهو نوعان متصل وهو	... التدور
... المخرج عن متعدد	١٩٥ وقد يحذف المضاف اليه
١٨٧ المستثنى منصوب اذا كان	... ويبقى المضاف على حاله

الاول الصفة	٢٠٦	ان عطف عليه ما ضيف	٠٠٠
ويجوز تعددها	٢٠٦	الى مثل المحذوف او كرر	٠٠٠
ويجوز وصف التكررة	٢٠٧	مضاف	٠٠٠
بالجملة الخبرية ويلزم فيها	٠٠٠	والافينون المضافان	١٩٦
الضمير وقد يحذف لقراءة	٠٠٠	لم يكن غاية	٠٠٠
ويوصف بحال الموصوف	٢٠٨	وان كان غاية يبنى على الضم	١٩٦
وبحال متعلقه	٠٠٠	واما المجزوم ففعل مضارع	١٩٧
المعرفة والتكررة	٢١٠	دخله احدى الجوازم	٠٠٠
والعرفة ستة انواع الاول	٢١٢	فان كانت كلم المجازاة	١٩٧
المضرات وهى اربعة	٢١٢	تقتضى شرطاً وجزاء	٠٠٠
اقسام القسم الاول مرفوع	٠٠٠	فان كانا مضارعين	١٩٨
متصل	٠٠٠	او الاول بغيرفاء	٠٠٠
القسم الثانى مرفوع	٠٠٠	وان كان الاول ماضياً	١٩٩
منفصل	٠٠٠	والثانى مضارعاً	١٩٩
القسم الثالث مشترك بين	٢١٣	وان كان الجزاء ماضياً	٠٠٠
منصوب متصل ومجروح	٠٠٠	متصرفاً بمعنى المضارع	٠٠٠
متصل	٠٠٠	او مضارعاً منفياً يلى او لمّا	٠٠٠
القسم الرابع منصوب	٢١٣	وان كان الجزاء جملة اسمية	٢٠٢
منفصل	٠٠٠	ماضية غير متصرفة	٠٠٠
النوع الثانى العلم	٢١٣	او بمعناه	٠٠٠
النوع الثالث اسماء الاشارة	٢١٤	او مضارعاً مقترناً بالسين	٢٠٢
ويلحق اوائلها حرف	٢١٤	او سوف الخ	٠٠٠
التثنية ويتصل باواخرها	٠٠٠	او فعلية كالامرية والتهئية	٢٠٣
كاف الخطاب	٠٠٠	الخ	٠٠٠
ويقال تلك واوئك البعيد	٢١٥	وان كان مضارعاً بغيرهاء	٢٠٣
والنوع الرابع الموصول	٢١٨	مبتدأ او منفي بلا	٠٠٠
والنوع الخامس المرفوع	٢٢١	واما المعمول بالتبعية فخمسة	٢٠٤

والخامس عطف البيان	٢٣٦	باللام وبحرف النداء	٢٢٢
الباب الثالث في الاعراب	٢٣٧	والنوع السادس المضاف	٢٢٣
وله تقسيمات اربعة التقسيم الاول	٢٣٩	الى احد هذه الخمسة	٢٢٣
والتقسيم الثاني بحسب المحل	٢٤٠	اضافة معنوية	٢٢٣
اعراب الاسم المفرد والجمع	٢٤٠	والثاني العطف بالحروف	٢٢٣
المكسر المنصرفين	٢٤٠	واذا عطف على الضمير	٢٢٥
اعراب غير المنصرف	٢٤٠	المرفوع المتصل	٢٢٥
اعراب جمع المؤنث السالم	٢٤١	الا ان يقع فصل	٢٢٥
اعراب الاسماء الستة	٢٤١	واذا عطف على المضمر	٢٢٧
اعراب جمع المذكر السالم	٢٤٣	المجرور	٢٢٧
واولو وعشرون واخواته	٢٤٣	والمعطوف في حكم	٢٢٨
اعراب المثني واثنان وكلا	٢٤٣	المعطوف عليه	٢٢٨
اعراب الفعل المضارع	٢٤٥	ويجوز عطف شئئين	٢٢٩
الذي لم يتصل بآخره	٢٤٥	بحرف واحد على معمول	٢٢٩
ضمير وهو صحيح	٢٤٥	عامل واحد ولا يجوز على	٢٢٩
اعراب المضارع الذي	٢٤٥	معمول عاملين مختلفين	٢٢٩
لم يتصل بآخره ضمير	٢٤٥	والثالث انا كيدوه وفسمان	٢٣٠
وآخره حرف علة	٢٤٥	لفظي	٢٣٠
اعراب المضارع الذي	٢٤٦	ومعنوي	٢٣٠
اتصل بآخره ضمير مرفوع	٢٤٦	واذا اكد المضمر المرفوع	٢٣٢
غير التون	٢٤٦	المتصل بالنفس والعين	٢٣٢
تعريف المنصرف	٢٤٦	والرابع البدل	٢٣٣
وغير المنصرف	٢٤٦	ويجب وصف النكرة من	٢٣٥
وهو على نوعين سماعي	٢٤٧	المعرفة بدل الكل	٢٣٥
وقياسي	٢٤٧	ولا يبدل الظاهر من	٢٣٦
وهو كل ع-لم على وزن	٢٤٩	المضمر بدل الكل الامن	٢٣٦
		الغائب	٢٣٦

انصرف	٠٠٠	مخصوص بالفعل	٠٠٠
والتقسيم الثالث بحسب النوع	٢٥٧	او في اوله احدى زوائد المضارع	٢٥٠
والتقسيم الرابع بحسب الصفة	٢٥٨	وكل افعال التفضيل	٢٥٠
الاعراب التقديرى يكون في سبعة مواضع	٢٥٩	وكل اسم اعجمى استعمال	٢٥١
الاول مفرد آخره الف	٠٠٠	في اول نقله الى العرب	٠٠٠
والثاني ما اضيف اليه التكلم	٢٦٠	علم الخ	٠٠٠
والثالث ما في اخره اعراب محكي	٢٦١	وكل مؤنث بالالف	٢٥٢
والرابع ما في آخره ياء مكسور ما قبلها	٢٦٢	مقصورة او ممدودة	٠٠٠
والخامس فعل آخره واو مضوم ما قبلها	٢٦٣	وكل علم فيه تاء التانيث	٢٥٣
والسادس اسم معرب اعرابه بالجر وف ملاق	٢٦٤	لفظا وتقديرا	٠٠٠
لساكن بعده	٢٦٤	ولو كان علم المؤنث ثلاثيا ساكن الاوسط يجوز	٢٥٤
والسابع الموقوف عليه بالاسكان	٢٦٥	صرفه ومنعه	٠٠٠
واما المحلى	٢٦٦	وكل علم مركب من اسمين	٢٥٤
والثاني المبني	٢٦٧	ايس احدهما عاملا في الآخر ولا التاني صوتا	٠٠٠
والمبني على نوعين مبني الاصل ومبني العارض	٢٦٩	ولا متضمنا لمعنى الحرف	٠٠٠
والاول اربعة	٠٠٠	وكل ما فيه الف و نون	٢٥٥
والثاني على نوعين لازم	٢٧٠	زائد تان علم او وصفا	٠٠٠
		لا يدخله التاء	٠٠٠
		وكل جمع على فعال	٢٥٦
		او فعاليل	٠٠٠
		ويجوز صرفه	٠٠٠
		وكل ما لا ينصرف اذا	٢٥٧
		اضيف او دخله لام التعريف	٠٠٠

مقدر	...	وغير لازم	...
وان لحق باخره الف بنى	٢٨٥	واللازم ما لا ينفك عن البناء	٢٧٠
على الفتح	...	وهو المضمرات واسماء	...
وان اتصل باوله لام يجب	٢٨٧	الاشارات الخ	...
جره	...	والموصولات غير اى واية	٢٧٠
والبدل والمعطوف الخالى	٢٨٨	فانهما معربان	...
عن اللام حكمه حكم	...	واسماء الافعال وما كان على	٢٧١
النادى	...	فعال مصدر را او علما	...
حروف النداء	٢٨٩	للمؤنث	...
واسم لاثنى الجنس	٢٩٠	والاصوات	٢٧٣
والمضارع المتصل به نون	٢٩٠	وبعض المركبات	٢٧٥
جمع المؤنث ا ونون التأكيد	...	وبعض الكنانيات	٢٧٩
واما جائز البناء	٢٩١	والكلمات المتضمنة بمعنى	٢٨٠
فاظرو ف المضافة الى	٢٩١	ان او الاستفهام	...
الجملة واذا	...	وبعض الظروف	٢٨٠
وكذا مثل وغير مع ما	٢٩٢	وغير لازم ما قطع عن	٢٨٤
وان وان	...	الاضافة	...
واسم لا المكرة المتصلة	٢٩٤	نحو قبل وبعد	...
بها المفرد التكرة	...	ولا غير وليس غير وحسب	...
وهذه خمسة اوجه تجوز	٢٩٣	والآن	...
فى امثاله	...	والنادى المفرد المعرفة	٢٨٥
وصفة اسم لا المبني المفردة	٢٩٣	وان كان مضافا او مشابها به	...
المتصلة	...	او نكرة ينصب بفعل	...

صواب	خطا	سطر	صحيفه
شرحاً	وشرحاً	١٢	١
يكون الرجن	يكون الرجة	٥	٤
احتجج اليه	جبر اليه	١٦	٧
جره	خبره	١٠	٤

آل لي هذا الكتاب اتمامه والي المرحوم
 وهي السنة التي توفي بها رحمه الله تعالى
 وانا الفقير محمد كامل بن المرحوم الشيخ
 محمد آل نجي الدين الكاظمي الزبيري
 غفر الله له ولكافة المسلمين
 آمين



شرح الاظهار
لعبد الله الايوبى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى جعل الالفاظ قوالب المعانى وزينها بالبحر والنحو والفصاحة
وبفن المعانى وجعلها ذريعة الى كشف حقايق العربية وكنوز المثنائى
والصلوة والسلام على سيدنا وسيد المرسلين محمد الذى خلق رجلة
ووسيلة الى نيل الامانى حيث قام بمقام يغبطه فيه الاوائل والثوانى
وعلى آله واصحابه الذين قاموا بخدمة شريعته في الايام والليالى
وحافظوا سبيل شريعته على الدوام والتوالى (وبعد) فيقول العبد الحقير
السذيل المقتدر الى اعانة الله الملك الجليل الحاج عبد الله بن صالح
ابن اسمعيل غفر الله لهم بمغفرة كافية واغاثهم بعناية وافية لما كان
الشرح المشهور بنتائج الافكار على الرسالة المنسوبة الى الشيخ
من المشايخ الكبار اعني به الفاضل المعروف بمحمد بن على البركوى عامله
الله تعالى بلطفه الخفى وهى فى الحقيقة مفيدة للصغار والكبار المشهورة
بين الطلبة بكتاب الاظهار وشرحا لطيفا نفيسا كما شفا عن وجهه
الاستار ولكن لكونه مطولا يضطرب فى مطالعته المبتدى وان كان
يتلاؤ به وجهه المنتهى كان يختلج فى خلدى ان اكتب اورا قايسهل بها

(كتابته)

كتابته وفهمه لآبناء الزمان ويكون وسيلة الى دعاء الطالبين من الاخلاء
 والاخوان ولكن منعى من هذا الامر الخطير * مشاغل الدنيا الدنية
 والهاني من هذا الخير الكثير * غوائل الاشغال البدنية الى ان وهن
 العظم منى واشتعل الرأس شيبا * مع فتور الازهار وانحطاطه
 الى الشيخوخة شيبا فشبنا * ثم انعمنى الله تعالى واد انجيبا * ونجلا حافظا
 لكلام الله وهو فى اقرانه وجيها * وفى امثاله يكون مثله عديما * ولما
 اقدمنى اقداما * والحقى لهذا الشأن الحاحا * لم يبق لى عذر الاجابته ولم
 يكن لى جواب الاعطاء مسألته فشرعت مع قلة البضاعة وكثرة الفتور
 فزجوا بمن طالعه ان لا ينظر الى ما فيه من اقصور والله هو العفو الغفور
 والشكور الصبور * اعلم ان عادة علماء الدين على ان يتدوؤا تأليفاتهم
 بثلاثة امور وجعلوه كالواجب عليهم وهو الابتداء بالبسملة والمجدلة
 والتصلة لورود الحديث فى هذه الثلاثة وهو ان كل امر لم يبدأ بالبسملة
 وفى رواية بالمجدوفى رواية بالصلوة على - فهو ابتداء واقطع او اجزم
 فاراد المصنف ان يسلك الى هذا السبيل فقال (بسم الله) اى أوّل هذه
 الرسالة بسم ذات واجب الوجود فتكون الباء للاصاق ومتعلقا بمتعلق
 محذوف مقدم او مؤخر وهو مفعول به غير صريح لذلك المتعلق او ظرف
 لغوله اى غير عمدة بل هو فضلة لان العمدة فى الكلام هو المبتدأ
 والخبر وتوابع العمدة كالصفة لاحدهما والحال من احدهما فاذا لم يكن
 كذلك فهو الفضلة كالمفعول فانه ان كان منصوبا لفظا فهو مفعول به
 صريح وان كان منصوبا محلا بان يكون مجرورا لفظا بحرف الجر
 وهو مفعول به غير صريح كما كان ههنا ويجوز ان يكون ظرفا مستقرا
 بان يكون الجار مع المجرور قائما مقام متعلقه المحذوف الذى هو فعل
 من الافعال العامة وهى الكون والحصول والوجود والاستقرار فيكون
 عمدة وهو ههنا خبر للمبتدأ المحذوف اى تأليفى كان ملاصقا بسم الله
 او كائن بسم الله (الرحمن) وهو على وزن فعّلان من اوزان المبالغة
 وهو البالغ من الراحم والرحيم لزيادة حروفه على حروفهما وهو بالجر
 صفة للجلالة او بدل او عطف بيان منه ويجوز نصبه بتقدير اعنى به

ورفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف والمبالغة اما في نفس الرحمة او فيمن يتعلق به فان كان الاول فيكون الرحمن اشارة الى كثرة رحمة الله تعالى في الآخرة و(الرحيم) اشارة الى قلتها في الدنيا لانه ورد في الاثر ان الله تعالى مائة رحمة تسع وتسعون منه في الآخرة وواحدة منها في الدنيا وان كان الثاني اعني به كثرتها في الدنيا يكون الرحمة اشارة الى الرحمة النازلة في الدنيا والرحيم اشارة الى الرحمة في الآخرة لان من يتعلق به منها في الدنيا شامل للمؤمنين والكافرين هم اكثر من الذين تتعلق بهم في الآخرة وهم المؤمنون (المجد) وهو بالرفع مبتدأ و(الله) ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبره ويجوز نصبه على المصدرية اي جدت الحمد وخبره بمر الجوار والمجد مصدر جدي محمد وهو في اصل اللغة موضوع للوصف بالجميل تعظيما على الجليل الاختيارى مطلقا اي سواء كان بمقابلة النعمة او لا ثم نقل من هذا المعنى الى صرف العبد جميع ما نعم عليه الى ما خلق له وهذا معنى عرفي ولما له الجنس والاستغراق لان الالف واللام موضوع للشارة الى الجنس ومستعمل في معان اربعة اعني الجنس والاستغراق والعهد الخارجي والعهد الذهني فان كانت اللام اشارة الى مفهوم مدخوله وحقيقته في الذهن من غير نظر الى وجوده في الخارج فهو الجنس ويقال له لام الحقيقة كما وقعت في المعرفات نحو الكلمة لفظ والانسان هو الحيوان الناطق وان كان اشارة الى افراده الموجودة في الخارج فان قامت قرينة على ارادة كل افراده نحو ان الانسان لني خسر فهو الاستغراق فان لم تقم قرينة على تلك الارادة فان كان المراد بعض افراده العهد اما سبق ذكره لفظا او ضمنا او انحصارا فهو العهد الخارجي نحو جاءني رجل فاكرمت الرجل ونحو ركب الامير وان لم توجد قرينة على ذلك العهد الذهني * فان عرفت هذا فان كان المراد من الحمد مفهومه الذهني اعني ما هو بمعنى الوصف او بمعنى الضرف مع قطع النظر عن وجوده الخارجي يكون للجنس وان كان المراد ما صدق عليه ذلك المفهوم من افراده الخارجية يكون للاستغراق اذ لا عهد

ههنا فالمعنى على الاول ان ما يقال الحمد مختص لله تعالى وعلى الثانى
 ان كل فرد وجد من افراد الحمد او يوجد بعده مختص له تعالى (رب)
 وهو بالجر صفة لله او بدل عين منه ويجوز نصبه ورفع واسمه رب
 على وزن زمن فادغمت الباء الاولى فى الثانية وهو بمعنى الربى وهو
 مضاف الى العالمين اى مالكمهم ومبلغهم الى كمالهم شبيهاً فشيئاً اى
 خلقة بعد خلقة وطوراً بعد طور بعد ايجاده من العدم و (العالمين)
 جمع عالم على وزن خاتم وهو اسم لما يعلم به الخالق الصانع وهو ما سوى
 ذات الله وصفاته من الجواهر والاعراض من العقلاء وغيرهم
 وانما جمع بالياء والنون مع ان الشرط فى مثل هذا الجمع ان يكون من العقلاء
 بناء على التغليب اى غلب العقلاء على غيرهم وقيل هو اسم وضع
 لذوى العلم من الملائكة والتقالين وتناوله لغيرهم على سبيل الاستنباع
 فعلى هذا لا حاجة الى ان يصار الى طريق التغليب (والصلوة)
 وهو بالرفع على انه مبتدأ و (على محمد) ظرف مستقر مرفوع محلا
 على انه خبر والجملة لامحل لها عطف على جملة الحمد لله او الصلوة
 وحده عطف على الحمد وعلى محمد عطف على الله فيكون الاول
 عطف الجملة على الجملة والثانى عطف المفرد على المفرد والصلوة
 فى اللغة الدعاء والتعظيم والتعظيم انواع تتولد من الاضافة فاذا
 اضيف الى الله تعالى يكون بمعنى الرحمة واذا اضيف الى الملائكة
 يكون بمعنى الاستغفار واذا اضيف الى المؤمنين يكون بمعنى الدعاء ولامه
 ايضا اما الجنس واما للاستغراق (وآله) بالجر معطوف على محمد والمراد
 بالآل امته واتباعه سواء كان صحابة او غيرهم (اجمعين) تأكيد للآل
 تأكيداً معنوياً وفائدة التأكيد دفع لاحتمال ان يكون المراد بعضاً منهم
 (وبعد) اعلم ان قبل وبعد ظرف زمان وهما من الاسماء الاضافية
 لانهما وان كانا اسمين لكنهما لا يفيد معناهما الا بذكر المضاف اليه
 نحو قبل قدوم زيد وبعد قدوم زيد وهما عند ذكرهما بالاضافة
 معربان لفظاً نحو قوله تعالى من قبل ان يأتىكم وقوله تعالى (من بعد
 ان اطفر كم) ثم قطعت اضافتهما فى بعض الاستعمالات فلما قطعت

وقبل من بعد انما اذا اضيفت او عرفت بحكم هذا ان تقول فلما اضيفت و
 جرحها ايضاً بمنزلة عرفت انما عرفت بحكم هذا لفظي ولا معنى فيه الروى
 وان كان تنوين لغيرها اضيف فاجرها حقاً على لفظ اللفظ

عن الاضافة ضعفت اسميتهما فشبهتهما بالحرف فبنينا على الضم
لانها اقوى الحركات وليكون كالعوض عن المضاف اليه وبمجرد هذه
الكلمة اقتضى المضاف اليه ولكونه ظرفا اقتضى المظروف فالمضاف
اليه ههنا بعد ما ذكر اى من الاشياء الثلاثة ومظروفه اما محذوف
وهو الشرط المحذوف واما فاقول المقدر اوفاعلم المقدر وانما احتاج
الى الشرط المحذوف لذكر الفاء في قوله فهذه لانها فاء جزائية تقضى
شرطا فتقدير الكلام مهما يكن من شئ بعد البسملة والمجدلة والتصلة
فاقول هذه رسالة الى اخر الكتاب (فهذه) اى فاقول هذه اوفاعلم
هذه وهى اسم من اسماء الاشارة والاصل فيها ان تكون اشارة
الى محسوس مشاهد حاضره وهى فى هذا المقام اشارة الى ما فى هذه
الرسالة من الالفاظ او المعانى او النقوش الدالة عليها وظاهر
ان كلا منهما ليس بمحسوس مشاهد فاحتاج الى تأويل وهو
ان الالفاظ الغير المتجمعة فى الوجود وكذا المعانى القائمة بالغير
وكذا النقوش الغير المتجمعة شئت فى التحقق بالاشياء الخارجية
المحسوسة فاستعملت كلمة هذه وهو مر فوع محلا على انه مبتدأ
وقوله (رسالة) خبره والرسالة اصلها مصدر على وزن الدراية
ثم اطلق على ما ارسل الى الاخر فيكون واسطة بين المرسل والمرسل اليه
فى اىصال الاخبار والاحكام ثم اطلقت فى العرف على العبارات
المؤلفة المختصرة المشتملة على القواعد العلمية وعلى المعانى المدونة
كذلك فالعنى ان طائفة من الالفاظ الدالة على معانى مخصوصة
ومن النقوش الدالة على هذه الالفاظ مختصرة مشتملة على القواعد
العلمية وعلى المعانى المدونة (فيما يحتاج اليه) وفى حرف جر وما موصولة
بمعنى الاشياء التى يحتاج اليها واليه متعلق بيجتاج والضمير راجع
الى ما وانما افرد بالنظر الى ما وفاعل يحتاج قوله (كل معرب) وجلة
يحتاج صلته ما وهو مع صلته مجرور بنى وهو ظرف مستقر مر فوع
محلا على انه صفة رسالة اى رسالة كاشفة فيما يحتاج اليه وههنا
شيئان احدهما الظرف والاخر المظروف كما دل عليه التعبير بنى

قوله ان
صدايقه

الاولى من
على صلته

فالظرف الاشياء التي يحتاج اليها كل معرب والمظروف هو الرسالة
الكائنة فيه فيثبت ان كانت الرسالة عبارة عن اللفاظ وكان
ما يحتاج اليه هذه الاشياء عبارة عن المعاني يصح الظرفية بلا حذف
مضاف لكون اللفاظ قوالب المعاني فشبّه الدال بالمظروف وشبّه
المدلول بالظرف في الاستقرار واستعمل فيه ما وضع للظرفية
فيكون استعارة تبعية فيكون معناه هذه اللفاظ الفاظ مختصرة
دالة على المعاني التي يحتاج اليها كل معرب واما اذا كانت الرسالة
عبارة عن المعاني وفيما يحتاج ايضا عبارة عنها فيثبت يلزم ظرفية
الشيء لنفسه لان المعنى لا يكون ظرفا للمعنى فيحتاج الى تأويل وهو ان
المعاني التي هي الرسالة مبنية للمعاني التي يحتاج اليها كل معرب
فلذلك يحتاج الى تقدير البيان اي هذه رسالة في بيان احوال ما يحتاج
اليه وكذا اذا كان المراد بهما اللفاظ اي هذه اللفاظ في بيان
اللفاظ فاحفظ هذا (اشد الاحتياج) واشد بالنصب مفعول مطلق
ليحتاج وبيان لنوع الاحتياج اصله احتياجا اشد فحذف احتياجا
واقم صفته مقامه فصار الصفة مفعولا مطلقا ثم فسر الموصوف
المحذوف باضافة الاشد اليه وهو الاحتياج المضاف اليه وانما جبر اليه
لان اسم التفضيل لا يجيء من غير الثلاثي واذا اريد اشتقاقه من غير
الثلاثي توصل اليه باشد احتياج او احتياجا شديدا (وهو) اي
ما يحتاج اليه كل معرب اشد الاحتياج (ثلاثة اشياء) قوله ثلثة مرفوع
لفظا على انه خبر للمبتدأ وهو هو ومضاف الى تمييزه وهو اشياء
وهو مجرور بالفتحة لفظا لكونه غير منصرف ومنصوب محلا على
انه تمييز من ثلثة وانما ذكر ثلثة لكون مفرد تمييزه مذكرا اعني به
الشيء واسماء العدد من ثلثة الى عشرة مذكّرة بالتاء ومؤنثة بحذفها
وهو تابع في التذكير والتأنيث الى مفرد تمييزه وتميز هذا النوع
مجموع ومجرور قوله (العامل) وهو بالجر بدل من اشياء بدل البعض
من الكل وبالنصب مفعول به صريح لاعني المقدّر وبالرفع خبر
مبتدأ محذوف وكذا ما عطف عليه من قوله (والمعمول والعمل)

قوله وانما ذكر ثلثة
انث الله على كل

وانما قيد احتياج العرب الى هذه الثلاثة باشد الاحتياج لان طالب معرفة الاعراب يحتاج الى اشياء كثيرة في تحصيل معرفته لكن هذه الثلاثة ممتاز من غيرها بكونه اشد الاحتياج وغيرها وان كان محتاجا اليه لكن احتياجه اليه ليس بهذه المثابة (اى الاعراب) وهو بالجر بدل او عطف بيان للعمل * اعلم ان في مقام التفسير شيئين احدهما باعث التفسير يعنى اى شئ يقدم هذا التفسير والاخر صحيح التفسير يعنى انه هل يصح التفسير بهذا وباعث تفسير العمل بالاعراب ان العمل مصدر قائم بالعامل مع ان المراد بالعمل ههنا هو اثر العامل في الكلمة وهذا الاثر ليس بعمل بل هو حاصل من العمل وهو الاعراب فلذلك فسره بهذا وتفسير العمل بالاعراب صحيح لانه اثره الحاصل منه وعلى هذا لم يقل والاعراب بدل العمل ليكون موافقا للاولين (فوجب) جواب لشرط محذوف اى اذا كان طالب معرفة الاعراب محتاجا الى هذه الثلاثة وجب وتعين (ترتيبها) اى ترتيب هذه الرسالة (على ثلاثة ابواب) اعلم ان الترتيب في اللغة جعل الشئ متصفا بالرتوب وهو الثبوت وفي العرف وضع الاشياء في مرتبة بتقديم بعضها وتأخير بعضها فان كان الاول يكون على متعلقا بالترتيب لكونه جعل الشئ اى جعل هذه الرسالة ثابتة على ثلاثة ابواب فلا يحتاج حينئذ على التضمن وان كان الثانى يعنى انه يراد به معناه العرفى يحتاج في تعلق على به الى تضمين شئ لانه بهذا المعنى يكون عبارة عن وضع الاشياء فالوضع يتعدى بكل جزء من اجزاء الرسالة لالرسالة التى هى عبارة عن الكل الذى يشتمل لتلك الاجزاء فتعلق على لا يكون الا بهذا الاعتبار فيكون على متعلقا بالترتيب على تضمينه معنى الاشتمال او القصر فيكون المعنى فوجب ترتيب الرسالة واشتمالها او قصرها على ثلاثة ابواب (الباب الاول) الباب مبتدأ والاول صفة وقوله (فى العامل) ظرف مستقر خبر المبتدأ والجملة لا محل لها ابتدائية والالف واللام فى باب لبس للجنس لانه لا يراد به معنى لفظ الباب ولا للاستغراق لانه لا يجوز ان يراد به كل ما صدق عليه الباب من افراده

بل يراد به الباب المعهود وقرينة العهد سبق ذكره في ضمن قوله ثلثة ابواب وقوله الاول صفة احترازية لانه وان ذكر بعنوان الابواب لكنه لم يتعين ولم يعلم ان اى باب منها هو الاول فان قيل انه تعين بقرينة قوله ثلثة اشياء العالم والمعمول والعمل لانه لما ذكر العامل اوليتين انه متعين للاولى قلنا ان العطف بالواو لا يقتضى الترتيب فيحتمل ان يكون الباب الاول في المعمول اوفى العمل فيثبت يجب ان يعين ولا يعتمد على ترتيبه الذكرى فعنى الجملة ان طائفة معهودة من الفاظ هذه الرسالة وهى ما يعنون بالباب الاول كائنة في معان تفيد مسائل العامل او طائفة من المعانى كائنة في بيان احوال معان تفيد مسائل اعلم ان لكل علم مدون تعريف وموضوعا وغاية يجب لكل طالب ان يعلمه فتعريف علم النحو وهو علم يعرف به احوال الكلمة العربية من حيث الاعراب والبناء وموضوعه الكلمة العربية وغايته الاحتراز عن الخطا في الاعراب ولما كان العلم الذى بمعنى الفن عبارة عن المسائل والمسئلة عبارة عن جملة اسمية مبتداها موضوع ذلك الفن او قسما منه او نوعا منه وخبرها عبارة عن الامور العارضة له وكان مسائل العامل والمعمول مبتدؤهما يعنى موضوعهما نوعين من الكلمة وخبرهما يعنى محمولهما عبارة عن الاعراب الذى هو عارض للكلمة قدم المصريح تعريف موضوعه وبيان اقسامها واتواعها وتعريف كل منها وبيان خواص كل منها وايضا بيان ان العامل من اى قسم من اقسام الكلمة فقال (اعلم) صدره به للتنبيه على انه يجب علمه والاصل في الخطاب لمعين لكنه ههنا يعدل عن هذا الاصل بقرينة ان هذه الرسالة لم تؤلف لشخص مخصوص فيكون المراد منه كل من من شأنه الخطاب من الطلاب وقوله (اولا) منصوب على الظرفية اى في الزمان الاول يعنى قبل الشروع في المقصود (ان الكلمة) اى ان جنسها من حيث وجوده في ضمن افرادها الموجودة قوله الكلمة اسم ان والواو في قوله (وهى) اعتراضية وضمير هى راجعة الى الكلمة لكنها ليست باعتبار افرادها الموجودة

بل اعتبار مفهومها لان المقصود بذكر الكلمة التي هي مرجع الضمير
تقسيمها والتقسيم للأفراد بخلاف المقصود من الضمير الراجع لانه
لتعريف الكلمة والتعريف يكون للماهية واذا اريد بالراجع معنى
هو غير المعنى الذي يراد بالمرجع يسمى ذلك استخدما وهو وان كان
خلاف الظاهر يصار اليه في مقام الضرورة وقوله هي مبتدأ وقوله
(اللفظ) خبره والجملة لا محل لها اعتراضية لدخولها بين اسم ان
وخبرها وقوله (الموضوع) بارفع صفته وقوله (المعنى) متعلق
بالموضوع ومعنى مجرور تقديره باللام ومنصوب محلا على انه مفعول به
غير صريح وقوله (مفرد) مجرور لفظا على انه صفة معنى وقوله (ثلثة)
مرفوع لفظا على انه خبران واسمها مع خبرها لا محل لها صلة ان
وان مع صلتها في تأويل المفرد منصوب محلا على انه مفعول
اول لاعلم ومفعوله الثاني محذوف والمعنى اعلم كون الكلمة ثلثة
اقسام ثابتة الكلمة في اللغة مأخوذ من الكلم بمعنى الجرح اطلق
على اللفظ الموضوع لتأثيره في القلوب كتأثير الجرح في الابدان
وضعت في اصطلاح النحاة على اللفظ وهو في الاصل بمعنى الرمي
ثم اطلق في العرف العام على صوت من شأنه ان يخرج من الفم
معتمدا على المخرج سواء كان موضوعا لمعنى اولا وقوله الموضوع
مشتق من الوضع وهو تعيين شئ لشيء متى ادرك الاول فهم الثاني
ولو بغيره للعالم بالوضع وقوله الموضوع احتراز عن اللفظ الغير
الموضوع كالمهمات مثل ديزمير وقوله لمعنى ليس باحتراز عن شئ
بل ذكر ليكون موصوفا لمفرد والمعنى في الاصل مصدر ميمي على وزن
منصر ثم نقل الى ما يقصد من شئ وقوله مفرد اسم مفعول ثم نقل
الى ما لا يدل جزء لفظه على جزئه والحاصل ان الكلمة لفظ لا صوت
وموضوع لا غير موضوع ووضع لمعنى مفرد لا لمعنى مركب
وقوله (فعل) بارفع على انه بدل من ثلثة او خبر لمبتدأ محذوف
اي احدها فعل وهو في اللغة الحدث (وهو) في الاصطلاح (مادل)
اي كلمة دلت وما موصولة عبارة عن الكلمة التي ودل فعل فاعله

راجع الى ما وانما ذكر بالنظر الى لفظ ما وقوله (بهيئته) متعلق
بقوله دل وهو احتراز عن دلالاته بمادته لانه بمادته يدل على الحدث
مثلا اذا قلنا نصر فله مادة وهو النون والصاد والراء وهيئته
وهو كونه على وزن فعل فمادته دلت على معنى النصر وهيئته
دلت على النصر التي وقعت في الزمان الماضي وكذا ينصر له مادة
كادة الماضي وهيئته وهو كونه على وزن يفعل فمادته دلت
على النصر وبهيئته دلت اما على النصر التي وقعت في الحال
او على النصر التي وقعت في الاستقبال فبقوله بهيئته خرج لفظ
الزمان وامس وغدا لانها دلت على الزمان بمادته وبقوله (وضعا)
يخرج منه اسماء الفاعل والمفعول ونحوهما من الاسماء المشتقة
لانها لا تنفك عن الدلالة على زمان من الازمنة لكن ليست تلك
الدلالة بوضعها لذلك الزمان وقوله وضعا بالنصب اي مفعول
مطلق لقوله دل واعلمه دلالة وضع فحذف المضاف واقيم المضاف اليه
مقامه او اصله دلالة وضعية فحذف الموصوف واقيم الصفات
مقامه ثم حذف منه الياء النسبية او مفعول فيه اي زمان الوضع
او حال من فاعل دل على انه بمعنى موضوعا وقوله (على احد الازمنة
الثلاثة) متعلق بدل لابقوله وضعا لان لفظ على قرينة معينة على انه
متعلق به لان دل يتعدى بعلى ولو كان متعلقا بوضعا لصدر باللام
لكون الوضع متعديا به والاحد مضاف الى الازمنة وهو جمع زمان
بجمع القلة لان وزن افعلة من اوزان جمع القلة وقوله الثلاثة بالجر
صفة الازمنة فذكر بالتاء لان مفرد الازمنة مذكر وهو الزمان
ولما عرف الفعل بالحد الذي هو تعريفه بالذاتيات لان قوله ماد دل
بمنزلة الجنس لانه شامل للاسم والحرف كما ان الحيوان جنس
لانسان وقوله على الازمنة الثلاثة كالفصل يخرج به الاسم والحرف
اراد ان يعرفه برسمه الذي هو التعريف بالخواص فقال (ومن خواصه)
اي من خواص الفعل (دخول قد والسين وسوف وان)
الشرطية (ولم ولما ولام الامر ولما النهي) اي دخول قد

وما عطف عليه ومن في من خواص تبعية وخواص اصله خواص على وزن فواعل جمع خاصة وغير منصرف لكونه على صيغة منتهى الجموع وهو قائم مقام العلتين لكنه باضافته الى الضمير ينجر بالكسر وخاصة الشيء هي ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره ولكون هذه الالفاظ داخله في الفعل غير داخله في الاسم والحرف سميت خاصة وانما لم يقل وخواصه لان خواص الفعل غير منحصرة بهذه المذكورات بل المذكورات بعض منها ولذلك اتى بمن التبعية وانما اتى بالجمع ولم يقل ومن خاصة اشارة الى كثرة الخواص وقوله ومن خواصه من حرفية فيكون ظرفا مستقرا خبرا مقدما ودخول قد بعدر بط جيع ما عطف عليه مبتدأ مؤخر او من اسمية بمعنى بعض ومضاف الى خواصه فيكون مبتدأ ودخول خبره اي بعض خواصه دخول قد وما عطف عليه فكان المصنف عرف الفعل بتعريف اخر وقال الفعل مادخله قد والسين وسوف الخ (وكله) اي كل افراد الفعل (عامل) اي سواء كان فعلا تاما او ناقصا او متعديا او لازما متصرفا او غير متصرف (على ما سيجي) اي بناء على المذكور الذي سيجي في باب العامل فيكون على متعلقا ببناء وهو مفعول له للنسبة التي بين المبتدأ والخبر او متعلقا بمبنى فيكون خبرا للمبتدأ المحذوف اي هذا مبني وقوله (واسم) مرفوع على انه معطوف على فعل (وهو) اي الاسم (ما) اي كلمة (دل) اي دلت تلك الكلمة دلالة وضعية وانما قيدنا الدلالة بها بقرينة السباق وهي ذكر قوله وضعا في تعريف الفعل واكتفى به ههنا اعتمادا على القرينة (على معنى) وقوله (مستقل) بالجر صفة معنى وقوله (بالفهم) متعلق بمستقل والفهم مصدر الفعل المجهول اي معنى مستقل بالمفهومية يعني لا يحتاج في دلالة على معناه الى ضم لفظ اخر فيكون الاستقلال وعدم الاحتياج مسندا الى اللفظ الدال او لا يحتاج السامع في الفهم منه اي شيء آخر وحيث لا يكون الاستقلال وعدم الاحتياج مسندا الى السامع فحاصل التوجيه الاول انه لا يحتاج

المفظة في الدلالة وحاصل الثاني انه لا يحتاج السامع في فهم ذلك المعنى من اللفظ وانما قال دل على معنى فانه بعض الاسم بعد استقلاله في الدلالة لا يستقل في استعماله في ذلك المعنى كالاسماء الاضافية مثل قبل وبعد ونحوهما لانهما وان كانا مستقلين في دلالتها على معنى القبلية والبعديّة مثلا لكنهما لا يستقلان في الاستعمال في التركيب بدون ذكر المضاف اليهما لفظا او منويا بخلاف الحروف فان معناها لا تكون الا بعد ذكر شيء آخر كما سيبيح فقوله مستقل يخرج الحرف من التعريف وقوله (غير مقترن فيه باحد الازمنة الثلاثة) يخرج الفعل فان الحدث الذي يدل عليه الفعل وان كان مستقلا بالفهم لكونه مقترنا باحد الازمنة لبس باسم (ومن خواصه) اي للاسم خواص كثيرة بحيث يوجد فيه ولا يوجد في غيره من الفعل والحرف وبعض تلك الخواص (دخول التنوين) وهونون ساكنة تتبع حركة الاخر والتنوين اصله مصدر رفون ينون تنويئا اي جعل الكلمة ذات نون في آخرها والمراد بالتنوين الذي هو من خواص الاسم ماسوى تنوين التزم من تنوين التكثير وتنوين العوض وتنوين التمكن وتنوين المقابلة فان كلا منها لا يوجد في الفعل والحرف بخلاف تنوين التزم فانه قد يوجد في غيره قوله (وحرف الجر) مجرور على انه معطوف على التنوين اي ودخول حرف الجر وكذا قوله (ولام التعريف) مجرور معطوف على احدهما قوله (وكونه) مرفوع على انه معطوف على دخول اي من خواصه ككون الاسم (مبتداً وفاعلاً) وانما كان الكون مبتداً وفاعلاً من خواص الاسم لان المبتداً والفاعل انما يوضعان لان يحمل عليهما شيء اخر فيلزم ان يكونا ثابتين مستقرين حتى يحمل عليهما غيرهما وهو في الجملة الاسمية خبره وفي الفعلية فعله او ما يشبهه بخلاف الفعل والحرف فان الحرف لا يحمل على شيء ولا يحمل عليه شيء لكونه غير مستقل واما الفعل فعنه مركب من ثلاثة معان الحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما هو من حيث دلالة على الاولين مستقل ومن حيث

دلالتة على النسبة غير مستقل والمركب من المستقل ومن غير المستقل
غير مستقل ولما كان الخبر يستدعي الاسناد الى مستقل جاز وقوع
الفعل خبرا بالنسبة الى المعنيين الاولين ولما كان المتبدأ والفعا عل
يستدعيان الاستقرار وهو لا يوجد في الفعل لم يكن الفعل مبتدأ
ولافاعلا الا بتأويل المصدر وقوله (ومضافا) بالنصب معطوف
على احد هما اى ومن خواصه كون الاسم مضافا الى شئ اخر
فان افعل والحرف لا يضافان وانما لم يقيد باليه لان كونه مضافا اليه
لبس من خواصه فانه يجوز ان يكون الفعل مضافا اليه نحو قوله
تعالى (هذا يوم ينفع الصادقين) (وبعضه) اى بعض افراد
الاسم (عامل) اى بمشابهته بالفعل الذى هو الاصل في العمل
(كاسم الفاعل سيجئ) اى سيجئ تحقيقه في بحث العامل القياسى
وهو ان اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها تعمل
عمل الفعل (وبعضه) اى وبعض افراد الاسم (غير عامل) لعدم
مشابهته بالفعل وهو (كانا) اى كلفظ انا يعنى الضمير الموضوع
للمتكلم وحده (واث) اى وكلفظ انت يعنى الضمير الموضوع
للمخاطب (والذى) اى كلفظ الذى يعنى اللفظ الموضوع للموصول
فان كلا منها وان كان من افراد الاسم لكنه غير عامل لعدم
المشابهة فيها قوله (وحرف) مرفوع على انه معطوف اما
على القريب وهو الاسم واما على البعيد وهو الفعل وهذا هو نوع ثالث
للكلمة (وهو) اى الحرف في الاصطلاح (ما) اى الكلمة التى لكونه
افظا موضوعا لعنى مفرد (دل على معنى غير مستقل) اعلم ان لفظ ما
في التعريفات الثلاثة يحتمل ان يكون موصولا وان يكون موصوفا
فان كان موصولا لا يكون معرفة لكونه بمعنى الذى فيكون الجملة التى
بعده لا محل لها من الاعراب صلة وان كان موصوفا يكون نكرة
ومعربا لكونه بمعنى شئ فيكون الجملة التى بعده معربا محلا لكونها
صفة له ولكن لما وقع ههنا في مقام التعريف يحمل على الموصول
فقط لكون المقصود منه التعريف ولذا فسرنا في التعريفات الثلاثة

(بقولنا)

بقولنا الكلمة التي خذ هذا وقوله غير مستقل بالجر صفة معنى وقوله
 (بالفهم) متعلق به يعني معنى الحرف في غير مقصود بالمفهومية
 ولا بالملاحظة وقوله (بل آلة) مجرور على انه معطوف على غير
 مستقل اي بل على معنى الة وتابع (لفهم حال غيره) اي حال غير
 ذلك المعنى مثلا ان وان موضوع للتحقيق لكن ليس للتحقيق الذي
 هو مطلق بل للتحقيق الذي يحصل ويتكون بعد استعمال ان بان يقال
 ان زيدا قائم فالموضوع له لان هو تحقيق مخصوص لنسبة مخصوصة
 بين زيد وقيام واذا قلت ان عمرا قاعد يكون موضوعا للتحقيق
 مخصوص بين عمر ووقوع ولو فرض عدم استعماله لم يوجد له معنى
 موضوع له فيكون لفظان دالا على معنى وهو التحقيق في مثالا غير مقصود
 بالملاحظة بل هو الة للملاحظة النسبة التي بين اسمه وخبره وان كان
 المقصود ههنا ~~ملاحظة~~ لفظ التحقيق يكون اسما (وبعضه عامل
 كحرف الجر) لكونه مشابها بالاضافة (وبعضه غير عامل كهل وقد)
 فانهما لما عدت المشابهة فيهما ~~كك~~ اثنا غير عاملتين لان الاصل
 في الحرف عدم العمل ولما فرغ المص من بيان ما يتوقف عليه المقصود
 وهو مسائل العامل شرع في بيان المقصود الذي هو العامل فقال
 (ثم العامل) وهو مرفوع على انه مبتدأ وقوله (ما اوجب) مع صلتها
 مرفوع محلا على انه خبره والجملة الاسمية لامل لها ابتداء وانما
 صدره ثم لان ثم للترخي الزماني نحو جاءني زيد ثم عمرو اي جاء
 عمرو بعد زمان مجئ زيد ويستعمل في التراخي الرتبي اي لبيان انحطاط
 رتبة مدخوله عما قبله ويحتمل المعنيان ههنا اما الزماني فلكون
 المقصود بعيدا بتوسيط المقدمة بذكرها اولا واما الرتبي فلكون
 هذا المقام مقام تعريف العامل يكون مقاييرا لما قبله في الغرض
 وقوله ما اوجب اي هو الشيء الذي اقتضى وقوله (بواسطة)
 متعلق باوجب منصوب محلا على انه مفعول به غير صريح له
 وقوله (كون اخر الكلمة) منصوب لفظا على انه مفعول به
 صريح له وهو مصدر كان وهو من الافعال الناقصة ومضاف الى

آخر وهو مجرور لفظا ومرفوع محلا على انه اسم كون وقوله (على وجه مخصوص) متعلق بمحذوف اى معربا وهو خبر كون وقوله (من الاعراب) ظرف مستقر منصوب محلا على انه حال من على وجه او من الضمير المستتر فى مخصوص والحاصل ان العامل هو الشئ الذى اقتضى كون آخر الكلمة التى يظهر فيها اثر العامل من اسم او فعل معربا على اى اعراب من انواع الاعراب على ما يقتضيه العامل ولما كان علم المعرفة يتوقف على علم تعريفه وعلم التعريف يتوقف على علم كل جزء من اجزائه اراد المصنف ان يبين بعض الاجزاء فقال (والمراد) وهو مرفوع على انه مبتدأ وقوله (بالواسطة) متعلق به وقوله (مقتضى الاعراب) بصيغة الفاعل مضافا الى مفعوله خبر للمبتدأ والجملة استئنافية جواب سؤال مقدر نشاء من قوله بواسطة فكانه قيل ما المراد بالواسطة فاجاب بقوله والمراد به هو المعنى القائم بالعمول حاصل من ورود العامل عليه ومن تعلقه به. ويقتضى ذلك المعنى كون آخر الكلمة المعمولة معربا باعراب دال على ذلك المعنى * واعلم ان الاعراب مصدر من اعرب يعرب مشتق من عرب وهو الفساد وهمزته لازمة نحو اشكيت اى ازلت الشكاية وهو ههنا بمعنى ازالة العرب اى الفساد فلما كان الاعراب مزبلا لفساد حاصل فى الكلمة من ورود المعانى عليها مثلا اذا قلنا نصر زيد عمرا ولم نقرأه باعراب توهم ان اى اسم من الاسمين فاعل وان ايا منهما مفعول فاذا رفعنا زيدا ونصبنا عمرا عرفنا ان الاول فاعل والثانى مفعول (وهو) اى وذلك المعنى الذى يقتضى الاعراب وهو مبتدأ وقوله (فى الاسماء) ظرف مستقر حال من المبتدأ لكونه عبارة عن التوارد او ظرف لغو متعلق بالنسبة التى بين المبتدأ والخبر وهو قوله (توارد) مرفوع لفظا على انه خبر المبتدأ وهو مصدر توارد يتوارد اصله ورد وهو ههنا بمعنى عرّوض المعانى وهو مضاف الى فاعله وهو (المعانى) وقوله (المختلفة) بالجر صفة المعانى وهى لكونها تابعة للضمير المستتر الذى تحته ولكون الضمير مفردا مؤنثا

راجعاً الى المعاني باعتبار الجماعة جاءت مقردة لان الصفة تابعة
 لموصوفها في الجمعية الا اذا كانت صفة جرت على غير من هي له فانه
 تابعة لفاعليها بقوله (عليها) متعلق بالتوارد والضمير المجرور راجع
 الى الاسماء والحاصل ان مقتضى الاعراب حال كونه في الاسماء
 توارد المعاني المختلفة على تلك الاسماء وهي الفاعلية والمفعولية
 والامتناعية هذا هو الاصل ولكن لها فروع كالبدائية والخبرية
 في المرفوعات وكالحالية والتمييزية في المنصوبات والفاء في (فانها)
 عاطفة لعطف المعلول على العلة لان توارد المعاني تكون علة للاقتضاء
 والضمير المنصوب منصوب محلاً على انه اسم ان وقوله (امور)
 مرفوع لفظاً على انه خبر ان وقوله (خفية) صفة مشبهة مؤنثة
 مرفوعة لفظاً على انها صفة امور والجملة معطوف على الجملة السابقة
 من قبيل عطف طول على العلة وقوله (تستدعي) فعل مضارع
 من الاستدعاء وهو طلب الدعوة والمراد به لازمه وهو الاقتضاء
 والضمير المستتر تحت راجع الى امور والجملة صفة بعد صفة لها
 و (علام) جمع علامة مفعول تستدعي و (ظاهرة) بالنصب
 صفتها وقوله (تعرف) متعلق بقوله تستدعي وتعرف بالنصب
 بان المصدرية المقدرة وهو في تأويل المفرد فمحله القريب مجرور
 باللام ومحله البعيد منصوب على انه مفعول له لتستدعي والحاصل
 ان توارد المعاني المختلفة على الاسماء مقتضى الاعراب فان تلك المعاني
 امور خفية وكل امور خفية تقتضي علام ظاهرة فتوارد المعاني
 تقتضي علام ظاهرة والعلامة عليها هو الاعراب (مثلاً) اي امثل
 ذلك مثلاً (اذا قلنا ضرب زيد غلام عمرو فضرب) وهو العامل
 لكونه فعلاً (او جب ككون اخر زيد) اي آخر لفظ زيد
 (مضموماً) لكونه اسماً مفرداً وعلامة الرفع في المفرد ضمة (واخر
 غلام مفتوحاً) لكونه مفرداً وعلامة النصب فيه فتحة (بواسطة
 ورود الفاعلية على زيد) وهو المعنى القائم به وتكون ذلك تتعلق
 ضرب هـ (والمفعولية) اي وبواسطة ورود المفعولية (على غلام)

لكون الفعل فعلاً متعدياً اعلم انه اذا اريد المعنى المصدرى في غير
 اللفظ المصدر ادخل في آخره ياء مشددة يقال لها المصدرية
 وادخل في آخرها تاء لئلا يلتبس بالياء النسبية لان لفظ الفاعل
 والمفعول ليسا مصدرولايدلان على المعنى المصدرى بخلاف لفظ الاضافة
 فانه مصدر فلا حاجة فيه الى الياء وقوله (بسبب) متعلق باوجب
 وهو مضاف الى (تعلق ضرب) وقوله (بهما) متعلق بالتعلق
 وضمير الثانية راجع الى زيد و غلام (و اوجب غلام) اى لفظ غلام
 (ايضاً) اى كما اوجب ضرب لانه عامل لكونه اسم مضاف
 يعمل عمل الجر (كون آخر عمر و مكسوراً) لكون الكسرة في المفرد
 المنصرف علامة جر (بواسطة و ر و د الاضافة عليه) اى على
 عمر و وقوله (اى كونه) اى كون عمر و (منسوباً اليه لغلام)
 هذا التفسير اشارة الى ان الاضافة اضافة معنوية بمعنى اللام يعنى
 غلام لعمر و والى ان الوجه للاضافة كون الغلام منسوباً وعمر و
 منسوباً اليه له بنسبة الملك والفاء في (فالعامل) فاء نتيجة اى اذا كان
 الامر كذلك فالعامل في هذه التراكيب وهو ضرب و غلام (يحصل)
 فعل و فاعله ضمير مستتر تحته راجع الى العامل (المعانى الحقيقية)
 وقوله (فى الاسماء) متعلق بقوله يحصل وهى الفاعلية فى زيد
 والمفعولية فى غلام والاضافة فى عمر و (وهى) اى وتلك المعانى الخفية
 (تقتضى نصب علام) اى الضم فى زيد لتعرف انه فاعل والقسم
 فى الغلام لتعرف انه مفعول والكسرة فى عمر و لتعرف انه منسوب اليه
 لغلام و (هى) اى تلك العلام (الاعراب) و لما فرغ من بيان
 الوسطة التى هى مقتضى الاعراب من حيث وقوعه وكيفيته
 فى الاسماء شرع فى بيانه من حيث وقوعه فى الافعال فقال (و فى
 الافعال) وهو معطوف على قوله فى الاسماء وقوله (المشابهة التامة)
 معطوف على قوله توارد المعانى يعنى ان مقتضى الاعراب فى الافعال
 (للاسم) اى انما يؤثر العامل فى الفعل اذا كان ذلك الفعل مشابهاً
 لاسم الفاعل بمشابهة تامة (وهى) مبتدأ وقوله (فى المضارع)

(ظرف)

ظرف مستقر خبره اى المشابهة التامة موجودة فى الفعل المضارع
 من الافعال (فقط) اى لا توجد تلك المشابهة فى سائر الافعال
 وان كان غير المضارع مشابها به من بعض الوجوه لكن لما لم تكن
 تلك المشابهة تامة لم يعدل فيه عن الاصل الذى هو البناء فى الفعل
 (فانه) اى انما كان المضارع مشابها به مشابهة تامة لان المضارع
 (مشابه لاسم الفاعل لفظا) تميز من النسبة فى اسم الفاعل
 وهو مشابه اى مشابه لفظا اى من جهة اللفظ (ومعنى واستعمالا
 اما الاول) وهو المبتدأ اى اما الشبه الاول وهو مشابهته من جهة
 اللفظ (فلموازته) ظرف مستقر خبره اى فثبت لكون المضارع
 على وزن هو بعينه وزن (له) اى لاسم الفاعل (فى الحركات)
 اى فى عدد الحركات والسكنات وفى متعلق بالموازنة (نحو ضارب
 ويضرب) لان ضارب اربعة احرف وفيه ثلث حركات وساكن
 واحد وكذلك يضرب له ثلث حركات وساكن واحد وايضا انه
 موازن فى ترتيبها لان الساكن وقع فى حرفه الثانى وكذلك فى الاسم
 (ومدحرج ويد حرج) اى ونحو مدحرج ويد حرج مثل المصنف
 بمثلين احدهما من الثلاثى المجرد والاخر من الرباعى المجرد وهما
 اصلان فى الابواب وأشار به الى ان الروايد من الابواب كذلك
 (واما الثانى) اما الشبه الثانى وهو مشابهته معنى (فلقبول) اى
 فثبت لقبول (كل منهما) اى من المضارع واسم الفاعل فقوله لقبول
 مصدر مضاف الى فاعله وقوله (الشبوع) منصوب لفظا على انه
 مفعول لقوله قبول (والخصوص) بالنصب عطف عليه والمراد
 من الشبوع هو الانتشار والاحتمال للعانى على سبيل البدل يعنى
 ان وجه المشابهة بينهما فى اطلاق الشبوع والخصوص عليهما
 فى معناه الذى يقابل الخصوص وهو العموم لانه لا عموم فيها
 حقيقة (فان الاسم) اى اسم الفاعل والفاء فى فان تفصيليه
 يعنى لعطف التفصيل على الاجمال والالف واللام فى الاسم للعهد
 الخارجى بقرينة سبق ذكره وهو اسم الفاعل قوله (عند) ظرف متعلق

بفيد ومضاف الى مجرد المضاف الى الضير يعنى عند (تجرده
 عن اللام يفيد الشيع) وهو خبران يعنى ان اسم انفعال نحو
 ضارب اذا استعمل نكرة بغير لام التعريف وبغير لام الموصول يكون
 شاملا لافراد كل من هو متصف بالضارية ولا يكون مختصا بضارب
 معين من الافراد (وعند دخول حرف التعريف عليه) قوله عند
 متعلق بقوله (يتخصص) وظرف له وجلة يتخصص مرفوعة محلا
 على انها معطوفة على جملة يفيد وانما قال فى الفقرة الاولى
 عن اللام وفى الثانية عند دخول حرف التعريف ولم يقل عند دخوله
 او عند تجرد حرف التعريف لان اللام الداخلة على اسم الفاعل
 قسمان احدهما حرف التعريف والاخر اسم الموصول وفى مقام
 التجرد والنفي يكفى التعبير عنه باللام لان عدم اللام هو المقصود
 فى وقوع التجرد سواء كان مجردا عن اللام التى هى حرف التعريف
 او التى هى الاسم الموصول واما فى الفقرة الثانية لما كان المقصود
 وجوده فيلزم ان يعبر به بتعريف يخرج منه اسم الموصول لان مدخوله
 وان كان اسما صورا لكنه فعل حكما كذا قيل (نحو ضارب)
 فانه يحتمل ان يكون زيدا او عمرا عالما او جاهلا او غيرهم من ذات
 يتصف بالضارية (والضارب) فانه مع اللام مختص بضارب
 معين سواء كان اللام حرف التعريف او اسم الموصول فان الاعتبار
 على الصورة فصورته حرف تعريف وهذا تحقيق المشبه به
 ثم شرع فى تحقيق المشبه وفى تحقيق وجه الشبه فى ضمنه فقال
 و (كذلك المضارع) فقوله كذلك اما ظرف مستقر مرفوع
 محلا خبر مقدم والمضارع مبتدأ مؤخر هذا اذا كان حرفية
 ويحتمل ان يكون اسما بمعنى مثل فيثذ يكون بالعكس اى مثل الاسم
 المضارع فى هذه الاحوال وقوله (عند تجرده) متعلق بمحتمل المؤخر
 وظرف له يعنى ان المضارع عند تجرده (عن حرف الحال) نحو ما
 (والاستقبال) نحو السنين وسوف ولا ولن فى النفي (يحتمل الحال
 والاستقبال) من الزمانين فانهما اما معناه الموضع له بان يكون

هذه الصيغة موضوعة لكل منهما بالاشتراك اوبان يكون احدهما
معناه الموضوع له والاخر غير الموضوع له يدل عليه مجازا
(نحو يضرب) فانه لما تجرد عن هذه الحروف يحتمل ان يكون
المراد انه يضرب في الحال او في الاستقبال (وعند دخولهما)
اي وعند دخول حرف الحال او حرف الاستقبال (يختص)
اي يختص المضارع (بالاستقبال) ان دخل عليه حرف
الاستقبال (او الحال) اي يختص بالحال ان دخل عليه حرف الحال
(نحو سيضرب) اي مثال الاول سيضرب وكذا سوف يضرب
ولا يضرب ولن يضرب فانه لدخول هذه الحروف يختص بالاستقبال
(وما يضرب) اي ومثال الثاني وما يضرب فانه لما دخلت
عليه كلمة ما التي لنفي الفعل في زمان الحال يختص ذلك بالحال
قوله (ولبادة الفهم) عطف على قوله لقبول اي واما مشابهة
الاسم بالمضارع معنى لمبادرة الفهم اي فهم اسماع (فيهما) اي في
اسم الفاعل وفي الفعل المضارع (عند التجرد عن القرائن) اي
عن قرينة الحال او المقال والقرينة في المضارع نحو سيضرب
وفي الاسم نحو الضارب امس او غدا او الان (الى الحال) متعلق
بالمبادرة لان المفهوم من المضارع اخبار وقوع الضرب
وكذلك من اسم الفاعل والوقوع يحتمل على الوقوع في الحال عند
سماعهما ثم شرع في بيان مشابهتهما من جهة الاستعمال فقال
(واما الثالث) اي واما الشبه استعمالا وهو مبتدأ (فلو وقع كل)
ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر اي فحصل لو وقع كل (منهما)
اي من اسم الفاعل والمضارع والوقوع مصدر مضاف الى فاعله
وقوله (صفة) منصوب لفظا على انه مفعوله وقوله (لئكة) متعلق
بصفة اي لجواز ان يكون كل منهما واقعا في موضع صفة لئكة
في الجملة وفي الظاهر وان كان في التحقيق كون اسم الفاعل مركبا
والفعل المضارع جملة (نحو جاءني رجل ضارب او يضرب)
لان الصفة في ضارب في الحقيقة هو ضارب فقط وفي يضرب هو

يضرب بعد رفع فاعله وبعد كونه جلة معه قوله (ولدخول)
عطف على قوله لوقوع كل يعنى واما الثالث لجواز دخول
(لام الابتداء عليهما) اى على اسم الفاعل والفعل المضارع (نحو
ان زيدا اضارب او يضرب) ثم اراد ان ينبه على الحاصل
من السابق فقال (فهذه المشابهة) اى هذه المشابهة التامة التى
هى المشابهة لفظا ومعنى واستعمالا الواقعة بينهما دون غير المضارع
من الافعال (تقتضى) اى هذه المشابهة المتصفة بهذه الصفة
(تطفل) مفعول تقتضى والتطفل صدر من باب التفعّل وهو كون الشيء
طفلا اى تابعا ولذا يقال للصبى طفلا لانه يتبع والده فى المشي يعنى
تبعية (المضارع للاسم فيما) اى فى معنى واعتبار (هو) اى الاسم
(اصل فيه) اى فى ذلك المعنى والاعتبار قوله فيما متعلق بالتطفل
وما موصوفة عبارة عن المعنى الذى يقوم باللفظ وهو مبتدأ واصل
خبره وفيه متعلق بالاصل لانه لتضمنه معنى الراجع لان الشيء اذا كان
اصلا فى شيء يكون اعتباره راجعا وتركه مرجوحا والضمير المجرور
راجع الى ما والجملة مجرورة محلا على انها صفة ما ومحلها القريب
مجرور بفي ومحلها البعيد منصوب على انه مفعول فيه (وهو) اى
الشيء الذى هو اصل فى الاسم ومعتبر فيه (الاعراب) لان الاسم
هو قابل لاحتمال المعانى المقتضية للاعراب بخلاف الفعل فان
الفاعلية والمفعولية والاضافة من خواص الاسم وقوله (فاعرابه)
جواب لشرط محذوف اى اذا كان الاسم اصلا فى الاعراب وكان
اعراب الفعل تابعا لاعراب الاسم بشرط وقوع المشابهة التامة
بينهما فاعراب الفعل (ليس) اى ذلك الاعراب (بالاصالة) بل
الاصل فى الفعل هو عدم الاعراب لعدم ما اقتضاه فيه وعدم
الاعراب هو البناء ثم اراد المصنف ان يمثله بمثال فقال (فاذا قلنا)
الفاء فيه تفصيلية واذا ظرف لجوابه وهو اوجب وقوله
(لن يضرب) اى لفظ لن يضرب مفعول لقلنا اى اذا قلنا واوردنا
ن يضرب (قلن) الفاء فيه جوابية لاذا ولن اى لفظ لن وهو مبتدأ

اى ان لفظ لن يصدق عليه تعريف العامل لانه حرف (او جب كون
 اخر يضرب مفتوحا) اى منصوبا علامته القمّة (بوا سطة
 المشابهة التامة لاسم الفاعل) كما عرفت وكل ما اوجب بواسطة
 كذلك فهو عامل وما فرغ من تحقيق تعريف العامل بحسب مفهومه
 شرع في تقسيمه الذى هو بحسب وجوده في الخارج فقال (ثم العامل)
 وهو مبتدأ وقوله (على ضربين) ظرف مستقر خبره والجملة لا محل
 لها معطوفة على جملة ثم العامل وقوله (لفظي) بالرفع خبر مبتدأ
 محذوف اى احد الضربين لفظي (و) الاخر (معنوي) ويجوز
 جره على انه بدل من الضربين (فاللفظي) الفاء فيه تفصيلية وهو
 مبتدأ وقوله (ما يكون) مع صلته خبره وقوله (للسان) ظرف
 مستقر منصوب محلا على انه خبر مقدم ليكون (فيه) متعلق به
 والضمير المجزوء رعا ندما وقوله (حظ) اى نصب اسم يعنى ليس هو
 معنى يعرف بالقلب بل هو محسوس مسموع من شانه ان يلفظ
 باللسان ويكتب في النقوش فعنى النسبة فيه ان العامل اللفظي عامل
 منسوب الى اللفظ الذى محله اللسان فيكون من قبيل نسبة الفعل
 الى الته (وهو) اى ذلك اللفظي (على ضربين سماعي وقياسي
 فالسماعي) وهو في اللغة ما نسب الى السماع وفي الاصطلاح
 (هو الذى) اى العامل اللفظي الذى (يتوقف اعماله) هو مصدر
 اعمل اى جعله عاملا ومؤثرا بعمل خاص به (على السماع) اى على
 تتبع ترايب العرب واستقراؤها ويمتنع ان يذكر في عمله قاعدة كلية
 لان ما ذكر فيها انما هو قضية شخصية لا كلية فانه يقال من جارة
 وان ينصب الاسم ويرفع الخبر ولن ناصب ولم جازم ونحوها
 بخلاف القياسي فانه كما سيحى من انه يمكن ان يذكر فيها
 قاعدة كلية موضوعها غير مخصوص راي له افراد كثيرة كلها تعمل
 من غير توقف على السماع * واعلم ان التقسيم ثلثة تقسيم جعلي
 وهو اكثر استعماله في تقسيم الكل الى اجزائه كتقسيم الكتاب الى ابواب
 وفصول وتقسيم استقراى كتقسيم الانسان الى ابيض واسود

وتقسيم عقلي كتقسيم شئ الى موجود وغير موجود وتقسيم العامل
ههنا من هذا القبيل بان يقال ان العامل اما لفظي واما غير لفظي
والثاني هو المعنوي واللفظي اما سماعي واما غير سماعي والثاني هو القياسي

(وهو) اى السماعي (ايضا) اى كاللفظي (على نوعين عامل في الاسم

وعامل في) افعال (المضارع والعامل في الاسم ايضا) اى كالسماعي

على قسمين (عامل في اسم واحد وعامل في اسمين اعني) اى اريد بالاسمين

المعمولين (المبتدأ والخبر في الاصل) اى قبل دخول العامل اللفظي الذي

يقال له نواسخ المبتدأ والخبر (ويسميان) اى يسمى ذلك المبتدأ والخبر

(بعد دخول العامل) اى بعد دخول العامل اللفظي السماعي عليهما

(اسما) اى يسمى الذي هو مبتدأ في الاصل اسما لذلك العامل

(وخبرا) اى يسمى الذي هو خبر في الاصل خبرا (له) اى لذلك

العامل فقوله يسميان فعل مجهول ثنية يسمى وهو من الافعال التي

تعدى الى المفعولين لانه يقتضى شيئين احدهما الاسم والاخر المسمى

فيجعل المسمى مفعولا اول ويجعل الاسم مفعولا ثانيا وههنا لما بنى الفعل

مجهولا جعل مفعوله الاول نائب فاعل ومفعوله الثاني باقيا على حاله

ومما ينبغي ان يعلم ان هذا التقسيم مبنى على الاستقراء اعني انه لم يوجد

عامل يتعدى الى غير الواحد والاثنين فانه لو وجد عامل يتعدى الى

ثلاثة فصاعدا يجوز ذلك عقلا والله اعلم (والعامل) وهو مبتدأ

وقوله (في اسم واحد) ظرف مستقر مرفوع محلا على انه صفة

العامل اعلم ان متعلق الظرف المستقر اما فعل واما صفة يعنى كان

او كان وحصل او حاصل فاذا كان فعلا يكون جملة وان كان

صفة يكون مع فاعله مركبا فيثبت ان كان المتعلق فعلا فهو نكرة

لا تكون صفة معرفة وكذا اذا كان الصفة المقدرة مقدرا بنكرة

واذا وقع الظرف في موقع يقتضى ان يكون صفة للمعرفة يقدر فيه

اسم معرف باللام كما كان في هذا المقام يعنى والعامل السكأن

في الاسم الواحد والله اعلم ويجوز ان يكون متعلقا بالعامل على انه

مفعول به غير صريح له وقوله (حروف) خبر للمبتدأ وقوله (تجره)

مع فاعله صفة الحروف والضمير راجع الى اسم واحد اى العاقل
اللفظى السماعى الذى يعمل فى الاسم الواحد حروف تعمل عمل
الجر فى اسم واحد وقوله (تسمى) صفة بعد صفة للحروف او لا
محل لها استيناف كان قائلا سأل بانه ما اسم هذه الحروف
فى اصطلاح الحياة فاجاب عنه انه يسمى (حروف الجر) ومما
ينبغى ان ينبه ههنا على وجه التسمية به بان المراد بالجر المضاف اليه
اما معناه المصدرى الاصلى وهو جر الشيء الى الشيء واما معناه
الاصطلاحي الذى صدر عن على رضى الله عنه بان الجر علم الاضافة
ويجوز ان يراد المعنيان ههنا لان كلا منهما يصح ان يكون
وجهها للتسمية به لان هذه الحروف وضعت لافضاء الفعل او معناه الى
ما يليه من الاسم فهو بهذا الاعتبار يكون معناه انه سمي به لانها
حروف تجر معنى الفعل الى ما يليه وبالاختبار الثانى انه يسمى به
لانها تعمل عمل الجر والله اعلم وقوله (وحروف الاضافة) بالنصب
معطوف على حروف الجر وانما سميت به لان الاضافة فى الاصل
نسبة شئ الى شئ فهذه الحروف لما وضعت لمعنى الافضاء يلزمها
نسبة الشئ الى الفعل واليه اشار المصنف رحمه الله تعالى فيما مر
فى تحقيق معنى الواسطة بقوله وكونه منسوباً اليه (وهى) مبتدأ
(عشرون) بالرفع خبره اى وتلك الحروف عشرون حرفاً بالاستقراء
وقوله (الباء) مر فوع لفظاً على انه خبر للمبتدأ المحذوف اى الاول
من عشرين مسمى الباء الذى هو ب بالكسر وقوله (للالصاق) ظرف
مستقر مر فوع محلاً على انه خبر للمبتدأ المحذوف اى هو كائن
للاصاق وموضوع له وفيه تسامح لان الباء وغيره من الحروف
لبس بموضوع لمطلق معناها كما حقق فى فن الوضع بل هو موضوع
للاصاق جزئى يتكون فى الخسار ج بعد وجود مجروره و متعلقه
الخصوصين وانما اكتفى المصنف بذلك معنى واحد له مع ان له معانى
اخر من الملازمة والمصاحبة وان بعضها منه يكون زايداً وليس له
معنى لان وظيفة علم التحوذ كرا العمل والتأثير لانه انما يبحث

عن احوال الكلمة من حيث الاعراب والبناء سواء كان له معنى اولاً
 وتعداد المعاني من وظائف علم اللغة واعرف هذا (ومن) اى
 والثاني لفظ من (للابتداء) اى الموضوع لمعنى الابتداء (والى)
 اى والثالث لفظ الى (للانتهاء) اى وهى موضوع الانتهاء
 (وعن) اى والرابع لفظ عن (للبعد) اى هو موضوع لبعده شئ
 عن شئ (والجاوزة) اى لمجاوزة ذلك الشئ البعيد الى ثالث
 نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد لان السهم يبعد عن القوس
 ويصل الى الصيد (وعلى) اى والخامس لفظ على (للاستعلاء)
 اى هو موضوع للاستعلاء (واللام) اى والسادس مسمى اللام
 (للتعليل) اى هو موضوع للتعليل (والتخصيص) اى والسابع
 لفظ فى (للظرف) اى هو موضوع للظرف زماناً ومكاناً (والكاف)
 اى والثامن مسمى الكاف (للنسبة) اى هو موضوع للنسبة شئ
 بمجروره (وحتى) اى والتاسع لفظ حتى (للغاية) اى هو
 موضوع لمعنى الغاية يعنى انه يكون مجروره غاية لشيء (ورب) اى
 والعاشر لفظ رب (للتقليل) اى هو موضوع لانشاء التقليل
 (وواو القسم) اى والحادى عشر الواو الذى هو موضوع للقسم
 (وتاؤه) اى والثاني عشر تاء القسم (وحاشا) اى والثالث عشر
 لفظ حاشا (للاستثناء) اى هو للاستثناء اى لاستثناء مجرور
 (ومنذ) اى والرابع عشر اى لفظ منذ (ومنذ) اى والخامس عشر
 لفظ منذ (للابتداء) اى هما للابتداء (فى الزمان الماضى وقديكونان
 اسمين) فيكونان بمعنى الاسم وهو معنى اول المدة اوجميع المدة
 اذا قلنا منذ زمان سفرنا يوم الجمعة معناه اول مدة سفرنا اوجميع مدة
 سفرنا يوم الجمعة فيكون منذ مبتدأ و يوم الجمعة بالرفع خبراله ظرفية
 اذا كانا بمعنى من نحو سرت منذ يوم الجمعة اى ابتدأت السير
 من يوم الجمعة فالقصد فى الاول بيان اول المدة اوجميعها وفى الثانى
 بيان ابتداء السير (وخلا) اى والسادس عشر لفظ خلا (وعدا)
 اى والسابع عشر لفظ عدا (للاستثناء) اى وهما للاستثناء

(ويكوثان) اى يكون كل من اللفظين (فعلين) يعنى فعيلين
ما ضيين ناقصين واويين من خلو وعدو (وهو) اى كونهما
فعلين (الا لئلا) اى اكثر من وقوعهما حرفين وسيجيئ تفصيلهما
في بحث المستثنى (ولولا) اى والثامن عشر لفظ لولا (لامتناع)
شئ) اى هو موضوع لبيان علة امتناع شئ وقوله (لو جود)
متعلق بالامتناع اى كون الشئ ممتمعا لو جود (غيره) اى غير
ذلك الشئ يعنى ان ههنا شيئين احدهما ممتنع والاخر موجود
فكان وجود ذلك الموجود علة لامتناع الممتنع نحو لولاك لهلاك
زيد فعدم هلاك زيد وامتناعه لوجودك قوله (اذا اتصل)
متعلق وظرف للمفهوم مما سبق وهوانه لما حكم بان لولا حرف جر فهم
منه انها تجر ولما لم يكن جرّه على اطلاقه بل بشرط شئ اراد
ان يقيد عمل الجر بانه انما يجز اذا اتصل (بها) اى بكلمة لولا
(ضمير) فان لولا اذا دخل على اسم ظاهر يكون ذلك الاسم مرفوعا
على انه مبتدأ وخبره يكون محذوفا وجوبا فاذا قلنا لولا زيد لهلاك
عمرو فزيد مبتدأ وخبره موجود محذوف الخبر وقام لهلاك مقامه
فلا جر فيه واذا دخل على الضمير فالسموع من العرب امران احدهما
لولا انت لهلاك عمرو وهذا فى اكثر اللغات والاخر لولاك لهلاك عمرو
فالامر على الاولى ظاهر واما على الثانية فلما اتصل بها ضمير
مجرور فلا جار غيرها حكم بالضرورة بانها حرف جر لانه لا مجال
لجل الضمير على كونه منصوبا لانه لا ناصب له فتعين مجرور ريته
وفيه مسلكان احدهما مسلك سيبويه فانه قال ان لولا حرف جر
عند اتصال الضمير به لكونها بمعنى اللام التعليلية والاخر مسلك
الاخفش وهوان لولا على حاله فى الاستعمالين لكن يوجه فى هذه
المقعة بان الكاف المجرور استعمل فى الضمير المرفوع مجزا على طريق
الاستعارة فيكون اعرا به على المسلك الاول ان الكاف مبنى على
الفتح فمحلّه القريب مجرور بلولا ومحلّه البعيد مرفوع على انه
مبتدأ محذوف الخبر وعلى الثاني انها ضمير مرفوع محلا على انه

مبتدأ كذلك (وكي) اى والتاسع عشر لفظكى (اذا دخل)
 اى فانه يجر اذا دخل (على ما الاستفهامية هو) اى لفظكى
 (للتعليل) مثل اللام (نحو كيمه عصيت) اصله كيم اخذت
 الالف التى فى اخره كما حذفت فى ما اذا دخلت عليها سائر الحروف
 الجارة نحو عمه وممه ولمه فهذا الاستعمال يدل على كونه حرف جر
 فى هذه الصورة وايضا معناه موافق لمعنى اللام وهذا ايضا يدل
 على كونه حرف جر وقال الدماميني فى شرح التسهيل ان فيه
 ثلاثة اقوال احدها انه حرف نصب دائماً وهو قول الكوفيين
 والثانى انه حرف جرد دائماً وهو قول الاخفش والثالث انه يكون حرف جر
 تارة وناصباً للفعل تارة وهو قول اكثر البصريين (ولعل) اى
 والعشرون لفظ لعل (للترجى) اى هو موضوع للترجى اى لرجاء
 وقوع اسباب شئ والظن بتزجيح وجود اسبابه على عدمه
 بعد امكانه وكذا عسى واما كاد فهو بيان لترب وقوع شئ بعد
 وجود اسبابه وانما يجر الاسم به (فى لغة عقيل) على ضيغة
 التصغير ذكره الدماميني كقوله فقلت ادع اخرى وارفع الصوت
 مرة لعل ابى المغوار منك قريب انتهى فابى المغوار هو محل الاستشهاد
 ولما فرغ من تعداد الحروف الجارة شرع فى بيان احوال تعلقاتها
 فقال (ولا بد لهذه الحروف) فلاننى الجنس وبد مصدر بمعنى
 الفراق وهو مبنى على القتح ومنصوب محلاً على انه اسم لا وقوله
 لهذه الحروف ظرف مستقر خبره وقوله (من متعلق) بفتح اللام
 اما ظرف مستقر ايضا خبر بعد خبر او متعلق ببد و ظرف لقوله يعنى
 لافراق موجود لهذه الحروف من شئ يتعلق به لكونها موضوعاً
 لافضاء معنى الفعل او شبهه الى مجروره ولما كان معنى النفي الفراق
 هو معنى عدم الانفكاك كان معناه ان المتعلق لازم لهذه الحروف
 (فعل) اى هذا المتعلق فعل (اوشيهه) كاسم الفاعل والمفعول
 وانصدر ونحوه (او معناه) اى معنى الفعل وهو كل لفظ يفهم منه
 معنى الفعل كما سيجئ من اسماء الافعال والظروف وقوله (الازائد)

بالجر بدل من لهذه الحروف واستثناء منها اى الا الحرف الذى يكون
 زائدا (منها) اى من هذه الحروف بمعنى انه ليس له دلالة على معناه
 الموضوع له بل له فائدة اخرى من الموافقة لاستعمال العرب (نحو
 كفى بالله) لان باء بالله ليس مستعملا ههنا فى معناه لان مجروره فاعل
 كفى بل الباء فيه زائد بمعنى انه ليس المراد به معناه الموضوع له
 بل المراد به اما تزيين اللفظ او الموافقة لاستعمال العرب لان عادتهم
 انهم يدخلون الباء فى فاعل كفى (وبحسبك درهم) وهذا مثال
 لزيادة الباء فى المبتدأ لان حسبك مجرور لفظا بالباء ومرفوع محلا
 على انه مبتدأ ودرهم خبره وقوله (ورب وحاشا وخلا وعدا
 ولولا ولعل) معطوف على قوله الا الزائد يعنى الارب وما عطف
 عليه من المذكورات (فانها) اى فان هذه المستثنيات المذكورات
 (لاتعلق بشئ) اى بشئ من الفعل وشبهه ومعناه لان كلاما من
 المذكورات لا يفضى معنى الفعل ونحوه الى مجروره ثم شرع فى تفصيل
 احوال كل من المستثنيات فقال (فمجرورا زيدا ورب باقى على ما)
 اى على الاعراب الذى (كان) اى ذلك المجرور (عليه) اى على
 ذلك الاعراب (قبل دخولهما) اى قبل دخول الزائد ورب من كونه
 فاعلا كما فى كفى بالله ومبتدأ كما فى بحسبك درهم وخبر كما فى ما زيد
 بقائم او مفعولا كما فى قوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم وكما فى رب رجل
 صالح لقبيته اولقيت لان مجرور رب منصوب محلا على انه مفعول
 لقيت فقدم عليه لاقتضاء رب صدارة الكلام وقوله (ومجرور
 حروف الاستثناء) مبتدأ وقوله (كالمستثنى بالا) خبره والجملة معطوفة
 على جملة فمجرور اى ان محل مجرور حروف الاستثناء وهى حاشا
 وخلا وعدا كاعراب الاسم الذى يستثنى بالا من كونه منصوبا
 وجوبا حين كون المستثنى منه مذكورا والكلام مثبتا ومن كونه
 جائزا للنصب والبدل اذا كان الكلام منفيًا ومن كونه معربا على
 اقتضاء العامل اذا كان المستثنى منه محذوفا (ومجرور لولا ولعل
 مبتدأ) على ان محلها القريب مجرور بهما ومحلها البعيد مبتدأ

(وما بعده) أي والاسم الذي يقع بعد ذلك الاسم (خبره) أي خبر ذلك المبتدأ (نحو لولاك لهلك زيد ولعل زيد) بالجر (قام) بالرفع فان لولا ولعل غير متعلقين بشيء فمجرورهما مجرور بهما محلا ومرفوع بمحلها البعيد على ان كلا منهما مبتدأ وخبرهما ما بعدهما لكن الخبر الاول محذوف وجوبا كما مر واعلم ان وجه اعمال المذكورات بالجر صورة ليس لكونها حروفا جارة بحيث يصدق عليها تعريف تلك الحروف وهو ما وضع لافضاء معنى الفعل بل كل منها محمول على حرف من الحروف الجارة فالزائد محمول على غير الزائد لا شتر اكهما في الصورة والحرفية ورب محمول على الزائد او على من الاستقرائية في قوله وما من احد للاشتراك في افادة التأكيد ذهب الى هذا الدماميني وابن طاهر وتبعهما المصنف وقيل انها كسائر الحروف الجارة لتعدية عاملها وهو مردود وحروف الاستثناء محمولة على الزائد ايضا للاشتراك في عدم التعدية وكذا لولا ولعل محمولان على الزائد ولما فرغ من بيان احوال الحرف الجار الذي لا يتعلق بشيء شرع في بيان احوال الذي يتعلق فقال (ومجرور ما عدا هذه السبعة) قوله ومجرور مرفوع على انه مبتدأ ومضاف الى ما وهو موصول او موصوف وعدا فعل ماض وفاعله تحته راجع الى ما وهذه منصوب محلا على انه مفعول عدا والسبعة منصوب لفظا على انه صفة لهذه او بدل منه او عطف بيان له وقوله (منصوب المحل) بالرفع خبره ومضاف الى المحل اضافة لفظية وهو مجرور لفظا ومنصوب محلا على التشبيه بالمفعول يعني مجرور الحرف الجر الذي عدا هذه السبعة منصوب محله (على انه) أي بواسطة ان ذلك المجرور (مفعول فيه لتعلقه) بفتح اللام والضير المجرور راجع الى ما (ان ك) ك النجاشي (أي لفظ في من ما عدا هذه السبعة) (وما) كان ذلك الجار غير لفظ في من الجار لذي (بمعناه) أي بمعنى في وقوله (نحو صلبت في المسجد) مثال لما كان الجار فيه لفظ في صريحا وقوله (او باسجد) أي اوصليت بالسجد مثال لما كان الجار وهو الساء بمعنى في وقوله

(اوعلى انه) معطوف على قوله على انه اى او مجرور ماعدا السبعة
 منصوب المحل بواسطة انه (مفعول له) اى لتعلقه (ان كان الجار
 لا ما وما) اى او كان الحرف الذى كان (بمعنى) اى بمعنى اللام
 (نحو ضربت زيدا للتأديب) وهذا مثال لما كان الجار فيه لام صريحاً
 (وكيفية عصب) وهذا مثال لما كان الجار فيه بمعنى اللام وهو
 كى وقوله (اوعلى انه) عطف معطوف اما على القريب اوعلى
 البعيد بمعنى او مجرور ماعداها من الجارة منصوب محلاً بواسطة انه
 (مفعول به غير صريح ان كان الجار ماعداها) اى ان كان جار
 ذلك المجرور الجار الذى عدا فى اللام وعدا ما بينهما (نحو مررت
 زيد) فان الباء فى زيد متعلق بمررت لانه ليس بزايد وزيد مجرور به
 لقطباً ومحل المجرور منصوب محلاً على انه مفعول به غير صريح
 لمررت لان الباء ليس بمعنى فى ولا بمعنى اللام ثم شرع فى بيان كون
 المجرور مر فوعا فى بعض الاوقات فقال (وقد يسند) بصيغة المجهول
 وقوله (المتعلق) بفتح اللام مر فوع على انه نائب الفاعل لقوله
 يسند وقوله (الى الجار) متعلق بقوله يسند (والمجرور) معطوف
 عليه يعنى انه قد يسند متعلق ذلك الجار الى مجروره الذى هو مفعول به
 غير صريح له حين كونه مسنداً الى فاعله لكونه فعلاً معلوماً
 ولما كان المتعلق فعلاً مجهولاً او اسماً مفعولاً او بمعنى اسم مفعول
 يقتضى ان يسند ذلك المتعلق الى مفعوله لانه لم يجز فى التركيب
 شيئاً حتى اسند اليه فوجد مفعولاً به غير صريح فاسند اليه
 بالضرورة (فيكون) عطف على قوله يسند والفاء عاطفة وسببية
 اى بسبب ذلك الاسناد يكون جميع ذلك الجار والمجرور
 (مر فوع المحل) بالتصريح خبر يكون (على انه) اى بواسطة
 ان ذلك المجرور مع جاره (نائب الفاعل نحو مر زيد) فان مر فعل
 مجهول وهو حين كونه فعلاً معلوماً مسنداً الى فاعله وكان زيد
 متعلقاً به ومفعولاً به غير صريح له ولما بدل فعل مر الى صيغة المجهول
 بطل اسناده الى فاعله فاجتاز الى الاسناد الى شئ فوجد فى التركيب

ذلك المفعول فاستند اليه فتحول محله من النصب الى الرفع تحول
واسطة فان الواسطة في الاول كان مفعولية وبعد التحول كان
نايبة الفاعل ثم شرع في مسائل الجار والمجرور من حيث جواز
تقديمه على نامله وتأخير فقال (ويجوز تقديم ما) اى يجوز
تقديم الجار والمجرور الذى (عدا) اى تجاوز ذلك الجار (هذا)
اى الجار والمجرور الذى كان نائب فاعل وقوله (على متعلقه)
بفتح اللام متعلق بالتقديم يعنى يجوز تقديم كل جار ومجرور مما ذكر
من كونه مفعولا فيه ومفعولا به ومفعولا لغيره على متعلقه
الاجارا ومجرورا يكون نائب فاعل فانه لا يجوز تقديمه فلا يقال يزيد
مر لانه كالفاعل والفاعل لا يجوز تقديمه على فعله فكذا نائبه
ولما فرغ من بيان مسائله بحسب التقديم شرع في بيان مسائله
بحسب حذف متعلقه فقال (وقد يحذف المتعلق) اعلم ان لفظ قد
في الموضعين للتقليل والفرض من اتيناه بيان قلة مدخوله بالنسبة
الى ضده في الاول بين ان اسناد الفعل الى الجار والمجرور قليل
بالنسبة الى الاسناد الى غيره وفي الثانى بين ان حذف المتعلق قليل
بالنسبة الى ذكره يعنى انه يجوز حذف المتعلق والفاء في (فان كان)
تفصيلية يعنى لتفصيل اجمال وهو انه اذا حذف المتعلق يكون
شان ذلك المتعلق قسمين اما شأنه انه فعل من الافعال العامة او لا
ثم فصله بقوله ان كان ذلك المتعلق الذى كان محذوفا (فعلا عاما)
اى من الافعال التى يكون مادة حدثه موجودا في كل الموجودات او في
اكثرها كالموجود والكائن والحاصل والمستقر فان احداث هذه
الاربعة وموادها توجد بحسب معانيها في كل الموجودات لانه
اذا كان الشئ موجودا فيصح ان يقال انه موجود وحاصل
وكائن فهذه الثلاثة توجد في كل الموجودات جواهرها كان او عرضا
واما مستقر فيوجد في بعضها فقوله فعلا خبر كان وقوله عاما صفته
وقوله (متضمنا) صفة بعد صفة له وقوله (في الجار والمجرور)
مفعول لمتضمنا اى كان الغرض من المتعلق ذكر مطلق الوجود

قوله لا يجوز تقديم
هذا حذف المتعلق
اى نائبه على فعله
والفاعل لا يتقدم
انفعاله لا يتقدم
تقديمه لانه لا
تقدم لهما شيئا يحذف
ما في فعله اذا كان
مجرورا لا يصح اى
شيئا يصح تقديمه
سبب الحذف

٢

والكون والحصول والاستقرار الذى فهم من ذكر الجار والمجرور
 لان الغرض منه ذكر فعل خاص زائد على الوجود وامثاله على
 القيام والقعود والاكل والشرب فانه اذا قلنا زيد في الدار لم يتعين
 ان الغرض منه اى فعل صدر من زيد وحصل في الدار بل فهم منه
 ان زيدا موجود في الدار واما اذا قلنا زيدا اكل في الدار فيكون
 الغرض منه صدور الاكل من زيد في الدار بمعنى التضمن ههنا
 كون الطرف بحيث يفهم منه عرفا معنى عامله وان لم تعلم اللفاظ
 العربية واوضاعها وقوله (يسميان) جواب الشرط اى ان كان
 المتعلق المحذوف كذلك يسمى ذلك الجار والمجرور (ظرفا مستقرا)
 اى ظرفا استقر فيه عامله اى متعلقه المحذوف (بحوز زيد في الدار)
 فزيد مرفوع لفظا على انه مبتدأ وفي حرف جر والدار مجرور به
 فتضمن مجرور الجار والمجرور معنى متعلقه وهو قوله (اى حصل)
 وخبر للمبتدأ في الحقيقة هو حصل لكن لما تضمن الجار والمجرور
 المعنى الذى يستفاد من حصل لانه لما ذكر قوله في الدار يستفاد منه
 حصول زيد فيه وكذا وجوده وكونه واستقراره فان قدر فيه
 حصل يكون مع فاعله جلة وان قدر حاصل يكون مع فاعله مر كبا
 والاول اكثر واولى وقوله (وان لم يكن) معطوف على قوله ان كان
 واسمه تحته راجع الى المتعلق وقوله (كذلك) خبره وقوله
 (اولم يحذف) فعل مجهول وقوله (متعلقه) نائب فاعله وقوله
 (يسميان) اى يسمى ذلك الجار والمجرور جواب وان لم يكن يعنى
 انه ان لم يكن المتعلق الذى حذف فعلا عاما اولم يكن المتعلق محذوفا
 بل كان مذكورا يسمى ذلك الجار والمجرور (ظرفا لغوا) اى فضله
 في الكلام (بحوز زيد في الدار اى اكل) هذا مثال لما يكون المتعلق
 غير فعل عام لان المتعلق المحذوف هو اكل وهو ليس بفعل عام بل الاكل
 انما وجد فيما له نفس كالحيوان ولا يوجد في غير الحيوان من الموجودات
 فيكون زيد مبتدأ واكل مع فاعله جلة مرفوع المحل على انها خبر
 المبتدأ وفي متعلق باكل المحذوف والدار مجرور به لفظا ومنصوب

محلا على انه مفعول به غير صريح لاكل وان قد ز اسم فاعل يكون
 هو مع فاعله مر كبا مر فوعا لفظا على انه خبره وانما سمي لغوا لانه
 ليس بعمدة وركن من اركان الكلام والكلام مستغن عنه وقوله
 (ومررت بزيد) معطوف على المثال الاول ومثال لما لم يحذف
 متعلقه لان الياء في بزيد متعلق بمررت والحاصل ان المتعلق اما مذكور
 واما محذوف فالاول ظرف لغو سواء كان فعلا تاما او خاصا
 فالمحذوف اما فاعل عام او فعل خاص فالاول ظرف مستقر والثاني
 ظرف لغو ولا فرق من مسائل المتعلق حذف او اثباتا شرع في مسائل الجار
 فقال (وقد يحذف الجار وهو) اى حذف الجار اعلم ان مرجع الضمير
 اما سابق او لا فالسابق اما مذكور صراحة نحو زيد هو عالم او مذكور
 ضمنا نحو اعدلوا هو اقرب لان الضمير راجع الى العدل المذكور
 في ضمن اعدلوا وغير السابق اما سابق حكما نحو ضرب غلامه زيد
 لان ضمير غلامه راجع الى زيد وهو وان كان مذكورا بعده لكنه
 سابق حكما لانه فاعل ورثته ولى فعله واما غير سابق حكما فهذا
 الاخير غير جائز لكونه ضمنا قبل الذكر فالثلاثة الاول جائز والله اعلم
 فعلى هذا يكون الضمير في قوله وهو يرجع الى الحذف المذكور
 في ضمن يحذف كما في قوله تعالى اعدلوا هو اقرب يعنى ان الحذف
 المذكور في ضمن يحذف (على نوعين قياسى) اى الاول قياسى
 اى مضبوط بضابط كل قياس كل جزئى يوجد في هذا الكل
 الى اخر ولا يحتاج الى سماع (وسماعى) اى والنوع الثانى سماعى
 اى غير مضبوط بضابط كل قياس احد هما الى الآخر (فالقياسى)
 الفاء تفصيلية لعطف التفصيل على الاجمال وهو مبتدأ والالف واللام
 للعهد الخارجى لسبقه في التقسيم وقوله (في ثلاثة مواضع) ظرف
 مستقر خبره اى حصل او حاصل في ثلاثة مواضع (الاول) اى الموضع
 الاول من الثلاثة (المفعول فيه) وسيجى تعريفه في المنصوبات
 (فان حذف في) اى فان حذف لفظ في (منه) متعلق بالحذف
 اى من بعض اغراضه (قياسى) اى قياسى لحذف منه الياء النسبية

وقوله (ان كان) فعل شرط اسمه راجع الى المفعول فيه وخبره قوله
 (ظرف زمان) وجواب الشرط تقدم عليه اي ان كان كذا لك
 حذف في منه قياس وقوله (مبهما) خبر لقوله (كان) قدم عليه
 وقوله (او محدودا) معطوف على مبهما اي سواء كان انظر في
 الزمان ظرف زمان مبهم او ظرف زمان محدود ويجوز فيه حذفها
 قياسا وقوله (نحو سرت حيناً) مثال لظرف الزمان المبهم وقوله
 (وصمت شهرا) مثال لظرف الزمان المحدود لان الحين يطلق على
 زمان ليس له ابتداء وانتهاء وليس له يوم معدود وساعة معدودة
 واما الشهر فله ابتداء وانتهاء وايام معدودة يطلق على مجموعهما
 شهر واحد وكذا اليوم فان له ابتداء وانتهاء معتبر وهو
 طلوع الشمس وغروبها وقوله (او كان) معطوف على قوله ان كان
 ظرف زمان اي ان حذف في قياس ايضا ان كان اي المفعول فيه
 (ظرف مكان) وقوله (مبهما) منصوب على انه صفة ظرف ثم شرع
 في تعريف المبهم فقال (وهو) اي ظرف المكان المبهم (ما) اي
 اسم المعنى الذي (ثبت له) اي ثبت لذلك المعنى (اسم) اي لفظ
 موضوع له لغة او عرفا يدل على ذلك المعنى حين ذكره (بسبب امر)
 تعلق بثبت اي ثبت له ذلك الاسم بسبب امر (غير داخل في معناه)
 اي مسمى ذلك الاسم بل سبب التسمية امر خارج عند ذلك المكان
 انذى سمي له باسم خاص مبهم في ذاته وانما يتعين بوقوع امر خارج عنه
 (كالجهاز الست) اي ذلك المكان المبهم كالجهاز الست
 الاجسام (وهي) اي الجهات الست (امام وقدام) وهذا
 مراد فان (وخلف) وهو الثاني منها (ويمين) وهو الثالث منها
 (ويسار وسمال) وهما الرابع منها (وفوق) وهو الخامس (وحت)
 وهو السادس فان مسميات هذه الست ليست بمكان متعين له حدود
 او مساحة معروفة معينة يطابق على ذلك هذه الاسماء بل مسمياتها
 تعين وتكون اذا وجد جسم خارج عنها ويقال حين وجوده
 ان هذا امام ذلك الجسم ويمينه ويساره وقوله (وكعد) معطوف

عند لهما اربعة معان
 تلك وتلك عندي
 هذا وذاك عندي
 هذا وذاك عندي

على قوله كالجهاات اى ذلك المكان المبهم مثل عند لان عند يطلق
على المكان الذى حوله الجسم يقال جلست عندك اذا جلس حول
المخاطب وهو ايضا مبهم (ولدى) وهو بمعنى عند لكنه مختص
بالحضور ويقال جلست لدى زيد اى عند حضوره (ووسط
بسكون السين) لانه بمعنى بين فانه اذا قلت جلست وسط القوم يصح
ان يقال بين القوم (وبين وازاء وحذاء وتلقاء) فان كلا من الحذاء
والازاء و التلقاء من الامكنة التى ثبت لها اسم بسبب وجود جسم
غير داخل فى مسماه (وكالمقادير المسوحة) اى ظرف المكان المبهم
مثل المقادير التى ثبت لها اسم بعد المساحة وهو ايضا مبهم لانه
يصدق عليه تعريف المبهم فان المساحة التى هى سبب للتسمية
خارج عن مسماه و اما امد الكاف ههنا لان البعض ظن
ان المقادير المسوحة ليست بمبهمة و اشار باعادة الكاف الى رده
لذلك (نحو فرسخ وميل وبريد) فان كلا من الثلاثة مقادير
مخصوصة يعرف بالمساحة التى هى امر غير داخل و يطلق الفرسخ
على المكان المسوح باثنى عشر الف خطوة والميل يطلق على ثلث
الفرسخ وهو اربعة الاف خطوة والبريد يطلق على اثني عشر ميلا
وقوله (الاجانب) استثناء من حكم الحذف يعنى جاز حذف فى من كل
مكان مبهم الاجانب (وجهة ووجهها ووسطا بمح السين) واعلم
ان القوم اختلفوا فى تفسير المبهم فبعضهم عرفوه بالتعريف الذى
ذكره المصنف فدخل فيه جميع ما ذكر الى ههنا فيحمل الاستثناء
حيثئذ على الاستثناء من الحكم وبعضهم عرفه بما لا يعتبر حدود
لانهاية فيخرج منه المقادير المسوحة فيحتاج الى ان يقال انها
وان لم يطلق عليها المبهم لكن اعطى لها حكمها فى الحذف
(وخارج الدار) معطوف على الاجانب اى الاخراج الدار (وداخل
الدار وجوف البيت وكل اسم مكان لا يكون) اى ذلك الاسم
(بمعنى الاستقرار) بان لا يكون ذلك مشتقا من الحدث الذى يكون
بمعنى الاستقرار وهو كونه فى مكان مع القرار فيه فى الجملة وقوله

هذا لا يصلح
المقدار ويجوز ان
مبهم من عدم تعيين
محلها هو

صوابه
ما لا يصح حذفه
ونهاية

(نحو القتل والمضرب) مثال لاسم المكان الذي لم يكن بمعنى الاستقرار لان القتل والمضرب كلاهما اسم مكان من القتل والضرب وهما لا يدومان ولا يستقران في ذلك المكان بل هما عرضان لا يستقران فيه واما اذا اريد بهما الاطلاق عليه وقت الصدور القتل والضرب فيهما فيكون حيثئذ بمعنى الاستقرار لكن هذه الارادة ليست بظاهرة من اطلاقهما وغير متبادرة منهما قوله (وكذا) ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر للمبتدأ المحذوف اى الحكم في انه (ان كان بمعنى) كالحكم الذي فيما قبله في انه لا يجوز حذفه فيه يعنى ان كان اسم المكان بمعنى الاستقرار (ولم يكن متعلقه بمعنى) لم يجز حذف في ايضا (نحو مقام ومكان) فانهما وان كانا مشتقين من القيام والكون اللذين هما عرضان قاران لكن لما لم يظهر كون متعلقهما كذلك احتاج الى ذكر في ليكون نصا على ظرفيتهما والفاء في (فان) لتفصيل حال المستثنيات يعنى ان (هذه المستثنيات) من قوله الاجابا الى ههنا (لا يجوز حذف في منها) اى من هذه الكلمات وان كان كل منهما من ظرف المكان المبهم (لا يقل اكلت جانب الدار) اى لا يجوز ان يقال اكلت جانب الدار بحذف في وكذا لا يقال جهة الدار او وجه الخائن او وسط الدكان بفتح السين وانما اورده المصنف رحمه الله تعالى اشارة الى نص سيبويه عليه (او مضرب زيد او مقامه بل يقال اكلت في جانب الدار او في مضرب زيد او في مقامه) اما عدم جوازه في جانب الدار فلان الجانب وان كان حين استعماله في الظرف يصدق عليه مفهوم المبهم لكن لكون اصله غير ظرف كان كالتخرج عن تعداد الظرف واما في مضرب ومقام لكون عاملهما اكلت فان الاكل ليس بقار قوله واما ان كان معطوف على عدليه المقدر فكأنه قل حكم اسم المكان الذي يكون بمعنى الاستقرار انه اما ان لا يكون عامله بمعنى الاستقرار او يكون اما ان لم يكن عامله بمعنى الاستقرار فلا يجوز حذف في منه (واما ان كان عامل القسم الاخير) وهو اسم المكان الذي يكون بمعنى الاستقرار فقوله عامل

اسم كان وقوله (بمعنى الاستقرار) خبره وقوله (يجوز حذف في منه) جواب الشرط لانه حيثئذ يكون متضمنا لمصدر بمعناه فيكون مشعرا بكونه ظرفا للحدث الذي فيه فيستغنى حيثئذ من ذكر لفظ في (نحوقت مقامه وقعدت مكانه) فان عامل المقام والمكان في هذا التركيب هو القيام او العقود الذي بمعنى الاستقرار ولما فرغ من حكم ظرف المكان المبهم شرع في حكم المحدود وتعريفه فقال (وان كان) اى المفعول فيه (ظرف مكان محدودا وهو) اى المحدود (ما ثبت) اى اسم ما (ثبت له اسم بسبب امر داخل في مسماه) اى غير خارج عنه كاللهم (نحو دار) وكذا البيت والبلد لان البلد انما يسمى به اذا اشتمل الدور الداخلة فيها والدور انما سميت بها لاشتمالها البيوت والبيوت انما سميت لاشتمالها الجدار والسقف وكل من المذكورات انما ثبت لها من الاسم للشيء الداخل في مسماهما قوله (فلا يجوز حذف في) جزأ للشرط المحذوف اى اذا كان لفظ الدار من المكان المحدود فلا يجوز حذفه منه وقوله (فلا يقال) تفصيلية معطوفة على قوله فلا يجوز يعنى اذ لم يحذف في مثل الدار لا يجوز حيثئذ ان يقال (صليت دارا بل) يقال صليت (في دار) وتحقيقه ان القياس في حذف في من المفعول فيه انما يجوز في ظرف الزمان لكون الزمان جزأ من الفعل فينصب كالمفعول المطلق الذى هو مصدر الفعل لكونه جزأ من الفعل واما ظرف المكان اذا كان مبهما يحذف على ظرف الزمان المهم لاشتراكهما في الظرفية والمبهمية فيحذف منه لذلك واما اذا كان محذورا يكون اشتراكهما في الظرفية فقط فلا يحذف عليه فلا يحذف منه وقوله (الا) استثناء مفرغ من قوله فلا يجوز اى لا يجوز حذفه من كل مكان محدود يقع بعد فعل الا ما يقع (بعد دخل وتزل وسكن) فانه يجوز حذفه اذا وقع بعده هذه الافعال الثلاثة (نحو دخلت الدار وزلت الخان وسكنت البلد) وهذا وان كان حكمه عدم جواز حذفه منها ولكن لكثرة استعمال هذه اللفظة توسع جواز حذفه بان يكون على طريق الحذف والا يصل معنى على الطريق الذى يحذف فيه حرف الجر واصل الفعل بحيث

(يتعدى)

يتعدى الى مفعوله بلا واسطة الجار ولما فرغ المصنف من بيان الموضع
الاول الذى جاز فيه حذف الجار قياسا شرع في الموضع الثانى منه
فقال (والثانى) اى الموضع الثانى الذى يجوز حذف الجار منه
(المفعول له) لكن ليس هذا الجواز على اطلاقه بل بشرط شيئين
وهو انه (اذا كان) اى وانما يجوز حذفه اذا كان المفعول له
(فعلا) وهو يتحقق الغاء فان للفعل معنيين لغوى واصطلاحى فاللغوى
مفرد وهو الحدث والمصدر والاصطلاحى مركب من الحدث
والزمان والنسبة واذا استعمل في المعنى الاول يفتح فاؤه واذا استعمل
في الثانى يكسر فاؤه وقوله (لفاعل الفعل) ظرف مستقر منصوب محلا
على انه صفة فعلا وقوله (المعلن) باجر صفة الفعل اى الفعل
الذى يكون عاملا للمفعول له وقوله فعلا احتراز عن اسم العين نحو
جئتكم للخبر وقوله لفاعل الفعل المعلن احتراز عن الفعل الذى يكون
فعلا لغير فاعله نحو اكرمك لا كرامك زيدا فانه لا يجوز حذف
اللام منهما وهذا هو الشرط الاول للجواز واما الشرط الثانى
فهو قوله (ومقارنا) وهو معطوف على قوله فعلا اى مع كونه فعلا
يشترط ان يكون مقارنا له) اى للفعل المعلن وقوله (فى الوجود)
متعلق بقوله مقارنا وذلك على نوعين اما بان يكون زمان وجودهما
متحدين (نحو ضربت زيدا تأديبا له) واما بان يكون زمان وجودهما
احدهما بعضا من وجود الاخر نحو وقعت عن الحرب جينا فان فى الاول
وقع الضرب واحداث التأديب فى زمان واحد وفى الثانى وقع القعود
بعد حدوث الجبن لكن حدوث القعود وقع بعضا من زمان الجبن
فاكتفى المصنف بالثال الاول وايضا ان فى الاول وقع الضرب
تتحصيل التأديب وفى الثانى وقع القعود لحصول الجبن ويسمى الاول
تحصيليا والثانى حصوليا واكتفى المصنف رحمه الله تعالى بالثال
الاول وقوله (بخلاف) ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر
للمبتدأ المحذوف اى الجواز حصل ملايسا بخلاف (اكرمك لا كرامك)
فان فى هذا المثال لم يوجد الشرط الاول فان فيه ليس حدثا وفعلا

لفاعل الفعل المطلق الذى هو اكرمك بل هو حدث صدر عن المخاطب وقوله (وجئتكم اليوم لوعدي امس) معطوف على المثال اول وفي هذا المثال وان كان المفعول له وهو الوعد حدثا صادرا عن المتكلم كالمجئية الصادرة عنه لكن ليس مقارنا في الوجود فان احدهما صدر في اليوم والاخر صدر في الامس ثم شرع في بيان احوال المجرور في المفعول فيه والمفعول له بعد حذف الجار فيهما قياسا فقال (واذا حذف الجار) وهو لفظ في واللام (ينتصب المجرور) اى يقبل مجرور هما النصب المحل الذى كانا منصوبين به محلا حين وجود الجار على انه مفعول فيه في الاول ومفعول له في الثانى وقوله (ان لم يكن نائب الفاعل) جملة شرطية وجزاؤها محذوف بقرينة ما قبله اى ان لم يكن المجرور نائب الفاعل ينتصب المجرور لفظا وقوله (ويرفع) معطوف على قوله ينتصب اى ويرفع المجرور لفظا (ان كان) اى المجرور بنى واللام (نائبه) بالنصب خبر كان اى ان كان نائب الفاعل وقوله (بالاتفاق) ظرف مستقر منصوب محلا على انه حال من الضمير المستكن في يرفع وينصب على سبيل التنازع اى يرفع كذلك حال كونه ملا بسا باتفاق النحاة وينصب ايضا حال كونه ملا بسا به يعنى انه لا يبق مجرورا كما بقى في القسم كما سيأتى انه اذا حذف الجار الذى هو حرف القسم بقى المجرور مجرورا (والثالث) اى الموضع الثالث من المواضع التى يجوز حذف الجار منها قياسا وهو مبتدأ وقوله (ان) بالسكون مع فتح الهمزة يعنى به المصدرية خبره (وان) بفتح الهمزة وتشديد النون يعنى به الحرف الذى من الحروف المشبهة بالفعل وقوله (فالجار) الفاء تفصيلية يعنى ان الحرف الجار (يحذف) قوله الجار مبتدأ ويحذف فعل مجهول ونائب الفاعل تحته ضمير راجع الى المبتدأ والجملة تفصيلية يعنى ان الجار يحذف (منهما) اى من ان وان (قياسا) اى حذفهما قياسا وانما جاز حذفه من هذين الحرفين لكون الاولى داخلة على الجملة الفعلية والثانية داخلة على الاسمية وتأويل الجملة التى وقعت بعدها

وجعلها عليهما اورث ثقلًا في هذين الحرفين فحذف الجار الداخلة
 عليهما تخفيفًا لهما (نحو قوله تعالى عبس وتولى ان جاءه الاعمى) هذا
 مثال لان المصدرية وقوله (اى لان جاءه الاعمى) تفسيره يعنى ان اصله
 لان جاءه الاعمى فاللام حرف جر متعلق بعبس وتولى على سبيل
 التنازع وان مصدرية موصولة حرفية وجاء فعل ماض والضمير
 المنصوب محلا على انه مفعول به صريح لجاء والاعمى فاعله وجلة
 جاء جلة فعلية لا محل لها من الاعراب صلة ان وهو مع صلته في تأويل
 المفرد فمحلله القريب مجرور باللام ومحلله البعيد منصوب محلا على انه
 مفعول له لتولى اول عبس (وقوله تعالى) وهو بالجر معطوف على المثال
 السابق وقوله (وان المساجد لله فلا تدعوا) مراد لفظه وهو
 مجرور تقديرًا على انه عطوف بيان وقوله (اى لان المساجد لله)
 تفسيره واشارة الى ان اصله لان المساجد فاللام حرف جر متعلق
 بـلا تدعوا وان حرف من الحروف المشبهة بالفعل والمساجد منصوب
 لفظًا اسمه ولله ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبره فالاسم مع
 الخبر جلة اسمية لا محل لها من الاعراب صلة ان وهو مع صلته
 في تأويل المفرد فمحلله القريب مجرور باللام ومحلله البعيد منصوب
 على انه مفعول له لقوله فلا تدعوا قوله (والسماعى) بالرفع
 مبتدأ وقوله (فيما) اى فى الموضع الذى (عدا) اى تجاوز
 وهو صلة ما وما مع صلته مجرور محلا والجار مع المجرور ظرف مستقر
 مرفوع محلا خبر المبتدأ والجملة معطوفة على جملة فالقياسى و (هذه
 الثلاثة) مفعول عدا وقوله (مما سمع) بيان لما فى قوله فيما عدا وهو
 ظرف مستقر حال عن ما يعنى انه لما بين المواضع التى يحذف فيها
 الجار قياسا اراد ان يبين المواضع التى يحذف منها سماعا وهو فى
 المواضع التى هى غير المفعول فيه وغير المفعول له وغير ان وان حال
 كونها من المواضع التى سمع اى سمع ذلك مستعجلا بحذف الجار
 منها وقوله (من العرب) متعلق بقوله سمع وقوله (فيحفظ) معطوف
 على قوله سمع وقوله (ولا يقاس) معطوف على يحفظ وقوله (عليه)

متعلق بـ القياس والضمير المجرور راجع الى ما يعنى اذا وقع في تراكيب
 البغاء حرف جار محذوف من غير هذه الثلاثة يحفظ ذلك على الوجه
 الذى سمع من العرب ولا يجوز ان يقاس عليه غيره ثم المصنف اراد
 ان يبين حال المجرور الذى حذف جاره وكيف يكون اعرابه فقال
 (ثم القياس) اى القاعدة المضبوطة (بعد الحذف) اى بعد حذف
 الجار سواء كان حذفه قياسيا كما في المواضع الثلاثة او سماعيا كما في
 عدائها وقوله (في غير الاولين) حال من المبتدأ اى القياس حال كونه
 في غير المفعول فيه وفي غير المفعول له فان قياس حال مجرور هما قد سبق
 بانهما لا يبق مجرورين بالاتفاق قوله ثم القياس مبتدأ وقوله (ان توصل)
 فعل مضارع مخاطب منصوب بان المصدرية وصلته له وهو مع صلته
 في تأويل المفرد خبره وقوله (متعلقه) مفعول توصل اى ان تجعل
 متعلق ذلك الجار واصلا (الى المجرور) وقوله (فتظهر الاعراب
 المحلى) معطوف على ان توصل والاعراب مفعوله وقوله المحلى
 بالنصب صفته اى ان تجعل الاعراب الذى كان محليا عند وجود
 الجار ظاهرا لفظيا (فيه) اى في ذلك المجرور (وهو) اى ذلك
 الاعراب المحلى الذى يكون ظاهرا بعد الحذف (النصب على المفعولية)
 اى على مفعوليته هي غير المفعول فيه وغير المفعول له وهذا ان كان
 المتعلق فعلا معلوما او اسم الفاعل (والرفع على الثابتية) اى واما رفع
 على انه نائب الفاعل ان كان المتعلق فعلا مجهولا او اسم المفعول قوله
 (ويسمى) فعل مجهول ومفعوله الاول نائب فاعل تحته راجع
 الى ما ذكر وقوله (حذف) مفعوله الثانى (وايصالا) معطوف
 عليه يعنى يسمى ما ذكر من حذف الجار ومن ايصال متعلقه
 الى مجروره بحيث يظهر فيه اعرابه المحلى حذف بجعل الجار محذوفا
 وايصالا بجعل المتعلق واصلا الى المجرور (نحو قوله تعالى واختار
 موسى قومه اى من قومه) لان اختار فعل لازم لا يتعدى الى المفعول به
 الابحرف الجرو لما حذف الجار الذى هو لفظ من واوصل متعلقه
 الذى هو اختار الى قوله قوم اظهر اعرابه المحلى لزوال المانع الذى

هو حرف الجر وحذف من في هذا المقام سماعي ولا يقاس عليه في كل اسم يقع بعد اختار (ونحو قولهم) معطوف على نحو قوله تعالى اى السماعي نحو قول العرب (مال مشترك وظرف مستقر اى مشترك فيه ومستقر فيه) فان المشترك اسم مفعول من اشترك و بناؤه للمطاوعة يقال اشتركت زيدا في هذا المال فاشترك اى قبل زيد الشركة فيئذ يكون نائب فاعله هو الشريك ولما اسند ههنا الى الضمير راجع الى المال والمال ليس بمشترك بل هو مشترك فيه علم منه ان فيه حذفاً وهو في الضمير المجرور راجع الى المال والمجرور مر فوع محلا على انه نائب فاعل المشترك فحذف الجار منه سماعاً واصل اليه متعلقه الذى هو المشترك فانتقل الضمير من المجرور الى الضمير المرفوع الذى هو هو فاستتر تحته وكذا قولهم ظرف مستقر فان معناه ان المتعلق المحذوف استقر في الظرف الذى هو الجار والمجرور فالمستقر هو المتعلق والظرف هو المستقر فيه فلما اسند المستقر الى الضمير راجع الى الظرف علم منه ان الجار حذف منه واصل المستقر الى ذلك الضمير ورفع بالنائية ولما بين المصنف مقام ما واصل المتعلق بعد حذف الجار وما لا يجوز ابقاؤه مجروراً اراد ان يبين مقام ما ببق مجروراً ولا يوصل متعلقه اليه فقال (وقد يبق) اى يبق المجرور في بعض الاوقات (مجروراً) اى حال كونه مجروراً بعد حذف الجار وقوله (على الشذوذ) ظرف مستقر منصوب محلاً على انه مفعول مطلق ليبقى اى يبقى بقاء كائناً على الشذوذ ويقال لهذا مفعول مطلق مجازى لان المفعول المطلق في الحقيقة هو لفظ بقاء لانه مصدر يبق والظرف المستقر انما هو صفته فاطلاقه على الصفة اطلاق على المجاز من قبيل اطلاق لفظ موضوع للموصوف على صفته (نحو الله) بالجز (لافعلن اى والله) لافعلن فحذف حرف الجر الذى هو حرف القسم وابقى لفظة الله مجروراً وقرينة الحذف والمحذوف هو جواب القسم ثم ان بقاءه مجروراً مختص باب القسم لكنهم اختلفوا فيه فالبصريون قالوا انه مختص بلفظة الجلالة

دون سائر أسماء الله تعالى والكوفيون يقيسون سائر أسماء الله تعالى على الجلالة ويجوزون ذلك فيه ثم شرع في مسألة أخرى من مسائل الجار فقال (ولا يجوز تعلق الجارين) سواء كانا ملفوظين أو محذوفين وقوله (بمعنى) ظرف مستقر مجرور محلا على أنه صفة الجارين بتقدير المتعلق المعرفة أي الكائنين (واحد) أو منصوب محلا على أنه حال منهما وقوله (بدون العطف) صفة بعد صفة أو حال من ضميره وقوله (بفعل واحد) متعلق بالتعلق يعني لا يجوز تعلق الجارين اللذين معناهما واحد بفعل واحد من غير أن يكونا أحدهما معطوفا على الآخر (فلا يقال مررت بزيد بعمره) فإن البائتين ههنا كلاهما بمعنى الملا بسة وتعلقا بمررت حال كون معناهما واحدا وليس أحدهما معطوفا على الآخر فحينئذ لا يجوز هذا التعلق لأن مررت مشغول بملا بسة زيد ولا احتياجه إلى ملا بسة لغيره وإذا أريد إصلاحه يقال مررت بزيد وبعمره فحينئذ يجوز تعلقهما لأن الملا بسة ههنا واحدة والملا بسة الواحدة يجوز أن يتعلق بشخصين بخلاف الأول فإن فيه ملا بستين صادرتين من شخص واحد فاحدهما يستغنى عن الآخر وكذا يجوز إذا كان أحدهما بدلا من الآخر في مثل مررت بزيد باخيك وفي مثل نظرت إلى الفلك إلى قره فان الأول بدل الكل والثاني بدل الاشتمال بخلاف ما نحن فيه فانه إذا كان بعمره وبدلا من زيد يكون بدلا غلطاً وهو لا يوجد في تراكيب الفصحاء قوله (ولا ضربت معطوف على قوله لا يقال أي ولا يجوز أيضا أن يقال ضربت يوم الجمعة يوم السبت) فان كلا منهما ظرفان زمانيان متعلقان بضربت وليس أحدهما معطوفا على الآخر ولا بد لأمته قوله (بخلاف) ظرف مستقر مرفوع محلا على أنه خبر المبتدأ المحذوف أي هذا ملابس بخلاف (ضربت يوم الجمعة امام المسجد) فان يوم الجمعة ظرف زمان وامام المسجد ظرف مكان فلا اتحاد في معناهما وقوله (واكملت من ثمره من تفاحه) معطوف على المثال الأول أي وبخلاف هذا التركيب فان من في من ثمره متعلق باكملت بمعنى العوم المطلق

وفي من تفاحه متعلق به ايضا بمعنى المقيد فاختلفا بالاطلاق والتقييد
وليس احدهما بمعنى الاخر فيجوز في المثالين المذكورين تعلقهما
بفعل واحد ولما فرغ من بيان العامل في اسم واحد شرع في بيان
العامل في اسمين فقال (والعامل) اي العامل اللفظي السماعي الذي
يعمل (في اسمين) اي في الاسمين اللذين هما المبتدأ والخبر (على قسمين
ايضا) اي كما كان العامل في الاسم على قسمين (قسم) هو مبتدأ
اول وهو نكرة مخصصة يجوز كونها مبتدأ فانه لما سبق القسمان
في الاجمال حصل لنا علم بان هذا هو القسم الذي ذكر في ضمن
القسمين فينبذ قدر قوله منهما اي قسم من القسمين وقوله (منصوبه)
مبتدأ ثان وقوله (قبل مر فوعه) ظرف مستقر خبر الثاني وهو مع
خبره جملة صغرى مر فوع محلا على انه خبر الاول (وقسم) اي القسم
الثاني منهما (على العكس) اي مر فوعه قبل منصوبه (القسم الاول)
اي القسم الذي منصوبه قبل مر فوعه (ثمانية احرف) وقوله ثمانية
خبر المبتدأ ومضاف الى تمييزه لان تمييز ثلثة الى عشرة مجموع
ومجروح وقوله (سته) مبتدأ وقوله (منها) ظرف مستقر مر فوع
محلا على انه صفة وقوله (تسمى) فعل مجهول ونائب فاعله مستر
تحت راجع الى الحروف الستة (حروفا) مفعول ثان له وقوله (مشبهة)
بالنصب صفة حروفا وقوله (بالفعل) متعلق بمشبهة اي حروفا
يشبه بالفعل الماضي بوجوه وقوله (لكونها) متعلق بمشبهة
اي لكون هذه الحروف بعضها مبنية (على ثلثة احرف فصاعدا)
قوله فصاعدا الفاء فيه عاطفة وقوله صاعدا حال من فاعل الفعل
الذي حذف وجوبا سمايا وهو ذهب اي فذهب ذلك الثلثة حال
كونه ذاهبا الى الفوق اي الى ما فوقه من العدد ومما ينبغي ان يعلم ان
الاصل في الحروف ان يكون على حرف واحد او على حرفين وان يكون
او اخرها مبنيا على السكون فهذه الحروف الستة اقلها على ثلثة احرف
كان وان وليت وليس فيها حرف على حرفين او على حرف واحد
وانما هي على ثلثة احرف وهو ان وان وليت او على اربعة احرف وهو كان

ولعل او على خمسة احرف وهو لكن وكذلك الفعل لا يكون على حرفين
 او على حرف بل اقله على ثلاثة احرف او على اربعة او على خمسة او على
 ستة وبهذا التقسيم كانت هذه الحروف مشابهة بالفعل الماضي قوله
 (ولقمح) معطوف على لكونها اى مشبهة ايضا لوجه اخر وهو
 قتح (او اخرها) كما ان او اخر الماضي بنيت على القتح كذلك او اخر
 هذه الحروف بنيت على القتح وهذان الوجهان بيان لمسابتها لفظا
 واما مسابتها معنى فهو كما قال (ولوجود معنى الفعل) اى الحدث وقوله
 (فى كل) متعلق بالوجود اى هذه الحروف مشابهة بالفعل معنى لكون
 معنى الفعل موجودا فى كل (منها) اى من هذه الستة مثل التحقيق
 والتشبيه والاستدراك والتنى والترجى اعلم ان قوله معنى الفعل يحتمل
 ان يكون المراد من الفعل فعلا لغويا وان يكون فعلا اصطلاحيا
 فان كان الاول فاضافة المعنى اليه يكون اضافة بيانية اى لوجود
 معنى هو الحدث اى المصدر وان كان الثانى فاضافة المعنى اليه يكون
 اضافته بمعنى اللام من قبيل اضافة الجزء الى الكل اى لوجود معنى
 هو جزء من الفعل يعنى المصدر الذى كان جزءا من الفعل الاصطلاحي
 والله اعلم ثم شرع فى بيان معانى كل منها فقال (ان) بكسر الهمزة
 (وان) بفتحها اى لفظ ان وان وهو مبتدأ وقوله (للتحقيق) خبر
 لمبتدأ محذوف اى هما موضوعان لمعنى التحقيق اى لتحقيق مضمون
 الجملة مثلا اذا قلنا زيد قائم يكون المفهوم منه ثبوت القيام لزيد وليس
 فيه تأكيد وما اذا قلنا ان زيدا قائم يكون المفهوم منه ان القيام
 الذى ثبت لزيد قد تحقق وتقرر فالمخاطب فى الاول لیس بعالم لثبوت
 القيام وفى الثانى انه عالم لثبوته لكنه غير عالم بتحقيقه وتقرره ومادة
 الالف والنون المشددة مشتركان فى افادة معنى التحقيق ولكنها
 ان كان بكسر الهمزة لا تغير الجملة وان كان بفتحها فتغيرها كما سيجئ
 واعلم انه يجوز ان يكون لفظ ان خبرا لمبتدأ محذوف وان يكون قوله
 للتحقيق ظرفا مستقرا صفته اى الاول من الستة لفظ ان وان الكاثنان
 للتحقيق ويحتمل ايضا ان يكون قوله للتحقيق ظرفا مستقرا حالا من ان

وان اما بتأويلهما بنائب الفاعل للفعل الذى يفهم من التعداد
 اى عد كل واحد منهما من الحروف المشبهة بالفعل حال كونهما
 موضوعين للتحقيق لولا تأويل عند من جوز وقوع الحال من الخبر
 كذا فى المغرب (وكأن) اى ولفظ كان او الثالث من الستة لفظ كأن
 هو (للتشبيه) اى لانشاء تشبيه اسمه بخبره (ولكن) اى لفظ لكن
 او الرابع من الستة لفظ لكن هو (للاستدراك) وهو دفع توهم
 يتولد من الكلام المتقدم دفعا يشبه دفع الاستثناء (وليت) اى لفظ
 ليت او الخامس من الستة لفظ ليت وهو (للتنى) اى لانشاء لا لاخباره
 يعنى ليس معنى ليت الشباب يعود مثلاً لاخبارانه طلبه قبل هذا
 التكلم بل معناه انه يوجد التنى بهذا اللفظ والتنى طلب ما لا طمع فيه
 او طلب ما فيه عسر سواء كان عدم طمعه لكونه مستحيلاً او لعدم
 رجائه لانعدام السبب (ولعل) هو (لترجى) او السادس منها
 لفظ لعل الكائن لترجى اى لانشائه والترجى هو انتظار شئ يمكن
 لاوثوق بحصوله فان كان ذلك الانتظار انتظار ما يحبه المتكلم نحو
 اعلك تعطينا مع عدم الوثوق يقال له الطمع وان كان ما يكرهه
 المتكلم مع عدم الوثوق بحصوله ايضا يقال له الاشفاق نحو لعل اموت
 الساعة ثم شرع فى مسائلها فقال (ولا يتقدم معمولها) اى لا يجوز
 ان يتقدم معمول هذه الحروف الستة من اسمها وخبرها (عليها)
 اى على تلك الحروف قوله (ولها) خبر مقدم (صدر الكلام)
 مبتدأ مؤخر اى انه يجب ان يقع هذه الحروف فى صدر الكلام الذى
 دخلت عليه لانه يجب ان يستفاد قبل شروع الكلام انه من
 اى نوع من طرق الافادة بانه محقق ومؤكد او هو لانشاء تمن
 او ترج او تشبيه اولدفع توهم وهذا لا يستفاد للسامع الابتصير
 هذه الحروف واذا وجب لها صدارة الكلام فلا يجوز حيثئذ تقدم
 معمولها من معمولاتها عليها لانه لو تقدمت عليها بطلت صدارتها
 التى هى المقصودة منها وقوله (غيران) منصوب على انه مستثنى
 من الضمير فى لها يعنى ان لكل من الحروف الستة صدر الكلام

الا ان المفتوحة وقوله (فلا تقع) تفصيل للاستثناء وفاعله المستتر تحته
 راجع الى كلمة ان باعتبار الكلمة اى لا تقع كلمة ان (فى الصدر)
 اى فى صدر الكلام وقوله (اصلا) مفعول مطلق للفعل المحذوف
 اى لا تقع وقوعا اصلا وانما اكده به للاشارة الى ان هذا الحرف
 ليس له استعداد لوقوعه فى الصدر لا بالنظر الى الكلام الذى
 دخل عليه ولا بالنظر الى الكلام الذى جعل منه جزءا مع اسمه
 وخبره اما الاول فلانه لما جعل الكلام الذى دخل عليه فى حكم
 المصدر اخرج الكلام عن الكلامية وجعله مفردا فحتاج
 الى الاستناد الى عامل حتى يكون معموله فاذا نزل الى منزلة العمولية
 يبطل استعداده للصدارة واما الثانى فلانه لو وقع فى الصدر
 فى الكلام الذى كان جزءا منه نحو عندى انك قائم وقع الالتباس
 من المكسورة لانا اذا قلنا انك قائم عندى لالتبس بالمكسورة وانما
 قيد الاستثناء بقوله فلا تقع مع انه مفهوم من الاستثناء لانه لما ذكر
 فى السابق مسألتين احدهما مسألة عدم جواز التقديم والآخر
 فى وجوب صدارة الكلام توهم ان هذا الاستثناء استثناء من
 الحكمين فاراد ان يدفع هذا التوهم بانه استثناء من المسئلة الثانية فقط
 وهى وجوب صدر الكلام لامن الاولى لان حكم عدم جواز تقدم
 الممول عليه باق فيه ايضا ثم شرع فى مسألة اخرى بقوله
 (وتلحقها) اى تلحق الحروف الستة المذكورة وقوله (ما) فاعل
 تلحقها وهو مؤنث باعتبار الكلمة ويقال لهذه الكلمة ماء الكافة
 من الكف وهو المنع سميت بها لمنعها عن العمل قوله (فتلغى) معطوفة
 على جلة تلحقها وهو فعل مجهول من الالغاء بمعنى الابطال ونائب
 فاعله تحته راجع الى الحروف المذكورة اى يبطل حين لحوقها (عن
 العمل) لاعتقاده معناها (وتدخل حينئذ) اى يجوز دخول هذه
 الحروف حين اذ لقيت عن العمل (على الافعال) متعلق بتدخل
 لان هذه الحروف انما يجب دخولها على الاسماء لا قضاها اسمها
 ينصبه فلما بطل عملها لم تقتض ذلك (نحو انما ضرب زيد) وكذا

كأنما ولما فرغ من بيان مسائل تعم لهذه الحروف الستة شرع في بيان
 خواص كل منها على حدة فقال (فان) اى المكسورة يعنى ان الفرق
 بين المكسورة والمفتوحة ان المكسورة (لا تغير معنى الجملة) بان يأخذ
 من خبرها مصدرا مضافا الى اسمها وأن يدل عن اسناد خبرها
 الى اسمها نسبة اضافية (وان) اى المفتوحة بخلافها فانها تغير الجملة
 كما ذكرنا وهى (مع جلتها) اى مع اسمها وخبرها (فى حكم
 المصدر) فقوله وان مبتدأ وقوله مع جلتها ظرف مستقر صفة ان
 وقوله فى حكم المصدر ظرف مستقر خبره يعنى انه ان كان خبره من
 المشتقات يؤخذ منه مصدره ويضاف الى اسمه نحو اعجبنى ان زيدا
 قائم اى اعجبنى قيامه وان كان جامدا يلحق به الياء المصدرية
 فيضاف كذلك نحو اعجبنى ان زيدا انسان اى اعجبنى انسانته ولما بين
 الفرق بين المكسورة والمفتوحة اراد ان يبين ثمة الفرق والمسئلة التى
 بنيت على ذلك الاصل فقال (ومن ثمة) لفظ من اجلية بمعنى اللام
 متعلق بقوله وجب وئمة بفتح التاء الثلثة من اسماء الاشارة اشارة
 الى المكان كنهنا وههنا الحقت الهاء باخره للفرق بين ثم بضم التاء
 وبين ثم بفتحها وههنا مستعار من حيث ان هذا الاصل شبه بمكان
 محسوس فى التحقق واستعمل ما كان موضوعا للمكان المشار اليه
 فى اصل وقاعدة اى من اجل هذا الاصل الفارق بينهما وهو تغير
 الجملة بالمفتوحة وعدمه فى المكسورة (وجب الكسر) اى كسر
 همزة ان وقوله الكسر مصدر كسر وهو ان كان مصدر فعله
 المعلوم يكون المعنى وجب جعل المتكلم لهمزة مادة الالف والثون
 مكسورة وان كان مصدر فعله المجهول يكون المعنى كونها مكسورة
 اى وجب كون همزتها مكسورة يعنى قرائته بالكسر وقوله (فى موضع
 الجمل) مفعول فيه لوجب اول الكسر والموضع اسم مكان من وضع بضع
 ولذا لا يجوز حذف فى منه لعدم كون متعلقه بمعنى الاستقرار وهو مضاف
 الى الجمل وهو جمع جملة اى فى الموضع الذى هو موضع الجملة وقوله
 (والفتح) معطوف على الكسر اى وجب الفتح اى فتح همزتها
 (فى موضع المفرد) اعلم ان المفرد يطلق على معان منها ما يقابل الثنية

والجمع فناصر مفرد وناصران وناصرون ليسا بمفرد ومنها ما يقابل
الركب وهو ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه فناصر وناصران
وناصرون مفرد وناصر الارب مركب ومنها ما يقابل الجملة وهو
ما ليس فيه اسناد تام فالذكورات كلها مفردة وزيد ناصر ونصر
زيد جملة فالمراد ههنا هو الثاني والله اعلم ثم شرع في بيان مواضع
الجل فقال (فكسرت) الفاء للتفصيل وكسرت فعل مجهول ونائب
فاعله ضمير هي راجع الى ان وانما اثبت للاشارة الى ان المراد بها مادة ان
لا صورته لانها لو كان المراد صورتهما للزم تحصيل الحاصل وهو
لغو غير جائز (في الابتداء) وهو ظرف مستقر منصوب مجلا على انه
حال من نائب الفاعل اى كسرت حال كونها في ابتداء الكلام اما حقيقة
(نحو ان زيدا قائم) فانه ابتداء كلام حقيقة لانه لا ربط فيها بما
قبلها واما تقديرا وذلك بان يكون اسنيافا وهو من حيث كونه
اسنيافا مرتبط بما قبله نحو قوله تعالى ولا يحزنك قولهم ان العزة لله
جميعا قوله (وفي جواب القسم) معطوف على قوله في الابتداء فان
جواب القسم جملة مستقلة لا محالة عند الجمهور سواء دخلت اللام
في خبرها نحو والله ان زيدا لقائم اولم تدخل (نحو والله ان زيدا
قائم) وقال الكوفيون والمبرد اذا دخلت اللام في جوابه يجوز فيه
الفتح بناء على انه مأول بالمفرد لكن لا يرضى الرضى لهذا واستبعد
بناء على ان المفرد الصريح لا يقع جوابا للقسم فكيف يأول به قوله
(وفي الصلة) معطوف اما على قوله في جواب القسم لقربه او على
قوله في الابتداء لكونه متبوعا على الاطلاق لوقوعه في اول الكلام
اى كسرت ايضا حال كونها داخلة على الجملة التي هي صلة
لان الصلة لا تكون الا جملة (نحو قوله تعالى وايتناه من الكنوز
ما ان مفاتحه لتؤت بالعصبة) فان ما موصولة ومن الكنوز بيانه
وقوله مفاتحه اسم ان وتؤت خبره والجملة صلة ما وهو مع صلته
مفعوله الثاني لايتنا وقوله لتؤت فعل مضارع من ناء ينوء وفي الصحاح
ونائب الجل اثقله ومنه قوله تعالى لتؤت بالعصبة اى لتؤت العصبة

بتقليلها انتهى اى اعطينا قارون من الجزائ خرائنا مفايح لثيل على
 الجماعة لتقلها (وفي الخبر) اى كسرت حال كونها في الخبر الذي يكون خبرا
 (عن اسم عين نحو زيد انه قائم) فان زيدا اسم عين وقع مبتدأ
 وان اسمها وخبرها وقع خبرا عنه فانها وجبت ان تكون مكسورة
 لانها لو فتحت لزم تأويله بالمفرد وحمله على زيد وهذا لا يجوز لانه
 لا يقال زيد قيامه فان زيدا لا يتحد مع القيام بل يتحد مع القائم وانما قل
 عن اسم عين فانه ان كان خبرا عن اسم معنى يجوز فتحه نحو ما مولى
 انك قائم فانه يجوز ان يقال ما مولى قيامك (وفي جملة) اى وكسرت
 في جملة (دخلت) وقوله دخلت فعل مؤنث وقوله (على خبرها)
 متعلق بدخلت والضير زاجع الى كلمة ان وقوله (لام ابتداء) فاعل
 دخلت والجملة صفة جملة والعايد اليها محذوف وهو فيها اى وقعت
 في الجملة التي دخلت فيها على خبر ان لام الابتداء فان لام الابتداء
 انما تدخل لتأيد مضمون الجملة فيكون الجملة لازمة لها حتى يؤكدها
 مضمونها (نحو علمت ان زيدا قائم) فان مادة الالف والنون اذا وقعت
 بعد علمت صارت مفتوحة لكونها في مقام المفعول لكن لما دخلت اللام
 في خبرها رجع جانب كونها جملة فيلزم عدم تغيرها فكسرت لذلك
 واما اذا لم تدخل اللام فهي مفتوحة لعدم رجحان جانب الجملة
 (و بعد القول) اى وكسرت ايضا اذا وقعت بعد القول وما يشق
 منه كقال ويقول وقل ولا تقل وقوله (العرى) على وزن فاعل صفة
 للقول اى بعد القول العارى (عن الظن) لان القول يستعمل في القول
 مع الظن ومع العلم فاذا وقعت بعد هذا القول يكون مفعولا له
 واذا كان مفعولا يلزم ان يكون مفتوحا كما سيحكي لكن لما وقع ههنا
 بعد القول وكان ما وقع بعد القول في مقام الحكاية يجب ان يكون
 جملة فان في مثل هذه الجملة جهتين جهة معناها وجهة لفظها
 فن جهة معناها مفعول للقول فيتصرف بالمفرد ومن جهة لفظها
 جملة فلا يتصرف فيها لكونها حكاية واما اذا كان القول بمعنى الظن
 فيشذذ يلزم ان تكون ان مفتوحة لوقوعها بعد فعل من افعال القلوب

(نحو قل ان الله واحد و بعد حتى الابتداية) اى وكسرت ايضا
 حال كونها واقعة بعد حتى التى للابتداية وانما قيدها بالابتداية لان ما وقع
 بعد حتى العاطفة مفرد و بعد الجارة اسم حقيقة او حكما فيلزم ان تكون
 مفتوحة واما ما وقع بعد الابتداية جملة فيلزم ان تكون مكسورة (نحو
 انقول هذا حتى ان زيدا يقوله و بعد حرف التصديق) وهو مثل
 نعم و بل وغيرهما (نحو نعم ان زيدا قائم لمن قال) اى جوابا لمن قال
 (زيد قائم) اى على طريق الاخبار او ازيد قائم على طريق الاستفهام
 (و بعد حرف الافتتاح) اى بعد الحروف التى يتبداء بها الكلام
 وهى الا واما (الان زيدا قائم و بعد واو الحال) اى وكسرت ايضا
 حال كونها واقعة بعد واو الحال لان ما وقع بعد واو الحال جملة
 البتة (نحو قوله تعالى وان فريقا من المؤمنين لكارهون) اى والحال
 ان بعضا من المؤمنين لكارهون لخروجك من بيتك بالحق ولمسا فرغ
 من بيان مواضع المكسورة شرع فى بيان مواضع المفتوحة فقال
 (وفتحت) اى فتحت مادة الالف والنون واستعملت بفتح الهزرة
 (فاعلة) بالنصب على انها حال من نائب الفاعل المستقر فى فتحت
 (نحو بلغنى انك قائم) فقله بلغنى فعل ماض وان موصولة حرفية
 وكاف الخطاب اسمه وقائم خبره والجملة صلة اى وهى مع صلته فى
 تأويل المفرد مرفوع محلا على انه فاعل بلغ اى بلغنى قيامك
 (ومفعولة) معطوفة على فاعلة اى فتحت ايضا حال كونها مع جملتها
 مفعولة (نحو علمت ان زيدا قائم) فانها مع اسمها وخبرها فى تأويل
 المفرد منصوب محلا على انه مفعول علمت اى علمت قيامه (ومبتدأة)
 اى فتحت ايضا حال كون تلك المادة مع جملتها مبتدأة (نحو عندى
 نك قائم) وعندى ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر مقدم وانك
 قائم فى تأويل المفرد مرفوع محلا على انه مبتدأ مؤخر اى ثبت
 عندى قيامك (ومضافا اليها) اى فتحت ايضا حال كونها مضافا
 اليها نحو (اجلس حيث ان زيدا جالس) حيث مبنى على الضم ومنصوب
 محلا على انه مفعول فيه لاجلس وهو مضاف الى جملة ان وهى

في تأويل المفرد مجرور محللا على انها مضاف اليها حيث وانما قمت
 في هذه المواضع الاربعة لان الثلاثة الاول اعنى الفاعل والمفعول
 والمبتدأ يجب ان يكون كل منها مفردا واما المضاف اليه وان جاز
 كونه جملة في بعض المواضع لكنه مفرد في هذا المقام لكونه مضافا اليه
 حيث لانه من خصائص حيث ان يضاف الى جملة الا اذا دخلها ان
 تقم للمحالة (وبعد لو) اى قمت حال كونها واقعة بعد لو
 (لانه) اى لان الاسم الذى يقع بعده (فاعل) اى فاعل لفعل
 محذوف يفسره ما بعده وان لم يوجد التفسير يقدر ثبت وامثاله وهذا
 عند البصريين لانهم لم يجوزوا دخول حرف الشرط على الاسم
 واما الكوفيون فانهم يجوزون دخولها على الاسم (نحو لو انك
 قائم لكان كذا) ثم فسر به بقوله (اى لو ثبت قيامك وبعد لو لا)
 اى قمت ايضا حال كونها بعد لو لا (لانه) اى الاسم الواقع
 بعده (مبتدأ نحو لو لا انك ذاهب لكان كذا اى لو لا ذهابك موجود
 لكان كذا) فلو لا ههنا هو الذى يكون لامتناع الشيء لوجود غيره
 ويكون حرف جر اذا دخل على الضمير كما سبق ويقال لهالولا الامتناعية
 واما لولا الذى يكون للتخصيص فلبس من هذا الباب لانه ما بعد
 التخصيصية يكون فاعلا بخلاف هذا فانه مبتدأ عند الجمهور خلافا
 للكسائي والفراء فانه فاعل عندهما لا مبتدأ (وبعد ما) اى وقمت
 ايضا حال كونها واقعة بعد كلمة ما قوله (المصدرية) بالجر صفة ما
 وقوله (التوقينية) صفة بعد صفة واعلم ان الياء فى المصدرية وفى التوقينية
 هى الياء النسبية اى كلمة ما منسوبة الى المصدر يجعلها
 ما بعدها في تأويل المصدر ومنسوبة الى التوقيت لدلائلها على
 الوقت فالاول يكون من قبيل نسبة الفاعل الى فعله والثانى من قبيل
 نسبة الذال الى مدلوله وقوله (لانه) متعلق بقمت اى انما قمت
 ما بعدها لان ما بعد ما المصدرية (فاعل) وقوله (لاختصاص ما)
 ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر للمبتدأ المحذوف اى هذا
 يعنى كونه فاعلا حاصل لاختصاص (ما المصدرية بالفعل) وهو

متعلق بالاختصاص وهو مصدر مضاف الى فاعله والباء داخله في
المقصود عليه اى هذه الكلمة مقصورة على الفعل ولا توجد في غيره
(نحو اجلس ما ان زيدا قائم اى ماثبت ان زيدا قائم) وهذا تفسير
بالنظر الى كون ما بعدها فاعلا او الى كونها مختصا بالفعل وان كان
محدوفا كما وقع ههنا وهو ثبت وقوله (بمعنى) ظرف مستقر مجرور
بـ محلا على انه صفة لقوله ماثبت وهو تفسير للتفسير بمعنى ان المراد من
قوله ماثبت الذى يلابس بمعنى (مدة ثبوت قيام زيد) وهذا
ناظر الى تفسير معنى ماثبت ومعنى ان زيدا قائم لان فيه حرفين
مصدريتين احدهما ما وهو جعل مادخل عليه وهو ثبت مأولا
بالثبوت ولكونها توقينية قدر لفظ المدة والاخرى ان وهى لكونها
مقنونة جعل خبره الذى هو قائم مأولا بالقيام واعلم انه قيد او لا
المصدرية بالتوقينية حيث قال بعد ما المصدرية بالتوقينية ثم اعمل
قيد التوقيت في قوله اختصاص ما المصدرية ولم يقل لاختصاصها
كما هو مقتضى المقام للاشارة الى ان الاحتياج الى التعبير بادون ان
ليكون دالا على الافادتين المقصودتين اعني بيان المصدرية مع
دلالتهما على المدة والا فلا دلالة على مجرد المصدرية حاصلة في ان
واغما لم يقيد في الثانية لان اختصاص ما المصدرية بالفعل هو مجرد
كونها مصدرية فلا مدخل لكونها توقينية في هذا الاختصاص
والله موفق (وبعد حرف الجر) اى وقتحت ايضا حال كونها
واقعة بعد حرف الجر لكونها مستتزمة لكون ما بعدها اسما
مفردا (نحو عجبت من انك قائم) اى عجبت من قيامك (وبعد حتى)
اى وقتحت كذلك حال كونها واقعة بعد كلمة حتى (العاطفة
للمفرد) وقوله العاطفة للاحتراز عن غير العاطفة بمعنى الابتدائية وقوله
للمفرد لبيان الواقع وليس للاحتراز لان حتى لا يجيى لعطف الجملة على
الجملة (نحو عرفت امورك حتى انك صالح) اى عرفت امورك حتى
صالحك (وبعد منذ ومنذ) اى وقتحت ايضا حال كونها واقعة
بعد منذ ومنذ (نحو ما رأيتك منذ انك قائم) وكذا منذ انك قائم اى جميع

مدة عدم رؤيتي له قيامك اى مدة قيامك والمراد بهما ما لبس بحرف
جر اعنى ما كانا اسمين فان حكم كونهما حرفي جر داخل في حكم
الحروف الجارة وقد سبق وكذا حكم حتى اذا كان حرف جر
ولما كان المواضع التى دخلت عليها مادة الالف والنون ثلثة انواع
نوع انه موضع الجملة فقط ونوع انه موضع المفرد فقط ونوع منها
يحتمل تقدير يهايين الاولين فشرع في بيان النوع الثالث فقال (وحيث
جاز التقديران) فقولاه حيث ظرف من ظروف المكان متعلق بقوله
(جاز الامر ان) اى جاز الكسر والفتح في موضع جاز فيه تقدير
الجملة وتقدير المفرد وقوله (كالتى) خبر مبتدأ محذوف اى مثل كلمة ان
التي وقعت (بعدها الجزاء) او اذا المفاجأة (نحو من يكرمنى فاني اكرمه)
او اذا انى اكرمه ثم فصله بقوله (فان كسرت) اى انت (فالمعنى)
اى المراد منه بلا تأويل (فانا اكرمه) بان يبقى الجملة بلا تغيير
فان الجملة باقية فانا ضمير مرفوع مبتدأ وقوله اكرمه فعل مضارع مع فاعله
جملة فعلية مرفوعة محلا على انها خبر مبتدأ والمبتدأ مع خبره
جملة اسمية مجزومة محلا على انها جزاء الشرط (وان فتحت) وهو
مخاطب ايضا معطوف على كسرت اى ان فتحت انت همزة تلك المادة
(فالمعنى) اى فعنى قوله فاني اكرمه (فاكرامى اياه ثابت) فانه ان فتحت
تقتضى تأويل الجملة التى دخلت عليها فاخذنا مصدر خبرها
وهو الاكرام واضفنا الى ياء التكلم الذى كان فاعل الفعل فعادت الجملة الى
مركب اضافي فاقتضى ان يكون مبتدأ وقد درله خبر وهو ثابت ثم شرع في
مسئلة تخفيف الحروف الستة من ان واخواتها من المشددة وهوان وكان
ولكن فقل (وتخفف المكسورة) وهو فعل مضارع مجهول والمكسورة
مرفوعة لفظا على انه نائب فاعله اى ويجوز حذف النون الاخيرة
من ان لدفع الثقل منها لكسرة استعمالها (فيلزم) معطوف على
قوله وتخفف وقوله (اللام) مرفوعة لفظا على انه فاعله وقوله
(في خبرها) اى في خبر المكسورة متعلق بيلزم يعنى اذا تخفف
المكسورة يلزم دخول اللام لدفع الالتباس لان النافية لان

وقوله الامر ان
وقفت في جواب القسم
كان فعل قسم مذكور ولم
يوجد القسم في غيرها نحو
قسم بالله ان زيد قائم
وكذا اذا كالة القسم حمدا
اسميه ولم تقدره بالاسم
نحو لمرك ان زيد قائم حتى
او يحكى ان زيد قائم ويكون
صيغة ما وزنه مصدر
سنة وعنه محذوف ونحو
لحم لا خبوا القسم وان قوت
بهوم فحى كسر لفظها
باب ان
ثم

في بعض المراضع وهو خلوها عن القرينة لا يتميز بين ان النافية والمخففة نحو ان زيد قائم ولا يقال ان الفرق حاصل ههنا بانه ان قرئ زيد بالنصب فهي مخففة وان قرئ بالرفع فهي نافية لانا نقول وان سلم حصول الفرق في كونه معربا لفظيا لكن الالتباس واقع في كونه تفديريا ومحليا فلا يحصل الاطراد ثم المراد بهذا ان لام الابتداء كما هو المتبادر من الاطلاق وايضا هو مذهب سيويه والاخفش وغيرهم وقيل هي لام اخرى اجتلبت للفرق لمجامعتها بفعل غير فعل المبتدأ والخبر على ما هو مذهب الكوفيين وانما قيد اللزوم بقوله في خبرها للاحتراز عن جواز الدخول على اسمها ولا بين الاسم والخبر كما هو جائز قبل التخفيف وقوله (ويجوز الغاؤها) جملة مستقلة تفيد جواز الغاء العمل عند التخفيف يعني ان المكسورة يجب اعمالها عند عدم التخفيف ويجوز اعمالها والغاؤها عند التخفيف ويقال ان زيدا لقائم وان زيد لقسائم وانما يجوز ذلك لقوات بعض المشابهة بالفعل وهو فتح اخرها ونقصان جروفها عن الثلاثة ومع هذا يجوز اعمالها ايضا على ما هو الاصل وقوله (ودخولها على فعل من افعال المبتدأ والخبر) جملة مستقلة وقوله دخول مبتدأ والضمير المجرور المضاف اليه راجع الى المخففة وقوله على فعل ظرف مستقر مرفوع محللا على انه خبر المبتدأ وقوله من افعال المبتدأ ظرف مستقر مجرور محللا على انه صفة لفعل والجملة اسنيناوية كانه قيل انا علمنا انها حال بقائها مشددة لا تدخل على فعل اصلا وعند تخفيفها هل يجوز دخولها عليه اجيب بانها عند تخفيفها لا يجوز دخولها على كل فعل بل يجوز دخولها حينئذ على فعل بشرط ان يكون ذلك الفعل فعلا من افعال المبتدأ والخبر كما لافعال الناقصة وافعال القلوب التي هي من نواسخ المبتدأ والخبر كما ستعرف وانما شرط ذلك لئلا تخرج المكسورة عن اصلها بالنكية عند التخفيف لان الاصل هو دخولها على الاسم فيراعى على هذا الاصل في الجملة بان يكون مدخولها فعلا يقتضى الاسم وهذا مذهب البصريين واما الكوفيون فيجوزون دخولها

على كل فصل فيكون حاصله اذا كانت الجملة مستقلة انه لا يجوز دخولها على فعل حين اعمالها وحين الغائيا فاذا اريد دخولها عليه فانما يدخل على فعل من افعال المبتدأ والخبر لا على كل فعل كما هو مذهب الكوفيين ويجوز ان تكون الجملة اعتراضية لدخولها بين المثال والمثله ويمكن عطفها على اللام اى فيلزم اللام ودخولها بمعنى انها لو دخلت على فعل بناء على جواز الالقاء يلزم ان يكون ذلك الفعل منها لا بمعنى انها لا تدخل على الاسم اصلا حين تخفيفها فان قيل لم لا يعطف قوله دخولها على قوله الغائيا بان يكون المعنى ويجوز دخولها مع انه قريب وظاهر قيل انما يجعله عطفا على الغائيا لتلاشعر باختيار مذهب الكوفيين وهو شاذ ونادر لانه اذا قلنا يجوز دخولها على فعل من افعال المبتدأ والخبر فهم منه انه يجوز دخولها على الفعل الذى هو غير فعل المبتدأ والخبر لان العطف على مدخول الجواز بهم ذلك (نحو قوله تعالى وان كانت لكيرة) هذا مثال لدخولها على فعل من الافعال الناقصة التى هى فعل من افعال المبتدأ والخبر والواو فى وان نائية وان من الحروف المشبهة بالفعل خفف والنهى عن العمل وكانت فعل من الافعال الناقصة اسمه مستتر تحته هى راجعة الى القبله واللام فى لكيرة ابتدائية وكيرة منصوب لفظا على انه خبر كانت واصل التركيب وانها كيرة ولما خفف ان لزم اللام فى خبرها ولما دخلت على كانت انقلب اسمها الذى هو ضمير انها الى اسمية كانت وخبرها الى خبريتها وقوله (وان نظنك لمن الكاذبين) معطوف على المثال الاول واصله وانك من الكاذبين ولما خفف ان النى عمله ولزم اللام فى خبره ودخل على فعل من افعال القلوب التى هى فعل من افعال المبتدأ والخبر وانقلب اسمها الى كونه مفعولا اولاً لنظنك وانقلب خبرها الى كونه مفعولا ثانياً له ولما فرغ من بيان حكم تخفيف المكسورة شرع فى بيان حكم تخفيف المفتوحة فقال (وتخفف المفتوحة) قوله (فتعمل) جواب لمقدر اى اذا كان كذلك فتعمل (فى ضمير شان مقدر) يعنى انه يجوز

الغاء المفتوحة كما يجوز الغاء المكسورة بل هي تعمل ايضا في حال تخفيفها كما في حال تثقلها لكونها اقوى مشابهة من المكسورة لكون اولها مفتوحة كآخرها حتى لا تميز في بعض المواضع واحتاجت الى القرينة بانها هل هي حرف او فعل ماض من التانيين (ويلزم) معطوف على فنعمل اى يلزم حين تخفيفها واعمالها في ضمير الشأن يلزم (ان يكون) اى ان يوجد (قلبها) اى قبل المفتوحة الخفيفة (فعل من افعال التحقيق) اى من الافعال التى يدل على حدث فيه معنى التحقيق وان ثبت كالعلم والتبيين نحو علمت وتبينت وحقت واثبتت وجزمت او تدل على حدث ليس فيه معنى التحقيق لكنه في حكمه كالظن فانه وان كان له احتمالان من التحقيق وعدمه لكن لما كان الطرف الراجع هو التحقيق كان في حكم افعال التحقيق والحق اليها في مثل عملها فان العلم هو عبارة عن حصول صورة شئ في العقل فاذا حصلت صورة الشئ عند العقل لا يحتمل نقيضها فيتحقق وكذا التين واما الظن فانه الطرف الراجع فيحتمل نقيضها احتمالا مر جوحا وبما ينبغي ان يعلم ان المراد بلزوم افعال التحقيق انه ان دخل عليها فعل يلزم ان يكون من تلك الافعال فيجوز ان لا يدخل عليها فعل بل يجوز ان يكون ما قبلها مبتدأ نحو قوله تعالى (واخر دعوىهم ان الحمد لله) وقوله تعالى (وان عسى ان يكون قدا قرب) وقوله (نحو علمت ان زيد قائم) مثال لما خفف واعمل في ضمير الشأن المقدر ووجد قلبها فعل من افعال التحقيق وهو علمت وقوله علمت فعل من افعال القلوب وان تخففت واسمها ضمير الشأن المقدر وزيد مبتدأ وقائم خبره والجملة الاسمية مرفوعة محلا على انها خبران والاسم مع الخبر صلة ان وان مع صلتها في تأويل المفرد اما مفعول اول علمت ومفعوله الثانى محذوف اى علمت قيام زيد ثابتا وهو قائم مقام المفعولين فلا يحتاج الى تقدير الثانى وقوله (وتدخل) معطوف على وتلزم اى ويجوز ان تدخل تلك المفتوحة الخفيفة (على الفعل مطلقا) اى اطلق ذلك الفعل اطلاقا او دخولا مطلقا او حال كونه مطلقا اى ليس بمقيد بفعل من افعال المبتدأ كما هو

مقيد في السابق بل يجوز دخولها ههنا على فعل سواء كان من افعال
المبتدأ أولا وسواء كان متصرفا أولا وفعلنا شرطا اودعاء ويفهم
من تقديمه يجوز جواز دخولها على الاسم ايضا ولما كان الفعل الذي
يدخل عليه ثلاثة اقسام فعل متصرف او غير متصرف مثل كاد
وعسى والاول اما شرط اودعاء او غير شرط ودعاء ولكل من الثلاثة
شروط اراد ان يذكّر شرط كل منها فقال (ويلزمها) اي ويلزم
المخففة المقنونة (مع افعل المتصرف) اي حال كونها مع الفعل
السندي له مصدر كنصر وضرب وعلم بحيث يمكن تأويله بالمصدر
قوله (غير الشرط) بالانصب على انه حال من الفاعل المستتر في
المتصرف اي الفعل الذي يتصرف حال كونه غير الشرط (و) غير
(الدعاء) فانهما فان كانا متصرفين بحيث يكون لهما مصدر لكن
مصدرهما انما هو مصدر لهما حين كونهما غير الشرط والدعاء فانهما
ماداما شرط ودعاء لا يمكن اخذ مصدر منهما مع اقادة شرطيته ودعائيه
للمحققان في حكم غير المتصرف وقوله (حرف انفي) بازفع على انه فاعل
ويلزمها اي يلزم حينئذ حرف من حروف انفي مثل لا وما ولن ولما وان
(نحو علمت ان لا تقوم) برفع تقوم وكذا قوله تعالى (يحسب ان لن
يقدر) ينصب يقدر على انه منصوب بلن وقوله تعالى (يحسب ان لم يره
اجد) وكذا مثل تبين ان ما تقوم وظننت ان لا تقم بصيغة النهي
وعلمت ان تقوم برفع تقوم ايضا بان النافية وقوله (او السين)
عطف على حرف النفي (نحو قوله تعالى علم ان سيكون) وقوله
(او سوف) معطوف عليه ايضا اي ويلزمها لفظ سوف نحو قول الشاعر
واعلم فعمل المرء سوف ينفعه ان سوف يأتي كل ما قد را وقوله (او قد)
عطف على ما قبله (نحو علمت ان قد تقوم) وانما اشترط لزوم
تلك الحروف في دخولها على الفعل المتصرف لدفع الالتباس بينها
وبين المصدرية لان نصب اخره ورفعها لا يكون قرينة يعتمد عليها
فانه اذا لم يكن مع هذه الحروف يكون للمصدرية فانه يمكن ان يأوله
بالمصدر واما عند وجودها فلا يمكن ان يكون للمصدرية

فان المصدر يكون مجردا عن النفي والتسويف الذي افاده السين
 وسوف وعن التحقيق الذي يفيد قد فتعين كونها مخففة ولما بين
 حكم كون الفعل متصرفا غير الشرط والدعاء شرع في بيان احكام
 كونه غير متصرف فقال (ولو كان) اى الفعل الذي دخلت
 المخففة عليه (غير متصرف) اى فعلا ليس له مصدر نحو عسى
 وكاد (او شرطيا) اى فعلا متصرفا دخل عليه حرف من حروف
 الشرط نحو ان ولو (او دعاء) اى فعلا مستعملا في مقام الدعاء
 عليه اوله (لا يحتاج) اى لا يحتاج ذلك الفعل المدخول عليه
 (الى احد هذه الحروف) لانه لا التباس فيها بان الناصبة حتى
 يحتاج الى قرينة فارقة كما حرفت (نحو قوله تعالى وان عسى
 ان يكون) فانها دخلت على عسى وهو غير متصرف وليس له مصدر
 (وقوله تعالى تبين الجن ان لو كانوا يعلمون الغيب) فانها دخلت
 على فعل الشرط وهو لو كانوا (وقوله تعالى والخامسة ان غضب
 الله عليها) على قراءة تخفيف النون وغضب بفتح الغين وكسر الضاد
 المعجّنين ورفع لفظه الله فانه حيثئذ فعل ماض صيغته اخبار ومضاه
 الدعاء عليه واما على قراءة خفض وهو بتشديد النون وفتح الضاد
 على انه مصدر ويجز لفظه الله فليس بمشال للدعاء ولما فرغ
 من مسائل تخفيف مادة الالف والنون شرع في مسائل تخفيف
 كان ولكن فقال (وتخفف كان) اى تخفف كلمة كان بان تحذف
 النون الثانية المتوحدية فيبقى النون الاولى ساكنة (فتلغى) معطوف
 على تخفف اوجواب شرط محذوف اى اذا تخفف يلزم الغاؤها
 اى ابطال عملها وقوله (على الافصح) ظرف مستقر منصوب محلا
 على انه مفعول مطلق مجازى اى الغاء كائنا على الافصح فانها
 لما خففت فانت مشابها بها بالفعل وهى قبح اخرها ثم اسشهد
 على الغاءها على الافصح بمصراع بيت شاعر فقال (نحو قوله) اى
 قول شاعر اسشهد بقوله (كان ثديا حقان) وهذا مصراع اخير من بيت
 صدره وصدر مشرق النحر والواو واو رب وصدر مجرور به

ومشرق البحر صفته وكان حرف من حروف المشبهة الفيت عن العمل
 حينئذ يكون ثديا بالرفع مبتدأ وحقان بالرفع خبره ولو اعملت لكان
 ثديه بالنصب وقال ابن مالك انها كالمخففة المفتوحة قد راسمه
 ضمير شان والجملة الاسمية بعدها خبرها لكن الفرق بينهما وبين
 المخففة ان تقدير ضمير الشان واجب في المخففة المفتوحة وجائز
 ههنا واستدل بانها عند دخولها على الفعل لزم دخول لم وقد مثل
 قوله تعالى (كان لم تكن بالامس) ومثل قول علي رضي الله عنه كان
 قدوردت الاطمان وصرح به الرضي (ونحذف لكن) اى كلمة
 لكن (فيجب اغاؤها) اى لا يجوز اعمالها اصلا لانها مخالفة
 لما سبق من الحروف المخففة لان ما سبق من ان وكان وان فأت
 مشابهتها بالخفيف لكن لم يحصل فيها مشابهة بحرف اخر واما لكن
 عند تحذفها فمع فوات مشابهتها حصلت مشابهة بحرف العطف
 وهو لكن فحصل ضعف اخر لمساوئتها (نحو ما جاءني زيد ولكن
 عمرو حاضر) ثم ذكر مسألة هترة بينهما فقال (ويجوز حينئذ)
 اى حين ان خفف والني (دخولهما) اى دخول كان ولكن
 المخففتين (على الفعل) لان المانع عند دخولهما على الفعل هو علمهما
 المستلزم للاسم فاذا اتى المانع بالالفاء عاد المنوع الذى هو جواز
 الدخول (نحو كان) قد (قام زيد وما قام زيد ولكن قعد)
 وما فرغ من مسائل الحروف المشبهة اراد ان يشرع في بيان
 التواصب التى ليست من الحروف الستة فقال (والسابع) اى الحرف
 العامل السابع من العامل الذى يعمل في الاسمين مقدما منصوبه على
 مرفوعة (الا) اى لفظ الا وقوله (فى المستثنى المنقطع) صفة الا
 بتقدير اسم الفاعل المعرف اى الواقع فى المستثنى المنقطع (وهو) اى
 المستثنى المنقطع (الذى) اى المستثنى الذى (لم يخرج) بصيغة
 المجهول وقوله (من متعدد) متعلق لم يخرج اى لم يخرج من التعدد
 الذى هو المستثنى منه سواء كان من جنسه نحو جاءني القوم الا زيدا
 مشيرا الى جماعة خالية عن زيد اولم يكن من جنسه نحو جاءني القوم

الاخبارا ولذا لم يقل لم يدخل وانما قيد بالمنقطع لان قسميد هو
 المستثنى المتصل الذي يخرج من متعدد وهو ليس بعامل على
 الصحيح بل العامل فيه اما الفعل العامل في المستثنى منه او شبهه
 او معناه على رأى البصريين وقوله (لكونها) متعلق بالمفهوم من
 نسبة الخبر الى المبتدأ في قوله والسباغ الا لان المفهوم منه ان الا
 عامل ينصب الاسم ويرفع الخبر لتكون تلك الكلمة (بمعنى لكن)
 فيكون الواسطة في عملها مشابهتها بلكن المشابهة بالفعل في ان
 كلا منهما مشترك في عدم دخول ما بعدهما فيما قبلهما هذا بخلاف
 المتصل فان هذه المشابهة منعقدة فيه (فيقد رله الخبر) يعنى انه
 في اغلب استعمالها غير مذكور الخبر بل يقدر فان ما قبلها قرينة
 معينة لحكمها (محو جاء في القوم الاخبارا) وفسره بنفسه يقيد
 كونها بمعنى لكن فقال (اي لكن حارا لم يجئ والثامن) اي الحرف
 الذى في المرتبة الثامنة من الحروف الثمانية اتى تنصب الاسم وترفع
 الخبر (لا) اي لفظ لا وقوله (لنى الجنس) صفته اي الكائن والموضوع
 لنى الحكم عن الجنس فيكون اضافة لنى الى الجنس لاذنى ملازمة بين
 الحكم لنى والجنس لنى عنه ولما كانت الواسطة في عمله مشابهته
 بان من حيث انه لتحقيق الاثبات وهذا لتحقيق لنى كان عاملا ضعيفا
 يحتاج في عمله الى شروط فقال (وشروط عمله) اي شرط عمل لا
 (ان يكون اسمه نكرة) حتى يكون جنسالاته لو كان معرفة لم يؤثر
 فيها لكون الواسطة في عمله كونه لنى الحكم عن الجنس لاعن اسم
 خاص وهو المعرفة وقوله (مضافة) بالنصب صفة نكرة وقوله
 (او مشبهة) بصيغة المفعول معطوف على مضافة وقوله (بها)
 متعلق بمشبهة والضمير راجع الى مضافة يعنى او يكون اسمه نكرة
 مشبهة بالنكرة المضافة فانها لو لم تكن مضافة او مشبهة بها لكون نكرة
 مفردة فليثذ يكون مبيعا على حركة او حرف ينصب به لو كانت معرفة
 وانما اشترط كونهما مضافة ليكون اسميته غالبية حتى يكون معرفة

فان الاضافة من خواص الاسم فاذا لم يكن كذلك غلبت مشابقتها
بالحروف فيرجح جانب البناء وقوله (غير مفضولة) بانصب صفة
بند صفة لنكرة وقوله (عنها) متعلق بمفضولة والضمير راجع الى كلمة لا
اي ان لا يدخل بين لا وبين اسمها شيء من خبرها او من غيرها لكونها
عاملة ضعيفة لا تؤثر الا فيما يليها (نحو لا غلام رجل جالس عندنا)
هذا مثال لكون اسمه نكرة مضافة واما مثال كونها مشبهة
بالمضافة فتقول لعشرين درهما لك فان عشرين وان لم يكن
مضافا الى درهم لكنه لما كان اسما مبهما يحتاج الى تمييز
كان مشبها بالمضاف في الاحتياج ولما فرغ من بيان الحروف
العاملة في الاسمين اللذين منصوبه مقدم على مرفوعه شرع
في بيان الحروف العاملة في الاسمين لكن عملها فيهما بالعكس فقال
(والقسم الثاني) اي من القسمين يعني ما كان مرفوعه قبل منصوبه
(حرفان) فقوله حرفان مرفوع بالالف لكونه تذيية على انه خبر
للمبتدأ وقوله (ما) خبر للمبتدأ المحذوف اي الاول لفظ ما (و) الثاني
لفظ لا (هذا ان لوحظ الحكم قبل العطف واما ان لوحظ بعد
العطف فيجوز ان يكون بدل الكل من الحرفين وقوله (المشبهتان)
مرفوع بالالف على انه صفة ما ولا وقوله (بليس) متعلق به اي
بلفظ بليس وقوله (في كونهما) متعلق بالمشبهتان وبيان لوجه الشبه
اي ان هذين الحرفين مشبهتان بليس في كونهما (للنفى) كنيس لكن
مشابهة ما اكثر لكونها مستعملة في النفي في زمان الحال وكذلك ليس
يخلاف لانها للنفى المطلق او للنفى في الاستقبال فيكون مشابقتها
بليس اقل منها وقوله (والدخول) بالجر معطوف على كونهما
اي الوجه الثاني من المشابهة هو كونهما مشابعتين بها في دخولهما
(على المبتدأ والخبر) يعني انه كما ان لفظ ليس داخلا على المبتدأ
والخبر كذلك هذان الحرفان يدخلان عليهما ولا يخفى ان الوجه
الاول باعتبار معناه والثاني باعتبار الاستعمال (وشرط علمهما)
وهو مصدر مضاف الى عملهما ومبتدأ يعني انهما لما كانا عاملين

ضعيفين كان عليهما بشرط شئ فقال وشرط عليهما (ان لا يفصل)
 اى ان لا يقع فصل (بينهما) اى بين ما ولا العاملين (وبين اسميهما
 اى بين اسم كل منهما) (بان) الباء متعلق بقوله لا يفصل وهو يكسر
 الهمزة وتخفيف النون تراد بين ما وبين اسميهما نحو ما ان زيد قائم
 واختلف في حقيقة ان فقال البصريون هي زائدة وتسبى جازلة
 وقال الكوفيون وهي نافية تراد لتأكيد النفي وقوله (ولا يخبرهما)
 معطوف على قوله بان ولا زائدة لتأكيد العطف على النفي يعنى
 ان لا يفصل بخبر كل منهما نحو ما قائم زيد وقوله (ولا يخبرهما)
 معطوف على القريب اوعلى البعيد اى ولا يفصل ايضا بخبر ان وخبرهما
 كعمول الخبر نحو ما فى الدار زيد بقائم وقوله (ولان ينتقض النفي)
 معطوف على قوله ان لا يفصل يعنى ان الشرط الثانى فى عليهما
 ان لا يكون نفي ما ولا منتقضا (بالا) فانه اذا انتقض نفيهما بالا ونحوه
 يبطل عليهما لانه لا يصدق عليهما فى تعريف العامل لان العامل
 انما واجب بواسطة والواسطة ههنا مشابهتهما بليس ومشا بهتياه
 انما هو فى كونها نافية فاذ ابطال النفي يبطل المشابهة واذا بطلت
 المشابهة تاتى الواسطة واذا انتفت الواسطة يبطل العمل وانما قيده
 بالا لانه لو انتقض النفي بلفظ الغير السدى يعنى الا لا يبطل عليهما
 فيملان فى نحو ما زيد غير قائم بنصب غير وكذا نحو لا رجل غير
 حاضر ولما ذكر الشرط المشترك بينهما شرع فى بيان شرط يخص بالا
 فقال (وشرط) وهو فعل ماض مجهول وقوله (فى لا) متعلق به
 قوله (معهما) ظرف لقوله شرط وخبر الثانية راجع الى الشرطين
 المذكورين المشتركين بينهما اعنى عدم الفصل وعدم الانتقاض
 وقوله (كون) مرفوع لفظا على انه نائب فاعله وهو مضاف الى اسمه
 وهو قوله (اسمها) اى اسم لا وهو محذور لفظا على انه مضاف اليه
 ومرفوع محذولا على انه اسم كون وقوله (نكرة) منصوب على
 انه خبر كون يعنى انه شرط فى عمل لامع الشرطين المذكورين
 ان يكون اسمها نكرة لا معرفة فان لا لما كان انتقض مشابهة من ما كان

اضعف منه فناسب ان يعمل في اضعف الاسم ايضا وهو انكرة
 واما ما فلكونه اقوى منه جاز ان يعمل في اقوى الاسماء وهي المعرفة
 واضعفها وهو النكرة (نحو ما زيد قائما ولا رجل حاضرا) ولما فرغ
 من تمثيل كونها عاملين لوجود شرطهما اراد ان يبين حالهما عند
 انتفاء الشرط فقال (وان لم يوجد احد الشروط) اى المذكورة
 (لم تعملا) لما مر (نحو ما ان زيد قائم) هذا مثال لما يفصل بينهما بان
 (وما قائم زيد) هذا مثال لما يفصل بينهما بخبرهما (وما زيد الا قائم)
 وهذا مثال لما ينتقص النفي بالاثم شرع في مسألة اخرى فقال
 (ولا يتقدم معمول لهما) اى معمول ما ولا (عليهما) لما مر من انهما
 عاملان ضعيفان ولما فرغ من العامل في الاسم شرع في بيان العامل
 في الفعل المضارع فقال (والعامل في الفعل المضارع) فقوله والعامل
 مبتدأ وقوله (على نوعين) ظرف مستقر خبره وقوله (ناصب)
 ان اريد اعطاء الحكم عليه قبل ربط قوله (وجازم) يكون خبرا
 للمبتدأ المحذوف اى النوع الاول ناصب والنوع الثانى جازم واما ان
 اريد اعطاؤه بعد الربط فيجوز جرهما على انهما بدلان من نوعين
 وانما انحصر على ناصب وجازم فان العامل الجار انما يكون في الاسم
 والعامل الرفع للمضارع عامل معنوى فانحصر العامل اللفظي
 السماعي في المضارع على ناصب وجازم اذ لا عامل سواهما (فالناصب)
 مبتدأ وقوله (اربعة) خبره وهو مضاف الى تميزه وهو (احرف)
 وانحصاره في الاربعة حصر استقرائى اى كذلك وجد في كلامهم
 وقوله (ان) خبر للمبتدأ المحذوف اى الاول لفظان يفتح الهزء وسكون
 النون وقوله (للمصدرية) ظرف مستقر خبر للمبتدأ المحذوف ايضا
 اى هي كائن للمصدرية اى فعله ان يجعل مدخوله مصدرا ولعل الياء فيه
 ياء نسبية من قبيل نسبة الفاعل الى فعله الخصوص وقيد به لان الزائدة
 نحو قوله تعالى ولما ان جاء البشير والمفسرة نحو قوله تعالى واوحى
 ربك الى النحل ان اتخذى لاتعملان فى شئ وايضا انها هي اصل
 فى هذا الباب والثلاثة الباقية فروع لها كما ستعرف وانما عمل النصب

لناسبته بالشددة المفتوحة في المادة وفي جعل مدخولها في تأويل
المصدر وقوله (لن) خبر للمحذوف ايضا اى اثنائى منها لفظ لن
وقوله (للننى) خبر للمحذوف ايضا اى هو كائن لنى الفعل وقوله
(المؤكد) بالجبر صفة للننى وقوله (فى الاستقبال) ظرف مستقر
منصوب محلا على انه حال من الفعل المفهوم من الننى كما عرفت فانه
مفعول للننى اى لنى الفعل حال كون ذلك الفعل فى زمان الاستقبال
وفى اصله ثلاثة اقوال فقال سيويه انه حرف برأسه لامر كى ولا نونه
منقلب عن شئ وهو الظاهر وقال الفراء ان اصله لا قلبت الالف
نونا كما كان اصل لم قلبت الالف فيه ميمًا وقال الخليل ان اصله مركب
من لا وان وخفت بعد التركيب بحذف الف لاوهمة ان كما قيل
ايش فى اى شئ والله اعلم وقوله (وكى) خبر للمحذوف اى الثالث
من الواصب لفظ كى وقوله (للسيية) ظرف مستقر مرفوع محلا
على انه خبر للمحذوف اى هى موضوعة لتحصيل اضافة السية بين
الشئين بان يكون احدهما سيبا للآخر وهذا على وجهين ههنا
فانا اذا قلنا احب طول العمرى احصل العلم فالاول وهو طول العمر
سبب للثانى اى تحصيل العلم فى الخارج والثانى وهو تحصيل العلم سبب
للاول وهو محبة طول العمر فى الذهن او يكون كل منهما سيبا
للاخر باعتبار الذهن والخارج نحو اسلمت كى ادخل الجنة وقد يجتمع
مع اللام فتأخر اللام تارة نحو كى لتقضى رقية ما وعدتني فيكون اللام
فى هذه الصورة بدلا من كى وتقدم اللام تارة نحو كى لاتأسوا
فيكون كى بدلا من اللام فيها وقيد كى بعدها ان نحو كى ان تقوم
فان كان العمل لاحدهما يكون الاخر زائدا وقيد خل عليه ما فقال
كيا يضرب بالرفع لبطلان عمله بدخولها واختلف فى هذا فقيل كافة
وقيل مصدرية فكى جارة ولا يتقدم معمولها عليها عند
الجمهور واجاز الكسائى (واذن) اى والرابع منها لفظ اذن وقوله
(للشرط والجزاء) خبر للمحذوف كما مر اى ابيان كون
مدخوله جزاء لقول قائل اخر نحو قولك اذن اكرهك جوابا لمن قال

انا انيك يعنى ان تأتى اكرمك ولما كان هذا اللفظ عاملا ضعيفا لا تعمل
 الا بشرط الامر بن الذين يقوى عملها فقال (وشرط عمله) وهو
 مبتدأ وقوله (ان يكون) فى تأويل المصدر خبره و (فعله) اسم يكون
 وقوله (مستقبلا) خبره وقوله (غير معتمد) والظاهر كسر الميم
 وهو خبر بعد خبر ليكون وقوله (على ما) متعلق بمعتمد وما موصولة
 و (قبله) ظرف مستقر صلته اى شرط عمل لفظ اذن كون الفعل
 الذى يدخل عليه معنى لمعنى الاستقبال وغير معتمد على الاسم الذى
 وقع قبله اما الشرط الاول فان كان الاستعمال انغالب فى اذن هو
 معنى الشرط والجزاء وانغالب فى الشرط والجزاء معنى الاستقبال
 ولو كان فعله للحال كان استعماله فى غير القلب والاستعمال فى غير
 الغالب يضعف عمله واما الثانى فلانه لو اعتمد على ما قبله بان يكون خبرا
 لمبتدأ او جوابا لقسم او جزاء لشرط يضعف عمله ايضا لوقوعه
 حيث بين المبتدأ والخبر او بين القسم وجوابه او بين الشرط وجزائه
 ولان فعله ان كان معتمدا على ما قبله يكون مقدا على اذن لكون
 ملاحظة لزوم انفعال للكلام اقدم منه - كما فيلزم عمله على ما قبله
 حكما ولما بين عمله عند وجود الشرطين اراد ان يذكر عدم عمله
 عند فقد ان احد الشرطين فقال (وان اريد به) اى بالفعل المضارع
 الذى يدخل عليه اذن وقوله (الحال) نائب فاعل اريد وقوله
 (او اعتمد) معظوف على قوله اريد وضمير الفاعل راجع الى الفعل
 (على ما) اى على الاسم الذى وقع (قبله لم يعمل) اى لم يعمل لفظ
 اذن (نحو اذن اظنك) بالرفع لانه لم يعمل انصب فيه و (كاذبا)
 مفعوله الثانى اى اظنك فى الحال كاذبا (لمن قال) اى جوابا لمن قال (قلت
 هذا القول) فان الجواب عقيب قوله هذا قرينة على ان المراد بالظن
 هو الظن الواقع فى الحال لافى الاستقبال هذا مثال لما اريد به الحال ولعدم
 عمله لفقد ان الشرط الاول وقوله (ونحو انا اذن اكرمك) بالرفع
 ايضا جوابا (لمن قال جئتك) مثال لما اعتمد فعله على ما قبله فان انا
 مبتدأ وجملة اذن اكرمك خبره فحصل اعتماده على ما قبله وهو

المبتدأ ولما فرغ من تعداد النواصب شرع في بيان المسائل فقال
(ويجوز اضمحار ان) بفتح الهزة وقوله (خاصة) بالنصب على انه
حال من ان يعني انه يجوز ان يكون حرف ان المصدية مضمية عاملة
حال كون هذا الجواز خاصا لان لاغيره من النواصب الثلاثة وقوله
(فينصب المضارع) معطوف على يجوز والفاء جواب لمقدر اى
اذا جاز تقدير ان و اضمحاره يقبل الفعل المضارع الذي بعده النصب (به)
اى بان المضمر (نحو زرني فاكرمك) فقله زرا من زار يزور زيارة
وضمير المتكلم منصوب محلا على انه مفعوله و الفاء في فاكرمك
عاطفة واكرمك فعل مضارع متكلم و فاعله تحتها انا واكرمك منصوب بان
المضمرة واكرم مع فاعله صلته وهو مع صلته في تأويل المفرد مرفوع
محلا على انه معطوف على الزيارة المفهومة من زرني فتقدير الكلام
وليكن منك زيارة وليكن مني اكرام وانما قدر ان لان اصل الفاء
عاطفة واصل العاطفة عطف المفرد على المفرد فاحتاج الى تأويل
الطرفين بالمفرد فتأويل المعطوف عليه يحصل باخذ الزيارة من مادة
زرني وباخذ وليكن من هيئته لكونه امرا والامر لطلب الفعل والفعل
ههنا هو الزيارة اى مطلوب حصول امرين احدهما زيارة منك
الى والاخر حصول اكرام مني اليك لا يقال ان العاطف وان كان
الاصل فيه عطف المفرد لكن يجوز ايضا عطف الجملة فلم انحصر
على الاصل ههنا لاننا نقول ان ما ذكر من جواز عطف الجملة انما هو
اذا كانت الجملتان اخباريتان او انشائيتان وههنا ليس كذلك
بل المعطوف عليه انشاء لكونه امرا والمعطوف اخبار فيضطر على
ان يحمل على الاصل واعلم ان مواضع اضمحار ان منحصرة في مواضع
قياسا احدها ان يوجد فعل مضارع بعد فاء عاطفة حال كونه بعد امر
كافي هذا المثال او بعد نهى و بعد تمن و بعد نفي و بعد استفهام و بعد هزة
وبعد عرض ونحوه واكتفى المصنف بمثال واحد وترك ما عداه لان الامر
هو الاصل في كل منها ولما فرغ المصنف من العامل الناصب للمضارع
شرع في بيان الجازم له فقال (والجازم) اى العامل اللفظي السماعي

الذى يعمل في المضارع عمل الجزم فقوله الجازم مبتدأ وقوله
 (خمس عشرة) خبره وهو لكونه مركبا من اسمين عددين متضمنين
 لمعنى الواو بنيا على القتح ولكونه مبنيا كان مر فوعا محليا وقوله (كلمة)
 بالنصب تمييزه لان تمييز احد عشر الى تسعة عشر مفرد منصوب
 وانما قال كلمة لكون بعض الجوازم حرفا وبعضها اسما اختار لفظ
 الكلمة ليكون شاملا لهذين النوعين وقوله (اربعة) مبتدأ و(منها) اى
 من تلك الكلمات صفته وقوله (حروف) خبر لمبتدأ وقوله (تجزم)
 جله فعلية مر فوعة محلا على انها صفة حروف وقوله (فعلا واحدا)
 مفعول تجزم (وهى) اى تلك الحروف (لم) نحو لم يضرب (ولما)
 نحو لما يضرب (لنى الماضى) اى موضوعان لنى وقوع حدث
 عن ذات ما فى الزمان الماضى وهو ظرف مستقر مر فوع محلا على انه خبر
 لمحذوف اى هما كائنان لنى الماضى واعلم ان تأثير هذين الحرفين ثلثة
 احدها فى لفظ المضارع وهو الجزم والاخران فى معناه احدهما قلب
 زمان المضارع الى الماضى والثانى نفيه ولما يمتاز من لم باستغراق النفي
 فى جميع ازمته الماضى قبل التكلم واما لم فهو لمطلق النفي سواء
 استغرق اولاً (ولام الامر) بارفع معطوف على اخذ هبما وانما
 اضاف الى الامر احترازا عن لام الجر ولام الابتداء وكذا (ولاء
 النهى) معطوف على القريب او على البعيد و اضافته الى النهى احتراز
 ايضا عن لاء النافية وقوله (لاطلب) خبر لمحذوف ايضا اى هما
 لاطلب الاول لطلب الفعل والثانى لطلب تركه وانما جازمت هذه
 الحروف لمسابهة كل منها لان الشرطية الجازمة فى كونهما مخصصين
 بالفعل وداخلين عليه ولوجود قلب المعنى فى كل منها اى كلما كانت
 ان الشرطية تقلب معنى مدخولها من الماضى الى المضارع كذلك
 هذه الحروف ايضا تقلب معنى مدخولها اما الاولان فلما عرفت
 واما الاخيران فلكونهما للطلب يقلبان معنى الاخبار الذى هو
 مدلول المضارع الى معنى الانشاء الطلبي وقوله (واحد عشر)
 تركيب تعدادى ايضا مبتدأ وقوله (منها) صفته وقوله (تجزم)

خبره وجلبه معطوفة على جملة نخسة عشر وقوله (فعلين) منصوب
 بالياء لكونه ثنية على انه مفعول تجزم وقوله (ان كانا) اى ان كان
 الفعلان (مضارعين) بالنصب خبر كانا وجواب ذلك الشرط
 محذوف بقرينة ما قبله اى ان كان الفعلان مضارعين تجزم مهما
 لفظا ان كان اخر المضارع حرفا صحيحا وتقديرا ان كان اخره حرف
 علة كما سيبي في بحث الاعراب واما ان كانا ماضيين يكون امرا بهما
 محليين وان كان احدهما ماضيا فلا جزم لفظا الا فيما كان مضارعا
 وقوله (تسمى) فعل مضارع مجهول وناثب فاعله مستتر تحته
 راجع الى احد عشر والجملة اما خبر بعد خبر او اسنينة فية و (كلم
 المجازاة) بالنصب مفعوله الثانى والمجازاة مصدر بمعنى الجزاء اى كلم
 تقتضى الجزاء وهو من قبيل اضافة الاداة الى معمله (وهى) اى
 تلك الكلم (ان) بكسر الهمزة وسكون النون اى حرف ان فانه من
 الحروف وهى اصل فى باب الشرط وقوله (للشرط والجزاء) اى
 وهو يدخل على فعلين احدهما شرط والاخر جزاء وهو ظرف
 مستقر خبر لمحذوف وقوله (وحيثما) معطوف على ان (واين)
 معطوف على احدهما (وانى) وقوله (للمكان) خبر مبتدأ محذوف
 اى كل من الثلاثة كاشنة لظرف المكان والفرق بينها ان حيثما لا يجزم
 الا اذا اتصل به لفظ ما واما اين فيجزم بما وبدونها وانى لا يلحق بهما
 قوله (واذا) معطوف على ما قبله وكذا (واذا ما متى) وقوله
 (للزمان) خبر لمحذوف ايضا اى هذه الثلاثة للزمان وقوله اذا ما
 لا يجزم الا بما حتى كفها عن الاضافة الى ما بعده وكذا اذا ما لا يجزم
 الا بما ايضا وبدونها على قلة واما متى فيجزم بما وبدونها (ومهما
 وما ومن واى) وكذا اى يجزم بما وبدونها ولما فرغ من تعدادها
 شرع فى بيان مسائلها فقال (ويجوز انعامان خاصة) اى لا يجوز
 انعام غيرهما من هذه الكلم لانها هى الاصل فى باب الشرط والجزاء
 كما ان المصدرية اصل فى باب النواصب (فيجزم) اما معطوف على
 يجوز او جواب لمحذوف اى اذا جاز انعامه فيقبل (المضارع الجزم

(بها) وهذا ايضا اذا وقع المضارع بعد الامر خاليا عن الفاء نحو زرنى اكرمك اى ان تزرنى اكرمك وكذا اذا كان بعد كل فظ يدل على معنى الامر سواء كان الامر مقدرا نحو الاسد الاسد نبح اى احذر الاسد ونحو نزال اقاتلك اى انزل وبعد دعاء نحو غفر الله لك تدخل الجنة بكسر لام تدخل لكونه مجزوما ولما فرغ من العامل السماعى شرع فى بيان القياسى فقال (والعامل القياسى) اى العامل الذى لا يتوقف اعماله على السماع بل هو (ما) اى العامل اللفظى الذى (يمكن) وقوله (ان يذكر) فى تأويل المفرد مرفوع محلا على انه فاعل يمكن وقوله (فى عمله) متعلق بذكر وقوله (قاعدة كلية) نائب فاعل يذكر وقوله (موضوعها) مبتدأ وقوله (غير محصور) خبره وضمير المجرور راجع الى القاعدة والجملة الاسمية مرفوعة محلا على انه صفة بعد صفة للقاعدة والقاعدة الكلية هى قضية كلية يعرف منها احكام جزئيات موضوعها مثلا ان قولنا كل فاعل مرفوع قضية كلية موضوعها لفظ فاعل وهو مفهوم كلى افراده ما وجد من الفواعل ومحمولها لفظ مرفوع وهو حكم يحمل على فاعل واذا قلنا ان زيدا فاعل فى قولنا قام زيد تعرف ان حكمه رفع لعلمنا بالقاعدة المذكورة فان زيدا من جزئيات الفاعل فيكون حكمه انه مرفوع وكذلك ههنا اذا قلنا كل فعل يرفع وينصب وهذه قضية كلية يكون ضرب مثلا يرفع وينصب لانه فعل وكل فعل يرفع وينصب فضرب يرفع وينصب ومعنى قوله موضوعها غير محصور ان موضع تلك القضية غير محصور فى عدد بخلاف السماعى فانه وان ذكرت فيه قضية كلية بان نقول كل حرف جر يجر اسما واحدا لكن موضوعها محصور فى عشرين حرفا لا يزيد عليها وقوله (ولا يضره) اى لا يضر كون ذلك العامل قياسيا وقوله (كون) فاعل لا يضر وهو مضاف الى (صيقته) والضمير المجرور راجع الى العامل القياسى وهو اسم كون و (سماعية) خبره والجملة استثنائية جواب لسؤال مقدر كانه قيل كيف كان هذا

النوع من العوامل قياسيا مع ان بعضا من افراده يتوقف اثبات
صيفته على السماع كصيغ الصفة المشبهة واسم الفعل وكعدم
تصرف صيفته كما في افعال المدح والذم وفعل التعجب وعسى وليس
وكعدم التصرف في معموله بالتقدم والفصل وكعدم نصب المفعول
كما في افعال الازم وكمثل الالغاء في افعال القلوب ومثل التعليق كما في
كل فعل قلبي ومثل الاحتياج الى منصوب كما في الافعال الناقصة
ومثل عدم الاحتياج اليه كما في الافعال التامة فاجاب عنه بانه لا يضر
هذا التوقف كونه قياسيا لان التوقف على السماع انما هو في اثبات
صيغ بعض انواعه ومرا دنا بعدم توقفه على السماع توقف احكام
جزياته في اعمالها بعد اثبات الصيغة الموضوعية بهيتها لذلك المعنى
وقوله (نحو كل صفة مشبهة ترفع الفاعل) تمثيل لما كانت
صيفته سماعية مع عدم الضرر منه لكونه قياسيا في احكامه فان
افراد صيغة الصفة المشبهة وان كانت محصورة بحسب الصيغة
وهو وزنه لكنها غير محصورة بحسب المادة اى موز ونايتها بخلاف
السماعى فان افراده محصورة لان وزنها وموزونها واحد (وهو)
اى العامل القياسى (تسعة) بحسب الاستقراء (الاول الفعل) وقوله
(مطلقا) اما حال عن الفعل على تقدير كونه اسم مفعول او مفعول
مطلق لفعل محذوف اى اطلق الفعل مطلقا على تقدير كونه مصدرا
فيمى اى كون الفعل عاملا ليس بمقيد بقيد ككونه تاما او ناقصا
او متعديا ولا زما والفاء في (فكل فعل) تفصيلية وكل مبتدأ وقوله
(يرفع) خبره (وينصب) معطوف عليه اى كل كلمة يصدق
عليها تعريف الفعل سواء كان لازما او متعديا وسواء كان فعلا متصرفا
مثل نصر او غير متصرف مثل عسى ونعم وسواء كان من افعال القلوب
مثل علم او غيره وسواء كان من الافعال التامة او الناقصة يرفع وينصب
(معمولات) وهو جمع معمول وهو منصوب بالكسرة لكونه جمع
مؤنث سالم على انه مفعول به صريح اما لينصب او ليرفع على سبيل
التنازع ثم ان كان معمولا للثانى وهو ينصب فمفعول يرفع محذوف

وان كان للاول وهو يرفع ففعول الثاني محذوف كما هو قاعدة
التنازع وهو ان يقع اسم بعد الفعلين صالح لكونه معمولاً لهما
وانما جمع بالالف والتاء مع انه جمع مذكر لان القاعدة انه اذا وقع
مفرد مذكر من غير العقلاء واريد جمعه بالجمع السالم يجمع بالالف
والتاء مثل المرفوعات والمنصوبات لان شرط جمعه بالواو والنون
ان يكون من العقلاء واذا انعدم هذا الشرط يعدل عن الجمع المذكر
الى صيغة جمع المؤنث وقوله (كثيرة) بالنصب على انه صفة معمولات
فيدخل في قوله يرفع معمولات الفاعل ان كان الفعل فعلاً تاماً معلوماً
ونائب الفاعل ان كان مجهولاً والاسم ان كان فعلاً ناقصاً
ويدخل في قوله وينصب المفاعيل الخمسة والحال والتبعية
وكذا الخبر ان كان ناقصاً ثم بين مسألة شاملة للافعال كلها فقال
(ويجوز تقديم منصوبه) اى يجوز تقديم بعض منصوبات الفعل
(عليه) اى على الفعل لقوته في العمل وانما قال تقديم منصوبه لانه
لا يجوز تقديم مرفوعه عليه لكونه مسنداً اليه وانما قلنا تقديم
بعض لان بعض منصوبه لا يجوز تقديمه عليه (وهو) اى الفعل
(على نوعين لازم) نحو قعد (ومتعد) نحو نصر (فاللازم) اى فالفعل
الذى يقال له اللازم (ما) اى يفعل (يتم فهمه) اى فهم مدلوله
من زمانه وحده ونسبته الى فاعل معين (بغير ما) اى بغير ذكر
معمول (وقع عليه الفعل) اى ذلك الفعل (نحو قعد زيد) فانه
اذا قيل قعد زيد فهم منه ان القعود ثابت زيد في الزمان الماضى
والحدث الذى هو القعود قائم به ولا يحتاج الى شئ في اثبات
تحقق القعود بخلاف المتعدي فانه اذا قلنا ضرب زيد عمراً لا يتم
فهم الضرب بمجرد اسناده الى زيد لانه لا يتحقق الا بايقاعه الى عمرو
واذا لم يتعلق بعمرو لم يوجد الضرب فانه حدث يؤثر فثأيره انما
يشاهد في عمرو (ولا ينصب) اى لا ينصب الفعل اللازم (المفعول به)
فقوله لا ينصب فعل وفاعله تحته راجع الى الفعل اللازم وقوله
المفعول به مفعوله وقوله (بغير) متعلق به اى ان الفعل اللازم متمم

من المتعدي بأن اللازم لا يعمل عمل النصب لفظا في معموله بغير (حرف الجر)
فانه اذا اريد تعديته يتعدي بحرف الجر ويقال قعدت على الحصير
مثلا ثم شرع في اقسام الفعل اللازم من غير حصر فقال (فنه)
ولم يقل الاول والثاني فانه يوهم الانحصار والفاء في فنه للتفصيل
ومنه اما ظرف مستقر خبر مقدم وقوله (افعال المدح والذم)
مبتدأ مؤخر ان كان من حرفية وان كان اسمية بمعنى بعض فالامر
بالعكس اى بعض الفعل اللازم افعال المدح وانما قال فنه لان هذه
الافعال لما لم يكن متصرفا كسائر الافعال اللازم وكان لها احكام
مختصة بها عبر بها بحرف يوهم الالتحاق وعدم الدخول فيه وانما
لم يذكر لها تعريفا خاصا لكونها معلوما باضافتها الى المدح والذم
لانها من قبيل اضافة الدال الى المدلول اى افعال وضعت
لانشاء المدح والذم (وهي) اى افعال المدح والذم وهو مبتدأ
وقوله (نعم) اى لفظ نعم خبره وقوله (للمدح) ظرف مستقر
صفتها اى الكائنة للمدح او خبر لمحدوف اى هي للمدح وقوله
(وبئس) عطف على نعم وقوله (لذم) اما صفة او خبر كما مر
وهما اصلان في الباب فلذا قد مها (وشرطهما) اى شرط نعم
في المدح وبئس للذم في علمهما وقوله شرطهما مبتدأ وقوله
(ان يكون) مع صلته في تاويل المفرد خبره وقوله (الفاعل) اسم
يكون وقوله (معرفا) خبر يكون اى لا يكون فاعلها كفاعل سائر
الافعال في جواز كونه نكرة او معرفة او مضافا او غيره بل اشترط
في كون الاسم فاعلا لهما ثلثة شروط وهي ان يكون فاعله
اما معرفا باللام (او مضافا اليه) اى او يكون اسما مضافا
الى المعرف باللام (او مضرا) اى او يكون ضميرا مستترا تحته (مبيرا)
بصفة اسم مفعول اى مفسرا ذلك الضمير (بنكرة) اى بنكرة منصوبة
على التمييزية ليحصل البيان من جملة واحدة اولا اجمالا وثانيا تفصيلا
بذكر اسم الضمير مع المدح او المذموم بعده (ويذكر بعد ذلك)
اى بعد ذلك الفاعل المذكور وقوله (المخصوص) نائب الفاعل

ليذكر اى الاسم الذى عين الممدوح او المذموم صريحا وقوله
(مطابقا) حال من المخصوص اى حال كون ذلك المخصوص
مطابقا لذلك الفاعل فى الافراد والثنية والجمع واثبت كبير والتأنيث
(وهو) اى ذلك المخصوص (مبتدأ) اى مرفوع على انه مبتدأ
(وما) اى الجملة التى (قبله) وهونعم وبئس مع فاعله (خبره) اى خبر
ذلك المبتدأ التأخر هذا على قول فيكون جملة واحدة وقيل ان جملة
نعم مع فاعله لا محل لها جملة مستقلة والمخصوص خبر لمبتدأ محذوف
وهو معه جملة اسمية مستقلة ايضا واستثنائية فعلى هذا يكون جملتين
(نحو نعم الرجل زيد) هذا مثال لما يكون فاعله مرفعا باللام وزيد
مخصوصه وهو مفرد مذكر كفاعله (ونعم) اى ونحو نعم (غلاما
الرجل الزيدان) وهذا مثال لما يكون فاعله مضافا الى المرفوع
باللام والزيدان بثنائية مخصوص مطابق فى الثنية للفاعل وقوله
(ونعم) معطوف على المثال الاول اى ونحو نعم (رجلا زيد)
فعلم فعل من افعال الممدوح مبنى على القبح لا محل له لكونه ماضيا
وفاعله الضمير المستتر تحته وهو ضمير مبهم اى غير راجع الى شئ ورجلا
بأنصب تمييز لذات مذكورة وهى الضمير المستتر المبهم فعلم مع فاعله
جملة فعلية مرفوعة محلا على انه خبر مقدم وزيد مرفوع لفظا
مبتدأ مؤخر فيكون هذا مثالا لما يضر فاعله ومما ينبغي ان يعلم
ان الابهام مقصود فى هذا الباب وكلما كثر ابهامه يكون احسن
فى المثالين الاولين ان جعل ابهام واحد وهو ان الممدوح من
جنس الرجل لامن جنس الاخر فيشمل جميع افراد هذا الجنس على
سبيل البدل وذكر المخصوص بعينه وان كان المخصوص جملة
مستقلة يحصل ابهامان احدهما من السؤال المقدر فكأنه اذا قبل نعم
الرجل علم انه من جنس الرجل ثم سأل سائل بمن هو فقيل هو زيد
وفى مثال الثانى ابهامان على التوجيه الاول وثلاثة ابهام على التوجيه
الثانى (وقد يحذف المخصوص) اى يذكر المخصوص كثيرا لكون
الذكر اصلا وقد يعدل عنه ويحذف قليلا لكن لا على إطلاقه بل

(اذ اعلم) اى علم معنا باسمه الصريح بالقرينة نحو قوله تعالى
 (نعم العبد) اى ايوب عليه السلام بقرينة ان الكلام في ذكره
 عليه السلام من قوله واذكر عبدنا ايوب (وقد تقدم) اى الخصوص
 (على الفعل) اى فعل المدح او الذم بناء على ان الاصل في المبتدأ
 التقديم وفي ذكره بقدر الدالة على التقليل اشارة الى ان التقديم وان كان
 اصلا من حيث كونه مبتدأ ولكنه قليل بالنسبة الى المقصود الذي
 هو في مقام المدح وهو الابهام الحاصل من التأخير (نحو ان زيدون نعم
 الرجال) ولما فرغ من ذكر ما هو اصل في باب المدح والذم شرع
 فيما هو كالفرع فقال (وساء) اى فعل ساء وهو مبتدأ وقوله
 (مثل بئس) اى مثل فعل بئس خبره اى انه مثل فعل بئس في افادة
 الذم وانشاء وفي شرائطه المذكورة فيه واحكامه نحو قوله تعالى
 ساء مثلاً القوم الذين فان ساء فعل ذم كبئس وفاعله الضمير المستتر تحت
 وفسره مثلاً والقوم بالرفع مخصوصه اى ساء مثلهم وقوله (وجبذا)
 معطوف على القريب اوعلى البعيد وقوله (للمدح) اما ظرف مستقر
 مرفوع محلا على انه خبر لمبتدأ محذوف اى هو كائن للمدح
 اوصفة له كما عرفت يعنى ان من هذه الافعال لفظ حب مع ذا (وفاعله)
 اى فاعل حب (ذا) اى لفظ ذا وهو من اسماء الاشارة وهو مرفوع
 محلا على انه فاعل حب وقوله (ولا يتغير) فعل وفاعله تحت راجع
 الى فاعل حب اما معطوف على ما قبله او اعتراض لانه دخل بين ذكر
 حب و ذكر مخصوصه واستئناف جواب لمقدر كانه قيل هل يتغير
 لفظ ذا بان كان مذكرا او مؤنثا او مفردا او مثنى او جمعا كما كان في
 اسماء الاشارة فاجاب بانه لا يتغير فاعله اى فاعل حب بل من
 خصائصه انه سواء اشير الى المذكر او المؤنث او المثنى او الجمع اشير
 الى كل منها بذا وقوله (وبعده) ظرف مستقر خبر مقدم والضمير
 المجرور راجع الى فاعله وقوله (الخصوص) بالرفع مبتدأ مؤخر
 اى حاصل بعد فاعل حب الخصوص ويدكر كما في سائر افعال
 المدح (واعرابه) اى اعراب مخصوص حبذا وهو مبتدأ وقوله

(كاعراب)

(كاعراب مخصوص نعم) خبره اى مثل اعراب مخصوص فعل نعم
 فى انه مرفوع على انه مبتدأ وما قبله وهو حبذا مع فاعله خبره اوانه
 مرفوع على انه خبر لمبتدأ محذوف (نحو حبذا زيد) فب فعل
 من افعال المدح و فاعله ذا وهو مرفوع محلا على انه فاعله وهو مع
 فاعله جملة فعلية مرفوعة محلا على انه خبر مقدم وزيد مرفوع لفظا
 على انه مبتدأ مؤخر اوجلة حبذا لا محل لها ابتداءية وزيد خبر لمبتدأ
 محذوف اى هو زيد وانما جعل المصنف فعل ساء وحبذا كالواحق
 فى هذا الباب لان نعم وبئس اصلهما كذا بكسر اولهما و سكون
 اوسطهما فعلان موضوعان للمدح والذم واما ساء فاصله ساء يسوء
 سوء مثل قال يقول قولانم انه لما تضمن معناه معنى بئس الحق به وكذا
 حب اصله حبيب يحب حبا بمعنى المحبة وذا اسم من اسماء الاشارة
 ولما استعمل فى مقام المدح وشاع استعماله فيه الحق بنعم ولكن لما كان
 اصل سوء وحب بفتح العين نقل فتحتهما الى الضم ليكون من باب
 حسن حتى تتقرر فيهما اللازمة انى هى من خواص افعال المدح
 والذم ثم انه لما فرغ من بيان الفعل اللازم شرع فى بيان المتعدي
 فقال (والمتعدي) وهو مرفوع تقديرا على انه مبتدأ والالف
 واللام للعهد بالنسبة الى انه ذكر فى الاجال اعنى فى قوله لازم ومتعد
 وقوله (ما) موصول ان كان معناه الفعل الذى او موصوف ان كان
 معناه فعل لكن الثانى اولى فى مقام التعريف وقوله (لا يتم) فعل
 منفى وقوله (فهمه) بالرفع على انه فاعل لا يتم والضمير المجرور
 راجع الى ما وهو مع فاعله جملة فعلية لا محل لها من الاعراب على انها
 صلة ما ومرفوعة محلا على انها صفة وقوله (بغير) متعلق بلا يتم
 وهو مضاف الى (ما) وهو موصول او موصوف اى بغير المعنى الذى
 هو مدلول المفعول به الصريح اى ليس مفعولا بواسطة حرف الجر
 وقوله (وقع) فعل وقوله (عليه) متعلق بوقع والضمير المجرور
 راجع الى ما وقوله (الفعل) مرفوع على انه فاعل وقع والجملة
 صلة ما ووصفته كما عرفت يعنى ان المتعدي فعل لا يتم فهم مدلوله بمجرد

ذكره مع فاعله فقط بل يحتاج فهمه الى ذكر اسم هو دال على المعنى
 الذى وقع عليه ذلك الفعل الصادر من الفاعل وانما فسر الموصول
 الثانى بالمعنى المدلول للمفعول به الصريح ليكون احترازاً عن الافعال
 الناقصة لانها يصدق عليها انها لا يتم فهمه واذا اريد بما وقع
 عليه المفعول به الصريح حصل الاحتراز عنها لانه لا يتم فهمها
 الا باسمها وخبرها كما سيحىء وان قيل لم قدم اللازم على المتعدي
 قلنا ان مفهوم اللازم وهو ما يتم لكونه مثبتاً وجودى ومفهوم المتعدي
 وهو ما لا يتم لكونه منفيّاً عدى والوجود مقدم على العدم طبعاً
 فان قيل ان الالف واللام في قوله المتعدي ان كان للعهد لسبق
 ذكره ينافي مقتضى مقام التعريف وهو كونه للجنس قلنا يجوز
 ان يعتبر المعنيان بتقدير المضاف اى تعريف المتعدي او مفهومه والله
 اعلم ولما فرغ من تعريف المتعدي شرع في تقسيمه بحسب مفعوله فقال
 (وهو) اى المتعدي بحسب مفعوله (على ثلاثة اضرب) اعلم ان اضرب
 جمع ضرب وهو يستعمل في معنى لازمه لانه اذا ضرب على شئ بارادة
 قطعه يحصل منه قطعات وهو المراد ههنا اى على ثلاثة قطع (الاول)
 اى الضرب الاول (متعد الى مفعول واحد نحو ضرب زيد عمراً)
 فان الضرب لا يتحقق وجوده الا بايقاعه على عمرو كما مر ثم اراد
 ان يذكر مسألة مختصة بهذا الضرب فقال (ويجوز حذف مفعوله) اى
 مفعول الفعل الذى يتعدى الى واحد (بقريئة) كما اذا كان في صلة
 كقوله تعالى حكاية عن الكفار (اهذا الذى بعث الله رسولا)
 فان بعث لما كان صلته للموصول احتاج الى عائذ الى الموصول وهو
 الضمير الذى كان مفعولاً لبعث فحذف لقيام قريئة وهى كونه عائذاً
 الى موصول (وبدونها) اى يجوز حذفه بدون قريئة ايضاً بان يكون
 الفعل متزلاً منزلة اللازم نحو فلان يأكل ويشرب والمراد منه
 ليس باخبار وقوع الاكل الى مأكول او وقوع الشرب الى مشروب
 بل المقصود صدور الاكل والشرب عن فاعل ومعناه انه يفعل فعل
 الاكل والشرب (والثانى) اى الضرب الثانى (متعد الى مفعولين)

وهو (اى الذى يتعدى الى المفعولين) (على ثلاثة اقسام) من حيث كون
 احد المفعولين مبينا للآخر او غير مبين ومن حيث كونها مفعولين
 لافعال القلوب ولحقين بها (القسم الاول) وهو مبتدأ وقوله
 (ما كان مفعوله الثانى) مع صلته خبره اى القسم الاول من اقسام
 الفعل المتعدى الى المفعولين هو قسم كان مفعوله الثانى (مبينا للاول)
 اى لمفعوله الاول اى لا يجوز ان يكون الاول مبتدأ والثانى خبره
 لعدم اتحادهما فى الخارج (نحو اعطيت زيدا درهما) فانه لا يجوز
 ان يقال زيد درهم (ويجوز حذفهما معا) وقوله (وحذف احدهما)
 معطوف على قوله حذفهما اى ويجوز ايضا حذف احد المفعولين
 وذكر الآخر وقوله (مع قرينة) ظرف لقوله حذفهما ولقوله حذف
 احدهما على سبيل التنازع كما عرفت وكذا قوله (وبدونها) والحاصل
 انه يجوز حذفهما مع قرينة وبدونها وحذف احدهما بقرينة وبدونها
 مثال الاول نحو قولك اعطيت لمن قال اعطيت زيدا درهما فان السؤال
 قرينة تدل على ان الاول زيد والثانى درهم ومثال الثانى نحو فلان
 يعطى اى يفعل الاعطاء و يصدر منه والمقصود منه مجرد الصدور
 لا تعلقه بشئ ومثال حذف الاول بقرينة نحو قولك اعطيت درهما
 لمن قال ما اعطيت زيدا ومثال حذف الثانى بقرينة نحو قولك
 اعطيت زيدا لمن قال لمن اعطيت درهما ومثال حذف الاول بدون
 قرينة نحو فلان يعطى درهما اذا قصد الاخبار بتعلق الاعطاء
 الدرهم ومثال حذف الثانى بدونها نحو فلان يعطى زيدا اذا كان
 المقصود اخبار تعلق اعطائه لزيد (والقسم الثانى) من الافعال التى
 تتعدى الى المفعولين (افعال القلوب) اى طائفة من الافعال
 تلتقب بافعال القلوب وخص بهذا الاسم واشتهر به (وهى)
 اى افعال القلوب (افعال) اصطلاحية بمعنى انها كلمة تدل على
 معنى فى نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة لابعنى مجرد الحدث (دالة)
 اى بما دلت به بالدلالة التضمنية (على فعل) اى حدث (قلبى) اى
 منسوب الى القلب من قبيل نسبة الفعل الى آله فقوله افعال خبر

مبتدأ ودالة صفته وقوله (داخله) بالرفع صفة بعد صفة وقوله (على
 المبتدأ والخبر) متعلق بداخلة وقوله (ناصبة) صفة ثالثة وقوله (اياهما)
 ضمير منصوب على انه مفعول لناصرية فانه اسم فاعل اعتمد على موصوفه
 مع كونه بمعنى الاستقبال فوجد شرط عمله في المفعول به وقوله (على
 المفعولية) بيان للواسطة بين العامل والمعمول يعني ان افعال
 القلوب عاملة تنصب المبتدأ والخبر بواسطة كونهما مفعولين لهذه
 الافعال وانما قيده بقوله ناصبة اياهما لان بعض الفعل القلبي
 ينصب المفعول الواحد ولبس هو داخلها فيها نحو عرف زيد عمرا
 وفهم زيد كلام عمرو فان العرفان والفهم لا يكون الا بالقلب وهما
 وان كانا من افعال القلوب لكنهما ليسا من هذا القسم بل من القسم
 الاول واحترز بقوله داخله على المبتدأ والخبر عن امثالها وايضا اشار
 بهذا القول الى ان مفعولها الثاني لبس بمباين الاول لانهما لكونهما
 مبتدأ وخبرا يتحدان في الخارج بخلاف القسم الاول كما عرفت
 ثم شرع في امثلتها فقال (نحو علمت) اي افعال القلوب نحو علمت
 (ورأيت) اذا كان المراد رؤية القلب وهي ايضا بمعنى علمت
 (ووجدت) بمعنى وجدان القلب ايضا هذه الثلاثة موضوع للعلم
 اي اليقين (وزعمت) وهو مشترك بين العلم والظن (وظننت وخلت)
 اي تخيلت (وحسبت) هذه الثلاثة للظن (وهب) على وزن د ع
 وقوله (بمعنى احسب) احتراز عن كون هب امرا من الهبة فانه
 حيث لا يتعدى الا بواحد نحو وهب لنا من لدنك رجة واما مثال
 كونه من هذه الافعال فتحو هب زيدا منطلقا وقوله (غير متصرف)
 بالنصب على انه حال من هب اي حال كون لفظ هب غير متصرف
 يعني لا يجر منه ماض ومضارع وغيرهما بخلاف البواقي فانها
 متصرفات وبخلاف هب اذا كان امرا من الهبة ثم شرع في
 مسألة متعلقة بحذف احد المفعولين او بكليتهما فقال (ولا يجوز
 حذف مفعوليهما معا او احدهما) اي لا يجوز ايضا حذف احد
 المفعولين وذكر الاخر قوله (بدون) متعلق بالحذف اي يمنع

حذفهما وحذف احدهما بلا قيام (قرينة) دالة على المحذوف
هذا ان كان منويا مرادا واما ان كان منسيا بان ينزل الفعل منزلة
اللازم ويراد به صدور الفعل عن الفاعل فقط فينثذ يجوز حذفهما
معانحو قوله تعالى (قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون)
وقوله (ومع قرينة) ظرف لقوله (كتر حذفهما معا) اى كتر حذفهما
مع وجود قرينة نحو من يسمع يخل اى من يسمع شيئا يخل مسموعه
صادقا الى ان ظهر كذبه قوله (وقل) معطوف على قوله كتر اى وقل
(حذف احدهما فقط) مع قرينة والحاصل ان حذفهما وحذف
احدهما اما بقرينة او بدون قرينة والثاني ممتنع والاول اما حذفهما
او حذف احدهما والاول كثير والثاني قليل وانما امتنع حذفهما
او حذف احدهما لان المقصود من قولنا علمت مثلا هو العلم المتعلق
بالمفعول لان العلم اما اضافة او كيف او حصول صورة وكل واحد
منها يستلزم التعلق ولا يتحقق العلم بهذه المعاني الا بالتعلق فينثذ
ان حذف بقرينة فهو كالمذكور فيمكن تعلقه واما ان حذف بلا قرينة
فهو كالمعدوم فلا يجوز الا اذا نزل منزلة اللازم كما عرفت وكذا
ان حذف احدهما لانهما وان كانا متغايرين بحسب المفهوم لكنهما
بمنزلة اضافة احدهما الى الاخر فقولنا علمت زيدا قائما بمنزلة علمت
قيام زيد وحذف المضاف بدون المضاف اليه وعكسه لا يجوز
بدون القرينة وانما كتر حذفهما مع قرينة وقل حذف احدهما مع
قرينة لان الكلمتين اذا كانتا مركبتين واعتبرت بينهما نسبة من النسب
يكونان كالكلمة الواحدة وما كان كذلك فحذفهما برأسه كحذف
لفظ واحد وهو كثير واما حذف احد لفظ المركب وذكر الاخر
فقليل ولذلك كتر الاول وقل الثاني ثم شرع في بيان خصائص هذه
الافعال بحيث لا توجد في غيرها فقال (ومن خصائصها) وهو ظرف
مستقر خبر مقدم وقوله (جواز الالغاء) مبتدأ مؤخر والخصائص
على وزن فعائل جمع خصيصة لاجمع خاصة فان الفعيلة يجمع على
الفعائل والخاصة يجمع على فواعل اى خواص ولكنها بمعنى الخاصة

ايضا والالغاء مصدر من باب الافعال وهمزته للصيرورة اى تصير
 عملها لغوا اى جعله باطلا يعنى ان الامور المختصة بهذه الافعال كثيرة
 في ذاتها وبعض منها جواز جعل عملها لغوا بحيث لا تؤثر في معمولها
 لفظا ولا معنى وجواز اعمالها لفظا ومعنى يعنى اذا بطل عملها بطل
 بالكلية واذا عمل على بالكلية بخلاف التعليق فانه ابطال ايضا لكن
 ليس بالكلية بل ابطال لفظا وقوله (اذا) ظرف زمان يدل على
 زمان من الازمنة المستقبلية وان دخل على الماضى يقلب معناه الى
 المستقبل وهو مضاف الى جملة (توسطت) وظرف لقوله جواز وفاعل
 توسطت تحته هى مستتر راجع الى الافعال وقوله (بين معموليها)
 ظرف لتوسطت وهو منصوب على الظرفية ومضاف الى معموليها
 وهو ثنية معمول مجرور بالياء ومضاف الى الضمير الراجع الى
 الافعال وحذفت نون الثنية للاضافة يعنى ان جواز ابطال عمل
 هذه الافعال في وقت توسطتها بين معموليها (نحو زيد علمت
 منطلق) فان زيدا ومنطلقا وان كانا مفعولين علمت و يقتضى
 نصبهما لكنه لما وقع في وسطهما جاز ابطال عمله فيهما لفظا
 ومعنى بحيث يعود كل منهما الى اصلهما وهو المبتدأ والخبر وقوله
 (اوتأخرت) معطوف على توسطت اى جواز الالغاء في وقت
 تأخرها عنهما (نحو زيد منطلق علمت) فزيد في المشاين مبتدأ
 معمول لعامل معنوى ومنطلق خبره كذلك وجلة علمت اعتراضية
 قطعاً في صورة التوسط لدخولها بين المقصودين واما في صورة
 التأخر فكونها اعتراضية يكون على مذهب من يجوز وقوع
 الاعتراضية في آخر الكلام واما على مذهب من لم يجوز فحينئذ تكون
 استئنافية ويجوز اعمالها ايضا في الصورتين وهو اولى من الالغاء
 واما جواز الالغاء في الصورتين لكون معموليها جملة مستقلة
 في الاصل لكونهما مبتدأ وخبر واهذه الافعال لكونها افعالا قليلا
 خفيت معناها وخفاء المعنى كان سببا لضعفها في العمل واعمال الفعل
 الضعيف في الممول القوى المستقل يجوز ابطال اعماله واما جواز

الاعمال فلكونه فعلا في الجملة ومستعدا قادرا على ابطال استقلال
 المفعولين ثم شرع في بيان خاصة اخرى لها فقال (ومنها) اى ومن
 خصا نوصها ايضا وقوله (جواز) مضاف الى جملة (ان يكون)
 وقوله (فاعلها) مرفوع على انه اسم يكون (ومفعولها) معطوف
 عليه وقوله (ضميرين) منصوب بالياء على انه خبر يكون وقوله
 (متصلين) صفته وقوله (متحدى) تثنية متحد منصوب بالياء
 ومضاف الى (المعنى) على انه صفة بعد صفة للضميرين ايضا اى
 ومن خصائص افعال القلوب بحيث لا يوجد في غيرها من الافعال
 كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متكلمين او مخاطبين او غائبين
 نحو علمتني قائما بصيغة المتكلم فيكون فاعلها ضمير المتكلم وهو التاء
 المضمومة ومفعوله الاول ضمير المتكلم ايضا وقائما مفعوله الثانى
 وكذلك نحو علمتني قائما وعلمه قائما بناء المخاطب المفتوحة ولا يجوز
 هذا في سائر الافعال ولا يجوز ان يقول ضربتني بان يكون فاعله
 متكلميا بضم التاء ومفعوله ضميرا متكلميا ايضا (وحل) فعل مجهول وقوله
 (علمتني) اى فعل عدم بضم الدال وهو نائب فاعل حل وقوله
 (وقد) بضم القاف ايضا معطوف على عدم وقوله (في هذا الجواز)
 متعلق بحمل ومفعول فيه له وقوله (على وجد) اى على فعل وجد
 وهو متعلق ايضا بحمل يعنى ان فعل عدم وفعل فقد محمولان على
 وجد في جواز كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين متحدين واما حل
 عدم على وجد فنقبل حل النقيض على النقيض لان عدم نقيض
 وجد وحل فقد من قبل حل النظر على انه لطيفان فقد بمعنى ~~وعلمتني~~
 علمتني وقد تبنى كما يقال وجدتني (ومنها) اى ومن حصا نوصها
 ايضا (جواز دخول ان) اى المفتوحة (على مفعوليهما) اى على
 مفعولى افعال القلوب (نحو علمت ان زيدا قائم) فعلت فعل وفاعل
 وزيدا منصوب على انه اسم ان وقائم مرفوع على انه خبره والاسم
 مع الخبر جملة اسمية لاحتل لها صلة ان وان مع صلتها في تأويل المفرد
 منصوب محلا على انه مفعول لعلمت وقائم مقام المفعولين على مذهب

سيويه او مفعول اول واما مفعوله اثنى فمجدوف على مذهب
 الاخفش ثم انه لما كان للنحاة في ابطال عمل الافعال تعبير آخر وهو
 تعبير التعليق وكان ذلك التعبير مخالفا للخصائص المذكورة غير عبارته
 الى الجملة الاسمية المصدرية باما فقال (واما التعليق) ثم ان الواو
 ان كان للعطف وكان اما للتفصيل احتاج الى تقدير اجمال وقسيم
 فكانه قال ابطال عمل الافعال اما الغاء واما تعليق اما الالغاء فيخص
 بافعال القلوب واما التعاقب فيعم فيكون الواو لعطف اما على اما
 فقوله التعليق مبتدأ وخبره قوله الآتى فيعم فقوله (بكلمة الاستفهام)
 متعلق بالتعليق و (او النفي) بالجر معطوف على الاستفهام اى بكلمة
 النفي (او لام الابتداء) معطوف على القريب او على البعيد (او القسم)
 اى او لام القسم (او ان المكسورة) معطوف ايضا وقوله (اذا دخل)
 ظرف زمان منصوب محلا على انه مفعول فيه للمكسورة ومضاف
 الى جملة دخل (فى خبرها) اى فى خبر المكسورة (لام الابتداء)
 مرفوع على انه فاعل دخل اى التعليق بكلمة ان ليس على اطلاقه
 كما لمذكورات قبلها بل هو مقيد بوقت دخول لام الابتداء
 فى خبر تلك المكسورة وانما قيد المكسورة بدخول اللام فى خبرها
 فانه اذا لم يدخل اللام فيه تكون مفتوحة فتكون حينئذ مفعولا له
 لفظا ومعنى كما عرفت ثم اراد تفسير التعليق بانه ابطال مخصوص
 فى الاصطلاح فقال (اى ابطال العمل) و اى حرف تفسير عند الجمهور
 وابطال بالرفع عطف بيان للتعليق يعنى ان التعليق ابطال العمل
 اى عمل الفعل (على سبيل الوجوب) وهو متعلق بابطال وقوله
 (لفظا) تميز عن النسبة بين اضافة الابطال الى العمل والحاصل
 ان الفرق بين الالغاء والتعليق بوجهين احدهما ان ابطال العمل
 جائز فى الالغاء فى الاغلب وقد يجب وواجب فى التعليق البتة والثانى
 ان الابطال فى الالغاء ابطال لفظا ومعنى وفى التعليق ابطال لفظا
 لا معنى فانها بعد التعليق مفعولان لها فى المعنى ايضا والتعليق فى اصل
 اللغة تعليق امر الى امر اخر وفى العرف يطلق على امرأة ذات زوج

مفقود لكن لكون زوجها مفقودة لا يجوز تزوجها زوجها آخر
ويجوز زرع زوجها الى الاسواق فبالنظر الى الحكم الاول ذات زوج
والى الثانى ليست بذات زوج فيقال مثل هذه المرأة امرأة معلقة
وكذلك هذه الافعال عند كونها معلقة بهذه الكلمات عاملة بالنظر
الى تأثيرها فى المعنى وغير عاملة بالنظر الى عدم تأثيرها فى اللفظ
وقوله (فيعم) خبر لقوله اما التعليق وفاعله تحت راجع اليه وقوله
(هذه الافعال) مفعول يعم يعنى انه ليس بخاص كالالغاء بل يعم افعال
القلوب المذكورة وغيرها كما سيبنى وانما وجب ابطال العمل بسبب
دخول الاستفهام وحرف النفي وغيرهما لان هذه الكلمات تقتضى
الصدارة ولو كان ما بعدها معمولا على انه مفعول لهذه الافعال
بطلت الصدارة لها فلذلك روى الجانبان فروى جانب الفعل
بان يكون مفعولا فى المعنى وروى جانب الكلمات المذكورة بان يكون
ما بعدها منقطعا عما قبلها فافهم (نحو علمت از يد عندك ام عمرو)
فقوله علمت فعل والهزة فى از يد استفهامية وزيد مرفوع لفظا
على انه مبتدأ وعندك ظرف مستقر خبره وام عاطفة وعمرو معطوف
على زيد والجملة الاسمية منصوبة المحل على انه مفعول علمت وهذا
مثال للتعليق بكلمة الاستفهام (ورأيت ما زيد منطلق) وهذا مثال
للتعليق بكلمة النفي فرأيت فعل من افعال القلوب بمعنى علمت وما نافية
وزيد مبتدأ ومنطلق خبره وهو مع خبره جملة اسمية منصوبة المحل
على انه مفعول رأيت ومثال التعليق بلام الابتداء نحو وجدت زيد
منطلق وبان المكسورة نحو حسبت ان زيدا لذهاب وبالقسم نحو
لقد علمت ليا تين مئني اى مقصودى وقوله (وكل فعل) بالنصب
معطوف على قوله هذه الافعال اى ويعم التعليق كل فعل (قلبى
غيرها) اى غير هذه الافعال (نحو شككت) وهو من الشك الذى
هو عدم ترجيح الطرفين من الوقوع وعدمه والشك محله القلب
لكن هو ليس كالافعال السابقة نحو شككت از يد قائم (ونسيت)
نحو نسيت هل زيد حاضر (وتدين) نحو تينت اين جلوسك

وقوله (وكل فعل) منصوب ايضا معطوف على ما قبله اى ويعم
التعليق ايضا كل فعل (يطلب به) اى بذلك الفعل (العلم نحو
امتخت) نحو امتخت ما زيد جاهل (وسألت) نحو سألت هل هو
حاضر فان الامتحان والسؤال وان لم يكونا من افعال القلوب لكنهما
فعلا ان يطلب بهما العلم بمضمون الجملة ثم بين التعميم بالافعال
الملحقة بها فقال (ومنه) اى من الفعل الذى يطلب به العلم
(افعال الخواس الخمس) وهو الممس والبصر والسمع والشم
والذوق (كلمت) نحو لمست اهلين ام خشن (وابصرت) نحو
ابصرت ما زيد اسود (وسمعت) نحو سمعت ان صوتيه لكره
(وشممت) نحو شممت اهو طيب (وذقت) نحو ذقت اهو حلو ثم
ان كلا من هذه الافعال وان لم يكن من الافعال التى تكون بالقلب
لكنها لما كان المطلوب منها العلم نزلت منزلة ما يطلب به العلم فى حكم
التعليق (والقسم الثالث) اى القسم الثالث من اقسام الفعل
المتعدى الى المفعولين (افعال ملحقة بافعال القلوب) ولما كان الحاق
شئ بشئ محتاجا الى مناسبة بينهما ذكره بقوله (فى مجرد الدخول على
المبتدأ والخبر) يعنى ان افعال القلوب لما كان خواصها الدخول على
المبتدأ والخبر ونصبهما على المفعولية كذلك هذه الافعال وان لم تكن
من افعال القلوب لكنها ملحقة بها بشئين احدهما مجرد الدخول
على المبتدأ والخبر وثانيهما ذكره بقوله (وفى عدم جواز حذفهما)
اى حذف مفعوليهما (معا او حذف) اى فى عدم جواز حذف
(احدهما فقط بلا قرينة وقلة) اى وفى قلة (حذف احدهما بها)
اى باقرينة وانما لم يتعرض لكثرة حذفهما بالقرينة لكونها غير
مختص بهذه الافعال ولا بافعال القلوب بل كل فعل من الافعال
ذاوجدت قرينة يكثر حذف مفعولها فيشدد لامدخله فى كونه وجهها
للاحاق (نحو صير) بشديد الياء (وجعل) اذا كان بمعنى الاعتقاد
الباطل نحو قوله تعالى (وجعلوا الملئكة الذين هم عباد الرحمن
اناثا) او كان بمعنى صير كقوله تعالى (فجعلناه هباء منثورا) بخلاف ما

اذا كان بمعنى خلق (وترك) اى ولفظ ترك معطوف على جعل
 او صير نحو قوله تعالى (وتركنا بعضهم يومئذ يموج فى بعض)
 (واتخذ) نحو قوله تعالى (واتخذ الله ابراهيم خليلا) وكذا فعل النى
 اذا كان بمعنى وجد كقوله والنى قولها كذبا ومينا وكذا عد اذا كان
 بمعنى الاعتقاد الباطل نحو قوله كنت اعدّه فقيرا وكذا لفظ ارى
 بضم الهمزة مجهول ارى وكذا لفظ قال اذا وقع بعد الاستفهام
 نحو اتقول زيدا ذاهبا (والثالث) اى والنسب الثالث من المتعدي
 (متعدد الى ثلاثة مفاعيل) مثاله (نحو اعلم) وهو فعل ماض من
 باب الافعال (وارى) نحو اعلم زيد عمرا بكرا فاضلا ونحو ارى
 زيد عمرا بكرا فاضلا وهو بمعنى اعلم ايضا (فهذه) اى الافعال
 المتعدية الى ثلاثة مفاعيل فقول هذه مبتدأ وقوله (مفعولها) مبتدأ
 ثان وقوله (الاول) بالرفع صفته وقوله (كاول مفعولى باب اعطيت)
 خبره والمبتدأ الثانى مع خبره خبر الاول يعنى ان حكم مفعولها الاول
 مثل حكم المفعول الاول لباب اعطيت فى كونه مبينا للثانى وفى
 جواز الاختصار عليه فيجوز ان يقال اعلمت زيدا كما يجوز ان يقال
 اعطيت زيدا وفى الاستغناء عنه فيجوز ان يقال اعلمت عمرا فاضلا
 كما يجوز اعطيت زيدا درهمين وفى عدم جواز التعليق بالنسبة اليه
 بالاستفهام وغيره من اسباب التعليق فلا يجوز اعلمت ازيد عمرا
 فاضلا كما لا يجوز اعطيت ازيد درهم (والاخيران) اى حكم الاخيرين
 وهو حكم مفعوله الثانى مع الثالث (كمفعولى باب علمت) اى مثل
 حكم المفعول الاول والثانى فى باب علمت فى كون احدهما عين الاخر
 وفى عدم جواز حذفهما او حذف احدهما بدون قرينة وكثرة
 حذفهما وقلة حذف احدهما مع قرينة وفى جواز دخول ان عليها
 فيجوز ان يقال علمت زيدا ان عمرا فاضل كما جاز ان يقول علمت ان زيدا
 فاضل وفى جواز الانشاء اذا توسطت بينهما او تأخرت عنهما وفى
 جواز التعليق بالنسبة اليهما فيجوز ان يقول علمت زيدا وعمرا فاضل
 كما جاز علمت ازيد فاضل (نحو اعلم زيد عمرا بكرا فاضلا)

ولما بين المصنف انقسام الفعل الى اللازم والمتعدي وبين اقسام
المتعدي بحسب تعديته الى الضروب الثلاثة اراد ان يذكر ان معموله
الفعل بعضها لازم للفعل فلا ينفك الفعل عنه لكونه كجزء منه وبعضه
غير لازم وايضا ان بعض الفعل يقتضى المعول المرفوع فقط ولا يقتضى
المعول المنصوب وبعضه يقتضى كليهما فقال (ثم اعلم) فتم اما ابتداء
وجلة اعلم ابتدائية ايضا واما عا طفة لعطف اعلم على مقدر فكلما
قال اعلم ان الفعل على نوعين الخ ثم اعلم ان للفعل انقسام اخر مترا
عن الانقسام الاول وهو (انه لا بد لكل فعل) فقلوه ان بالقبح لكونه
بعد اعلم واسمه ضمير الشأن المذكور وخبره جلة لا بد فان لالتنى الجنس
و بد مبنى على القبح ومنصوب محلا لكونه نكرة غير مضافة ولكل
فعل ظرف مستقر خبره وقوله (من مرفوع) خبر بعد خبر والاسم مع
الخبر جلة مرفوعة محلا على انها خبر لا وهو مع خبره خبر ان واسم ان
مع خبره صلة ان وهو مع صلته فى تأويل المفرد مفعول لقوله اعلم
يعنى اعلم بعد ما علت انقسام الفعل الى نوعين ان له انقسام اخر
وهو انه اما فعل تام واما فعل ناقص وهذا يتوقف على العلم بمضمون
اخر وهو انه لا فراق موجود لكل فعل من الافعال من مرفوع
فاعلا كان او اسما فان الفعل الاصطلاحي يدل على ثلاثة معان احدها
الحدث والثانى الزمان المعين ماضيا او حالا او مستقبلا والثالث النسبة
الى فاعل ما ذكرنا او مؤثنا غائبا او مخاطبا او متكلما مفردا او ثنية
او جمعا فدلالته على الاولين مستقلة كالاسم واما دلالة على الثالث
فغير مستقلة كالحرف فكما ان الحرف احتاج فى دلالة على معناه الى ضم
ضيمة وكذلك الفعل يحتاج فى دلالة على نسبة الى تعيين المنسوب اليه
وهو المعول المرفوع كما فصل فى فن الوضع ثم اراد ان يقسمه فقال
(فان تم) اى الفعل (به) اى بمرفوعه وقوله (كلا ما) تمييز
عن ذات مقدرة بين تم وبين فاعله اى ان تم كلا مية وهو ان يكون
مفيدا للسكوت التام لوجود المسند وللسند اليه وقوله (ولم يخرج)
معطوف على قوله تم اى ولم يكن الفعل محتاجا (الى غيره) اى الى

غير المرفوع في افادته للفائدة التامة (يسمى) وهو جزاء الشرط
اي يسمى ذلك الفعل في الاصطلاح (فعلا تاما) وقوله (ومرفوعه)
مرفوع على انه معطوف على الضمير المستتر في يسمى فانه وان لم
يجز العطف على الضمير المستتر بغير تأكيد بالمنفصل لكن جاز ههنا
لوجود الفصل بينهما اي ويسمى مرفوع ذلك الفعل التام (فاعلا)
وقوله (ومنصوبه) بالرفع معطوف اما على القريب وهو مرفوع او على
البعيد وهو الضمير المستكن وقوله (ان كان متعديا) جملة شرطية
وجزأؤه محذوف وقوله (مفعولا) معطوف على قوله فاعلا اي
بعد التسمية لمرفوعه فاعلا ان كان الفعل متعديا يسمى منصوبه
مفعولا اي مفعولا به صريحا وقوله (كالافعال السابقة) اعتذار
عن ترك الامثلة للفعل التام لان الافعال التي سبقت متعديا و لازمة
على تقدير تعديته الى مفعول واحد اوزائد كلها افعال تامة مستغن
عن التمثيل لها وقوله (وان احتاج) فعل شرط وفاعله تحتج راجع
الى الفعل وقوله (الى معمول منصوب) متعلق باحتجاج وقوله
(يسمى) مع نائب فاعله المستتر الراجع الى الفعل جملة جزائية و جملة
الشرط مع جزائهما جملة شرطية لاجل لها معطوفة على جملة
فان تم وقوله (فعلا ناقصا) مفعول ثان يسمى وقوله (ومرفوعه)
معطوف على المستتر ايضا وقوله (اسمالة) معطوف على فعلا ناقصا
والضمير في مرفوعه وله راجع الى الفعل الناقص وقوله (ومنصوبه)
معطوف على مرفوعه او على المستتر كما مرفوعه (خبرا له) معطوف
على قوله اسمالا او على فعلا ناقصا اي وان لم يتم الفعل بمرفوعه
بل احتاج الى معمول منصوب لعدم افادته فائدة تامة لقضائه في
افادة الحدث المدلول له يسمى ذلك الفعل فعلا ناقصا و يسمى
مرفوعه اسمالا لذلك الفعل الناقص و يسمى منصوبه خبرا له فانه
اذا قلنا كان زيد يفيد ان حدثا من الاحداث اسند الى زيد لكن
لم يعين ذلك الحدث الا بقولنا قائما فيئذ تم الكلام لانه افاد
ان القيام اسند الى زيد ثم ذكر خاصة من خصائص الافعال

الناقصة بقوله (ولا يدخل) اى ذلك الفعل الناقص (الاعلى المبتدأ
 والخبر) وقوله (فى الاصل) ظرف مستقر منصوب محلا على انه حال
 من المبتدأ والخبر اى كائين كذلك فى الاصل لا بعد كونهما اسما
 وخبراه ثم قسم الافعال الناقصة الى قسمين فقال (وهو) اى
 الفعل الناقص (على قسمين) اى بحسب دلالة على معنى المقاربة
 وعدم دلالة عليه (القسم الاول ما) اى فعل ناقص (لا يدل على معنى
 المقاربة) وسيجيء المراد به وقوله (فهو) الفاء للتفصيل اى هذا القسم
 منه هو (الشائع) بالهمزة كذا قيده فى المعرب اى شائع فى الاستعمال
 وقوله (المتبادر) صفة الشائع اى الشائع الذى يتبادر الى الذهن
 (من اطلاق الفعل الناقص) وهذا يشعر وجه تقديم هذا القسم
 مع كون مفهومه عدما (نحو كان) وهو الاصل فى الباب وكلها
 راجعة اليها وهى اى موضوع ثبوت خبره لاسمه دائما نحو كان زيد
 فاضلا فان زيدا عند ثبوت الفضل له لا ينفك عنه فى زمان او موضوع
 لثبوته له منقطعاً نحو كان زيد غنيا فافتقر اى زال منه الغناء
 الثابت له وعرض له بعده انقصر (وصار) وهو الانتقال للدوام فالانتقال
 اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما اى انتقل من صفة الجاهل
 الى صفة العلم او من حقيقة الى حقيقة اخرى نحو صار الطين خدفا
 قدسها لكونهما اصليين بسيطين ثم فرق بين الاصل وبين الفرع
 بقوله (وكذا ال) بمدا لالف من الاول بمعنى رجوع (ورجع وحال
 واستحال) كقوله ان العداوة تستحيل مودة (وتحول وارث) مثل
 قوله تعالى وارث بصيرا (وجاء) اذا تان بمعنى كان (وقعد اذا كن)
 واسم كن الضمير المؤنث راجع الى المذكورات من ال الى قعد وقوله
 (بمعنى صار) ظرف مستقر منصوب محلا على انه خبر كن وقوله (واصبح
 وامسى واضحي) مراد به اللفظ ومجرور محلا على انه معطوف اما على
 صار او على كان وكذا قوله (وظل وبات) وهذه الخمسة لا قرآن
 مضمون الجملة بالاوقات التى دلت عليها مواد هذه الافعال مثلا
 ان اصبح دل بمادته على وقت الصباح وامسى على وقت المساء واضحي

على وقت الضحى وظل على وقت الظلال وبات على وقت البتوتة
 فإذا قلنا أصبح زيد قائماً وامسى قائماً واضحى قائماً وظل قائماً يكون
 معناه كان زيد قائماً وقت الصباح وكذا باقيه وقد تكون المذكورات
 بمعنى صار من غير دلالة على الاوقات وقوله (واض وعاد) معطوف
 ايضاً على ما قبله كلاًهما بمعنى رجع يقال اض زيد من سفره او عاد
 زيد فعناه رجع (وغدا) وهو بمعنى مشى في وقت الغداة وهو اول
 النهار الى الزوال (وراح) بمعنى مشى في وقت الزواح وهو ما بعد الزوال
 الى الليل والغالب في هذه الاربعة ان تكون تامة ولا تكون
 ناقصة الا اذا كن بمعنى صار فحينئذ تكون هذه الاربعة من المحقات
 كذا نقله انشراح عن الامتحان ثم ان الافعال الناقصة لما كانت
 نوعين احدها بسائط وهي المجردات عن ما والثاني مركبات
 وهي ما في اولها لفظ مانافية او مصدرية ويقال لها الماويات وذكر
 المصنف النوع الاول اراد ان يذكر النوع الثاني بقوله (وما زال)
 وهو اصل في الماويات (وما فتىء بفتح التاء وكسرهما) اى حال كون
 ما فتىء مستعملاً بفتح التاء وبكسرهما وبالهزنة وقيل بالياء (وما برح
 وما افتىء) وهو من باب الافعال (وما وئى) وهو فعل ماض يقال
 وئى بنى مثل وئى بقى بمعنى ضعف يقال فلان لا يئى بفعله اى لا يزال
 بفعله فان عدم الضعف عن شئ يوجب عدم الزوال عنه (وما رام)
 باراء من رام يريم من اريم بمعنى الميل اى ما مال عن فعله وهو ايضاً
 بوجب عدم الزوال وقوله (كلية) بالرفع مبتدأ وقوله (بمعنى مازال)
 خبره اى كل واحد من المذكورات من ما فتىء الى ما رام لكون بعضها
 انفى الضعف عن فعل وبعضها لانفى الميل عنه يستلزم عدم الزوال
 وهو معنى مازال بعينه وقوله (وما دام) معطوف ايضاً على ما قبله وهو
 من الماويات ايضاً لكن لفظ ما فيه ليس للنفي بل للمصدرية التوقيفية
 وهو لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لاسمها يعنى لتعين وقت لفعل
 صدر من الآخر نحو اجلس مادام زيد جالساً وهو امر بالجلوس
 قى وقت جلوس زيد وهو مضمون جملة زيد جالس وقوله (وليس)

معطوف ايضا على ما قبله لاني مضمون الجملة حالا عند الجمهور
او مطلقا عند سبويه ولما فرغ من ذكر الافعال الناقصة التي
تكون ناقصا بالصراحة شرع في ذكر الافعال التامة التي تتضمن
معنى الفعل الناقص فقال (وقد يتضمن الفعل التام) وقوله (معنى
صار) منصوب تقديرا على انه مفعول به ليتضمن قوله (فيصير)
معطوف على يتضمن والفاء سببية اى يصير ذلك الفعل التام بسبب
تضمنه معنى صار (ناقصا) اى ينقل من نوع التامة الى نوع
لناقصة وانما قال يتضمن ولم يقل وقد يكون بمعنى صار لان هذه الافعال
المينقل بكليتها عن دلالة معناها الاصلى بل بعد دلالة على معناها
الاصلى يدل على معنى صار (نحو تم التسعة بهذا عشرة اى صار
عشرة تامة) فقوله تم فعل بمعنى التمام ولكن فهم من هذا التعبير
ان المقصود انتقال العدد من التسعة الى العشرة بالواحد الذى ضم
اليها والاخبار بتاميتها تضمن الاخبار بصيرورتها عشرة ولما كان
ذلك المعنى الضمنى مقصودا من الاخبار جعل اصلا ويكون معناها
الاصلى حالا نحو قوله تعالى (وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا) اوصفة
كافى المثال المذكور فى المتن او خبرا بعد خبر مضافا الى منصوب
مذكور بعده كما فى قوله تعالى (فمثل لها بشرى سويا) اى صار
مثل بشرى سوى (وكل زيد عالما اى صار عالما كاملا وغير ذلك) اى
مثل قوله عدل زيدا ميرا اى صار اميرا عادلا ثم شرع فى بيان مسئلتها فقال
(ويجوز تقديم اخبارها) بتخ الهجزة جمع الخبر اى يجوز تقديم
اخبار الافعال الناقصة (على انفسها) اى على نفس تلك الافعال
وذواتها واما جواز تقديم اخبارها على اسمائها فيفهم فى بحث
المعمول المنصوب من قوله وامره كامر خبر المبتدأ وكما يجوز تقديم
خبر المبتدأ عليه يجوز تقديم خبر باب كان على اسمه وقوله (الاما)
استثناء من الضمير فى اخبارها وما موصولة او موصوفة عبارة عن
الفعل اى الا الفعل الناقص الذى اوفعلا ناقصا وقوله (فى اوله)
ظرف مستقر خبر مقدم و (ما) اى لفظ ما مبتدأ مؤخر والجملة

الاسمية صفة ما واصله وما مع صلته او مع صفة منصوب محلا على انه
 مستثنى متصل من الضمير الراجع الى الافعال الناقصة يعنى انه يجوز
 تقديم اخبار كل الافعال الا الفعل الناقص الذى او فلا ناقصا ووقع في
 اول ذلك الفعل لفظ ما نحو ما زال وما دام وقوله (فلا يجوز) تفصيل
 للحكم المذكور اى لا يجوز (نحو قائما ما زال زيد) بتقديم الخبر
 عليها وكذا لا يجوز نحو اجلس جالسا ما دام زيد فان ما ان كانت
 نافية تقتضى الصدارة فان قدم عليها تبطل الصدارة وان كانت
 مصدرية فلا ن معمول المصدر لا يجوز تقديمه عليه وقوله (وكذا)
 ظرف مستقر خبر مقدم و مبتدأؤه محذوف اى وكذا الحكم وهو
 عدم جواز تقديم اخبارها وقوله (ان بدل) فعل مجهول و (ما)
 نائب فاعله وقوله (بان) متعلق ببدل و (النافية) صفة اى لا يجوز
 تقديم اخبارها عليها ايضا ان بدل لفظ ما بكلمة ان النافية لاقتضاء
 ان النافية للصدارة ايضا (واما ان بدل) فقوله واما معطوف على
 اما المقدرة تقدير الكلام اما حكمها ان بدل بان فكما ذكرنا واما
 حكمها ان بدل ما (لم ولن فيجوز) اى تقديم خبرها عليها (نحو
 قائما لم يزل) وكذا لما يزل اولن يزال (زيد) اما جواز تقديمها حين
 تبدلها لم ولما فلكنها كالجزم من الفعل لامتراجهما به فكما نهما
 خرجا عن كونهما حرفي نفي زائدا عليه فلذلك انعزلا عن اقتضاء
 الصدارة واما في لن فلحملها على سوف حل النقيض على النقيض
 فكما ان سوف لا يمنع تقديم معمول مدحوله عليه وكذلك لن لا يمنع
 تقديمه عليه ثم شرع في بيان القسم الثاني من الافعال الناقصة
 فقَالَ (و القسم الثاني) اى من القسمين (ما) اى فعل ناقص
 (يدل) اى ذلك الفعل الناقص (على معنى القرب) اى معنى يفيد
 قرينة زمان خبره من الوقوع في زمان الحال سواء كان مر جوا
 كما في عسى زيد ان يخرج او مجزوا كما في كاد زيد ان يخرج
 او مشروعا فيه كما في طفق زيد ان يخرج فانه ان كان سبب
 الخروج غير محقق ولكنه مأمول فهو مر جو يستعمل فيه عسى

وان كان السبب محققا دون المسبب الذي هو الخروج فجزم
 يستعمل فيه كاد وان كان بعد تحقق السبب مشروعا في الخروج
 فهو مشروع يستعمل فيه طفق واخذ وان تم الخروج يقال خرج
 زيد (ويسمى) وهو فعل مجهول ونائب فاعله راجع الى ما وقوله
 (افعال المقاربة) بالنصب على انه مفعول ثان ليسي اي يسمى ذلك
 الفعل الناقص الذي يدل على معنى المقاربة بافعال المقاربة وانما سميت
 بها لامتيازها عن القسم الاول بدلالاتها على المقاربة (ولا يكون
 اخبارها الافلا مضارعا) فقوله لا يكون فعل ناقص واخبارها
 مرفوع على انه اسم وخبره محذوف اي لا يكون اخبارها شيئا
 فقوله الافلا مضارعا مستثنى مفرغ منصوب على انه خبر لقوله
 لا يكون فان معنى الاستثناء المفرغ وهو اذا كان الكلام غير موجب
 والمستثنى منه محذوف وهو ان يكون اصل العامل مشغولا بالفعل
 الذي يذكر بعد الا وفارغا بسبب اشتغاله عن معموله الاصل فان اصل
 خبر لا يكون هو المحذوف يعنى انه لا يجوز ان يكون اخبار هذا القسم
 اسما ولا فعلا ماضيا بل يجب ان يكون مضارعا لانه لما كان وضعها
 لدلالة قرب زمان الاستقبال من زمان الحال وجب ان يكون خبرها
 فعلا دالا على زمان الاستقبال والحال (نحو عسى) اي مثاله نحو
 عسى ثم ذكر خواصه بقوله (وخبره) اي خبر عسى (الفعل المضارع
 مع ان) وقوله (غالبا) منصوب على انه مفعول فيه لنسبة الحكمة
 اي كونه كذلك في غالب الزمان او في غالب الاستعمال (نحو عسى
 زيد ان يخرج وقد يندف ان) تشبيهه بكاد كما سيجي وهذا
 غير غالب الاستعمال وانما يستعمل خبر عسى بان فان عسى يتضمن
 معنى كان فيثبت يكون زيد اسم كان ولو كان خبره يخرج مجردا
 عن ان المصدرية لم يصح حمله على زيد الاتقدير المضاف اما في
 جانب الاسم اي عسى حال زيد ان يخرج اوفي جانب الخبر اي عسى
 زيد ذا ان يخرج فكانه قيل يربح حال زيد كائنا ان يخرج او عسى
 زيد كائنا ان يخرج وعلى التقديرين لا يحمل الابان يكون محمولا

على اسم كاشا (وقد تكون) اى وقد تكون كلمة عسى (نامة بان مع
 المضارع نحو عسى ان يخرج زيد) خيئذ يكون عسى بمعنى قرب
 وان يخرج فعل وزيد فاعله وهو مع فاعله جلة على انه صلة ان وهو
 مع صلته في تأويل المفرد مرفوع محلا على انه فاعل عسى وقوله
 (وكاد) معطوف على عسى اى ونحو لفظ كاد (وخبره) اى خبر
 لفظ كاد (غالبا) اى في غالب الزمان اوفى غالب الاستعمال (مضارع
 بلان) على عكس خبر عسى (نحو كاد زيد يخرج) اى تحقق وتم
 سبب الخروج ففى وقوع مسيبه الذى هو الخروج ولذا يستعمل فى
 الجزم ولا يستعمل فيه يترك ان المصدرية التى تدل على الرجاء
 (وقد يكون) اى خبر كاد والمضارع الذى يكون خبره (مع ان)
 فيقال كاد زيد ان يخرج وهذا الاستعمال للتشبيه كاد بعسى فى
 مطلق معنى القرب وقوله (وكرب) معطوف على كاد او على عسى وهو
 بفتح الراء وكسرهما بمعنى قرب ايضا مأخوذ من قولهم كربت الشمس
 اذا دنت من الغروب اى اذا قربت منه (وهو) اى فعل كرب
 (مثل كاد) وقوله (فى وجهيه) تشية الوجه متعلق بالمثل وبيان
 لوجه التشبيه والمراد بالوجهين كون خبرها مضارعا بلان فى غالب
 الزمان ومع ان فى اقله نحو كرب زيد يخرج ويجوز ايضا كرب
 زيد ان يخرج وقوله (وهلهل) على وزن وسوس (وطفق)
 بكسر الفاء وفتحها (واخذ) بفتح الحاء (وانشاء) بفتح الهمزة
 فى اوله واخره (واقبل وهب) بشد يد الباء مثل رد (وجعل وعلق)
 بكسر اللام (واخبارها) بالرفع مبتدأ اى اخبار كل من هلهل
 الى ~~العلق~~ وقوله (الفعل المضارع بلان) يعنى كخبر كاد واما هلهل
 فهو بمعنى قارب واذا كان كذلك فينبغى ان يكون مثل كاد فى الوجهين
 اعنى فى استعماله بلا ان غالبا وبان فى القليل كما كان فى كرب لكنه لما كان
 كرب بمعنى قرب وهلهل بمعنى قارب كان هلهل للبالغة فالحق بالافعال
 التى بمعنى شرع فى الحكم وزوم كون خبره بلان ولم يجز
 كونه بان نحو هلهل زيد ان يخرج واما طفق فهو بمعنى شرع

في الاصل نحو قوله تعالى (وطفقا يخصفان) واما اخذ بمعنى شرع
 ايضا يستعمل في اصله بنى يقال اخذ في الفعل اى شرع نحو اخذ
 زيد يشرع واما انشاء بمعنى اوجد يقال اوجد زيد بيني والدار
 واما اقبل فهو من الاقبال يقال اقبل زيد يا تى واما هب فكقول
 الشاعر * هبت الوم القلب في طاعة الهوى * فلج كاني منت
 بالوم اغربه * فان المراد شرعت الوم فكان استعماله غريبا واما جعل
 فبمعنى اوجد اى خلق واما علق فكقول الشاعر * اراك علق
 نظلم من اجرنا * وظلم الجار اذلال المجير * وقال الدمامنى ان استعمال
 هبت وعلق في هذا الباب غريب وانما هو حكاية استعمالها في
 البيتين وقوله (واوشك) معطوف ايضا اما على القريب او على
 البعيد وهو في الاصل بمعنى الشروع اى قرب شروعه (وهو) اى
 اوشك (يستعمل) وقوله (استعمال عسى) بالنصب على انه مفعول
 مطلق ليستعمل وبيان لنوع استعماله ويقال لامثاله مفعول مطلق
 تشبيهى اى يستعمل كاستعمال عسى في ان يكون خبره مع ان غا لبنا
 وبلا ان مع قلة يقال اوشك زيد ان يخرج واوشك زيد يخرج
 ولكون هذا الفعل مغايرا في الاستعمال لما ذكرنا من الافعال افردته
 بالذكر بعد ذكر احكام اخبار المذكورات وقوله (ولا يجوز تقديم
 اخبار افعال المقاربة) مسألة متعلقة بهذا الباب عموما اى لا يجوز
 تقديم اخبار افعال المقاربة من عسى الى اوشك (على انفسها)
 اى على نفس تلك الافعال واما تقديمها على اسمائها فجائز وانما لم يجز
 تقديمها على انفسها مع ان كلامها افعال قوية في العمل لان كلامها
 وان كانت فعلا لكنه فعل لا يتصرف كسائر الافعال وعدم التصرف
 يشبهه بالاسم وشبهه به يكون سببا لضعفه في العمل واما جواز
 تقديمها على اسمائها فبالنظر الى كونها فعلا في الجملة ولم ينزل ضعفه
 الى ضعف الحرف الذى لم يقدر على عمل كعمل الفعل ولما فرغ من
 بيان الفعل من العامل القياسى شرع في بيان اثبات منه فقال (والثاني)
 اى والعامل القياسى الثاني من التسعة (اسم الفاعل) والفاء في

(فهو) للتفصيل وهو مبتدأ وقوله (يعمل) مع فاعله الراجع الى
المبتدأ جملة وخبر للمبتدأ وقوله (عمل) بانصب مفعول مطلق
ليعمل ويان لبوع العمل ومضاف الى قوله (فعله) وقوله (المعلوم)
بالجر صفة فعله فان كان فعله لازما يعمل في فاعله فقط فيرفعه وان كان
متعديا يرفع فاعله وينصب مفعوله كفعلة (والثالث) اى العامل القياسى
الثالث من التسعة (اسم المفعول فهو يعمل عمل فعله المجهول) لكونه
مشتقا من المجهول يعنى انه كما ان الفعل المجهول يرفع نائب فاعله
كذلك اسم المفعول يرفعه ولما كان احكامهما وشروطهما متجدين
ذكرهما بلا فصل فقال (وشرط عملهما) اى لما كان كل منهما
عاملين بمشابهتهما بالفعل الذى هو اصل فى العمل لم يعمل مطلقا
بل احتاج اعمالهما على الشرط وهو على نوعين احدهما شرط
عملهما فى الفاعل والاخر شرط عملهما فى المفعول به الصريح ولذا
قال وشرط عملهما (فى الفاعل المنفصل) والمراد من المنفصل
ما لا يكون مستترا وهو شامل للاسم الظاهر ولل اسم الضمير البارز
المنفصل وانما اكتفى بذكر المنفصل لان فاعل اسم الفاعل والمفعول
على قسمين امامتتر تحتهما واما منفصل ولا يوجد القسم البارز
التصل فيهما فان الف التثنية وواو الجمع ايضا باعلين فيهما مثل
ما كانا فى الفعل والمراد من انفاعل اعم من الفاعل الاصلى الاصيل
ومن الفاعل النائب للفاعل الاصيل بقرينة ادراج شرطهما فى
الذكر وانما قال فى الفاعل المنفصل لان الفاعل المستتر لا يحتاج فى
عملهما فيه الى شرط لكونه كاللعدوم وليس مثل الفاعل المستتر فى
الفعل وقوله (والمفعول به) بالجر معطوف على قوله فى الفاعل اى
وشرط عملهما فى المفعول به اى الصريح وقوله (ان لا يكونا) خبر
للمبتدأ اى شرط عملهما فيهما ان لا يكون اسم الفاعل واسم المفعول
(مضربين) تثنية مضمر (نحو ضروب) وهو تصغير ضارب
(ومضرب) وهو تصغير مضروب (ولا موصوفين) اى وان
لا يكونا موصوفين بصفة (نحو جائى ضارب شديد) وانما شرط

عدم كونهما موصوفين لانهما انما يعملان بمشابهتهما بالفعل والفعل
يكون مسندا لامسندا اليه واذا كانا موصوفين يلزم ان يسند صفتها
اليهما فيكونان مسندا اليه لصفتهما فيعدم المشابهة التي هي الواسطة
في العمل وكذا اذا كانا مصغرين فان اسم التصغير بمنزلة الصفة
والموصوف فان ضو يرب مثلا بمنزلة ضارب حقير او صغير (وان وصفا)
اي هذا ان وصفا قبل الاعمال واما ان وصفا (بعد العمل) يعني
انه ان وجد اسم فاعل او مفعول عاملين في فاعلهما ومفعولهما ثم جئ
بصفة يوصفان بها (لم يضر) اي لم يضر ذلك الوصف المذكور
في ضمن وصفا وقوله (عملهما) مفعول لم يضر وقوله (الساق)
بالنصب صفة عملهما (نحو جاءني رجل ضارب غلامه شديد)
فقوله جاءني فعل رجل فاعله وضارب صفة رجل وغلامه بالرفع فاعل
ضارب ولما عمل ضارب في فاعله اتى به صفة بعد عمله فيه وهو شديد
وانما لم يضر ذلك فان العمل حصل بلا مانع فان ضارب ليس بموصوف
عند عمله في فاعله بل عرضت الموصوفية له بعد حصول العمل فالرفع
اشق من الدفع وقوله (ثم ان كانا) ابتدائية وثم حرف ابتداء او ناطقة
على جملة مقدرة تقدير الكلام ان اسم الفاعل والمفعول بعد عدم
كونهما مصغرين ولا موصوفين يكونان اما باللام واما بغير اللام
فان كانا (باللام) اي بالام التعريف صورة والموصول حقيقة
(لا يشترط لعملهما غير ما ذكر) اي غير عدم كونهما مصغرين
ولا موصوفين بل يعملان بمجرد انعدامهما ولا يحتاجان الى شرط
آخر (نحو الضارب غلامه عمرا امس عندنا) فقوله الضارب اسم
فاعل غير مصغر ولا موصوف ومصدر باللام واصله الذي ضرب
وغلامه بالرفع فاعله وعمرا بالنصب مفعوله وامس ظرفه وعندنا
خبر للضارب واصل اللام موصول بمعنى الذي واصل ضارب فعل
وهو ضرب وصلة للموصول ولما غير الموصول الى صورة الالف
واللام وهو حرف التعريف غير الفعل ايضا الى صورة اسم الفاعل
لكراهة دخول الالف واللام على الفعل لكون الفعل معلوما ولو كان

مجهولا غير الى صورة اسم المفعول وكان الذى مرفوع المحل
 مبتدأ وضرب لا محل له اصله وبعد التغير انتقل اعراب الذى
 الى الضارب فالمبتدأ فى المثال هو الضارب وانما لم يشترط فيه غير
 ما ذكر لان مثله اسم صورة وفعل حقيقة فلا يحتاج الى شئ فى العمل
 وقوله (وان كانا) معطوف على جملة ثم ان كانا بمعنى وان كان
 اسم الفاعل والمفعول (مجردين منها) اى من كلمة اللام (يشترط)
 اى مع الشرطين السابقين العدميين (الاعتماد) بالرفع نائب فاعل
 يشترط و (على المبتدأ) متعلق بالاعتماد سواء كان المبتدأ باقيا على
 البداية نحو زيد ضارب غلامه او منسوخا باحدى التواضع نحو
 كان زيد ضاربا غلامه او ان زيدا ضارب غلامه او علمت ان زيدا
 ضارب غلامه وقوله (او الموصوف) بالجر معطوف على المبتدأ
 نحو جاءنى رجل ضارب غلامه (اودى الحال) معطوف ايضا على
 القريب او على البعيد اى الاعتماد على ذى الحال بان يكون اسم الفاعل
 او المفعول خبرا للمبتدأ او صفة لموصوف او حالا عن ذى حال (نحو
 جاءنى زيدا كبا غلامه) وقوله (او الاستفهام) بالجر معطوف
 اما على ذى الحال او على المبتدأ اى يشترط ايضا الاعتماد على الاستفهام
 (نحو اقام الزيدان) فان قائم اسم فاعل وقوله الزيدان تثنية زيد
 مرفوع بالالف وهو فاعل لقائم والقائم مع فاعله جملة فعلية
 عند المصنف وفيه ابحاث فارجع الى العرب ومما ينبغى ان ينبه
 ان هذا انما يكون مثلا اذا كان قائم مفردا كما فى هذا المثال
 فيكون قائم بالرفع مبتدأ والزيدان فاعله سادا مسادا الخبر والجملة فعلية
 لكونه فى قوة اقام الزيدان فان الفعل اذا كان فاعله انظما تثنية
 او جمعا يجب افراده وكذا هذا واما اذا كان اسم الفاعل تثنية نحو
 اقامان الزيدان او جمعا نحو اقامون الزيدون يكون فاعله مستترا
 بحته ويكون هو مع فاعله مركبا مرفوعا خبرا مقدما والزيدان
 مبتدأ مؤخرا وقوله (او النفي) بالجر معطوف على القريب او على
 البعيد اى يشترط ايضا الاعتماد على النفي وانما لم يقل حرف النفي

لانه اراد به مطلق النفي حرفا كان كما وان (نحو ما قائم الزيدان)
او ان قائم الزيدان او كان اسما نافيا كغير نحو غير قائم الزيدان او كان
فعلا ناقصا نحو ليس قائم الزيدان وانما جعل الاعتماد على المذكورات
شرطا لعمله في الاسم الظاهر ليحصل المطلوب الذي هو المشابهة
التامة بالفعل الذي هو الاصل في العمل وذلك المطلوب هو تحقيق كونه
مسندا كالفعل لا مسندا اليه ويكون خبرا وصفة وحالا لتحقيق المسندية
لانها انما تكون مسندات الى مبتدأه او موصوفه او صاحب حاله
وكذلك همزة الاستفهام او النفي لانهما لا يتعلقان الا بالحكم دون
الذات ولا شك ان الحكم مسند لا مسند اليه ولما فرغ من بيان
الاشتراط في رفع فاعله شرع في بيانه في نصب مفعوله فقال
(ويشترط) وقوله (في نصبهما) متعلق بيشترط وضمير التثنية
راجع الى اسم الفاعل والمفعول والنصب مصدر مضاف الى فاعله
وقوله (المفعول به) بالنصب على انه مفعول للنصب وقوله (الدلالة)
مرفوع على انه نائب فاعل وقوله (على الحال) متعلق بالدلالة
(او الاستقبال) معظوف على الحال اي يشترط في نصب اسم
الفاعل واسم المفعول للمفعول به مع الشروط السابقة التي هي
الاعتماد على هذه الاشياء دلالتها على زمان الحال او على زمان
الاستقبال ولا يعملان فيه حين دلالتها على زمان الماضي فان اسم
الفاعل واسم المفعول لكونهما اسمين لا يدلان على زمان معين
من الازمنة الثلاثة بالدلالة الوضعية وان لم يكونا متفكين عن زمان ما
ولما كان نصبهما المفعول به محتاجا الى قوة المشابهة بالفعل المضارع
الذي وضع للدلالة على الحال او الاستقبال اشترط ذلك لتحصل القوة
المقصودة وانما ينصبان المفعول به اذا كانا مشتقين من الفعل المتعدي
الى مفعول واحد او الى المفعولين او الى الثلاثة فان كان اسم فاعل
ينصب كلها وان كان اسم مفعول يرفع احدها بالتأنيدي وينصب
البواقي وايضا ان الدلالة على زمان الحال اعم من ان يدل على حال
تحقيقا نحو زيد ضارب عمرا الآن او حكاية بان يقدر المتكلم نفسه

موجودا في ذلك الزمان الماضي نحو زيد ضارب عمرا أمس وكان
 في الحال في ذلك الزمان أو يقدر الزمان الماضي المذكور موجودا الآن
 نحو قوله تعالى (وكلهم باسط ذراعيه) أي كانه باسط الآن وأما
 الدلالة على الاستقبال فلا يكون الاتحقيقا نحو زيد ضارب عمرا غدا
 ولما فرغ من بيان الشروط في مفرد هـ ما شرع في بيانها في
 تثنيتهما وجمعهما فقال (وتثنيتهما) أي تثنية اسم الفاعل
 واسم المفعول وهو مبتدأ وقوله (وجمعهما) بالرفع معطوف عليه
 وقوله (كفردهما) ظرف مستقر مرفوع محلا على أنه خبر المبتدأ
 أي حكم تثنيتهما وجمعهما مثل حكم مفردهما في الاشتراط المذكور
 نحو ان زيدان ضاربان ~~غدا~~ ~~الآن~~ أو غدا والزيدون
 ضاربون ~~هم~~ ~~عمرا~~ وقوله (وكذا) ظرف مستقر مرفوع محلا
 على أنه خبر مقدم وقوله (ثلاثة أوزان) مرفوع على أنه مبتدأ
 مؤخر وقوله (من مبالغة الفاعل) ظرف مستقر مرفوع محلا على
 أنه صفة ثلثة (نحو فعال) بتشديد العين كمنصار (وفعول)
 يتخالف الفاء كجهول (ومفعال) بكسر الميم ككثار وزاد سيبويه
 وزن فاعل كعليم ووزن فعل بفتح الفاء وكسر العين كحذر يعني
 أن حكم هذه الثلاثة مثل حكم اسم الفاعل واسم المفعول في عمل الرفع
 والنصب بالاشتراط بالاعتماد على المذكورات وفي كون تثنيتهما وجمعهما
 كفردهما قوله (ولا يشترط) كالاستثناء من المذكورات أي يشترط
 فيها كل ما يشترط فيها سوى اشتراط الحال أو الاستقبال فانه
 لا يشترط (في عمل هذه الثلاثة) أي عند المصنف وفي عمل الخمسة
 عند سيبويه وقوله (معنى المحل والاستقبال) نائب فاعل لا يشترط
 وهذا مذهب البصريين وأما مذهب الكوفيين فعدم جواز عمل هذه
 الثلاثة حتى إذا وقع مفعول منصوب بعدها يقدر فعل ناصب له
 والكوفيين أن هذه الثلاثة لما تغيرت صيغتهما فالتشابهة لفظا
 كما عرفت أن أحد الواسطة مشابهنهما لفظا والبصريين أن المبالغة
 فيها تكون جارية لما فات من التشابهة وإنما لم يشترط كونها بمعنى

الحال والاستقبال فان انغرض من هذا الاشتراط في اسم الفاعل والمفعول انما هو اتمام المشابهة بالفعل فان الفعل انما يدل على حدث مقيد بالاقتران بزمان من الازمنة الثلاثة لا على مطلق الحدث واسم الفاعل والمفعول لا يدلان على هذا المقيد قصدا بل يدلان على حدث مطلق فتقييد حدثهما بالمقارنة لزمان الحال والاستقبال يتم مشابتهما بخلاف اوزان المبالغة لانها لما وضعت للمبالغة في الفعل كان بمنزلة التجدد والتجدد مقرب للحدث الفعلي ولا يحتاج فيها الى هذا الاشتراط للاتمام واما اسم التفضيل فلكونه للزيادة على الغير يقضى ملاحظة الغير وهذه الملاحظة كانت سببا لبعده عن المشابهة والله اعلم (والرابع) اى الرابع من العامل القياسى التسعة (الصفة المشبهة) اى الصفة التى ليست باسم فاعل بل مشبهة به فى كونها ثنى ومجمع وتذكر وتؤنث وفى كونها لما قام به الفعل والفاء فى (فهى) للتفصيل اى الصفة المشبهة (تعمل عمل فعلها) اى مثل عمل فعلها الذى اشتق منه (باشروط) متعلق بتعمل (المعتبرة) بالجر صفة الشروط وقوله (فى اسم الفاعل) متعلق بالمعتبرة وهو عدم كونها بصيغة انتصغير وعدم كونها موصوفة وكونها معتدة على ماسبق وقوله (غير معنى الحال والاستقبال) بالنصب استثناء من الشروط (فانه) اى كل واحد من معنى الحال والاستقبال (لا يشترط فى عماها) اى فى عمل الصفة المشبهة فى المفعول به فان انصفة المشبهة لا تعمل فى المفعول به لكونها مشتقة من الفعل اللازم بل تعمل فى المنصوب الواقع بعدها لتشبيهه بالمفعول وانما لم تحتج الى هذه الشروط لكونها بمعنى المقطوع والاستمرار لا للحدث الذى يقتضى الزمان (بحوزيد حسن وجهه والخامس) اى العامل القياسى الخامس من التسعة (اسم التفضيل) اى اسم التفضيل (لا ينصب المفعول به) وقوله (الاتفاق) ظرف مستقر منصوب محلا على انه حال من الفاعل المستتر فى لا ينصب وقوله (ولا يرفع) معطوف على لا ينصب وقوله (الفاعل الظاهر) مفعوله وقوله (الا اذا صار) استثناء مفرغ

انى لا يرفع في وقت الا في وقت صار (بمعنى افعل) اى الا اذا دل
 على حدث مجرد عن الزيادة المتفهمة من اسم التفضيل ثم بين طريق
 بنى الزيادة بقوله (بان يكون) والباء فيه بيانية وطريقة وهى من
 فروعات الباء السببية واسم يكون مستتر تحته وراجع الى اسم
 التفضيل وقوله (متعلق) بكسر اللام ظرف مستقر منصوب المحل
 على انه خبر يكون وجلة يكون صلة ان المصدرية وهى مع صلتها
 فى تأويل المفرد مجرور بالباء والجار مع الجرو و ظرف مستقر وهو
 خبر للمبتدأ المحذوف وقوله متعلق مضاف الى (ما) وهو موصوف
 عبارة عن شئ وقوله (جرى) فعل وفاعله تحته راجع الى اسم
 التفضيل و (عليه) متعلق بجرى والضمير المجرور راجع الى الموصوف
 والجملة صفة ما ومعنى ما جرى عليه ان وصفا من الاوصاف يكوف
 صفة او خبرا او حالا شئ فى الظاهر والحال انه فى الحقيقة صفة
 متعلق ذلك الشئ وقوله (مفضلا) بفتح الضاد المشددة حال
 من المتعلق وقوله (باعتبار المتعلق) متعلق بالمفضل ومضاف الى المتعلق
 وقوله (علم نفسه) متعلق بالمتعلق والضمير المجرور راجع الى المتعلق
 وقوله (باعتبار غيره) ظرف مستقر منصوب محلا على انه حال من
 نفسه والضمير المجرور فى غيره راجع الى ما يعنى ان فاعل احسن واحد
 وهو الكحل والكحل مفضل ومفضل عليه اما انه مفضل فباعتبار
 كونه متعلقا بما جرى عليه وهو الرجل واما انه مفضل عليه
 فباعتبار كونه متعلقا بالغير وهو عين زيد والله اعلم وقوله (منفيا)
 خبر بعد خبر لقوله بان يكون يعنى ان طريق جعله بمعنى الفعل
 انما يكون بنى الزيادة المدلولة لاسم التفضيل فان اسم التفضيل
 يقتضى شيئين احدهما المفضل وهو المتصف بالزيادة والثانى المفضل
 عليه وهو المتصف باصل الفعل والشئ النواحد لا يكون مفضلا
 ومفضلا عليه باعتبار واحد فيقتضى ههنا ان يعتبر فى شئ واحد
 جهتان حتى يكون مفضلا بالنظر الى جهة ومفضلا عليه بالنظر
 الى جهة اخرى كما قررنا (نحو ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل

وصفا

منه في عين زيد) فقولاه احسن اسم تفضيل منصوب على انه صفة
 رجلا وقوله في عينه متعلق باحسن والضمير المجزور راجع الى رجلا
 والكل بالرفع فاعل احسن وهذا قبل دخول انافية مفضل وقوله
 منه متعلق باحسن والضمير المجزور راجع الى الكل وهو بيان
 للمفضل عليه وقوله في عين زيد ظرف مستقر حال من الضمير
 في منه ففي هذا المثال الذي يقال له مسئلة الكل كان لفظ احسن
 وصفا وصفة للكل الذي هو متعلق بالرجل الذي جرى عليه احسن
 يعنى ان كان صفة له فالكل الواحد كان مفضلا قبل دخول التافيه
 باعتبار تعلقه بما جرى عليه اسم التفضيل وهو رجلا وهو ايضا
 كان مفضلا عليه باعتبار تعلقه في غيره اى غير ما جرى عليه وهو
 الكل الذي في عين زيد والمقصود قبل النفي مدح الكل الذي
 في عين الرجل وبيان زيادة حسنه على الكل الذي في عين زيد
 ولما دخل عليه النفي انتفت الزيادة التي اثبتت في الكل الواقع في عين
 الرجل الذي هو ما جرى عليه لفظ احسن وتعلق المدح بالكل
 الواقع في عين زيد فبقى القصد الى مدح كل متصف باصل الحسن
 وهو الكل في عين زيد فكأنه قال رأيت كحلا حسنا في عين زيد
 وما رأيت كحلا احسن منه (ويعمل) اى جاز ان يعمل اسم التفضيل
 مع بقاء معنى الزيادة فيه (في غيرهما) اى في غير المفعول به لما عرفت
 من انه لا يعمل فيه اتفاقا وفي غير الفاعل الظاهر لما عرفت من انه يعمل
 فيه بالشرط المذكور والمراد بغيرهما الفاعل المستتر والظروف
 بانواعه والمفعول المطلق والمفعول له وغيرها يقال زيد افضل من
 عمرو علما في الدهر وفي البلد فضل النعمان لجهده شبابا (والسادس)
 اى والعامل القياسي السادس من التسعة (المصدر) وهو اسم مكان
 من الصدور بمعنى محل الصدور سمي به لانه محل صدور الاشتقاق
 ثم نقل في العرف الى اسم الحدث الذي جرى على الفعل الاصطلاحي
 نحو ضربت ضربا فالمصدر هو لفظ المعنى الذي جرى على ضربت
 يعنى صدر من فاعله ووضع ذلك اللفظ يعنى لفظ الضرب لذلك المعنى

(وهو)

وهو يعمل عمل فعله الذي اشتق ذلك الفعل منه (وشرط عمله)
 أى شرط عمل المصدر (فى الفاعل والمفعول به) والمراد بالمفعول به
 هو المفعول به الصريح لانه يعمل فى غير الصريح بلا شرط وانما
 اشترط فى عمله فيها ولم يشترط فى العمل فى غيرهما لان العامل
 انما يعمل بواسطة والواسطة هو الفاعلية والمفعولية والمصدر الذى
 بمعنى الحدث من حيث انه مصدر لا يقتضى فاعلا ولا مفعولا وانما
 اقتضاه اذا كان مصدرا مستفادا من المصدر الذى هو مؤدى
 ان المصدرية الداخلة على الفعل المضارع يعنى الضرب الذى هو
 المستفاد من ان يضرب فان المضارع المصدر بان مقتضى الفاعل والمفعول
 واما فى غيرهما فيعمل بلا شرط وقوله (ان لا يكون) خبر للمبتدأ
 (مصغرا) نحو ضريب ونصير (ولا موصوفا) نحو اعجبني الضرب
 الشديد وانما لم يعمل اذا كان مصغرا لانك قد عرفت ان المصدر العامل
 فى قوة ان مع الفعل والفعل لا يصغر ولا يوصف وقوله (ولا مقترنا)
 معطوف على قوله مصغرا أى وشرط عمله ان لا يكون ذلك المصدر مقترنا
 (بالخال) أى زمان الخال من الازمنة الثلاثة لان الفعل المضارع الدال
 على زمان الخال لا يأول بان مع الفعل فان المضارع وان كان
 محتملا للمقارنة بالخال او الاستقبال لكنه اذا دخلت عليه
 ان المصدرية يختص بالاستقبال (ولا معرفا باللام) لما عرفت ايضا
 ان المضارع الذى صدر بان لا تدخل عليه الالف واللام لكونه من
 خواص الاسم وقوله (عندا لا كثر) ظرف لقوله لا يكون فيكون متعلقا
 لكل مما جعل شرطا يعنى كون المصدر عاملا بهذه الشروط انما هو
 عند اكثر النحاة واما عند البعض فيعجز عمله فيها بدون هذه
 الشروط اذا ما أول بشئ لا يلزمه ان يكون فى حكمه من كل وجه وقوله
 (ولا عددا) أى وشرط عمله ان لا يكون المصدر لبيان عدد الحدث
 نحو ضربة بفتح الضاد (ولا نوعا) أى وان لا يكون لبيان نوعه نحو
 ضربة بكسرها (ولا تأكيذا) أى وان لا يكون لتأكيد المصدر
 المذكور فى ضمن فعله نحو ضربت ضربا وقوله (مع الفعل)

أما حال من الثلاثة أى حال كون الثلاثة مع الفعل الناصب لهذه الثلاثة (أوبدونه) أى أوبدون الفعل وقوله (والفعل مراد) جملة حالية منصوبة محلا على أنها حال من بدونه أى إن كانت المذكورات الثلاثة بدون الفعل والحال إن ذلك الفعل المعدوم مراد (غير لازم الحذف) وهو بالرفع خبر بعد خبر أى والحال إن ذلك الفعل مقدر منوى وليس من الأفعال التى يجب حذفها فحينئذ يكون العمل لذلك المحذوف ولا يكون المصدر ما ملا عند تقديره لأن عمل الفعل أقوى فوجود العامل الأقوى لفظا وتقديرا يرجع عمله على غير الأقوى المذكور لفظا أعلم إن المصدر إذا كان للعدد نحو ضربتين وضربات ثلاثة أو النوع كذلك أولئاً كيد يكون منصوبا بفعل ناصب على أنه المفعول المطلق فحينئذ إما أن يكون فعله الناصب مذكورا نحو ضربت ضربة لعمر وأومحذوفا فالعمل فى الأول للفعل المذكور كما عرفت وإن كان محذوفا فالحذف إما غير لازم الحذف أو لازم الحذف فإن كان الأول فالعمل للفعل أيضا (وإن كان لازم الحذف فيعمل المصدر) عند سبويه (لقيامه) أى لقيام المصدر حيثئذ (مقام الفعل) لا لكونه مصدرا أو كونه مقدرا مع الفعل وعند السيرافى يعمل الفعل المحذوف وجوبا أيضا لا المصدر لأن المصدر مادام أنه منصوب فالفعل موجود (نحو سقيا زيدا) مثال لما حذف فعله وجوبا فإن فعل المفعول المطلق قد يجب حذفه سماعا وهو جدا وشكرا وجدا وسقيا وسحقا وقد يحذف قياسا كقوله تعالى (فأما منا بعد وأما فداء) فيكون سقيا فى هذا المثال من المصادر التى يحذف فعلها سماعا وأصله سقيت سقيا زيدا لحذف فعله وجوبا سماعا وزيدا منصوب على أنه مفعول به لسقيا لا لسقيت كما هو مذهب المصنف وهو مذهب البصريين (ويجوز حذف فاعله) أى فاعل المصدر (بلائائب) وهذا من خواصه ولذا قال (ولا يجوز هذا) أى حذف الفاعل بلائائب (فى غير المصدر) من الفعل واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل

واسماء الافعال اذ كل منها دالة على نسبة الى المرفوع وهي مأخوذة في
 وضعها فيحتاج الى ذكره ولو مستترا تحتها بخلاف المصدر فان النسبة الى
 المرفوع غير مأخوذة في وضعه لان الواضع انما نظر الى ماهية الحدث
 فقط لا الى ما قام المصدر به من الذات فاقتضاء المصدر لمرفوع انما هو
 من جهة العقل لان الحدث امر عارضى يحتاج الى محل يقوم به البتة عقلا
 لانه من جهة الوضع كما عرفت وقوله (ولا يضر) معطوف على
 ولا يجوز او على يجوز اى وايضا لا يجوز ان يكون فاعله ضميرا مستترا
 (فيه) اى فى المصدر وهذا ايضا من خواصه فيكون فاعله امام ذكره
 واما محذوف فان بخلاف الفاعل فى غيره فانه امام ذكره واما مستتر تحت
 (ولا يتقدم معموله) اى معمول المصدر (عليه) اى على المصدر لان عمل
 المصدر لكونه مقدر ايان مع المضارع وان موصول حرفى والفعل المضارع
 صلته ومعمول المصلة لا يتقدم على الموصول وهذا فى غير الظرف
 بالاتفاق واما فى الظرف نحو قوله تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة
 وقوله تعالى ولما بلغ معه السعى فكذلك عند الجمهور فيقدر فى
 امثالهما عامل مقدم عليه اى فلا تأخذكم بهما رأفة ولما بلغ السعى
 سعه والمصدران المذكوران بعد هما تفسيران لهما واما الشيخ الرضى
 والقاضى البيضاوى والمصنف يجوزون تقديم الظرف عليه فان
 الظرف كالجيم للعامل فيدخل فيما لا يدخله الا جانب لان الفعل
 لا يخلو عن زمان ومكان وان كانا غير مذكورين واما كونه مأولا بان
 فلا يلزم ان يكون المأول بشئ ان يكون فى حكمه من كل وجه كذا
 قرره الشارح (والسابع) اى والعامل القياسى السابع من التسعة
 (الاسم المضاف) اى الاسم الذى اضيف الى اسم آخر باى اضافة
 كان (وهو) اى الاسم المضاف (يعمل الجبر) لان الاسم اذا اضيف
 الى اسم يقدر فيه حرف من حروف الجر كاللام ومن وفى وهذا فى
 المعنوية واما فى اللفظية فلكونها محمولة على المعنوية لكونها فرعها
 (وشرطه) وهو مبتدأ اى شرط كون الاسم مضافا وقوله (ان يكون)
 خبره اى ان يكون ذلك الاسم (اسما مجردا عن تنوينه) يعنى انه

ان كان في الاسم الذي اريد اضافته الى مابعده تنوين يجرد الاسم عنه لاجل الاضافة وان لم يكن الاسم ذات تنوين يقدر فيه التنوين ثم جرد عنه نحو كم ر جل و حواج بيت الله فان كم وحواج ليسا بذات تنوين لفظيا لكنه ذات تنوين تقديرا كذا فهم من كلام الشارح وقوله (وثأبه) بالجر معطوف على قوله عن تنوينه يعني ان شرطه ان يكون مجردا ايضا عن نائب التنوين وهو نون التثنية ونون الجمع المذكور وقوله (لاجل الاضافة) متعلق بقوله مجردا وهو مفعول له يعني ان الشرط ان يكون التجريد عن التنوين لاجل كونه مضافا لاجل مانع آخر وهو احتراز عن المضاف المعرف باللام فانه لا يجوز اضافة المعرف باللام في الاضافة المعنوية فانه لا يوجد فيه الشرط المذكور وهو عدم التجريد عن التنوين فان تنوينه حذف قبل الاضافة بدخول لام التعريف فلا يصدق عليه انه جرد لاجل الاضافة وقوله (وان لا يكون) معطوف على قوله ان يكون اي وشرط كون الاسم مضافا ان لا يكون اي المضاف (مساويا للمضاف اليه) وقوله (في العموم) متعلق بمساويا (والخصوص) بالجر معطوف على العموم يعني ان لا يكون معنى المضاف هو معنى المضاف اليه في كون شمول احدهما كشمول الآخر او في كون خصوص احدهما كخصوص الآخر وهذا اما بان يكون لفظا هما مترادفين مثل ليث واسد فان معنى كل واحد منهما هو الحيوان المفترس وكما ان الليث يشمل كل واحد من افراده يشمل لفظ الاسد ايضا كذلك فهما مساويان في العموم واما بان لا يكون لفظا هما مترادفين بل معنى احدهما ليس معنى الآخر بعينه كالانسان والناطق فان معنى الانسان هو الحيوان الناطق ومعنى الناطق ذات ثبت له النطق لكن كل فرد يصدق عليه الانسان يصدق عليه الناطق فهما مساويان في العموم ايضا واما المساوي في الخصوص مثل عمر وابو حفص فان الاول مختص بذات والثاني ايضا مختص بذلك الذات فلا يجوز اضافة كل منهما الى الآخر

فلا يقال ليث الاسد ولا انسان الناطق ولا عمر ابى حفص فانه لا فائدة فيه من فوائد الاضافة فان الفائدة منها اما كسب تعريف المضاف عن المضاف اليه ان كان مضافا الى المعرفة واما كسب تخصيص له عن المضاف اليه ان كان مضافا الى النكرة وهما غير موجودين ههنا وقوله (ولا اخص) معطوف على قوله مساويا اى وشرطه ايضا ان لا يكون المضاف اخص (منه) اى من المضاف اليه وقوله (مطلقا) بالنصب مفعول مطلق مجازى من قوله اخص اى لا يكون اخص خصوصا مطلقا كالانسان والحيوان فان الانسان اخص من الحيوان من كل وجه واما ان كان اخص منه من وجه فيجوز اضافته اليه كالانسان والابيض كما سيحى من الاضافة بمعنى من فان الانسان اخص من الابيض من وجه واعم منه من وجه فان الانسان يصدق على الزنجى الاسود فلا يصدق عليه الابيض وهذا اعم من الابيض بهذا الوجه وكذلك الحجر الابيض يصدق عليه الابيض ولا يصدق عليه الانسان فالابيض اعم منه بهذا الوجه والانسان اخص منه به فلا تجوز اضافة الانسان الى الحيوان لكونه اخص مطلقا ولا يقال انسان الحيوان واما عكسه فيجوز ويقال حيوان الانسان فان المضاف حيث اعم من المضاف اليه وهو جائز وكذا يجوز انسان الابيض وابيض الانسان كما عرفت فان الاعم يكتسب الخصوص من الاخص واما الاخص فلا يكتسب منه الخصوص فانه خاص قبل الاضافة فلا يفيد فائدة زائدة حاصلة من الاضافة ثم شرع فى تقسيم الاضافة فقال (وهى) اى الاضافة المطلقة سواء كان بتقدير حرف الجر او لا (على نوعين) اى كائنة على نوعين بحسب تقدير حرف الجر فيه وعدم تقديره وقوله (معنوية) اما مجرور على انه بدل وقوله (ولفظية) بالجر معطوف على قوله معنوية واما مجرور على انه خبر لمبتدأ محذوف اى الاول معنوية والثانى لفظية ومعنى كونها معنوية انها كالتفيد تخفيفا فى اللفظ تفيد فائدة فى المعنى من التعريف او التخصيص بخلاف اللفظية فانها

لا تفيد شيئا في المعنى بل تفيد تخفيفا في اللفظ فقط ثم شرع في تفصيل
الاول فقال (فالمعنوية) اى النوع الاول الذى يقال له الاضافة
المعنوية (ان يكون المضاف غير صفة) اى يكون غير اسم الفاعل
واسم المفعول والصفة المشبهة وقوله (مضافة) بالجر صفة لصفة
اى ان يكون غير الصفة المذكورة التى تكون مضافة (الى معمولها)
فحصل منه ان المعنوية قسمان احدهما ما كان المضاف غير صفة
والآخر ما كان صفة غير مضافة الى معمولها (نحو غلام زيد)
هذا مثال لما كان غير صفة فان الغلام ليس باسم صفة وقوله (وضارب
عمرو امس) معطوف على المثال الاول وهو مثال لما كان المضاف
صفة لكنها غير عاملة فان لفظ امس قيد الضارب بانه بمعنى الماضى
وقد عرفت ان اسم الفاعل لا ينصب المفعول الا بشرط كونه بمعنى
الحال او الاستقبال فلا ينصبه اذا كان بمعنى الماضى فعمرو وان كان
مجرورا باسم المضاف لكنه ليس بمفعول له ثم شرع في بيان شرط
مختص بالمعنوية فقال (وشرطها) اى وشرط المعنوية (تجريد
المضاف عن التعريف) وهذا ان كان المضاف معرفة قبل الاضافة
فان المعرفة بعد كونه معرفة قبل الاضافة لا يكتسب فائدة معنوية
عن الاضافة فيلزم تحصيل الحاصل وطريق التجريد ان كان المضاف
معرفة بلام التعريف يحذف لانه وان كان معرفة بكونه علما نكر
وطريق تنكير العلم ان يراد من يسمى به مثلا ان زيدا قبل تنكيره مختص
بشخص معين واذا اريد تنكيره يراد به كل شخص يسمى بزيد فحينئذ
يكون نكرة شاملة لكل من يسمى به كان يقال زيدا خيرا من زيد كم
ثم شرع في تقسيم المعنوية بحسب كون الجار المقدر فيه ثلثة احرف
فقال (وهى) اى المعنوية (اما بمعنى من) اى اما ملابس بمعنى من الجنارة
فيكون ذلك من البيانية في كثير استعما لاته وقوله (ان كان) جملة
شرطية تحذف جزاؤه اى ان كان (المضاف اليه جنسا شاملا
للمضاف وغيره) فالمعنوية مقدرة بمن البيانية (نحو خاتم فضة)
فان الفضة جنس شامل للخاتم وغيره فعناه خاتم من فضة كما ان الخاتم

ايضا يكون من فضة وغيره فيكون كل واحد منهما اعم من وجه من
الآخر واخص من وجه منه (او بمعنى اللام) اى او المعنوية ملابس
بمعنى اللام (فى غيره) اى ان كان المضاف اليه غير شامل للمضاف
وغيره بل كان اخص من المضاف كيوم الاحد او ميانا له (نحو غلام
زيد) فتكون الاضافة فى الصورتين بمعنى اللام (وهو الاكثر) اى
كون الاضافة المعنوية بمعنى اللام هو اكثر من كونه بمعنى من واعلم
ان الاضافة التى تكون بمعنى من ذكرها المصنف مختصا بكونه جنسا
شاملا لكنه مقيد بكون المضاف مصانعا ومصنوعا منه وبكون
المضاف اليه اصلا ومادة له كالنثال المذكور فان الخاتم مصنوع من
الفضة واما اذا لم يكن كذلك بان لا يكون اصلا ومادة كعكسه فهو
بمعنى اللام ايضا نحو فضة خاتمك فان الفضة المضافة ليست من
الخاتم بل الامر بالعكس ولم يذكر المصنف ما كان بمعنى فى الظرفية
لقلة استعماله قليلا للاقسام ثم شرع فى بيان فائدة المعنوية فقال
(وتفيد) اى تفيد الاضافة المعنوية (تعريفا) اى كون المضاف
معرفة بعد كونه نكرة (ان كان المضاف اليه معرفة) والواو فى قوله
(والمضاف) حالية وهو مبتدأ وقوله (غير) بالرفع خبره وهو مضاف
الى لفظ (غير) وقوله (ومثل وشبه) يراد بهما لفظهما معطوفاً
على لفظ غير والجملة منصوبة المحل على انها حال عن اسم كان يعنى
انها تفيد تعريفا ان كان المضاف اليه معرفة من المعارف علما او ضميرا
او اسم الاشارة او موصولا او معرفا باللام لكن هذا الابس على اطلاقه
بل اذا لم يكن المضاف لفظ غير ولفظ مثل ولفظ شبه وامثالها
فان هذه الثلاثة وامثالها وان كانت مضافة الى معرفة لا تفيد تعريفا
(فانها) اى فان هذه الثلاثة (لاتعرف) اى لا تقبل التعريف اصلا
(بالاضافة) اى بسبب اضافتها الى المعرفة لتوغلها فى الابهام
فانه اذا قيل غير زيد يشمل غيره من الموجودات وهذا ان لم يكن لفظ
غير مستعملا بين الضدين واما ان كان بين الضدين نحو الحركة غير
السكون فانها تعرف لكن لم يعتبروا لندرة وقوعه (نحو غلام زيد)

فان الغلام كان نكرة قبل الاضافة وشاملا لجميع الغلام ولما اضيف الى زيد المعرفة بالعلمية افادت الاضافة تعريفة بتخصيص الغلام لزيد وقوله (وتخصيصا) معطوف على قوله تعريفا اي وتفيد المعنوية تخصيصا (ان كان) اي المضاف اليه (نكرة نحو غلام رجل) والمراد بالتخصيص تقليل الشركاء فان الغلام قبل الاضافة مشتركة بين غلام رجل وامرأة ولما اضيف الى رجل قل الشركاء فيه فان الشركاء قبل الاضافة كل رجل ونساء وبعد الاضافة يكون كل رجل شريكا ولا يكون النساء شريكة فيه ولما فرغ من بيان النوع الاول من الاضافة شرع في بيان النوع الثاني فقال (واللفظية) اي والاضافة اللفظية (ان يكون المضاف صفة) اي اسم فاعل او اسم مفعول او صفة مشبهة (مضافة الى معمولها) اي اما الى فاعلها او الى مفعولها بسبب وجود الشروط المذكورة لعملها من الاعتماد وغيره واما اذا لم توجد الشروط فهي من قبيل المعنوية كما عرفت نحو خالق السموات وكريم البلد فانها وان كانتا صفتين لكنهما لم يضافا الى معمول لهما لعدم الاعتماد فيهما والحاصل ان المضاف اما صفة او لا فالاول اما مضاف الى معمولها او لا فالاولى لفظية والباقية معنوية وبما ينبغي ان يتنبه ان التعريف نوعان احدهما حد وهو التعريف بالذاتيات والثاني رسم وهو التعريف بالعلامات والخواص وغيرهما وتعريف المعنوية واللفظية من قبيل الثاني فان كون المضاف صفة وغير صفة من علامتهما لا من ذاتياتهما ولذا قدر الشارح في الموضوعين بقوله وعلامتهما والله اعلم ثم شرع في بيان فائدة اللفظية فقال (ولاتفيد) اي لاتفيد اللفظية شيئا من الفوائد (الا) تفيد (تخفيفا في اللفظ) والمضاف باق على حاله من المعرفة والتكرة والتخفيف في اللفظ اعم من تخفيف المضاف وتخفيف المضاف اليه بحذف تنوينه في المضاف وحذف الضمير في المضاف اليه وقد يوجد التخفيف في الطرفين وقد يوجد في طرف واحد من المضاف او المضاف اليه وهذه ثلاثة اقسام فقوله (نحو ضارب زيد) مثال

لما يوجد التخفيف في المضاف فقط وهو حذف تنوين ضارب ولا تخفيف في المضاف اليه فلفظ ضارب صفة مضافة الى مفعوله لكونه معتمدا على مبتدأ مقدر ولكونه بمعنى ضارب الآن او غدا وهذه القيود لازمة في هذا المثال واكتفى المصنف لعلوميتها وقدر الشارح في صدر المثال عمرو ضارب زيد وقوله (وحسن الوجه) معطوف على المثال الاول اى عمرو حسن الوجه وهذا مثال للصفة المشبهة المضافة الى فاعله وايضا يكون مثالا لوجود التخفيف في الطرفين فانه حذف التنوين من المضاف والضمير المجرور من المضاف اليه لان اصله حسن وجهه وهذا احسن الوجوه لوجود التخفيف في الطرفين وقوله (ومعمور الدار) مثال لاسم المفعول المضاف الى نائب فاعله وايضا مثال لوجود التخفيف في الطرفين اذاصله عمرو معمور داره وقوله (والضارب ازيد والضاربوا زيد) مثالان لما حذف فيه نائب التنوين وهونون التثنية في الاول ونون الجمع في الثانى وايضا مثال لما يوجد التخفيف في المضاف فقط ولما كان اسم الفاعل فيهما مصدرا باللام لم يحتاج الى شرط آخر واما مثال ما يوجد التخفيف في الطرفين فتحوزيد وعمرو ضارب الفلام اى ضارب باغلامهما ونحو القوم ضاربوا الفرس اى ضاربون فرسهم ولما فرغ من بيان الامثلة التى جازت لوجود التخفيف شرع في بيان الامثلة التى امتنع لعدم التخفيف وجازت بالجل على الجائز فقال (وامتنع) اى لا يجوز (الضارب زيد) بان يكون الصفة مفردة معرفة باللام ومضافة الى غير المعرف باللام وقوله (اعدم التخفيف) متعلق بامتنع وعلة له يعنى انه امتنع مثل هذا التركيب لعدم الفائدة في الاضافة وهى التخفيف فانه لم يوجد في احد الطرفين فان تنوين الضارب ساقط لكنه لبس بساقط لاجل الاضافة بل لدخول الالف واللام قبل الاضافة وايضا لم يوجد في المضاف اليه وهو ظاهر وقوله (وجاز) معطوف على قوله امتنع يعنى انه جاز (الضارب الرجل) اى كل صفة معرفة باللام ومضافة الى المعرف باللام مع عدم التخفيف في احد الطرفين وقوله (حلا) منصوب

على أنه مفعول له لجاز حذف منه اللام لكون الجمل فعلا لفاعل جاز
على تقدير كونه مصدرا للمجهول أى محمولا فيكون كل من الجواز
والمحمولية فعلا مسندا الى فاعل واحد وهو هذا المثال ومقارن له في
الوجود فان وقت الجواز والمحمولية يجتمعان في زمان واحد وان كان
ابتداء زمان حلا مقدما على ابتداء زمان الجواز لكونه علة للجواز
والعلة مقدمة على المعلول وقوله (له) متعلق بحملا والضمير المجرور
راجع الى المثال وقوله (على الحسن الوجه) متعلق بحملا وبيان للمحمول
عليه يعنى انما جاز مثل الضارب الرجل مع عدم التحفيف فيه وهو علة
الامتناع لا علة الجواز لكونه محمولا على التركيب الجائر المختار في مثل
الحسن الوجه (اصله الحسن وجهه) حيث حذف الضمير في المضاف اليه
وانما حل عليه لاشتراكهما في كون المضاف اليه اسم جنس معرف
باللام صورة وكذا يجوز اذا كان المضاف اليه مضافا الى المعرف باللام
نحو الضارب ذى المال فانه في حكم ذى اللام وايضا يجوز اذا وجد
في المضاف اليه ضمير راجع الى ذى اللام نحو الرجل الضارب غلامه
وانما قيد الوجه بالوجه المختار فان في تركيب الحسن الوجه وجوهين
آخرين وهما رفع الوجه ونصبه وهما غير مختارين فلا يجوز حل
الضارب الرجل عليهما لعدم الاشتراك وانما حل على المختار الذى
هو جر الوجه (والثامن) أى العامل القياسى الثامن من التسعة
(الاسم المبهم الثام) أى الاسم الذى فيه ابهام وخفاء وهو قام
بحسب اللفظ بحيث لا يجوز اضافته بهذه الحالة لوجود علامة
التمامية فيه (فانه ينصب) أى انما عده هذا الاسم من العوامل
القياسية لانه يعمل عمل النصب حيث ينصب (اسما نكرة) وقوله
(على التمييز) بيان لمقتضى النصب وهو التمييزية القائمة بذلك الاسم
وانما جعل التمييزية مقتضى الاعراب لكونه مشابها بالمفعول من
حيث ان المفعول كما يأتى بعد تمام الفعل بفاعله وكذا التمييز
يأتى بعد تمام الاسم المبهم ثم انه لما وصف الاسم بالتمام اراد ان يبين
معنى التمامية بايراد التفسير فقال (وتامه) وهو مبتدأ وقوله (أى)

كونه) مرفوع لفظا على انه عطوف بيان التمام وقوله (على حالة)
 ظرف مستقر خبر لكونه وقوله (يمنع) فعل و (اضافته) بالرفع فاعله
 وقوله (معها) ظرف ليمنع والضمير المؤنث المجرور راجع الى حالة
 والجملة انفعالية مجرورة محلا على انها صفة حالة وقوله (باحد خمسة)
 ظرف مستقر على انه خبر للببدأ والخمسة مضاف الى تمييزها وهو
 قوله (اشياء) وهو جمع شئ مجرور بالفتحة لكونه غير منصرف
 يعنى ان معنى كونه تاما ان يكون ذلك الاسم المبهم ملا بسا بحالة
 يمنع اضافة ذلك الاسم الى آخر مع وجود هذه الحالة فيه وهذه
 التامة تكون منحصرة على احد خمسة اشياء وقوله (بنفسه) بدل
 من باحد بدل الكل من انكل يعنى ان احد الخمسة التى يكون تمامها
 هو تمامه بنفسه اى بذاته لزيادة شئ فيه (وذلك) اى كونه تاما
 بنفسه يكون (فى الضمير المبهم) اى واقع فى الضمير الذى فيه ابهام
 من جهة عدم مرجعه وذلك الضمير يوجد بعد رب وبعد حرف
 اللام المذكور بعد حرف النداء وهذان بارزان ومستتر فى باب نعم
 (نحو ربه رجلا) اقيته اى لقيت رجلا اى رجل ويقال هذا
 جوابا لمن سأل وقال ما لقيت رجلا كاملا فاجابه على طريق الرد
 عليه بانى ربه رجلا كاملا لقيته وفى ذكر بذكر الضمير المبهم ثم تميزه
 بكرة مبالغة فى ندحه وتفخيم لشانه والغرض منه مبالغة مدح الرجل
 هذا مثال لما وقع بعد رب وقوله (ويا له رجلا) معطوف على
 المثال السابق ومثال لما وقع بعد اللام والغرض منه اظهار تعجب
 لشان الرجل ويقال لهذا اللام لام التعجب وقوله (ونعم رجلا)
 معطوف على ما قبله ايضا ومثال لما انعم فى باب نعم وقوله (وفى اسم
 الاشارة) معطوف على قوله وفى الضمير المبهم اى التامة بنفسه
 واقعة فى اسم الاشارة فان اسماء الاشارة مالم تذكر مع انصفة
 بعدودة من المبهات (كقوله تعالى) حكاية عن الكافرين
 (ماذا اراد الله بهذا مثلا) اى فيقول الذين كفروا حين نزول
 القرآن متضمنا بضروب الامثال ما لنذى اراد الله بهذا وقوله بهذا

اسم اشارة مبهمه لعدم ذكر صفته وقوله مثلاً تميزه وهو تمييز عن ذات
 مبهمه تامه بنفسه وقوله (و بالتونين) معطوف على قوله بنفسه اى
 ثانى الوجوه الخمسة التى يتم بها الاسم البهم تمامه بالتونين وقوله
 (لفظاً) منصوب على انه حال من انتونين بتأويله باسم المفعول
 افانه مصدر للمجهول اى حال كون التونين ملفوظاً (نحو رطل زيتا)
 اى هذا رطل فقوله رطل بالرفع خبر مبتدأ وهو اسم مبهم تام
 بالتونين لفظاً وقوله زيتا منصوب برطل لانه تميزه وقوله (او تقدير)
 معطوف على قوله لفظاً اى حال كون ذلك التونين ليس ملفوظاً
 بل مقدر الوجود المانع عن ظهوره ككونه غير منصرف (نحو
 مثاقيل ذهباً و) ككونه مبنيًا نحو (احد عشر رجلاً) فان مثاقيل
 لكونه غير منصرف يمنع دخول التونين وقس عليه كل اسم غير
 منصرف وكذا احد عشر لكونه تركيباً تعدادياً مبنيًا يمنع عنه دخول
 التونين وكذا قس عليه كل اسم مبنى ثم انه لما ذكر تركيب
 احد عشر من اسماء اعداد وكان تمييز هذا النوع مختلفاً بالجرورية
 والمنصوبية اراد ان يذكره فى هذا الباب فقال (و تميز ثلثة) اى
 تميز لفظ ثلثة من اسماء اعداد (الى عشرة) اى حال كون الثلثة منتهياً
 الى عشرة وعشرة كذلك فقوله تميز مبتدأ وقوله (لا ينصب) بصيغة
 المجهول خبره اى تميز ذلك النوع لا يكون منصوباً لفظاً (بل هو)
 اى ذلك التميز (مجرور) باضافة اسم العدد المهم اليه للتخفيف مع
 انه منصوب لفظاً على انه تميز ايضاً (ومجموع) اى لا مفرد لان هذا
 النوع منصوب بكونه جماعاً وهذا على قسمين احدهما انه جمع لفظاً
 ومعنى نحو ثلثة رجال والثانى مفرد لفظاً ومجموع معنى نحو ثلثة رهط
 فان الرهط وان كان مفرداً لفظاً لكنه جمع معنى لاطلاقه على ما فوق
 الثلثة الى التسعة وقوله (الا فى ثلثائة الى تسعمائة) استثناء مفرد
 متعلق بمجموع اى ان تميز الثلثة مجموع فى كلها الا فى ثلثائة منتهياً
 الى تسعمائة فان تميز الثلثة فيها وهو لفظ مائة وهو ليس بجمع لا لفظاً
 ولا معنى لدالاتها على عدد معين وهو مجموع الوحدات الخصوصية

وكان القياس ان تكون ثلثان او ثلثات ثم شرع في بيان حكم نوع
 آخر فقال (وميز احد عشر الى تسع وتسعين منصوب) وكذا
 ميز تسع وتسعين وانما نصب مع ان اعتبار التحفيف في هذا النوع
 ولى والبق فان اضافة هذا النوع بعد بلوغه الى عشرين وثلثين
 متعذر فان مثل العشرين لو اضيف الى ما بعده اما ببق نونه او حذف
 للاضافة فالامر ان متعذران اما الاول فلانهم كرهوا ابقاء
 نون شبه الجمع الذى هو افرع مع حذف نون الجمع انذى هو الاصل
 واما الثانى فلانه لو حذف النون بتركيب نحو خمسة عشريك
 واما تعذره فيما تحت العشرين فلانه لو اضيف احد عشر الى ما بعده
 يلزم اجتماع ثلث كلمات في حكم اسم واحد وقوله (مفرد) بالرفع
 اما صفة المنصوب او خبر بعد خبر وقوله (دائما) بالنصب مفعول فيه
 القول مفرد ومنصوب على سبيل التنازع اى مفرد زمانا دائما
 ومنصوب ايضا زمانا دائما لكون المفرد اخف من الجمع والمقام مقام
 تخفيف فانه لما كثر العدد كان ثقيلًا لكونه فوق العشرة ولوجع
 ميمه ايضا لكان اثقل فيلزم تخفيف احديهما بالافراد الدال على
 القلة والمميز لكونه فضلة كان اولى باعتبار التحفيف فيه وقوله
 (وميز مائة) شروع في بيان حكم نوع آخر وهو مبتدأ (والف)
 بالجر معطوف على مائة وقوله (وتثنيهما) بالجر ايضا معطوف على
 الف وضمير التثنية راجع الى مائة والف وقوله (وجعه) معطوف
 على تثنيهما وضمير المفرد راجع الى الف وانما افرد الضمير ههنا
 فان جمع المائة يستعمل مع المميز وقوله (لا ينصب) بصيغة المجهول
 خبر لقوله وميز وقوله (بل هو) اى ذلك المميز (مفرد) مجرور
 نحو مائة رجل والف درهم) وكذا ما شارحل والف درهم والاف
 درهم وانما افرد لما سبق انه قد يضاف اليه ثلثة ونحوه فيقال
 ثلثائة فيحصل الكثرة ويلزم التحفيف بافراد ميمه واما ما اضيف اليه
 شئ فيحمل على اخواته اطرادا للباب واما كونه مجرورا فلتحصيل
 الخفة بالاضافة واما قوله تعالى ثلثائة سنين من غير اضافة وافراد

فمحمول على البدل واس هو تميز بل تميزه محذوف كذا قاله الشارح
وقوله (وبنون التثنية) معطوف على قوله بالتثنية او على قوله بنفسه
وبيان لسبب التمامية الثالثة من الخمسة اى وسبب التمامية اشالة
نون التثنية (نحو منوان سمن) فان منوان تثنية من وهو اسم لوزن
مخصوص وهو اسم مبهم تام بانثون وقوله سمن بالتصبي على انه
تميزه ثم اراد ان يذكر خواص هذين القسمين فقال (ويجوز في
بعض هذين القسمين) اى يجوز في بعض المواد التى تتم بالتثنية
او بنون التثنية وقوله (الاضائة) بالرفع فاعل يجوز اى يجوز
اضافته الى تميزه على ان تكون اضافة بيانية (نحو رطل زيت)
بمحذف تثنون رطل وبجز زيت (ومنوا سمن) بمحذف نون منوا
وبجز سمن وانما جاز هذا الحصول الغرض مع التخفيف وقوله
(ولا يجوز) اى ولا يجوز اضافة الاسم المبهم الى تميزه (فى غيرهما)
اى فى غير هذين القسمين وانما لا يجوز فى غيرهما فان غيرهما اماتام
بنفسه كما سبق واماتام بنون شبه الجمع واماتام بالاضافة
كما سيحى اما فى الاول فلانه اما ضمير او اسم اشارة ولوجازت اضافتهما
لزم تنكيرهما وذا متعذر فيهما واما فى الثانى فلما لم من انه لو انضيف
لزم سقوط تنوينه فلزم الالتباس واما فى الثالث فلانه يمتنع اضافة
المضاف وقوله (وبنون شبه الجمع) وهو رابع الخمسة التى تكون
سببا للتمامية اى وتماه بنون شبه الجمع لان بنون الجمع الحقيقى (وهو)
اى شبه نون الجمع (عشرون) اى لفظ عشرون زائدا (الى تسعين)
وكذلك تسعون (نحو عشرون درهما) وهو رأس العقود من
عشرين وثنين الى تسعين وانما خص هذا بشبه نون الجمع ولم يذكر
التمامية بنون الجمع لان الابهام انما يوجد فى هذا النوع فان المسلمين
وانصارين مثلا ليس فيه ابهام حتى يحتاج الى التميز فان معناهما
ذوات متصفون بالاسلام والنصرة فلا ابهام فيه واما نحو عشرين
فلكونه اسم عدد يحتاج الى بيان المعدود والله اعلم وقوله (وبلاضافة)
معطوف على ما قبله وبيان للوجه الخامس الذى يكون سببا للتمامية

الى احد الخمسة من اسباب التمامية للاسم تمام للاسم المبهم
 بالاضافة بان يكون الابهام في الاسم المضاف لا في النسبة التي بينهما
 فانه نوع آخر فان الابهام في الاول في ذات مذكورة وفي الثاني في ذات
 مبهمة (نحو ملؤه عسلا) هذا مثال لما تم الاسم المبهم بالاضافة
 الى الضمير (ولا يتقدم معمول الاسم التام عليه) يعني انه لا يجوز تقديم
 التمييز المعمول على الاسم التام العامل فانه لكونه عاملا ضعيفا لا يعمل
 فيما قبله (واثاسع) اي العامل القياسي التاسع من التسعة (معنى
 الفعل) وهو تركيب اضافي موضوع لنوع مخصوص من اللفاظ
 وحقيقة عرفية بحيث لا يحتاج في استعماله فيه الى القرينة وبهذا
 التوجيه يكون مفردا كعبدالله ولا يراد منه معنى الاضافة ولذا قال
 (والمراد) وهو مبتدأ وقوله (كل لفظ) خبره اي المعنى الذي يراد
 من لفظ معنى الفعل هو كل لفظ (يفهم) بصيغة المجهول وقوله
 (منه) متعلق بقوله يفهم والضمير المجزور راجع الى لفظ وقوله
 (معنى فعل) نائب فاعل ليفهم والمراد من اللفظ ما ليس بمشتق
 كاسم الفاعل والمفعول والفعل الاصطلاحي ولا مشتق منه كالمصدر
 اي كل لفظ ليس بمشتق ولا مشتق منه ولا مطابق لوزن مخصوص
 من اوزان الصرف والمراد من قوله معنى فعل اي معنى فعل الاصطلاحي
 اما بان يدل ذلك اللفظ على فعل ماض او امر بالدلالة المطابقة
 ويسمى اسماء الافعال او بالدلالة التضمنية كما في غير اسماء الافعال
 ثم اراد ان يفصل كل نوع منه فقال (فانه) وهو ظرف مستقر
 مرفوع محلا على انه خبر مقدم وقوله (اسماء الافعال) مبتدأ
 مؤخر اي الاسماء التي تدل على معاني الافعال كاثنة ومعدودة من
 معنى الفعل وقوله (وهو) بالتذكير وفي نسخة بالتأنيث فعلى الاول
 يرجع الى مفرد الاسماء وعلى الثاني يرجع اليه ايضا بتأويل الكلمة
 قال الشارح والتذكير هو الاصح وهو على تقديرين مبتدأ وقوله
 (ما كان) موصوف وصفة مرفوع محلا خبره اي هو اسم الفعل
 الذي هو مفرد اسماء الافعال هو اسم كان (بمعنى الامر) نحو ذاك بمعنى

ادرك (او الماضى) اى او بمعنى الماضى نحو هيهات بمعنى بعد
وانما يذكر ما كان بمعنى المضارع نحو اف بمعنى اتخبر ونحو اوه بمعنى
اتوجه لقله وقوعه ثم اراد ان يذكر عمله فقال (ويعمل) اى ويعمل
اسم الفعل او ما كان بمعنى الامر وقوله (عمل) بالنصب على انه مفعول
مطلق وبيان لنوع العمل اى يعمل من انواع العمل عمل (سماء)
اى بنوع عمل يسمى ذلك الاسم من الامر والماضى مثلا دراك يعمل
عمل سماء وهو ادرك بان يكون فاعله مستترا تحته وهوانت ومفعوله
منصوبا فيقال دراك زيدا وكذا هيهات يعمل عمل بعد بان يكون
فاعله اما مستترا ضميرا غائبا مذكرا او ظاهرا ومفعوله مفعولا
غير صريح معدى يعنى فيقال زيد هيهات عنه او هيهات زيد عنه
(والاول) اى النوع الاول من نوعى اسم الفعل وهو ما كان بمعنى
الامر هو لفظها ورويد وهم وهات وحى هل وبله وعليك ودونك
وتراك (نحوها زيدا اى خذه) بمعنى خذ زيدا (ورويد زيدا
اى امهله وهم زيدا اى احضره) بفتح الهمزة وكسر الضاد امر
من الاحضار ويستعمل متعديا نحو قوله تعالى (هلم شهداءكم) اى
اجعلوهم حاضرا ويستعمل لازما ان كان بمعنى اقبل ويتعدى
حيثئذ بالى نحو قوله تعالى (هلم الينا) اى اقبل الينا واختلفوا فى
اصله فى انه مركب او مفرد وعند اهل الحجاز انه مفرد وعندهم انه
مركب فعند البصريين ان اصله هالم بهاء التبيين وعند الكوفيين
اصله هل ام واختلفوا ايضا فى انه هل يتغير فى الاحوال فعند الجمهور
لا يتغير كما سبق فى قوله تعالى (قل هلم شهداءكم) ويستعمل فى موضع
الجمع هلم بالافراد ويتغير فى بنى تميم فانهم يقولون هلم هلم هلموا
وما وقع فى الحديث هلموا الى حوايجكم محمول عليه (وهات شيئا
اى اعط وحيله) اصله حيهلا (التريد اى ايته) واعلم ان لفظ حى
بفتح الحاء وتشديد الياء المفتوحة اذا استعمل وحده يكون بمعنى اقبل
وحيثئذ يتعدى يعلى نحو حى على الصلوة وحى على الفلاح اى اقبل
عليهما وقد جاء متعديا بمعنى ايته وحيثئذ قد يركب مع هلا الذى

بمعنى اسرع فيكون لفظا مر كبا وقد يكون حى مع هلا بمعنى
 اسرع فيتعدى حيث ذ بالى نحو حيها الى التريد وقد يتعدى
 بالباء نحو حيها بزيد اى بذكرة وقد يستعمل ايضا بمعنى اقبل
 فيتعدى بعلى نحو حيها على زيد (وبله زيدا اى دعه وعليك زيدا
 اى الزمه) بكسر الهمزة امر من الثلاثى لا بفتح الهمزة على انه امر
 من الافعال (ودونك عمراى خذه وتراك زيدا اى اتركه وغير ذلك)
 من نحو آمين بمد الهمزة وقصرها بمعنى استجب ونحو ورائك بمعنى
 تأخرو نحو اماك بمعنى تقدم ونحو اليك بمعنى تبح وغير ذلك
 (والثانى) اى النوع الثانى من اسماء الافعال وهو ما كان بمعنى
 الماضى وهو مبتدأ وقوله (نحو هيهات الامر) خبره والجملة
 معطوفة على جملة الاول (اى بعد) بضم العين فعل ماض (وشتان)
 بتشديد الاء وقوله (زيد) فاعله وقوله (وعمره) معطوف عليه
 (اى افترا) تفسير لشتان (وسرعان زيد ووشكان عمرو اى قربا)
 تفسير لو شكان وهذا نقيض هيهات (وغير ذلك) مثل بطآن
 بضم الباء وقحها وسكون الطاء وفتح الهمزة وفتح النون وقوله
 وغير ذلك فى الموضعين اشارة الى رد من قال انها سماعية محصورة
 يعنى انه ليس بمحصور على عدد وكلمة وما ذكر ههنا ليس خسها
 ولا عشرها كذا فى الشرح وقوله (ومنه) شروع فى بيان نوع
 آخر من معنى الفعل غير اسماء الافعال اى ومن معنى الفعل (الظرف
 المستقر وقد مر تفسيره) بانه مجموع الجار والمجرور الذى استقر فيه
 معنى كان او كائن او غيرهما من الافعال العامة (وهو) اى الظرف
 المستقر (لا يعمل فى المفعول به بالاتفاق) يعنى انه عامل لكنه عامل
 ضعيف ومتضمن لمعانى الفعل الملازم وهو الكون والحصول والوجود
 والاستقرار ولتضمنه معناها لا يعمل فى المفعول به وقوله (ولا فى الفاعل
 الظاهر) معطوف على قوله فى المفعول به ولا زائدة يعنى ولا يعمل
 ايضا فى الفاعل الذى لا يستتر (الا بشرط الاعتماد على ما) اى على
 الشروط التى (ذكر) وهى الشروط التى ذكرت فى عمل اسم الفاعل

واسم المفعول في الفاعل الظاهر من الاعتماد على المبتدأ أو الموصوف
 أو نى الحال أو الاستفهام أو حرف النفي وقوله (أو الموصول)
 بالجر معطوف على ما أى أو الاعتماد على الموصول وإنما ذكره
 منفردا لأنه غير داخل في شروط اسم الفاعل لأن اعتماد اسم الفاعل
 على الموصول إنما يكون بالالف واللام كما مر وأما ظرف المستقر
 فيعتمد على الموصول فيكون جلته صلة له ووجه اشتراط الخمسة
 المذكورة هو ما مر في اسم الفاعل وأما وجه اشتراط اعتماد الظرف
 على الموصول فلأن وقوعه صلة يستلزم كونه جملة لأن الصلة
 لا تكون إلا جملة لزوم كونه جملة يجعله نائبا للفعل الذى هو الأصل
 في العمل وأيضا اشتراط الاعتماد في عمله يدل على أن العامل هو الظرف
 كما هو رأى المحققين لا الفعل المقدر كما هو زعم البعض فإنه لو كان العمل
 للفعل لما احتاج إلى اشتراط الاعتماد فإنه لو احتاج لزم أن يحتاج كل فعل
 مقدر إلى هذا الاعتماد في عمله وليس كذلك (نحو زيد في الدار أبوه)
 هذا مثال لما اعتماد الظرف على المبتدأ وعمل في فاعله الظاهر وهو
 أبوه وقوله (وما في الدار أحد) مثل لما اعتمد على حرف النفي وعمل
 في فاعله الظاهر وهو أحد وقوله (وبغاني الذي في الدار أبوه) مثال
 لما اعتمد على الموصول وعمل في الظاهر وهو أبوه واكتفى المصنف بالأمثلة
 الثلاثة وأما أمثلة البوائق فقد ذكرها الشارح بقوله نحو مرت برجل
 في كنه كتاب وهذا مثال لكون الظرف صفة وهو في كنه وعاملا في
 الظاهر وهو كتاب ونحو باني زيد وعلى كتفه سيف وهذا مثال لظرف
 وقع حالا وهو جملة وعلى كتفه وعاملا في فاعله وهو سيف ونحو في
 الدار أحد وهذا مثال لما وقع بعد حرف الاستفهام فافهم (ويجوز في
 هذه المواضع) أى كما يجوز كون الظرف عاملا والمرفوع الذى بعده
 فاعله يجوز أيضا (كون الظرف خبرا مقدما وما بعده) أى وكون
 المرفوع الذى يقع بعد الظرف (مبتدأ مؤخر) ولما ذكر حال
 الظرف في عمله للاسم الظاهر شرع في ذكر حاله في الفاعل المستقر فقال
 (وإذا لم يرفع) أى الظرف (ظاهرا) أى اسم الظاهر أو قوله (ففاعله)

مبتدأ قوله (ضمير) خبره والجملة الاسمية جواب اذا يعنى وقت عدم
 رفع الظرف لقاعله الظاهر لا يترك بلا فاعل كالمصدر بل فاعله
 حيثئذ (ضمير مستتر فيه) اى فى الظرف وقوله (منقل) صفة بعد
 صفة اى الضمير المستتر الذى انتقل ذلك المستتر (من متعلقه) بفتح
 اللام اى من الفعل او من الصفة التى تعلق الجار به وقوله (المحذوف)
 بالجر صفة المتعلق اى من متعلقه الذى حذف ولما فرغ من بيان عمل
 الظرف بشرط شئ شرع فى بيان عمله بلا شرط شئ فقال (ويعمل)
 اى يعمل الظرف وهذه الجملة معطوفة على جملة ولا يعمل يعنى انه
 يعمل الظرف (فى غيرهما) اى فى غير المفعول به وغير الفاعل
 الظاهر (كالحال والظرف) اى المفعول فيه (بلا شرط) اى بغير
 شرط شئ من الاعتماد وغيره اما عمله فى الظرف فللسعة له واما فى
 الحال فلكونها فى حكم الظرف (ومنه) اى ومن معنى الفعل الذى
 يكون عاملا (المنسوب) اى الاسم المنسوب الذى فى آخره ياء نسبية
 (فانه) اى انما كان المنسوب معدودا من العوامل لانه (يعمل كعمل
 اسم المفعول) يعنى انه يرفع نائب الفاعل كما يرفع اسم المفعول (نحو
 مررت برجل هاشمى اخوه) فقوله برجل متعلق بمررت وقوله هاشمى
 اسم منسوب مجرور واقطعا على انه صفة رجل وقوله اخوه بالرفع
 بالواو لكونه من الاسماء الستة على انه نائب فاعل لهاشمى ومر فوع به
 وانما يعمل كعمل اسم المفعول لكونه مأولا به فعناه مررت برجل
 منسوب اخوه الى الهاشمى (ويشترط فى عمله) فقوله يشترط فعل
 مجهول وفى عمله متعلق به وقوله (ما) موصوف و (يشترط) بصيغة
 المجهول ونائب فاعله مسترور راجع الى ما والجملة صفة وهو مع صفة
 مرفوع محللا على انه نائب فاعل يشترط اى يشترط فى عمل اسم المنسوب
 الشرط الذى يشترط (فيه) اى فى اسم المفعول من الاعتماد على الاشياء
 الخمسة (ومنه) اى من معنى الفعل (الاسم المستعار) اى الاسم
 الذى يستعار من معناه الاصلى لمعنى يشبه بمعناه الاصلى فى امر
 و يطلق ذلك الاسم المستعار ويراد به معناه المشبه بمعناه الاصلى

(نحو اسد) فان معناه الاصلى الحيوان المفترس فشبه به رجل
 في الشجاعة ويستعار لفظ اسد فيستعمل الاسد في الرجل الشجاع
 وقوله (في قولك) ظرف مستقر على انه صفة اسد يعنى مثاله نحو
 اسد وقع في قولك (مررت برجل اسد غلامه) لا مطلق الاسد
 فانه اذا لم يكن مستعارا لا يكون مثالا وقوله (واسد على) بالجر
 معطوف على قوله اسد وفيه اشارة الى مثال آخر وهو مررت
 برجل اسد على بتشديد الياء في على يعنى ان المستعار كما يعمل يجوز
 فيه تعلق الجار به وقوله (اى مجترى) تفسير للمعنى المقصود من لفظ
 الاسد لان الغرض من تشبيه الرجل بالاسد في الشجاعة بيان
 جزءه ووصفه بها فيكون معنى الاسد هو معنى المجترى اى اسم الفاعل
 من الاجتراء والغافى (فلذا) للتفريع واللام لام اجلية متعلق بقوله (عمل)
 اى لاجل كون الاسد بمعنى المجترى عمل الاسد (عمله) اى مثل عمل
 مجترى من رفعه الفاعل وصلته بعلى من حرف الجر قوله (ومنه)
 بيان لنوع آخر من معنى الفعل اى من معنى الفعل الذى عدم من العامل
 القياسى (كل اسم) اى كل اسم ليس بصفة (يفهم منه) اى من
 ذلك الاسم (معنى الصفة نحو لفظة الله) اى اللفظة الجلالة
 التى وقع (في قوله تعالى وهو الله في السموات) لافى كل جلالة فانه
 لما وقع في هذه الآية خبرا للضمير ولو كان في متعلقا به يلزم اثبات المكان
 له تعالى شانه فيكون المراد من اللفظة صفتها لا ذاته المقدسة وفسرت
 تلك الصفة بقوله (اى المعبود فيهما) يعنى انه الذى يعبد من في
 السموات ومن في الارض لا المراد به انه الكائن فيهما (ومنه) اى من معنى
 الفعل ايضا (اسم الاشارة) فان هذا مثلا يفهم منه معنى اشير
 كقولك هذا زيد يوم الجمعة امام الامير جالسا فالعامل في المفعول
 فيه الزمان وهو يوم الجمعة والمكان وهو امام وفي الحال وهو جالسا
 وهو اشير المفهوم من ذا وقوله (وليت ولعل) معطوف على اسم
 الاشارة اى ومنه لفظ ليت فانه يفهم منه معنى اتمنى ولفظ لعل فانه
 يفهم منه معنى اترجى كقولك ليت زيدا يوم الجمعة عندنا مسرورا

اى اتنى كونه كذلك وقولك لعل زيدا يوم الجمعة عندنا مسرورا اى
 اترجى ذلك وقوله (وحرف النداء) بالرفع معطوف على ما قبله اى
 ومنه حرف النداء نحو يا زيدا اكبرا كما حال من زيد لكونه بمعنى المفعول
 وعامله حرف النداء لكونه بمعنى ادعوا زيدا را كما (وحرف التثنية)
 اى ومنه حرف التثنية فانه يفهم منه معنى شبهت او اشبه سواء كان
 ذلك الحرف ملفوظا مثل زيد قائما كعبر وقاعدا وكأئن زيدا اسد
 صائلا او كان مقدرًا نحو زيد اسد صائلا فكل من قائما وقاعدا
 وصائلا فى هذه الاشئلة منصوبات على انها حال والعامل الناصب
 فيها هو معنى شبهت او اشبه (وحرف التثنية) اى ومنه حرف
 التثنية وهو لفظ هاتى هذا وفى هؤلاء نحو ما مر من مثال اسم الاشارة
 اعنى قوله هذا زيد يوم الجمعة امام الامير جالسا فانه كما يجوز فى هذا
 المثال ان يقدر العامل معنى اشير يجوز ايضا ان يقدر معنى ابنه وهو
 السدى يفهم من حرف التثنية (وحرف التثنية) اى ومنه حرف التثنية
 وهو لفظ ما ولفظ لا نحو وما انت بذى علم كاملا فقوله كاملا منصوب
 على انه حال من انت والعامل معنى اتنى وهو المفهوم من لفظ ما وقوله
 (وغيرها) بالرفع معطوف على قوله اسم الاشارة او على قوله حرف
 النداء اى ومنه غير المذكورات من مثل ماشائك قائما اى ما تصنع
 والفاء فى (فهذه) للتفصيل وهو مبتدأ وقوله (تعمل) خبره اى
 هذه المذكورات من قوله كل اسم الى قوله وغيرها تعمل (فى غير
 الفاعل والمفعول به من معمولات الفعل كالحال والظرف) ولا تعمل
 فى الفاعل والمفعول به فانها عوامل ضعيفة فلا تعمل فى معمولين
 القويين واما غيرهما من الحال والظرف وكذا المفعول معه نحو ماشائك
 وزيدا فعملهما فى الظرف فلما مر ان الظرف من لوازم الفعل وفى
 الحال فلكونها فى معنى الظرف والمفهوم من كلام المصنف
 ان المذكورات تعمل فى المفعول المطلق خلافا للبعض فان عنده
 لا تعمل فى المفعول المطلق ايضا ولما فرغ المصنف من بيان العامل
 اللفظى شرع فى بيان العامل المعنوى فقال (والعامل المعنوى)

فقوله العامل مبتدأ والمعنوى صفته اى العامل الذى نسب الى المعنى وقوله (ما) موصوفة اى عامل او موصولة اى العامل الذى وقوله (لا يكون للسان) ظرف مستقر منصوب محلا على انه خبر لا يكون وقوله (فيه) متعلق با لظرف المستقر ومفعول فيه له والضمير راجع الى ما وقوله (^{الخط}) بالرفع اسم لا يكون وهو مع اسمه وخبره جملة امامه فوعة المحل على انه صفة ما اولا محل لها صلته وهو مع صلته خبر المبتدأ يعنى ان العامل المعنوى هو العامل الذى لا يكون نصيب للسان فى ذلك العامل لانه ليس بلفظ يتلفظ به ويركب من الحروف وقوله (وانما هو معنى) جملة اسنيئا فية جواب سؤال مقدر فكله قيل ان العامل المعنوى موجود لكن لما نفي وجوده اللفظى بنأى شئ هو حتى يكون من الموجودات فاجاب عنه وانما العامل المعنوى معنى يعنى انه موجود بالوجود الذهني الذى (يعرف بالقلب) اى لا بالسمع ولا بالنقش الدال عليه (وهو) اى العامل المعنوى (انسان) اى بحسب انواع معموله فانه لما كان معموله نوعين كان ذلك العامل اثنين لانه معدوم والمعدوم لا يقبل التمايز وما لا يقبل التمايز لا يقبل التعدد (الاول) اى الاول من الاثنين (رافع المبتدأ والخبر) اى الذى يعمل عمل الرفع فيهما والواسطة الموجودة فيهما هو مشابهة المبتدأ بالفاعل فى كونه مسندا اليه ومشابهة الخبر بالسند الى الفاعل فى محض كونه جزءا ثانيا له فكون المبتدأ مشابهها بالفاعل وكون الخبر جزءا ثانيا هو مقتضى الاعراب وقد عرفت ان مبنى العمل على الاقتضاء ولما كان العامل المعنوى امرا اعتباريا اختلف الاعتبار باختلاف المعلوم فالاعتبار فى المبتدأ والخبر غير الاعتبار فى الفعل المضارع ولذا قال (وهو) اى رافع المبتدأ والخبر (التجريد) يعنى ان معنى كون العامل المعنوى رافعا للمبتدأ والخبر هو تجريد الاسم وتخليته (عن العوامل اللفظية) يعنى ان انعدام العامل اللفظى هو امر يعتبر ويقال له عامل معنوى رافع كما يقال لمن يعدم بصره انه اعمى ولن يعدم تكلمه انه ابكم وكذلك يقال لما يعدم فيه

العامل اللفظي انه عامل معنوى وقوله التجريد مصدر من جرد مجرد
 تجريدا وهو امر عديمى عبارة عن رفع شئ موجود فيقتضى سبق
 امر وجودى ثم رفعه وقد يجرد لفظ التجريد عن مقتضاه الذى هو
 سبق الامر الموجود ويستعمل فى مجرد انعدام الشئ وهذا المعنى
 الثانى هو المراد ههنا هذا خلاصة ما ذكره الشارح ههنا فيكون
 المعنى ههنا انه ليس فيه عامل لفظي اصلا وليس معناه انه كان له
 عامل لفظي ثم جرد عنه وهذا استعمال شائع كما فى قولهم ضيق
 فى البرقائه ليس المراد به انه وسعه او لا ثم ضيق ذلك بل المراد منه
 اعمله ابتداء بالضييق ولما دخل فى هذا التعريف الاسماء المعدودة
 نحو زيد عمرو وبكر وواحد واثنين وثلاث اراد ان يخرجها بقوله
 (لاجل الاسناد) فانها لما كن خالية عن العوامل وارىد بهن
 التعداد كن خالية عن الاعراب لعدم مقتضى الاعراب فيصدق
 عليها التعريف بانها مجردة عن العوامل اللفظية مع انها ليست
 بمرفوعة بالعامل المعنوى فقوله لاجل الاسناد متعلق بقوله التجريد
 وانه مفعول له التحصيل يعنى ان التجريد انما يكون عبارة عن العامل
 المعنوى اذا كان ذلك لتحصيل الاسناد يعنى جعل المبتدأ مسندا اليه
 وجعل الخبر مسندا فخرج بهذا القيد هذه المعدودات فان التجريد
 فيها ليس لاجل ذلك قبل عليه ان التجريد عديمى والعديمى ليس
 بمؤثر وقد عرفت ان ما كان عاملا يجب ان يكون مؤثرا واجيب
 بان التأثير فى الحقيقة للمتكلم والعوامل علامات لا مؤثرات والعديم
 لما لم يكن ههنا عدما مطلقا بل عدما هقيدا جاز كونه علامة كذا
 اورده الشارح (نحو زيد قائم والثانى) اى العامل المعنوى الثانى
 (رافع الفعل المضارع وهو) اى معنى كونه رافعا له (وقوعه)
 اى وقوع الفعل المضارع وقوله (بنفسه) ظرف مستقر على انه
 حال من الضمير المجرور فى وقوعه او الباء زائدة وهو تأكيد معنوى
 وهو احتراز عن وقوعه مع التاصب والجازم وقوله (موقع الاسم)
 بالتصبي مفعول فيه للوقوع وقد جاز حذف فى منه لكونه اسم مكان

بمعنى الاستقرار ولكون عامله ايضا بمعنى الاستقرار يعنى ان الوقوع
 المذكور يكون سببا لمشابهة المضارع بالاسم المفرد فاعطى اعراب
 الاسم له وانما اعطى الرفع من اعراباته لان الرفع اسبق اعراب الاسم
 من النصب وغيره (نحو زيد يضرب) ثم فصله بقوله (فيضرب)
 اى لفظ يضرب (واقع) اى فى هذا المثال (موقع ضارب) وهو الاسم
 لانه الاصل فى الخبر وكذا اذا وقع صفة او حالا نحو جاني رجل
 يضرب ونحو جاني زيد يضرب فان هذين الموقعين موقع اسم لان
 الاصل فيهما الافراد وقوله (وذلك الوقوع) شروع فى وجه
 بيان كون التجريد سبباً له وعدمه مانعاً عنه يعنى ان وقوع المضارع
 بنفسه موقع الاسم (انما يكون) اى ذلك الوقوع المعبر فى هذا
 الباب (اذا تجرد) اى المضارع (عن النواصب والجوازم) فانه
 اذا وقع خبرا او صفة او حالا معهما لم يقع موقع الاسم فان الاسم
 لا يدخل عليه التناصب والجوازم والفاء فى قوله (فمجموع ما ذكرنا
 هى فاء فذلكه فان الفاء العاطفة ان كانت لعطف التفصيل على الاجمال
 فهى تفصيلية وان كانت لعطف الاجمال على التفصيل فهى فاء
 فذلكه كما وقعت ههنا يعنى ان مجموع الاشياء التى ذكرناها (من
 العوامل) اى حال كونها من العوامل (ستون) يعنى ان انحصارها
 بهما انما هو على ما كرنا واما على غير ما ذكرنا فهي زائدة كما ذكره
 الشيخ عبد القاهر الجرجاني فى عوامله مائة ولفاغ من بيان العامل
 وانواعه واقسامه شرع فى بيان الممول فقال (الباب اثنى)
 اى الباب الذى وقع فى المرتبة الثانية من الاجزاء الثلاثة للرسالة (فى
 الممول) اى كائن فى بيان احواله او كائن فى تحصيل ادراكات
 احواله ثم المصنف اراد ان يضع مقدمة لباب الممول لتوقف مسائل
 الممول على معرفتها فقال (اعلم اولاً) بالنصب والتووين مفعول فيه
 لاعلم اى اعلم قبل زمان الشروع فى المقصود (ان الالفاظ الموضوعية)
 يعنى ان الالفاظ التى وضعت لمعنى سواء كانت اسما او فعلا او حرفا
 (اذا لم تقع) اى تلك الالفاظ (فى التركيب) اى اذا لم تكن جزءاً من

التركيب (لم تكن) اى لم تكن تلك الالفاظ (معمولة) فقلوه اذا لم تقع فعل الشرط وقوله لم تكن مع اسمه وخبره جزاء الشرط والجملة خبران وهو مع اسمه وخبره مفعول اعلم فانه لو كانت معمولة لزم ان يكون معه عامل ولو كان معه عامل لكان مركبا هذا خلف لانا فرضنا انه لم يقع في التركيب وقوله (كما لا تكون) ظرف مستقر وما مصدرية والجملة حال من اسم تكن اى لم تكن معمولة حال كونها كعدم كونها (عاملة) يعنى ان الالفاظ الغير الواقعة في التركيب لم تكن معمولة لعدم العامل ولا عاملة لعدم المفعول وهى مثل الالفاظ المعدودة من الاسماء مثل زيد غلام دار او من الحروف نحو هل وبلى وقد واما الافعال فلا توجد بلا تركيب فان نصر مثلا مركب لا محالة فانه لا بد له من فاعل ولو تحته كما مر (وان وقعت) اى ان وقعت تلك الالفاظ الموضوعة (فيه) اى في التركيب حال كونها مستعدة للمعمولية فقلوه ان وقعت فعل شرط وقوله (فعلى ثلاثة اقسام) ظرف مستقر خبر لمبتدأ محذوف اى فهى كائنة على ثلاثة اقسام والجملة جزاء الشرط والحاصل ان الالفاظ الموضوعة اما فعل او اسم او حرف فالاول مركب دائما والاخيران اما غير واقعة في التركيب او واقعة فيه فالاول ليس بعامل ولا مفعول والثانى على ثلاثة اقسام (القسم الاول ما) اى لفظ موضوع لمعنى (لا يكون) اى ذلك اللفظ (معمولا اصلا) اى لا بالاصالة ولا بالتبع ولا يكون له اعراب لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا لا تنفاء انصافه بمعنى هو مقتضى الاعراب فانه لا يكون فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا اليه وايضا انه لا يقوم مقام ما يوجد فيه الاعراب (وهو) اى ما لا يكون معمولا اصلا (اثان الاول الحرف مطلقا) فانه لا يكون معمولا اصلا بل هو بجنسه مبنى فانه لو كان معربا لزم قيام مقتضى الاعراب به ومعنى الحرف غير قائم بنفسه وغير القائم بنفسه لا يقوم به غيره (والثانى الامر بغير اللام) يعنى امر الحاضر فقلوه (عند البصريين) ظرف للنسبة الحكيمة يعنى كون الامر مبنيا ولا يكون معمولا اصلا اتماهو

عند البصريين ثم بين وجهه بقوله (فانه) اى الشان (لما حذف عنه) اى عن الامر المذكور الذى اصله المضارع (حرف المضارعة) وهو بالرفع على انه نائب فاعل لحذف وقوله (التى) موصول وقوله (بسببها) متعلق بقوله (صار) والضمير راجع الى الموصول وقوله (المضارع) مرفوع على انه اسم صار وقوله (مشابه) منصوب على انه خبره وقوله (للاسم) متعلق بمشابهها وقوله (فاعرب) معطوف على صار وهو بصيغة المجهول ونائب فاعله تحته راجع الى المضارع وقوله (وعمل) معطوف على اعرب وهو ماض مجهول ايضا ونائب فاعله قوله (فيد) وهو متعلق بعمل والضمير الجبرور مرفوع محلا على انه نائب فاعله وراجع الى المضارع وقوله (خرج) جواب لما وفاعله راجع الى الامر المذكور وقوله (عن المشابهة) متعلق بخرج وقوله (الى اصله) متعلق بعاد وقوله (وهو) مبتدأ راجع الى الاصل وقوله (البناء) خبره يعنى ان وجه كون الامر مبنيا اصليا عند البصريين انه لما حذف من الامر حرف المضارعة التى هى سبب لمشابهة المضارع للاسم وتلك المشابهة سبب لكون المضارع معربا ومعمولا خرج ذلك الامر عن المشابهة المذكورة فعاد الى اصله الذى هو البناء لان الاصل فى الفعل البناء فصار الامر مبنيا كما كان (وقال الكوفيون هو) اى الامر (معرب مجزوم بلام مقدرة) وقولنا انصر مجزوم كما هو فى لينصر وجازمه لام الامر المقدرة فيكون معربا عندهم (والقسم الثانى) اى من الاقسام الثلاثة (ما يكون) اى لفظ يكون (معمولا دائما) اى لا ينفك عن كونه معربا لفظا او تقديرا او محلا لانه لا ينفك عن معنى يقتضى الاعراب (وهو) اى ما يكون معمولا دائما (اثنان ايضا) اى كما كان ما لا يكون معمولا اصلا اثنين (الاول) اى من الاثنين (الاسم) اى جنس الاسم (مطلقا) اى سواء كان اسما معربا او اسما مبنيا لمشابهته للمبنى الاصل كالضمائر والموصولات فانه ان كان معربا يكون اعرابه لفظيا او تقديريا وان كان مبنيا يكون اعرابه محليا فلا ينفك

عن الاعراب اصلا لكونه حاملا لاحالة لواحد من المعاني المقضية
 للاعراب وقوله (حتى حكم) ولفظ حتى ابتدائية وحكم فعل
 مجهول وقوله (على اسماء الافعال) نائب فاعله وقوله (بانها)
 متعلق بحكم والضير المنصوب راجع الى اسماء الافعال وقوله
 (مرفوعة المحل) تركيب اضافي ومضاف الى المحل ونائب فاعله
 مستتر تحته وهو ضمير مؤنث راجع الى اسماء الافعال وهو مع نائب
 فاعله مركب مرفوع لفظا على انه خبر ان في بانها ولفظ المحل
 مجرور لفظا على انه مضاف اليه ومنصوب محلا على التشبيه بالمفعول
 وقوله (على الابتدائية) متعلق بمرفوعة يعني انه لما كان جنس
 الاسم غير خال عن الاعراب وكانت اسماء الافعال كهيئات ورويد
 من جنس الاسم لزم ان تكون تلك الاسماء معرفة وحكم لذلك عليها
 بانها مرفوعة محلا على انها مبتدأ (وفاعلها) اي وحكم ايضا
 بان فاعلها (ساد مسد الخبر) وقوله (ومنصوبة المحل) بارفع
 معطوف على مرفوعة المحل يعني او حكم على اسماء الافعال بانها
 منصوبة المحل (على المصدرية) اي على انها مفعول مطلق لفعل
 محذوف ومعنى رويد زيدا مثلا في تقدير ارود اروانا زيدا وقوله
 (وان قال) ان الوصلية اي وحكم بهذين الاعرابين لذلك ولو قال
 (بعضهم) وهم المحققون من النحاة وقوله (لا محل لها من الاعراب
 لكونها بمعنى الفعل) مراد لفظه منصوب محلا على انه مفعول
 قول لقال بعضهم يعني ان في اسماء الافعال ثلثة مذاهب الاول
 مذهب ابن الحاجب ومختاره وهو ان اسماء الافعال لكونها
 مجردة عن العوامل اللفظية دخلت في تعريف المبتدأ كما في
 اقام الزيدان فتكون مبتدأة وفاعلها خبرا له بان يكون سادا
 مسد الخبر ورد هذا المذهب بانه ينتقض به تعريف المبتدأ
 فان المبتدأ من جنس الاسم فيدخل فيه ما كان من جنس الفعل
 ورد الرضى قياسها على اقام الزيدان بانه القياس مع العارق فان قائم
 وان كان مشابها للفعل لقيامه مقامه لكن معناه اسم بخلاف

اسماء الافعال فان معناها فعل لاحالة والعبرة بالمعنى لا باللفظ والثاني
 انها منصوبة المحل على انها مفعول مطلق كما عرفت ورد بان تقدير
 الافعال يتناقى كونها اسماء الافعال والثالث مذهب المحققين والجمهور
 ومذهب الاخفش واختاره المصنف وهو انها لا محل لاسماء الافعال
 من الاعراب لانها وان كانت اسماء لفظا لكنها افعال معنى لان العبرة
 بالمعنى وهى مبنية كسائر الافعال فانها اما بمعنى الماضى او بمعنى
 الامر وهما من المبنى الاصلى وقوله (وعلى ضمير الفضل) معطوف
 على قوله على اسماء الافعال اى حتى حكم على ضمير الفصل وهو
 ضمير يقع بين المبتدأ والخبر اذا كان الخبر معرفة او افعلى تفضيل
 مستعمل بمن (نحو كان زيد هو القائم) وقوله (وبالحرفية) معطوف
 على اسم ان فى بانها اى حكم لذلك على ضمير الفصل بانها حرف
 فانها دالة على معنى غير مستقل بالفهم وهو رفع التباس الخبر
 بالصفة فيكون داخلا فى جنس الحرف الذى لا يكون معمولا اصلا
 وانما سمي ضميرا مجازا لكونه على صورته (خلافا لبعضهم) اى
 خولاف هذا الحكم بالحرفية خلافا لبعضهم وهو بعض الصريرين
 (فانه) اى ذلك البعض (يقول انه) اى ضمير الفصل (اسم) اى
 الاحرف (لا محل له من الاعراب) اى لكن لا محل لذلك الاسم من
 الاعراب فيكون بعض الاسم لا يكون معمولا فيتقضى قولهم كل اسم
 معمول واذلك قال المصنف فى الامتحان هذا بعيد لعدم نظيره فى
 الاسم وقوله (واما اللام الداخلة) مصدر باما التفصيلية فكانه
 قال اما حكم اسماء الافعال وضمير الفصل فكذا واما حكم اللام التى
 تدخل (على الصفات) من اسم الفاعل والمفعول قوله (فقال) جواب
 اما اى قال (بعضهم) اى بعض النحاة وهو الامام المازنى (انها)
 بكسر الهزة وبقبحها فانه ان كان المراد بالقول الاعتقاد الجازم
 فهى بالكسر وان كان الاعتقاد الراجع اعنى بمعنى الظن فهى
 مفتوحة والضمير المنصوب راجع الى اللام يعنى قال ذلك البعض
 انا للام المذكورة (حرف) لا اسم موصول (كغيرها) اى كغير

اللامات التي دخلت على غير الصفات من الاسماء واذا كانت حرفا
 تكون مما لا يكون معمولاً اصلاً فيكون المعمول مدخولها من الصفات
 (وقال اكثرهم) اى اكثر النحاة وهو غير المازنى (هي) اى تلك
 اللام (اسم موصول) لا حرف فتكون مما يكون معمولاً دائماً فلا بد لها
 من الاعراب وقوله (بمعنى الذى) ظرف مستقر خبر بعد الخبر اى هي
 اسم بمعنى الذى ان كان مدخولها مذكراً نحو الضارب (او التي)
 اى او بمعنى التي ان كان مؤنثاً نحو الضاربة وقوله (اعطى)
 فعل مجهول وقوله (اعرابها) نائب فاعله وقوله (لما بعدها)
 متعلق باعطى والجملة خبر بعد الخبر اى هي اسم كائن بمعنى ما ذكر
 اعطى اعراب تلك اللام الموصولة للصفات التي بعدها وقوله
 (لما انتقل) متعلق باعطى وما مصدرية وهو بيان اهله الاعطاء
 وفاعل انتقل راجع الى ما في لما بعدها اى انما اعطى اعرابها للصفات
 التي بعدها لانتقل تلك الصفات (من انفعالية الى الاسمية) ثم اراد
 ان يفصل وجهه فقال (فاصل جاءنى انضارب زيدا) فقوله
 فاصل مبتدأ ومضاف الى تركيب انضارب وقوله (الذى
 ضرب زيدا) مراد اللفظ وهو مرفوع تقديره على انه خبر المبتدأ
 يعنى اصل هذا التركيب هو هذا (فالاول) اى هو لفظ الذى فى الذى
 ضرب (معمول) لكونه فاعل جاءنى (والثانى) اى لفظ ضرب
 (غير معمول) فى هذا الاصل لكونه ماضياً فلفظ مما لا يكون معمولاً
 اصلاً وجلته لاحتاج لها ايضا لكونها صلة وقوله (فلما غير) تفرع على ما
 قبله والفاء فيه تفرعية وغير بضم الغين وتشديد الياء المكسورة
 فعل ماض مجهول وقوله (هذا الكلام) نائب فاعله اى لما غير قوله
 الذى ضرب الى قوله الضارب بان كان لفظ الذى لا ما ولفظ ضرب
 ضارباً وقيل جاءنى الضارب (صار الاول) هو جواب لما اى صار
 لفظ الذى (فى صورة الحرف) وهى صورة حرف التعريف وانما
 قال فى صورة ولم يفل حرفاً لان كونه حرفاً انما هو فى صورته فان
 معناه اسم بمعنى الذى وقوله (والثانى) معطوف على اسم صار اى

وصار اللفظ الثاني وهو ضرب (في صورة الاسم) أي اسم الفاعل
 وهو ايضا في الحقيقة فعل وقوله (فانعكس) معطوف على قوله
 صار والفاء عاطفة سببية من عطف السبب على السبب أي الصيرورة
 المذكورة كانت سببا لانعكاس وقوله (الحكم) فاعله أي قبل
 الحكم السابق وهو كون الاول معربا وكون الثاني غير معرب
 لانعكاس وهو كون الاول غير معرب لكونه في صورة الحرف وكون
 الثاني معربا لكونه في صورة الاسم وقوله (ترجيحا) بالنصب اما على
 انه مفعول مطلق لقوله انعكس أي انعكاس ترجيح واما على انه
 مفعول له لا انعكس أي انما انعكس الحكم بتسديد الصورة ولم يبق
 على اصله مع عدم تبدل المعنى فان الاول باق على الاسمية والثاني باق
 على الفعلية بحسب المعنى ترجيحا (لجانب اللفظ) وهو حرفية الاول
 واسمية الثاني (على جانب المعنى) وهو بقاؤهما على معانيهما الاصلية
 وقوله (في الاعراب) متعلق بالترجيح أي ترجيح جانب اللفظ في
 الاعراب أي في المقام الذي هو مقام الاعراب (الذي هو) أي الاعراب
 (حكم لفظي) وكل شيء هو حكم لفظي يرجع فيه جانب اللفظ والا
 فالاعراب حق الاول الذي هو المعمول في الحقيقة فانه هو فاعل جائئ
 وليس للثاني حق في الاعراب لكونه فعلا ماضيا لكنه ظهر الاعراب
 ههنا في الثاني لانه بعد التغير كان في صورة الاسم ولم يظهر في
 الاول فانه كان على صورة الحرف بعد التغير (والثاني) أي من
 الاثنين وهو ما يكون معمولا دائما (الفعل المضارع) وانما اطلقه
 لانه بعد وقوعه في التركيب لا يخلو اما ان يقع بعد الجازم او بعد
 الناصب او لم يقع بعدهما فكل ذلك من الممولات فان الاول معمول
 مجزوم والثاني معمول منصوب والثالث معمول مرفوع لوقوعه
 موقع الاسم كامر (والقسم الثالث) أي من الاقسام الثلاثة التي
 تقع في التركيب (ما) أي لفظ موضوع (كان الاصل فيه) أي في
 ذلك اللفظ (ان لا يكون) أي ذلك اللفظ (معمولا لكن قيد يقع)
 أي ذلك اللفظ (موقع القسم الثاني) وهو اللفظ الذي يكون معمولا

دأماً كالاسم والفعل المضارع (فيكون) اى اذا وقع كذلك يكون ذلك اللفظ الذى حقيقته من القسم الاول (معمولاً) لوقوعه موقع القسم الثانى (وهو) اى ذلك القسم الثالث (اثنان ايضاً) اى كما كان القسم الثانى كذلك (الاول الماضى) فانه فى الحقيقة من القسم الذى لا يكون معمولاً اصلاً لكنه قد يقع معمولاً بخلاف الاصل (فانه) اى الماضى (اذا وقع بعد ان المصدرية يحكم على محله) اى على محل الماضى مجرداً عن فاعله فانه مع فاعله يكون جملة فيدخل فى اثنائى من هذا القسم وقوله (بالنصب) متعلق بـيحكم (واذا وقع) اى ايضاً اذا وقع الماضى (بعد الجازم شرطاً او جزءاً) اى سواء كان ذلك الماضى واقعاً فى موقع الشرط او واقعاً فى موقع الجزاء لكن بشرط ان يكون الواقع فى موقع الجزاء بدون الفاء فانه لو وقع بالفاء يحكم بالجزم على جلته فيكون من الثانى ايضاً (يحكم على محله) اى محل ذلك الماضى الواقع قبل اتيان فاعله (بالجزم) اى بانه مجزوم باداة الجزاء وقوله (لظهور) متعلق بقوله يحكم فى الموضعين على سبيل التنازع وهو مفعول له الحصول اى يحكم بالنصب لحصول ظهور (الاعراب) وهو النصب او الجزم (فى المعطوف) اى فى الفعل الذى عطف على ذلك الماضى (نحو اعجبني ان ضربت) انت (وتقتل) هذا مثال لما حكم بالنصب فان ان فى ان ضربت مصدرية وضربت منصوب محلاً بان والفاء فاعله والجملة صلة ان وهى مع صلته فى تأويل المفرد مرفوع محلاً على انه فاعل اعجبني وقوله وتقتل بالنصب لفظاً معطوف على ضربت وقوله (وان ضربت وتقتل) بالجزم (ضربتك واقتل) بالجزم ايضاً مثال للماضى الواقع شرطاً وجزءاً ويحكم عليه بالجزم وقوله (وفى غير هذين الموضعين) متعلق بقوله (لا يكون) واسمه راجع الى الماضى وقوله (معمولاً) خبره اى لا يكون الماضى معمولاً فى غير وقوعه بعد المصدرية ووقوعه بعد الشرطية بل يبقى فى غيرهما على اصله السدى هو ان لا يكون معمولاً اصلاً (والثانى) اى الثانى من الاثنين وهو

ان يكون الاصل فيه ان لا يكون معمولاً وقد يقع في موقع المفعول
 فيكون حينئذ معمولاً على خلاف الاصل (الجملة وهي) اى الجملة
 (على قسمين فعلية) اى احدهما فعلية (وهي) اى الجملة الفعلية
 (المركبة) اى التى تتركب (من الفعل لفظاً) اى احد جزئها فعل
 صريح وقوله (او معنى) معطوف على قوله لفظاً وبيان لنوع آخر
 للفعلية اى اما مركبة من الفعل معنى يعنى من اسم يكون معناه فعلاً
 وقوله (وفاعله) بالجر معطوف على قوله من الفعل اى جزؤها
 الآخر فاعل ذلك الفعل ان كان الفعل صريحاً او فاعل ذلك اللفظ
 الذى يفهم منه معنى الفعل ان لم يكن الفعل صريحاً وقوله (نحو
 ضرب زيد) مثال لما كان الفعل فيه لفظاً بدون اداة الشرط
 وقوله (وان تكرمنى اكرمك) مثال لما كان الفعل فيه لفظاً لمكنه
 باداة الشرط وقوله (وهيهات زيد) مثال لما كان الفعل فيه معنى
 يفهم من ذلك اللفظ حال كونه غير مشتق وقوله (واقام الزيدان)
 مثال لما كان الفعل فيه معنى يفهم من اللفظ المشتق وقوله (وفى
 الدار زيد) مثال لما كان الفعل فيه معنى يفهم من غير المشتق وهو
 الجار والمجرور حال كونه ظرفاً وقوله (واسمية) معطوف على قوله
 فعلية اى القسم الثانى جملة اسمية (وهي) اى الجملة الاسمية (المركبة)
 اى التى تتركب (من المبتدأ والخبر) ان كان مجرداً عن العوامل
 اللفظية (او من) اى النوع الآخر منها هى المركبة من (اسم
 الحرف العامل وخبره) مثل الحروف المشبهة وما يلحق بها من لانفى
 الجنس ومن الاقوى الاستثناء المنقطع ومثل الحرفين المشبهتين بليس
 وقوله (نحو زيد قائم) مثال لاسمية تتركب من المبتدأ والخبر وقوله
 (وان زيدا قائم) مثال لما تتركب من اسم الحرف العامل وخبره ثم شرع
 فى تفصيله بقوله (فان اريد) يعنى اذا وقعت جملة فى موقع فينظر
 فيه ان اريد (بالجملة لفظها) اى لفظ تلك الجملة من غير اعتبار
 دلالتها على معناها (فلا بد له) اى فينبغى لافراق موجوده اى اللفظة
 تلك الجملة (من اعراب) يعنى انه يلزم ان تكون معرباً باعراب

(لكونه) اى لكون ذلك اللفظ (فى حكم الاسم المفرد) لان تلك
الجملة مؤلة باللفظ وهو لفظ مفرد (حتى يجوز وقوعها) اى وقوع
الجملة التى اريد بها لفظها (فى كل ما) اى فى كل موضع (وقع)
اى ذلك الاسم المفرد (فيه) اى فى ذلك الموضع والفاء فى قوله
(فوقع) عاطفة سببية لعطف جملة تقع على جملة يجوز معنى بسبب
جواز وقوعها كذلك تقع تلك الجملة (مبتدأ و فاعلا ونائبه وغير
ذلك) من المفعول واسم باب كان وباب ان وغير ذلك من مواضع
المفرد فقوله (نحو زيد قائم جملة اسمية) مثال لما يقع مبتدأ فان قوله
زيد قائم مراد لفظه وهو مبتدأ وقوله جملة اسمية خبره (اى هذا
اللفظ) جملة اسمية واما مثال ما يقع فاعلا فتعويق زيد قائم فاعلا
واما مثال وقوعها نائب الفاعل فتعويق زيد قائم نائب الفاعل
(ومنه) اى مما اريد بالجملة لفظها (مقول القول) اى وقوع تلك
الجملة مقولا لقول يعنى من الافعال التى مشتقة من مادة القول (نحو
قوله تعالى واذا قيل لهم آمنوا) فان جملة آمنوا فى هذه الآية وقعت
مقولة لقوله واذا قيل وهى مرفوعة تقديرا على انها نائب فاعل لقبل
وانما فصله بقوله ومنه فان ما وقعت مقول انقول ليست بواقعة فى
موقع المفرد بالحققة فانه موضع الجملة حتى ان مادة الالف وانون
تقع مكسورة فيه كما سبق فى انها اذا وقعت بعد القول تكون
مكسورة وقوله (وكذا) ظرف مستقر خبر لمبتدأ محذوف اى
الحكم كالحكم الذى اريد بها اللفظ (ان اريد بها) اى بالجملة
(معنى مصدرى) وهونائب فاعل اريد اى ان اريد بالجملة معناها
المصدرى الحاصل من مضرونها بان اول خبرها بمصدر واضيف
الى اسمها ان كان خبرها مشتقا او اول بالثبوت ان كان خبرها
جامدا وقوله (اما بواسطة) متعلق باريده اى اريد ذلك المعنى
المصدرى اما بواسطة (ان) بفتح الهمزة وبالنون المشددة
ان كانت الجملة اسمية (اوان) اى او بواسطة ان بفتح الهمزة وسكون
النون (اوما) اى او بواسطة ما وقوله (المصدريتين) صفتان وما

وهذان يكونان واسطتين ان كانت الجملة فعلية (كقولك بلغني انك قائم) هذا مثال لما اراد بها المعنى المصدرى بواسطة ان فان جملة انك قائم بتأويل قيامك مرفوعة محلا على انها فاعل بلغني (و كقوله تعالى وان تصوموا خيرا لكم) هذا مثال لما وقعت الجملة مبتدأة بتأويل المصدر بان اى صيامكم خيرا لكم وقوله (او بغيرها) معطوف على قوله بواسطة اى او بغير واسطة هذه الثلاثة وقوله (نحو الجملة التى) مثال لما وقع بغيرها اى ذلك الغير نحو الجملة التى (اضيف اليها) اى وقعت مضافة اليها (كقوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم) فان يوم اضيف الى جملة ينفع فيقتضى ان يأولها بالمفرد لان المضاف اليه لا يكون الا اسما مفردا (اى يوم نفع صدق الصادقين) ثم انهم اختلفوا فى الفعل الذى وقع مضافا اليها ان المضاف اليه هو مجرد الفعل او جملته والمصنف صحح الثانى فى الامتحان كذا فى الشرح وقوله (ونحو) معطوف على قوله كقوله تعالى يعنى ان التأويل بواسطة غير تلك الوسائط نحو (قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم) يعنى فى كل مقام وقعت الجملة الفعلية بعد كلمة سواء مع دخول الهمزة الاستفهامية عليها و وقعت بعدها جملة مصدرة بام ومعطوفة على تلك الجملة فان ذلك الفعل الذى يلى الهمزة والذى يلى لفظ ام العاطفة يأول بالمصدر على ان يكون مبتدأ ويكون لفظ سواء بالرفع خبرا له كما فسر المصنف رحمه الله تعالى بقوله (اى انذارك) وهو اشارة الى مضمون انذرتهم حيث اضيف مصدره الى فاعله المخاطب (وعدم انذارك) وهو اشارة الى مضمون لم تنذرهم باخذ العدم من التني وباضافة مصدره الى المخاطب وخبره قوله سواء يعنى ان انذارك وعدم انذارك سواء (ونحو تسمع بالمعدي) يعنى ان نجو قول شاعر يقال له المنذر فقوله نحو معطوف على النحو السابق او على كقوله يعنى ان الفعل الذى يأول بالمصدر بغير هذه الوسائط الثلاثة هو لفظ تسمع الواقع فى قول المنذر تسمع بالمعدي (خير من ان تراه) فقوله تسمع مبتدأ وقوله خير خبره

(اى سماعك) وهو تفسير تسمع حيث يأول بالمصدر لكونه مبتدأ
ويضاف الى فاعله المخاطب وهذا تأويل بغير واسطة حرف من
حروف المصدر وبغير تركيب مخصوص بصورة كالاية السابقة
ولذا قال (وهذا الاخير) اى قوله تسمع (مقصور على السماع)
اى مقصور على انه يسمع كذا من اهل اللغة ولا يقاس عليه غيره واما
ما ذكر من الاولين فيقاس عليه غيره فانه يقاس على الاية الاولى كل
فعل يقيم مع ضافا اليه وعلى الثانية كل فعل وقع على صورة الاية
المذكورة ولمافرغ من بيان الجملة التى تقع موقع معرب فاعربت بوقوعها
فيه شرع فى بيان جملة لا تقع موقعه ولم يكن لها اعراب فقال (وفى
غير هذين) اى فى غير هذين الموضعين وهو مالم تقع فى موضع ارى
بها لفظها وفيما لم تقع فى موضع ارى بها معناه المصدرى فقوله
فى غير متعلق بقوله (لا يكون) اى لا يكون فى غيرهما (له) اى الواقع
فى ذلك الغير (اعراب) كوقوعها صلة وابتدائية واعتراضية وقوله
(الا ان تقع) استثناء مفرغ من قوله لا يكون له اى لا يكون لذلك
الغير اعراب فى كل ما وقع فيه الاله اعراب وقت ان تقع تلك الجملة
(خبرا لمبتدأ نحو زيد ابوه قائم) فان ابوه قائم جملة اسمية مرفوعة
جملا على انها خبر لمبتدأ (او خبرا) اى او ان تقع خبرا (لباب ان
نحو ان زيدا قام ابوه) فان قام ابوه جملة فعلية مرفوعة محلا على
انها خبر لان (فتكون) اى الجملة التى وقعت فى الموضعين (مرفوعة
الحل) فان الخبر فى الموضعين من المرفوعات (اولباب كان) اى اوقع
خبرا لباب كان (نحو كان زيد ابوه عالم) فان ابوه عالم جملة اسمية
منصوبة محلا على انها خبر لكان (اولباب كاد) اى اوقع خبرا
لباب كاد (نحو كاد زيد يخرج) وهذا اذا استعمل على اصله واما
اذا استعمل خبره بان فيكون من قبيل المأول بالمصدر (او مفعولا ثانيا)
اى اوقع مفعولا ثانيا (لباب علم نحو علم زيد عمرا فاضل او مفعولا
ثالثا لباب اعلم نحو اعلم زيد عمرا بكرا ابوه فاضل او معلقا عنها)
اى اوقع الجملة بعد باب علم حال كونها معلقا عن الجملة بحرف من

اسباب التعليق التي ذكرت فيما سبق (نحو علمت اقامت زيد) فان جملة
 اقامت زيدا اسمية ان جعل قائم خبرا مقدما وزيد مبتدأ مؤخرا
 واما فعلية ان جعل قائم مبتدأ وزيد فاعله سادا مسد الخبر وعلى
 التقديرين فهي منصوبة المحل على انها مفعول علم لكون هذه
 الجملة معلقا لا يبطل عمله معنى (او حالا) اي او تقع حالا (نحو جاءني
 زيد وهو راكب) ثم فصل محل الكل بقوله (فتكون) اي الجملة
 الواقعة في هذه المواضع من خبر كان الى الحال (منصوبة المحل)
 لوقوعها في موقع المنصوبات ثم انه لما فرغ من بيان ما تقع مر فوعة
 ومنصوبة شرع في بيان الواقعة مجزومة فقال (او جوابا لشرط
 جازم بعد الفاء) اي التي تجيء للربط في الجزاء الذي لا يؤثر فيه اداة
 الشرط وهي ما وقع الجزاء فيه ماضيا بالفاء او جملة اسمية فان اداة
 الشرط لما لم تؤثر في لفظه ولم يكن مجزوما بها لا محالة انها تؤثر في
 جملتها (او) بعد اي او وقع الجواب بعد (اذا) وهي التي لل مفاجأة
 (نحو ان تكرمني فانت مكرم) بفتح الراء فان قوله فانت مكرم جملة
 اسمية وقعت جوابا لشرط ولم تؤثر فيه اداة الشرط (فتكون) اي
 الجملة الواقعة بعد الفاء او اذا (مجزومة المحل) ومثال الواقعة بعد
 اذا كقوله تعالى (وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذاهم يقطون)
 ولما فر من بيان ما وقعت في موقع العمول بالاصالة شرع في بيان
 ما وقعت في موقع العمول بالتبعية فقال (اوصفة) اي او ان تقع الجملة
 صفة (لتكرة) وقوله لتكرة قيد وقوعها فان الجملة لكونها في حكم
 التكرة لصحة تأويلها بالتكرة لا تقع صفة الا لتكرة (نحو جاءني رجل
 ابوه قائم) فان ابوه قائم جملة اسمية مر فوعة محلا على انها صفة لرجل
 ومقام وقوع الصفة لتكرة مقام مفرد (او معطوفة) اي او تقع الجملة
 معطوفة (على مفرد نحو زيد ضارب ويقتل) فان جملة يقتل معطوفة
 على ضارب ولكونها معطوفة على مفرد مر فوع يكون محلها
 مر فوعا وقوله (او جملة) بالجر معطوف على قوله مفرد يعني او تقع
 الجملة معطوفة على جملة (لها محل من الاعراب) نحو زيد ابوه

(قائم)

قائم وابنه قاعد فان جملة ابنه قاعد معطوفة على جملة ابوه قائم
 ولوقوعها خبرا للمبتدأ يكون لها اعراب وكذا يكون للمعطوف عليها
 اعراب (او بدلا) اى اوتقع الجملة بدلا (من احدهما) اى امامن
 المفرد او من الجملة التى لها محل من الاعراب فمثال البديل من المفرد
 نحو قوله تعالى (واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر
 مثلكم) فان جملة هل هذا الا بشر بدل من النجوى وهو مفرد
 منصوب تقديره على انه مفعول به صريح لاسروا ومثال البديل من
 الجملة التى لها محل من الاعراب نحو قوله تعالى (ان الذين كفروا
 سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون) فان جملة لا يؤمنون
 بدل من جملة سواء عليهم ءانذرتهم وهى جملة لها محل من الاعراب
 لوقوعها فى محل الخبر لان الذين (او تأكيذا) اى اوتقع الجملة تأكيذا
 لفظيا (للثانية) اى للجملة التى لها محل من الاعراب فقط لا للمفرد فان الجملة
 لا تقع تأكيذا المفرد فمثال البديل الجملة الفعلية نحو زيد ضرب ضرب
 ومثال بدل الجملة الاسمية نحو زيد ابوه قائم ابوه قائم فان جملة ضرب
 فى المثال الاول وجملة ابوه قائم فى المثال الثانى بدلان لفظيان من الجملة
 التى وقعت قبلهما (او بيانا) اى اوتقع الجملة عطف بيان (لها)
 اى للثانية التى هى جملة لها محل من الاعراب وقوله (على رأى)
 خبر لمبتدأ محذوف يعنى جواز وقوعها بدلا وعطف بيان مبنى على
 مذهب اهل المعانى فان الجملة انما تكون بدلا وعطف بيان على رأى
 اهل المعانى لا على رأى النحاة ثم استأنف الاشارة الى اعراب
 هذه التوابع فقال (فيكون اعرابها) اى اعراب الجمل الواقعة
 صفة ومعطوفة بدلا وتأكيذا وبيانا (على حسب اعراب المتبوع)
 وهو ظرف مستقر على انها خبر بكون اى يكون اعرابها ثابتا مبنيا على
 اعراب يكون مطابقا لاعراب متبوعها فان المذكورات من قبيل
 المعمول بالاتباع كما سيجى وقوله (فظهر من هذه الجملة) اجمال
 لما فصله فيما قبل والفاء فيه فذل لك اى ظهر من جملة ما ذكر من قوله
 فان اريد الى ما ذكر هناك وفائدته حصول العلمين للطالب احدهما

علم تفصيلي والثاني علم اجمالي وهو اولى من علم واحد (ان الجملة)
اي جنس الجملة (قسمان قسم في تأويل المفرد فيكون له اعراب في
كل موضع كما لمفرد) اي كما يكون للمفرد اعراب في كل موضع
فان كلامنا في مفرد يقع مركبا مع عامله فلا يرد ان من المفرد ما لا يكون
له اعراب كما في مقام التعدد (وذلك) اي القسم الذي يكون في
تأويل المفرد (ايضا) اي كاتقسام مطلق الجملة عليها (قسمان)
وقوله (ما اريد) خبر لمبتدأ محذوف اي الاول من القسمين ما اريد
(به لفظه) اي جملة اريد بها لفظها وقوله (وما اريد به معنى مصدرى)
خبر لمحذوف ايضا اي القسم الثاني منهما جملة اريد بها معنى
مصدرى وتأويل ما كما عرفت وقوله (وقسم) بالرفع مبتدأ وقوله
(من الجملة) ظرف مستقر على انه صفة للقسم وقوله (لا يكون في
تأويل المفرد) خبره اي لا يكون مأولة بالتأويل المذكور ولا ينافي
هذا ان تكون مأولة بتأويل غير ما ذكر (فلا تكون) اي الجملة التي
لا تكون في تأويل المفرد (معمولة) في جميع المواضع لكون الاصل
في الجملة ان لا تكون معمولة لكونها مستقلة في الافادة وقوله (الا في
خمس مواضع) استثناء مفرغ من قوله لا تكون معمولة اي لا تكون
كذلك في كل موضع الا في خمس مواضع (خبر) اي الاول من الخمسة
وقوعها خبرا لمبتدأ اولان ونحوها (ومفعول) اي والثاني مفعول
(وجواب) اي والثالث جواب لشرط جازم مع الفاء او اذا كان
(وحال) اي والرابع حال (وتابع) اي والخامس تابع لمفرد او الجملة
لها محل من الاعراب ولما فرغ من بيان المقدمة شرع في المقصود
وهو تقسيم المفعول وبيان حكم كل منه فقال (ثم) ان (المفعول)
وهو معطوف على قوله ان الالفاظ يعني اعلم اولاً ان الالفاظ الموضوعات
كذا ثم اعلم بعدما علمته ما لا يكون معمولاً ان المفعول (على نوعين
معمول بالاصالة) اي النوع الاول منهما معمول بالاصالة اي بقيام
مقتضى الاعراب به (ومعمول بالتبعية) اي والثاني بسبب كونه
تابعاً لما قام به مقتضى الاعراب (الاول) اي النوع الاول وهو المفعول

بالاصالة (اربعة اقسام) من حيث اشتغالها لانواع الاعراب
(مرفوع ومنصوب ومجرور ومجزوم) فالاولان مشتركان بين الاسم
والفعل والثالث مختص بالاسم والرابع مختص بالفعل (الاول) اى القسم
المرفوع الاول (الفاعل) اى معمول يقال له الفاعل فى اصطلاح النحاة
(وهو) اى الفاعل فى الاصطلاح (ما) اى مرفوع (اسند) بصيغة
المجهول فعل ماضى اى نسب نسبة اسنادية وقوله (اليه) متعلق به
والضمير المجرور راجع الى ما وقوله (الفعل) بارفع نائب فاعله وقوله
(التام) صفة الفعل وقوله (المعلوم) صفة بعد صفة وقوله (او بمعنى)
موصول وهو بصلته او موصوف وهو بصفته معطوف على الفعل
واو ههنا للتويع وهو لبيان لنوعى الفاعل اى فكانه قال الفاعل
على نوعين احدهما ما اسند اليه الفعل والاخر ما اسند اليه اللفظ
الذى يلابس بمعنى الفعل وهو اسم الفاعل وسائر الصفات والمصدر
واسم الفعل والظرف المستقر فقوله ما جنس شامل لجميع المرفوعات وقوله
اسند اليه الفعل خرج به المبتدأ لانه ما اسند اليه الخبر وقوله التام
احتراز عن مرفوع اسند اليه الفعل الناقص وقوله المعلوم احتراز
عن ما اسند اليه الفعل المجهول وهو نائب الفاعل (نحو ضرب زيد)
هذا مثال لما اسند اليه الفعل (واقام الزيدان) مثال لما اسند اليه
معنى الفعل وهو الصفة المشتقة (وهيهات زيد) مثال لما اسند اليه
معنى الفعل الذى هو غير مشتق (والثانى) اى المرفوع الثانى من
للسعة (نائب فاعل) ويقال له ايضا مفعول مالم يسم فاعله (وهو)
اى نائب الفاعل (ما اسند) اى مرفوع اسند اى نسب نسبة اسنادية
(اليه) اى الى ذلك المرفوع (الفعل التام المجهول) خرج الفاعل
بالقيد الاخير (او ما) اى او اسند اليه لفظ (بمعناه) اى ملابس بمعنى
الفعل المجهول كاسم المفعول واسم المنسوب (نحو ضرب زيد)
بصيغة المجهول مثال لما اسند اليه الفعل (وامضروب الزيدان)
مثال للجملة الفعلية التى مبتدؤها اسم مفعول ونائب فاعله ساد مسد
الخبر واما مثال اسم المفعول الذى اسند الى نائب فاعله وهو معه

مركب فتحوز يد مضروب مثال لما اسند الى المستر اوزيد مضروب
 غلامه وهو مثال لما اسند الى الظاهر اوزيد هاشمي ابوه مثال لاسم
 منسوب اسند الى الظاهر ثم شرع في بيان مسئلتها فقال
 (ولا يكونان) اي لا يكون الفاعل ونائبه لفظين من الالفاظ (الا اسمين)
 اي الا يكونان اسمين وقوله (او في تأويله) ظرف مستقر معطوف
 على اسمين اي او يكونان في تأويل الاسم وقوله (غير) بالنصب على
 الاستثنائية اي الا (ان النائب قد يكون جاراً ومجروراً) لما سبق
 ان متعلق الجار قد يسند الى الجار والمجرور من فروع المحل على انه
 نائب الفاعل (نحو مر يزيد) فان مر فعل مجهول وزيد المجرور
 بالباء من فروع المحل على انه نائب فاعله بخلاف الفاعل فانه لا يسند
 الى الجار والمجرور وقوله (فيجب) معطوف على يكون يعني انه اذا كان
 النائب جاراً ومجروراً يجب (افراد عامله) اي جعل عامله مفرداً
 وان كان المجرور ثنية وجمعاً (وتذكيره) اي يجب جعله مذكراً
 وان كان المجرور مؤنثاً فيقال مر يزيد ومر بردين ومر يزيد
 ومر بهند وكذا اذا كان المجرور ضميراً يقال مر به ومر بهما ومر بهم
 ومر بها ومر بهما ومر بهن وانما كان كذلك لان الفعل تابع لفاعله
 في الافراد والتذكير وليس بتابع لمفعوله ولما حذف فاعله اسند
 الى المجرور وهو ليس بفاعله حقيقة (ولا يجوز تقديمها) اي تقديم
 الفاعل ونائبه (على عاملهما) وهذا امر استقرائي يعني انه لا يستعمل
 العامل لهما الامدما وان جاز تقديمهما عقلاً واستدل بعضهم بان
 الفاعل لا يجوز تقديمه لانه لو قدم التمس بالمبدأ ولانه كالجزء الناقص
 من عامله ولو قدم عليه لزم تقديم الجزء وهذا الاستدلال منقوض
 في حق النائب كذا قاله الشارح وقوله (ولا حذفهما معا) يعني انه
 لا يجوز حذف الفاعل ونائبه عن العامل بحيث يبقى العامل بلا فاعل
 ولا نائبه وانما قال معاً فان حذف احدهما مع ذكر الآخر جائز
 وقوله (الامن المصدر) استثناء مفرغ والمستثنى منه محذوف اي
 لا يجوز حذفهما من عامل الامن المصدر فانه يجوز حذف الفاعل

منه (وقد مر) اى بيان حذفهما معا منه ثم شرع فى بيان اقسامهما
 فقال (وكل منهما) اى من الفاعل ونائبه (قسمان مضمير) اى الاول
 مضمير (ومظهر) اى والثانى مظهر والمضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب
 او غائب تقدم ذكره لفظا او معنى والمظهر ما لبس كذلك (فالمضمر
 ايضا) اى كاقسام مطلق الفاعل (على قسمين مستتر) اى احدهما
 ضمير مستتر موجود فى النية واس له وجود لفظى وخطى (وبارز)
 اى والاخر بارز اى متصل بعامله وقرينة هذا القيد ماسياآتى
 (فالمستتر ايضا) كاقسام مطابق المضمر (قسمان واجب الاستتار) اى
 واجب استناره وهذه الاضافة اضافة لفظية مثل حسن الوجه اى القسم
 الاول واجب الاستتار (بحيث) اى ملابسا بحيث (لا يجوز ابرازه
 ولا يسند عامله الا اليه) اى الى ذلك المستر ولا يجوز اسناده الى
 الظاهر (وجاز الاستتار) اى والقسم الثانى جائز استناره (بحيث
 يسند عامله تارة اليه وتارة) اى ويسند تارة (الى اسم ظاهر والاول)
 اى واجب الاستتار (فى المتكلمين) بصيغة التثنية وهو ظرف مستقر
 خبر للمبتدأ اى يكون فى المتكلم وحده والمتكلم مع الغير وقوله
 (والمخاطب) بالجر معطوف على المتكلمين اى ويكون فى المخاطب
 (المفرد المذكور من غير الماضى) اى حال كون المتكلمين والمخاطب
 المفرد من غير الماضى فانهما فى الماضى بارزان ليسا بمستترين نحو ضربت
 وضربنا وضربت والمراد من غير الماضى هو المضارع بانواعه سواء
 كان امرا او نهيا وسواء كان مثبتا او منفيا (نحو اضرب) مثال
 المتكلم وحده (و) مثاله مع الغير (نضرب و) مثال المخاطب
 (تضرب) فان فاعل هذه الثلاثة هو انا فى الاول ونحن فى الثانى
 وانت فى الثالث مستترات تحتها ابدا ولا يسند هذه الثلاثة الا الى ماتحتة
 من الضمائر (وفى اسم فعل الامر) معطوف على قوله فى المتكلمين
 اى ويكون واجب الاستتار فى اسم فعل كان بمعنى الامر (نحو
 نزال) بمعنى ازل (وصه) بسكون الهاء بمعنى اسكت (ومه) بفتح
 الميم وسكون الهاء بمعنى اكفف وحكم كل واحد من الثلاثة حكم سماء

الذى هو الامر المخاطب فيدخل في حكم المخاطب المفرد المذكور
ويستترانت تحته على سبيل الوجوب واما حكم اسم فعل يكون بمعنى
الماضى فحكم الماضى الغائب الذى يجوز استنثار فاعله واطهاره نحو
هيهات زيد وزيد هيهات (وفي افعال التفضيل) معطوف على ما قبله
اى ويكون واجب الاستنثار ايضا فى اسم التفضيل (فى غير مسئلة
الكحل) واما فى مسئلة الكحل وهى التى سبقت فى باب العامل فهو
جائز الاستنثار (نحو زيد افضل من عمرو) فان فاعل افضل هو
ضمير غائب تحته مستتر ابدا (وفى اسم الفاعل والمفعول وما كان)
اى وفى الصفة التى كانت (بمعناها) اى بمعنى اسم الفاعل
والمفعول وهو الاسم المستعار فانه بمعنى اسم الفاعل اعنى مجترى
واسم المنسوب فانه بمعنى اسم المفعول (والصفة) بالجر معطوف
على ما قبله اى وفى الصفة (السببه والظرف المستقر)
فان الاستنثار واجب فيهن (اذا لم يوجد شرط عملهن) فى الفاعل
الظاهر فانه لو وجد شرط عملهن جاز الاستنثار والاطهار (نحو
جاءنى ضارب) هذا مثال لاسم الفاعل الذى لم يوجد شرط عمله
فى الظاهر ففاعله مستتر تحته وكذا قوله (او مضروب) اى جاءنى
مضروب (او اسد ناطق) اى جاءنى اسد اى مجترى ناطق (او هاشمى)
اى جاءنى هاشمى (او حسن) اى جاءنى حسن وقوله (ونحو)
معطوف على نحو السابق اى ونحو (فى الدار زيد) فان فواعل كل
من المذكورات مستتر لعدم اعتمادهن على شئ وكذا فى الدار ظرف مستقر
وفاعله المنقل من المتعلق المحذوف مستتر تحته وهو مع فاعله جملة
او مركب مرفوع محللا خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر ولا يجوز ان يكون زيد
فاعلا لظاهره لعدم اعتماده على شئ من الاستفهام والتثنية وغيرهما
واعادة لفظ نحو ههنا لئلا يتوهم عطف زيد على ضارب ويكون فى
الدار ظرفا لغوا حتى يكون التقدير جاءنى فى الدار زيد (وفى تثنية
اسم الفاعل) اى ويكون واجب الاستنثار ايضا فى تثنية اسم الفاعل
(والمفعول) سواء كان تثنية المذكر او المؤنث (وجعهما) اى وفى

جمع اسم الفاعل والمفعول (السالم مطلقا) يعنى حكم تثنيتهما
 وجعهما ليس تحكم مفردهما فان وجوب الاستنار في مفردهما
 مقيد بعدم وجود شرط عملهما بخلاف حكمهما ههنا فان الاستنار
 واجب في تثنيتهما وجعهما السالم سواء وجد شرط عملهما او لا
 (نحو جاءني رجلان ضاربان او مضروبان) اى جاءني رجلان
 مضروبان (او رجال) اى جاءني رجال (ضاربون او) جاءني رجال
 (مضروبون) فان المذكرات وان وجد شرط عملهن لوجود
 الاعتماد على الموصوف يكون فاعلهن مستترات تحتهن وهو هما
 في التثنية وهم في الجمع المذكر السالم وهن في الجمع المؤنث السالم
 (وفي عدا) اى ويكون وجوب الاستنار في عدا (وخلا) وقوله
 (فعلين) حال منهما اى حال كونهما فعلين وهو احتراز عن كونهما
 حرفي جر فانه لا يتصور في الحروف الاستنار فضلا عن الوجوب
 (وفي ماعدا وما خلا) اى ويكون ايضا في ماعدا وما خلا فان وجود
 ما المصدرية فيها يكون نصا على كونهما فعلين (وليس) اى وفي
 لفظ ليس (ولا يكون) اى وفي لفظ لا يكون حال كونهما مستعملين
 (في باب الاستثناء نحو جاءني القوم عدا) اى جاوز ذلك الجائئ
 (زيدا وليس) اى جاءني القوم ليس الجائئ منهم (زيدا ولا يكون)
 اى جاءني القوم لا يكون الجائئ منهم (زيدا) ولما فرغ مما وجب فيه
 الاستنار شرع في القسم الثاني الذي جاز فيه الاستنار فقال
 (والثاني) اى جاز الاستنار يكون (في الغائب المفرد والغائبة المفردة)
 من الماضي او غيره (نحو زيد ضرب) هذا مثال للغائب المفرد وفاعله
 مستتر من الماضي (او يضرب) اى او زيد يضرب هذا مثال
 ايضا من المضارع (اولي ضرب) اى زيد ليضرب (اولاي ضرب)
 اى زيد لا يضرب (وهند ضربت وتضرب وتضرب اولاي تضرب)
 مثال للغائبة المفردة وفاعله مستتر (ويقال) اى كما يجوز استناره
 في الامثلة السابقة يجوز ايضا ان يقال (ضرب زيد وكذا البواق)
 اى يضرب زيد اولي ضرب زيد اولاي ضرب زيد او ضربت هند

او تضرب هند اولاً تضرب هند (ولا يستتر فيه) اى فى نحو ضرب
 زيد (ضمير حيثئذ) اى حين اذا ساند الى الفاعل الظاهر (وفى شبه
 الفعل) اى ويكون ايضا فى اسم يشبه الفعل (مما ذكر) اى من
 اسم الفاعل والمفعول وما بمعناهما والصفة المشبهة وافعل التفضيل
 والظرف المستقر (اذا وجد) يعنى ان الاستتار جائز فى هذا الذى
 ذكر عند وجود (شرط عمله) اى عمل كل واحد منهما فى الفاعل
 الظاهر وقوله (غير التثنية) بالنصب حال من ما فى قوله مما ذكر اى
 حال كون ما ذكر غير التثنية (والجمع المذكورين) وهو صفة للتثنية
 والجمع اى غير التثنية والجمع اللذين ذكرا فيما قبل فان الاستتار واجب فيها
 وكذا تثنية اسم المفعول وجمعه (نحو زيد ضارب او) زيد (مضروب
 او) زيد (اسد ناطق او) زيد (هاشمى او) زيد (حسن او) زيد
 (فى الدار) وهذا كله مثال لما يستتر الفاعل تحته ويرجع الى المبتدأ مع
 ان كلا منها مما وجد شرط عمله لوجود الاعتماد على المبتدأ
 ثم بين الطرف الآخر من الجواز فقال (ويقال) اى ويجوز ان يقال
 (زيد ضارب غلامه) باسناد الضارب الى الفاعل الظاهر (وكذا
 البواقى) وهى زيد مضروب غلامه وزيد اسد ناطق غلامه وزيد هاشمى
 ابوه وزيد حسن وجهه وزيد فى الدار غلامه (فلا يستتر) اى لا يستتر
 الضمير فيما ذكر من البواقى ليكون الاسناد فيهن الى متعلق زيد
 ولما فرغ من بيان الضمير المستتر بنوعيه شرع فى بيان البارز المتصل
 فقال (واما البارز المتصل فى تثنى الافعال وهو) اى البارز الذى
 يكون فى تثنى الافعال (الالف نحو ضربا) فى تثنية الماضى الغائب
 (وضربتا) فى تثنية مؤنثه (وضربتما) فى تثنية المخاطب والمخاطبة
 فالالف فى كل من التثنية ضمير بارز مرفوع محلا على انه فاعله والتاء
 فى ضربتا علامة التأنيث وفى ضربتما علامة الخطاب والميم فيه
 زائدة لدفع الالتباس بالالف الاشباع هذه امثلة لتثنى الماضى
 واما امثلة غيره من المضارع والامر والنهى فقوله (ويضربان)
 فى تثنية الغائب للمضارع (وتضربان) فى تثنية الغائبة والمخاطب

والمخاطبة (وليضرى) فى تثنى الامر الغائب (واضرى) فى تثنى الامر الحاضر (ولا يضرى) فى تثنى النهى الغائب (ولا تضرى) فى تثنى النهى الغائبة والمخاطب والمخاطبة (وفى جمعها) اى ويكون البارز ايضا فى جمع الافعال المذكورة (المذكر) بالجر صفة الجمع (وهو) اى البارز المتصل الذى يكون فى جمعها (الواو) ملفوظة او مقدرة (نحو ضربوا) فى الجمع المذكر الغائب والواو ملفوظة (وضربتم) فى الجمع المخاطب والواو مقدرة (اذا صله) اى لان اصل ضربتم (ضربتموا) كما قرئ به فى قراءة قالون وابن كثير فيكون فى قراءتهما ملفوظة هذا فى الماضى واما فى المضارع فقوله (ويضربون) فى جمع المذكر الغائب (وتضربون) فى جمع المذكر المخاطب وقس عليه الامر والنهى وهو ليضربوا فى جمع المذكر الامر الغائب واضربوا فى جمع المذكر الامر الحاضر ولا يضر بوا فى جمع المذكر النهى الغائب ولا تضر بوا فى جمع المذكر النهى الحاضر (وفى جمعها) اى ويكون البارز ايضا فى جمعها اى فى جمع الافعال (المؤنث وهو) اى الضمير البارز فيهن (التون) اى المفتوحة الخفيفة (نحو ضربن) فى جمع المؤنث الغائبة (وضربتن) فى جمع المؤنث المخاطبة وهى التون المفتوحة المشددة وانما شددت لان التون الاولى مقلوبة عن ميم اذا صله ضربتن (ويضربن) فى جمع المؤنث الغائبة للمضارع (وتضربن) فى جمع المؤنث المخاطبة له (وليضربن) فى جمع المؤنث للامر الغائب (واضربن) فى جمع المؤنث للامر الحاضر (ولا يضربن) فى جمع المؤنث للنهى الحاضر (وفى المخاطب المفرد) اى ويكون البارز ايضا فى المخاطب المفرد (مذكرا كان) اى ذلك المخاطب (او مؤنثا والمتكلم) بالجر معطوف على المخاطب اى وفى المتكلم وحده وقوله (فى الماضى) ظرف مستقر مجرور محلا على انه صفة للمخاطب والمتكلم اى فى المخاطب والمتكلم الكاشان فى الماضى (وهو) اى ذلك البارز المتصل فى المخاطب والمتكلم

(التاء نحو ضربت) وقوله (بحركات التاء) حال من ضربت
 اى ملتبسا بالحركات الثلاثة في التاء فانه ان كانت التاء مضمومة تكون
 للمتكلم وان كانت مفتوحة تكون للمخاطب وان كانت مكسورة
 تكون للمخاطبة (والتكلم) بالجر ايضا عطف على المخاطب
 اى ويكون البارز في التكلم (معه غيره) فقوله معه ظرف مستقر
 وقوله غيره مرفوع على انه فاعله والجملة حال من التكلم و (في الماضي)
 صقته (ايضا) اى كما كان التاء في التكلم وحده له (وهو) اى ذلك
 البارز المتصل (نا) اى لفظنا (نحوضر بنا وفي المخاطبة) اى ويكون
 البارز ايضا في المخاطبة (المفردة في غير الماضي) فانه في الماضي بكسر
 التاء كامر (وهو) اى ذلك البارز الواقع فيها (الياء نحو تضرين)
 في المخاطبة للمضارع (واضربى) في الامر الحاضر (ولا تضربى)
 في النهي الحاضر ولما فرغ من احوال ما اسند اليه من المضمر شرع
 في بيان المظهر فقال (واما المظهر) اى واما الفاعل او نائبه اذا وقعا
 غير مضمر مستتر او بارز (فظاهر) اى فهو ظاهر فانه غير المضمر من
 الفواعل ولما كانت احوال مسنده مختلفة اراد ان يبينها فقال
 (واذا اسند اليه) اى الى الفاعل المظهر او نائبه (العامل) اى
 الفعل العامل (يجب افراده) اى يجب ايراد ذلك الفعل مفردا
 (وغنيته) اى ويجب ايضا ايراده على صيغة الغائب (ولو كان)
 اى ذلك الفاعل المظهر (مثنى او مجموعا نحو ضرب الزيدان او)
 ضرب (الزيدون) فان الفاعل فيهما مثنى ومجموع ولكن عامله الذى
 هو ضرب مفرد وغائب اعلم ان لو وان استعملتا فيما يكون الحكم فى
 نقيض المذكور اولى من المذكور ويقال لهما الوصلية وهو ههنا
 ان المذكور هو المثنى والمجموع ولو كان افراده واجبا فيهما ووجوبه
 فى نقيضهما وهو المفرد اولى واحفظ هذا وانما وجب افراده فانه
 لو كان الفعل العامل مطابقا للمثنى والمجموع لزم ان يكون على صيغة
 المثنى والمجموع وقد عرفت ان الف التثنية وواو الجمع فى الافعال هما
 فاعلان لها فيلزم حينئذ ان يكون للفعل فاعلان احدهما البارز

والآخر هو المظهر فلا يجوز هذا لزوم تعدد الفاعل وانما وجب
غيته فان المخاطب والمخاطبة لا يجوز اسنادهما الى المظهر فانه
ان كان الفعل ماضيا ففاعله فيهما ضمير بارز وان كان مضارعاً ففاعل
المخاطب مستتر تحته على سبيل الوجوب وفاعل المخاطبة بارز البتة
وهذا الحكم يختص بالفعل فان اسم الفاعل والمفعول فاعلهما في
التثنية والجمع مستتر تحتهما والالف والواو فيهما ليسا بضميرين بل هما
اعراب وتطبيقيهما للضمائر التي تحتهما واجب والله اعلم (وان كان)
اي المظهر (مؤثراً حقيقياً) لا مؤثراً لفظياً كما سيحكي تعريف الحقيق
واللفظي (من الادميين) اي حال كون ذلك المؤث الحقيقى من
مؤث بنى آدم لا من غيره من الحيوانات (مفرداً) اي حال كون ذلك
المؤث مفرداً (اومثنى) يعنى لاجعاً (متصلاً) اي حال كونه متصلاً
(بعامله) اي بعامله الذى هو فعل او ما يشابهه يعنى انه لا يكون
منفصلاً عنه بان يتوسط بينه وبين عامله غيره (يجب تأنيثه) اي
تأنيث عامله مطابقاً لذلك المظهر ولا يجوز تذكيره (ان كان)
اي هذا الوجوب مع وجود ما ذكر مقيد بقوله ان كان ذلك العامل
(متصرفاً) واما ان لم يكن من الافعال المتصرفه فلا يجب تأنيثه ايضا
كما اذا كان العامل من فعل المدح والذم والتعجب فان فعل التعجب
لا يتغير اصلاً واما فعل المدح والذم فيجوز تذكيره وتأنيثه (نحو
ضربت هند او الهندان) فان هندا مؤث حقيقى من الادميين متصل
بعامله وان عامله من الافعال المتصرفه وهذا مثال لما اسند اليه
الفعل وقوله (وزيد ضاربة جاريتة) مثال لما اسند اليه شبه
الفعل فان ضاربة وان كان مما جرى على زيد لكونه خبراً له لكنه
في الحقيقة مسند الى متعلقه وهو جاريتة فالجارية مؤث حقيقى
من الادميين غير منفصلة عن عامله والمسند اسم فاعل مشتق من
الافعال المتصرفه (وكذا) اي الحكم فى وجوب التأنيث لحكم
ما ذكر (اذا اسند) اي العامل (الى ضمير المؤث) اي لالى الظاهر
بان يكون تحته ضمير راجع الى مؤث مطلقاً سواء كان ذلك المؤث

آدميا اوغير آدمى وسواء كان المؤنث حقيقيا اوغير حقيقى وقوله
 (غير جمع المذكر) منصوب على انه حال من المؤنث اى حال كون
 ذلك المؤنث الغير الحقيقى غير جمع المذكر (المكسر العاقل) فانه
 وان كان داخلا فى المؤنث الغير الحقيقى لكونه مؤنثا باعتبار الجماعة
 لكنه اذا اسند الفعل الى ضميره لا يجب تأنيثه بل يجوز تأنيثه وتذكيره
 كما سيبنى وقوله (نحو هند ضربت اوضاربه) مثال لما اسند
 الى ضمير الحقيقى وقوله (الشمس طلعت او طالعة) مثال لما اسند
 الى ضمير الغير الحقيقى وقوله (وفى غيرهما) متعلق بقوله (يجوز)
 اى فى غير المؤنث الحقيقى الذى اسند اليه العامل وغير مطلق
 المؤنث الذى اسند الى ضميره العامل يجوز (تأنيث عامله وتذكيره)
 وكان المراد من الغير ما كان مؤنثا غير حقيقى او كان
 حقيقيا ولم يكن من الآدميين او كان من الآدميين ولم يكن مفردا
 او مثنى بل جمعا او كان مفردا او مثنى ولم يكن متصلا بعامله
 وقوله (ان كان مؤنثا) قيد لخراج المذكر فانه لما كان لفظ الغير
 مضافا الى الحقيقى والى ضمير المؤنث دخل فيه الاسناد الى المذكر
 فان نحو جاء زيد يصدق عليه انه غيرهما فقوله (نحو طلعت) الشمس
 (اوطلع الشمس) مثال لغير الحقيقى الذى اسند اليه الفعل وقوله
 (ونحو سارت) الناقة (اوسار الناقة) مثال للمؤنث الحقيقى من
 غير الآدميين وقوله (ونحو جاءت) المؤمنات (اوجاء المؤمنات)
 مثال لجمع المؤنث الحقيقى من الآدميين وانما انث لكونه مؤنثا وتأويل
 الجماعة وانما ذكر لانه لما اعتبر فى تأنيثه تأويل الجماعة اضمحل
 تأنيثه الحقيقى وقوله (ونحو جاءت اوجاء القاضى اليوم امرأة)
 مثال للمؤنث الحقيقى من الآدميين لكنه انفصل المسند اليه وهو
 امرأة عن عامله بالمفعول والظرف وقوله (والرجال جاءت اوجاؤا)
 مثال لما اسند الى ضمير جمع المذكر المكسر العاقل وقوله (وجاءت)
 الرجال (اوجاء الرجال) مثال لما اسند الى ظاهر جمع المذكر
 المكسر العاقل وانما انث وتأويل الجماعة وذكر لكون تأنيثه من

الغير الحقيقى فان اسلمه مذكر وتأنيته اعتبارى ثم انه لما توقف بعض
احكام الفا عل من حيث اسناد عامه اليه على معرفة المؤنث
والمذكر اراد ان يبين المؤنث اولا لكونه وجوديا وعلى خلاف
الاصل وترك تعريف المذكر لكونه عد ميا يعرف بمعرفة ملكته
التي هو التأنيث وليكونه الاصل فقال (والمؤنث) في عرف النحاة
(ما) اى اسم وقوله (فيه) ظرف مستقر وقوله (علامة التأنيث)
بالرفع فاعله والجملة صلة ما اوصفته اى هو اسم وجد فيه
علامة من علامات التأنيث وقوله (لفظا) حال من علامة التأنيث
وقوله (او تقديرا) معطوف عليه اى حال كون تلك العلامة ملفوظة
او مقدرة ولما كان معرفة المرف موقوفة على معرفة التعريف
ومعرفة التعريف موقوفة على معرفة اجزائه اراد ان يبين معرفة
جزء التعريف انذى هو علامة التأنيث لان باقى اجزائه ليس بمجهول
فقال (وهى) اى علامة التأنيث (التاء الموقوفة عليها) وقوله
(هاء) بالنصب حال من ضمير عليها اى التاء التى وقف عليها حال
كونها هاء فقوله (نحو ظلمة) مثال لما فيه التاء الملفوظة وقوله
(وشمس) مثال لما فيه التاء المقدره فان التاء فيها مقدرة بدليل ظهورها
فى تصغيرها فان تصغير الشمس شمسة وقوله (وا لاف) بالرفع
معطوف على قوله التاء اى وعلامة التأنيث الالف (المقصورة)
ايضا وقوله (نحو حبل) مثال لما فيه الالف المقصورة من المؤنث
الحقيقى وقوله (ودعوى) مثال لما فيه الالف كذلك من المؤنث
الغير الحقيقى فان الاول صفة امرأة ذات حل من الحيوان له مذكر
بحذائه والثانى مصدر من قبيل اسم المعنى وقوله (والالف الممدودة)
معطوف ايضا على ما قبله وقوله (نحو حراء) يحتمل ان يكون
مثالا للحقيقى وغيره فانه ان وصف بها حيوان مثلا امرأة حراء يكون
حقيقيا وان وصف بها غيره مثل حجر حراء يكون من غيره ثم ان
اسماء العدد لما كانت مخالفة لهذا الاصل اراد ان يبينه عليه فقال
(وهذا) وهو مبتدأ وقوله (فى غير ثلثة) ظرف مستقر على انه

خبره اى هذا الحكم وهو كون المؤنث بعلامة التأنيث وكون المذكر
 تخلافا كائن في غير لفظ ثلثة من اسم العدد حال كونه مثنى (الى
 عشرة فان مذكرها) اى مذكر تلك الاعداد الثمانية (بالتاء وموئنتها
 بحذفها) اى بحذف التاء (نحو ثلثة رجال) وهذا مثال للمذكر
 فان العدد تابع في التذكير والتأنيث الى ميمها ومفرد ميمها هو
 الرجل وهو مذكر (واربع نسوة) وهذا مثال للمؤنث فان مفرد
 ميمها هو النساء وهو مؤنث ثم شرع في بيان حال المركب في هذا
 الباب فقال (واذا ركبت ثلثة) والزيادة عليها ايضا (اى تسعة)
 وقوله (مع عشرة) ظرف لركبت اى ركبت ثلثة وما زاد عليها
 من اربعة الى تسعة مع عشرة وقوله (اثبت) فعل مجهول وقوله
 (التاء) نائب فاعله والجملة جواب اذا اى جعلت التاء ثابتة (في الجزء
 الاول فقط) اى لا في الجزء الثانى (فى المذكر) متعلق بابنت (نحو
 ثلثة عشر رجلا) ولا يثبت في الجزء الثانى مع الاول او مفردا
 فلا يقال ثلثة عشرة رجلا او ثلث عشرة رجلا وقوله (وفى الثانى)
 معطوف على قوله فى الاول اى اثبت التاء فى الجزء الثانى (فقط
 فى المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة) وانما عدل عن الاصل فى هذا
 الباب فان الثلثة فا فوقها لما كان نصا للجمع ولم يحتمل الافراد لزم
 دخول التاء التى هى علامة التأنيث لتكون علامة لتأنيث الجماعة
 اللازمة لهذه الاعداد ولكن لما لزم ان يفرق بين مذكرها
 وموئنتها اختير التاء لمذكرها الذى هو اشرف واقدم بالزمان ثم لم
 يدخل فى موئنتها ليحصل الفرق وانما لم يدخل التاء فى الجزئين
 فى المركبات لئلا يجتمع علامتا التأنيث فى التركيب الذى هو كالمفرد
 من جنس واحد اى بان يكون كلاهما تاء واما ان كان احدهما
 تاء والاخر الفا يجوز اجتماعهما نحو احدى عشرة امرأة فانهما
 لبسا من جنس واحد وانما اجتمع الجنسان فى اثنا عشرة لان التاء
 فى الجزء الاول وقعت فى الوسط لا فى الآخر كذا فى الشرع ثم انه لما
 عرف المؤنث مطلقا اراد ان يعرف انواعه فقال (والتأنيث)

الحقيقى ما) اى هو المؤنث الذى (بازائه) اى حاصل بازاء مسماه
وبمقابله (ذكر من الحيوان نحو امرأة) هذا مثال لما وقع بازائه ذكر
من الادميين (وناقة) وهذا مثال لما وقع بازائه ذكر من سائر
الحيوان فان مقابل ناقة وقع جل وانما قيد بقوله من الحيوان
ليخرج منه نحو النحلة فانه يطلق على مؤنث النحل ويصدق عليها
ان بازائها ذكر لكنها لما لم يكن من الحيوان بل من الاشجار لا يطلق
عليها الحقيقى بل هى لفظى (واللفظى) اى والتأنيث اللفظى
(بخلافه) اى ملتبس بخلاف الحقيقى بان لم يكن بازائه ذكر او كان
لكند ليس من الحيوان كما عرفت بل تأنيثه لبس الالوجود علامة
التأنيث فى لفظه فقط (نحو غرفة) بضم الغين المعجمة وقحها وهو
مثال لما وجد فيه علامة التأنيث ملفوظة (وشمس) وهو مثال
لما وجد فيه مقدرة ثم انه لما توقف معرفة بعض احكام الفاعل
على معرفة الجمع باتوابعه وعلى معرفة الثنى ايضا اراد ان يبين كلا
منها بتعريفها فقال (والجمع المكسر) اى الجمع الذى يقال له
المكسر (ما) اى هو جمع (تغبر) وهو فعل ماضى معلوم وقوله
(صيغة) بالرفع فاعله ولكون لفظ الصيغة مؤنثا لفظيا ذكر عام له
اى تغير صيغة (مفردة نحو رجال) فان مفردة رجل فقد تغير بجعل
الراء مكسورة وبادخال الف بين الجيم واللام والمراد بالتغير اعم
من تغير ما لفظا ومن تغير تقديرها فان الفلك مثلا مفردة بضم الفاء
وسكون اللام وجمعه كذلك من غير تغير فى مفردة لفظا ولكن
ان اعتبر ضمة الفاء كضمة قنل فهو مفرد كقوله تعالى (فى الفلك
الشحون) وان اعتبر كضمة اسد جمع اسد فهو جمع كقوله تعالى (حتى
اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم) وايضا ان المراد بالتغير هو التغير للجمعية
فان تغير كلمة مصطفون بعد الجمعية لا يعتبر ولا يصدق عليه التعريف
بل هو جمع سالم وانما قدم المكسر مع ان الشرافة فى السالم لكون
المكسر قريبا للمؤنث فانه اعم من المذكر والمؤنث وايضا هو مؤنث
باعتبار الجماعة بخلاف السالم (وجمع المذكر السالم ما) اى هو جمع

(لحق آخر مفردة) وهو منصوب على انه مفعول لحق وقوله (واو مضموم)
بالرفع فاعل لحق قدم مفعوله لكون ذيل الفاعل طويلا فقول
مضموم اسم مفعول ونائب فاعله قوله (ما قبلها) وهو مع نائبه
مركب مرفوع على انه صفة واو وقوله (اوياء مكسور ما قبلها)
معطوف على قوله واو وهذا بيان للتوعين من الجمع وقوله (ونون
مفتوحة) بالرفع معطوف على احد الامر ين من قوله واو اوياء
يعني احد من الجمع مالحق آخره واو مضموم ما قبلها ونون مفتوحة
والآخر منه مالحق آخره ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة وقوله
(في غير الاضافة) ظرف لقوله لحق اي لحق آخره نون مفتوحة في
كل حال الا في حال اضافته الى ما بعده (فان النون تحذف فيها)
اي في الاضافة (نحو مسلمون) هذا مثال للنوع الاول للجمع
(ومسلمين) مثال للنوع الثاني منه (وجمع المؤنث السالم مالحق
آخره مفردة الف وتاء) والمراد بآخر المفرد اما آخره حقيقة (نحو
مسلمات) او اعتبارا كصواحيبات وسواء كان مفردة مؤنثا كالثلاثين
او مذكر كقوله تعالى (اشهر معلومات) (والثنية) وهو قد يعبر بالثني
(ما) اي هو اسم (لحق) اي في اصل وضعه لا بعد كونه مثنى
(آخر مفردة الف اوياء) اي هو نونان احدهما مالحق الف اذا كان
في حالة رفعه والثاني مالحق آخر مفردة ياء مفتوحة ما قبلها اذا كان
في حالة نصبه وجره (ونون) اي لحق في النوعين نون (مكسورة
في غير الاضافة وفيها) اي في حالة اضافته (تحذف) تلك النون
كامر في الجمع السالم (نحو مسلمان ومسلمين) ثم ارا دان ينه على
الفرق بين المجموع بان بعضها يعتبر مؤنثا تأويل الجماعة وبعضها
لا يعتبر فقال (وكل جمع) وانما اتى بلفظ كل لان المراد بالجمع ماهو
شامل لما كان واحده مذكرا او مؤنثا وسواء كان المؤنث حقيقيا
اولفظيا وقوله (غير جمع المذكر) بالجر صفة جمع اي كل الجمع
الذي غير جمع المذكر (السالم مؤنث) بالرفع خبر مبتدأ اي داخل
في تعريف المؤنث وبصدق تعريفه عليه فيجوز ان يكون من افراد

وقوله (لكونه) متعلق بالنسبة بين المتبدأ والخبر اى كونه مؤنثا
 لا لذاته بان يكون فيه علامة التأنيث بل لكون ذلك الجمع (بمعنى
 الجماعة) ويظهر ذلك الاعتبار فى عامله (واما جمع المذكر السالم
 فيجب تذكيره عامله) لانه وان جاز فيه التأنيث لكونه جماعة ايضا
 لكنه لا اختصاصه بذكور العقلاء ولسلامة صيغة مفردة غلب فيه
 جانب التذكير ولم يعتبر جانب تأنيثه فلا يرد عليه انه قد يعتبر لفظ
 بنون وارضون وسنين مؤنثا كما فى قوله تعالى (آمنت به بنوا اسرائيل)
 وقولهم والارضين السبع بتو صيغة بالسبع المؤنث وسنين كثيرة
 فان بنوا فى حكم المكسر وهو الانشاء والثانى والثالث فى حكم الجمع
 بالالف والثاء كذا فى الشرح (فتقول جاء المسلمون) ولا تقول
 جاءت (او رجل قاعد ناصروه) فيما كان عامله شبه فعل ولا تقول
 قاعدة هذا بيان حاله اذا اسند عامله الى ظاهر واما اذا اسند الى ضمير
 فهو قوله (واذا اسند) اى العامل (الى ضميره) اى الى ضمير راجع
 الى جمع المذكر السالم (يجب كونه) اى كونه عامله (جمعا مذكرا
 اذ لا يجوز ان يكون مفردا مؤنثا كما كان فى باقى الجموع (نحو المسلمون
 جاؤا) مثال لما اسند الى ضميره فعلا ما ضيا (او يجيئون) اى
 او المسلمون يجيئون مثال للمضارع (او جاؤن) اى او المسلمون
 جاؤن مثال لما اسند الى ضميره حال كون العامل اسم فاعل (واما جمع
 المذكر المكسر العاقل اذا اسند) اى عامله (الى ضميره) اى الى ضمير
 راجع الى ذلك الجمع (يجب ان يكون عامله مفردا مؤنثا) لان عامله
 حينئذ يسند الى ضمير تحته والضمير الذى تحته انما هو لفظ هى لكونه راجعا
 اليه باعتبار الجماعة والجماعة مفردة مؤنث والعامل يجب ان يكون مطابقا
 لما اسند اليه وهو مفرد مؤنث كذلك وكذا يجب ان يكون عامله كذلك
 (او جمعا مذكرا) ولا يجوز ان يكون جمعا مكسرا (نحو الرجال جاءت)
 مثال لما اسند الى ضمير المكسر واختار فيه انثى (او جاؤا) اى الرجال
 جاؤا مثال لما اسند الى ضمير المكسر واختار فيه التذكير (او جائية) اى
 او نحو الرجال جائية هذا مثال لما اسند الى الضمير حال كونه اسم فاعل مفردا

مؤثنا (اوجاؤن) اى او نحو الرجال جاؤن مثال لما اسند الى الضمير حال
 كون العامل جمعا مذكرا وما ينبغي ان ينسب بان المراد بالوجوب
 في قوله فيجب هو وجوب انحصار التخيير على الامرين يعنى انه يجب
 ان يكون احد من الامرين ويمتنع ان يكون غيرهما من جمع المؤنث
 (وغيرهما) بالرفع مبتدأ اى حال غير جمع المذكور السالم وجمع
 المذكور المكسر العاقل (من الجموع) وهو بيان للغير ومن يائية
 (اذا اسند) اى اذا اسند العامل فيهما (الى ضميرها) اى الى
 ضمير راجع اليها (يجب كون عاملها) اى عامل تلك الضمائر الراجعة
 الى ذلك الجمع (مفردا مؤثنا او جمعا مؤثنا) واطلق الجمع المؤنث
 ليكون شاملا للجمع المؤنث السالم والمكسر منه (نحو المسلمات
 جاءت) هذا مثال لما اسند العامل الى ضمير المؤنث السالم العاقل
 ولما اختار فيه المفرد المؤنث (اوجئن) اى او نحو المسلمات جئن هذا مثال
 لما اسند الى ضميره واختير فيه من احدا الامرين الجمع المؤنث (اوجائية
 اوجائيات) اى او نحو المسلمات جائية او المسلمات جائيات الاول
 مثال لما اسند العامل الذى هو اسم الفاعل واختير فيه المفرد المؤنث
 والثاني له كذلك لكن اختير فيه الجمع المؤنث وهذا مثال للجمع
 المؤنث المكسر العاقل واما مثال غير العاقل منه فهو قوله (والاشجار
 قطعت) على صيغة المجهول اسند الى نائب فاعله الذى تحته وهو
 ضمير راجع الى الاشجار الذى هو الجمع المكسر الغير العاقل واختير فيه
 المفرد المؤنث (او قطعن) اى او الاشجار قطعن مثال لما اختير فيه
 الجمع المؤنث (او مقطوعة او مقطوعات) او الاشجار مقطوعة
 او الاشجار مقطوعات هذا مثال لما اسند اليه اسم المفعول (والثالث)
 اى المرفوع الثالث من المرفوعات التسعة (المبتدأ) ولما كان للمبتدأ
 نوعان متافيان ولا يمكن اجتماعهما في تعريف واحد اراد ان يقسمه
 اولاً ثم يعرف كل واحد من النوعين بتعريف مستقل كما في الاستثناء
 فقال (وهو نوعان) ولما كان لفظ المبتدأ وموضوعا لكل من
 النوعين وضعاً مستقلاً ولم يوضع لمفهوم كل واحد يصدق عليهما

لم يصح ان يكون مقسما لهما فيجب ان يأول لفظ المبتدأ بلفظ يشملهما وهو ما يطلق عليه المبتدأ حتى يصح ان يكون مقسما ويقال لمثل هذا التأويل عموم المشترك (الاول) اى النوع الاول مما يطلق عليه المبتدأ (الاسم) والمراد بالاسم ههنا ما يقابل الصفة بقرينة قسمة لا ما يقابل الفعل والحرف اى الاسم الصريح الذى غير الصفة (او المأول به) اى او غير الاسم الصريح من الفعل او الجملة التى تأول بالاسم الصريح وقوله (المسند اليه) بالرفع على انه صفة لاحد الاخرين من الاسم الصريح والمأول به وهذا القيد احتراز عن الخبر الذى ليس بصفة نحو زيد ابوك واما الخبر الذى هو صفة نحو زيد ضارب فان زيدا ليس بمسند اليه له فان المسند اليه للصفة فى الحقيقة هو فاعله الذى تحته وايضا احتراز عن النوع الثانى من المبتدأ فانه مبتدأ لكنه ليس بمسند اليه بل مسند الى فاعله وقوله (المجرد عن العوامل اللفظية) بالرفع على انه صفة بعد صفة وهو احتراز عن الاسم المسند اليه انذى هو اسم باب كان او باب ان او غيرهما (نحو زيد قائم) هذا مثال لما اسند اليه وهو الاسم الصريح (وحق انك قائم) مثال لما هو مأول بالاسم فان قوله حق خبر مقدم وقوله انك قائم فى تأويل المفرد مبتدأ اى حق قيامك (ولابده) اى لافراق لهذا النوع من المبتدأ (من خبر) فانه لافائدة لذكرة بلا خبر فان كان الخبر ملفوظا فيها والا فيقدر (والثانى) اى النوع الثانى مما يطلق عليه المبتدأ (الصفة) وهى اللفظ الدال على ذات مبهم باعتبار معنى مقصود وهذا شامل لاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والاسم المنسوب والاسم المستعار نحو اقرشى اخوك ونحوا اسدال زيدان وقوله (الواقعة) بالرفع على انه صفة الصفة اى الصفة التى تقع (بعد كلمة الاستفهام او) كلمة (النفي) وهذا احتراز عن الصفة التى ليست بواقعة بعد هما فان مثلها مبتدأ من النوع الاول نحو ضارب زيد قائم وانما قال كلمة الاستفهام ولم يقل همزة الاستفهام او حرف الاستفهام ليكون شاملا لحرف الاستفهام

كالهزة وهل ولاسم الاستفهام نحو ماصانع الزيدان ومن خاطب
الشران وكذا متى واين وكيف وايا ن وكذا قال كلمة النفي
ليكون شاملا لحرف النفي وهي ما ولا وان ولاسم النفي نحو
غير قائم الزيدان ولفعل انفي نحو ليس قائم الزيدان قوله (رافعة)
حال من الضمير المستكن في الواقعة اى حال كون تلك الصفة
الواقعة رافعة (اظاهر) اى لفاعل ظاهر وهذا احتراز عن صفة
تكون فاعله مستترا نحو اقامان الزيدان وما قامون الزيدون فانهما
من النوع الاول للمبتدأ بان يكون الزيدان مبتدأ مؤخرًا ويكون
قامان اوقاثمون مع ضميره المستكن تحته مركبا على انه خبر مقدم
وقدم لكونه بعد الاستفهام والمراد بالظاهر ههنا ما لم يكن مستترا
سواء كان ذلك الظاهر اسما ظاهرا او اسما ضميرا فيدخل فيه قوله
تعالى (اراغب انت عن آلهي) (نحو اقام الزيدان) وهو مثال لصفة
وقعت بعد الاستفهام (وما قام الزيدون) وهذا مثال لما وقعت
بعد النفي واورد الفاعل في الاول ثنية وفي الثاني جمعا للثنتين
(ولا خبر لهذا المبتدأ لكونه بمعنى الفعل) فان قوله اقام وما قام
بمعنى اقام وما قام لان الاستفهام والنفي اولى بالفعل من الاسم واذا كانت
الصفة بمعنى الفعل يستدعى هو ما يستدعى الفعل وما يستدعى الفعل
هو الفاعل وقوله (بل فاعله) معطوف على قوله ولا خبر اى انه
لا خبر له بل فاعله اى فاعل ذلك المبتدأ (ساد مسد الخبر) ولما لم يكن
له خبر بل فاعل جعل مجموع المبتدأ والفاعل جملة فعلية لا اسمية
لان الاسمية مركبة من المبتدأ والخبر واذا لم يكن له خبر لم يكن
جملته اسمية لانفاء جزئه واما الفعلية لما كانت مركبة من الفعل
والفاعل ناسب ان يرجع جانب الفعلية ثم شرع في بيان المسائل
المختصة بالمبتدأ فقال (ولا يجوز تعدد المبتدأ) والمراد به هو
النوع الاول بقرينة النبادر عند الاطلاق لانه هو المشهور من
التوعين ولان سوق الكلام في مسائله والمراد من عدم جواز التعدد
هو تعدده لفظا بلا عاطف بشهادة الاستقراء واما التعدد معنى

اولفظا بعاطف فيجوز مثلا لايجوز ان يقول زيد زيد قائمان فانه
تعدد لفظا واما اذا قيل ان زيدان قائمان او زيد و زيد قائمان فيجوز
فان الاول تعدد معنى والثاني تعدد لفظا لكنه بعاطف ثم الخبر
ان كان خبر كل محضا لقا بخبر الاخر يوثى بالواو نحو ان زيدون فقيه
وكاتب وشاعر او يقال زيد وعمر و بكر كاتب وشاعر وفقيه
وان كان خبر كل موافقا بخبر الآخر فيثنى نحو ان زيدان عالمان
او ان زيدون عالون (والاصل في المبتدأ) اى الاولى بحاله عند عدم
المقتضى لتأخير (تقديمه) على الخبر لفظا لانه هو المحكوم عليه
وايضا هو الموصوف بالخبر والمحكوم عليه والموصوف مقدمان على
المحكوم والموصوف وجودا وما كان مقديما وجودا لينبغي ان يقدمه ذكرا
(وشروطه) اى شرط صحة كونه مبتدأ (ان يكون) اى ان يكون الاسم
الذى اراد جعله مبتدأ (معرفة) من المعارف بان يكون علما وموصولا
او مضمرا او اسم اشارة او معرفا باللام وانما اشترط هذا لان الغرض
من الكلام افادة فائدة ليست بحاضرة عند السامع والاخبار عن غير
المعلوم لا يفيد ولان في ايراده منكر يحصل الخلل بالغرض المطلوب
من الكلام وهو الافهام للسامع لان المتكلم اذا ابتدأ بنكرة يوجب
التفجير للسامع عن استماع الحديث وقوله (اونكرة) معطوف على
قوله معرفة اى او يكون ذلك الاسم نكرة (مخصصة) والتخصيص
هو تقليل الشركاء والمراد ههنا عند الجمهور هو التخصيص بشئ ما
للافادة فانه اذا كان المبتدأ ممكن الضبط فهو نكرة مخصصة حتى
يجوز ان يقال كوكب انقضى الساعة اى سقط ولذا اورد ابن الحاجب
في كفايته امثلة مخصوصة يقاس عليها و اشار اليه بقوله
اذا تخصصت بوجه ما (نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك)
يعنى اذا كان المبتدأ مقيدا بقيد فهو مخصص وفي هذه الآية قيد
بصفة وكذا اذا كان مقيدا بالمضاف اليه نحو صوت بلبل شغلنى
او بمتعلقه نحو افضل منك افضل منى وغيرها (ويجوز حذفه)
اى حذف المبتدأ من النوع الاول (عند قيام قرينة نحو زيد في

جواب من القائم) والسؤال جلة اسمية مبتدؤه من الاستفهامية
 وخبره القائم فاورد في الجواب بإيراد الخبر فقط وبحذف المبتدأ
 (اى القائم زيد) فحذف القائم لانه معلوم للسائل وانما جهله في
 الخبر (والرايع) اى المرفوع الرابع من التسعة (خبر المبتدأ وهو
 المجرد عن العوامل اللفظية) وبهذا القيد دخل المبتدأ وبقوله
 (المسند به) يخرج عن التعريف لانه ليس بمسند به بل هو المسند اليه
 وبقوله (غير الفعل ومعناه) يخرج الفعل الذى هو المجرد عن العوامل
 اللفظية المسند الى فاعله نحو ينصر زيد ويخرج به ايضا الصفة
 التى وقعت بعد كلمة الاستفهام والتنى رافعة لظاهرفانه يصدق عليه
 انه المجرد عن العوامل اللفظية والمسند به لكنه ليكون المسند به
 فيه معنى الفعل يخرج عن تعريف الخبر والفرق بين اسناد الفعل
 ومعناه الى الفاعل وبين اسناد الخبر الى المبتدأ هو ان الخبر اما جامد
 نحو هذا حجر او فعل اوصفة بعد اسناد هما الى فاعلهما فان للفعل
 والصفة اسنادين احدهما الى الفاعل والاخر الى المبتدأ فالفعل
 يسند الى المبتدأ بعد كونه جلة والصفة يسند اليه بعد كونها
 مركبة وانما قال المسند به ولم يقل المسند للتنبية على شدة تعلق
 الاسناد بالخبر (نحو قائم) اى مثال الخبر نحو لفظ قائم الواقع (فى)
 تركيب (زيد قائم) ثم شرع فى بيان المسائل المختصة بالخبر فقال
 (ويجوز تعدده) اى يجوز تعدد الخبر لفظا بلا عاطف
 (نحو زيد قائم قاعد) فان جواز التعدد بالعاطف غير مختص بالخبر كما
 عرفت وهذا الكلام ان وقع عند قيام زيد يكون المراد ان زيدا قائم
 بالفعل وقاعد بالقوة وان وقع عند قعوده يكون بالعكس وانما وجه
 بهذا ثلثا يلزم التناقض وانما جاز هذا فى الخبر ولم يحجز فى المبتدأ
 لان المبتدأ قائم مقام الذات فالحكم بصفة واحدة على ذوات متعددة
 ليس بمرضى واما الخبر فلكونه قائما مقام الصفات فالحكم بصفات
 متعددة على ذات واحدة جائز وايضا التعدد كما يجوز بغير عاطف
 فجوازه بالعاطف يكون اولى (ويمكن) اى ان الاصل فى الخبر
 ان يكون مفردا لكنه قد يكون على خلاف الاصل (جلة اسمية

(أوفعية) والفاء في قوله (فلا بد) جوابية أي إذا كان كذلك لابد
 في الخبر الكائن جملة (من عائد إلى المبتدأ) أي من عائد ير بط تلك
 الجملة إلى المبتدأ لأن الجملة من حيث هي جملة تكون مستقلة لا تقتضي
 التعليق بما قبلها وإنما قال من عائد ولم يقل من ضمير لأن العائد كما يكون
 ضميراً يكون غيره أيضاً يكون اسم إشارة نحو (والذين كفروا
 وكذبوا بآياتنا أولئك أصحاب النار) فإن العائد فيه هو أولئك الواقع
 مبتدأ في جملة خبرية ويكون العموم المشتمل على المبتدأ نحو قوله
 تعالى (انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين) فان المحسن
 اعم شامل لمن يتق ويصبر ويكون اسم جنس في باب نعم نحو نعم
 لرجل زيد ويكون اتيان اسم الظاهر في مقام اضمير نحو قوله
 تعالى (الحاقة ما الحاقة) فإنه في مقام الحاقة ما هي ولكن الغالب
 في الاستعمال هو الضمير وقوله (ان لم تكن) قيد لقوله فلا بد يعني
 ان وجوب العائد بشرط شيء وهو انه ان لم تكن تلك الخبر (خبراً عن
 ضمير الشأن) وذلك بان يقع ضمير الشأن مبتدأ وتلك الجملة خبراً عنه
 نحو قوله تعالى (قل هو الله احد) على تقدير كون الضمير مبتدأ
 وكون الجملة الاسمية خبراً عنه فان المبتدأ اذا وقع كذلك لا يحتاج
 إلى عائد ير بط الجملة الخبرية اليه لانه لكون الضمير المذكور عبارة
 عن شأن تلك الجملة يوجد الربط المعنوي بينهما وكذا حكم ضمير القصة
 وقوله (نحو زيد ابوه قائم) مثال لما وقع الخبر جملة اسمية وقوله
 (او قام ابوه) أي زيد قام ابوه مثال لما وقع جملة فعلية والعائد
 فيهما هو الضمير (ويجوز حذفه) يعني ان الاصل في العائد
 ان يكون مذكوراً ولكن قد يعدل عنه فيحذف (لقرينة) فقوله
 لقرينة إشارة إلى ان حذفه ليس حذفاً منسياً بل يقدر ايضاً فان
 الحذف بلا قرينة يكون منسياً (نحو البر الكبر بستين) فقوله البر
 مبتدأ وقوله الكبر مبتدأ ثان وقوله بستين ظرف مستقر خبر للثاني
 والثاني مع خبره جملة اسمية خبر للمبتدأ والعائد فيه محذوف وهو
 ما فسر بقوله (أي منه) والقرينة كون المبتدأ الثاني جزءاً من الاول

وهذا قياسي في كل موضع يكون المبتدأ الثاني جزءاً من الاول
ويكون العائد مجروراً بمن التبعية وسماعى في غيره نحو قوله تعالى
(ولئن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور) يعني ان الصبر والغفرة
من الامور المعزومة من ذلك الشخص (واصله) اى الاصل في
الخبير والاولى له (ان يكون) اى الخبر (نكرة) لان الخبر لما كان عمدة
يؤتى للأفادة وتلك الافادة تحصل بالاخبار لما لم يعرف ولا يحتاج
الى التعريف (وقد يكون معرفة) اى وقد يعدل عن هذا الاصل
فيكون معرفة فان جهل المخاطب ان كان في نفس الخبر فيفيد بالنكرة
وان كان الطرفان معلومين له وكان جهله في اتحادهما فحينئذ يكون
معرفة وهذا لاينا في الافادة نحو زيد المنطلق فانه يفيد ان زيدا
المعلوم والمنطلق المعلوم متحدان وهذا ايضا يكون نذير وجهين
اما تحقيق كالمثال السابق واما تنزيلى (نحو الله آلهنا) فان المخاطب
وان لم يكن له جهل في الطرفين وفي النسبة ايضا لكنه اذا فعل
خلاف مقتضى علمه ينزل منزلة الجاهل ويجوز ان يكون مثل هذا
من ذكر الله لمجرد التقرب والتعبد لله لا لافادة شئ للمخاطب
(ويجوز حذفه) اى حذف الخبر (عند قرينة) وانما لم يقل
بقريئة او قرينة فانه لما كان الخبر عمدة اقتضى حذفه الى قرينة
ثابتة ولهذا اشار اليه بقوله عند قرينة اى عند وجودها (نحو
زيد) اى نحو لفظ زيد الواقع في موقع الجواب (لمن قال) اى لسائل
سأل (ازيد قائم ام عمرو) فان السؤال قرينة قائمة على ان السائل
عالم للقائم لكنه جاهل في ان ذلك القائم اى من شخصين المذكورين
ولما فرغ من بيان حكم الخبر في نفسه شرع في بيان احواله عند
مقارنته للمبتدأ فقال (وان كان المبتدأ بعد اما وجب دخول الفاء
في خبره) اى في خبر ذلك المبتدأ وقوله وجب يفيد ان ذلك الحكم
في جميع الاوقات رعاية لمعنى اشترط في اما لان معنى الشرط سببية
الاول للثاني والحكم بالسببية سواء كان في الواقع كذلك اوفى اعتبار
المتكلم له كما في اوائل الكتب (نحو اما زيد فمطلق) واصله

مهما يكن من شئ فزيد منطلق وحذفت الجملة الشرطية وعوض
 عنها اما وقدم مبتدأ الجملة الجزائية ليفصل بين الادانين وقوله
 (الضرورة الشعر) استثناء مفرغ وقوله لضرورة الشعر متعلق بوجوب
 اى وجب ذلك في جميع الاوقات ويمتنع حذفه الا عند ضرورة الشعر فانه
 يجوز حذفها (كقوله) اى كقول الشاعر (اما القتال لا قتال لديكم)
 ولكن سيرا في عراض المواكب اى فلا قتال لديكم فالمعنى القتال
 المذكور منى عنكم لاستلزامه نفي كل قتال عليكم وعراض المواكب
 بالعين المهملة والضاد المعجمة اى في شققها وناحيتها والمواكب
 جمع الموكب وهو القوم الركوب على الابل الزينة وكذلك جماعة
 الفرسان وسيرا نصب على المصدرية على تقدير تسيرون سيرا وقوله
 (اولا ضمير القول) معطوف على قوله لضرورة الشعر اى يجوز
 حذف الفاء اذا قدر الخبر قولامضرا واستغنى عن ذكره بذكر القول
 (كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم) فالمبتدأ هو
 الموصول والفاء مقام الخبر هو قوله اكفرتم والقرينة على عدم
 كون اكفرتم خبرا كونه استفهاما واصل الخبر هو ما فسر به بقوله
 (اى فيقال لهم وان كان المبتدأ) وهذا شروع في بيان
 مواضع جواز دخول الفاء في الخبر كما كان السابق في بيان
 وجوب دخوله اى ان كان المبتدأ (اسما موصولا) مثل الذى ومن
 وما (بفعل او ظرف) اى لا بجملة اسمية (او موصوفا) اى او كان
 اسما موصوفا (به) اى بذلك الموصول بان يكون المبتدأ معرفة
 ويكون الموصول بفعل وظرف صفة له (اونكرة) اى او يكون
 المبتدأ نكرة (موصوفة باحدهما) اى اما بالجملة الفعلية او بالظرف
 (او) يكون المبتدأ (مضافا اليها) اى الى احد السته وهى الموصول
 بجملة او الموصول بظرف او الموصوف بموصول اونكرة موصوفة
 بفعل اونكرة موصوفة بظرف (او) كان المبتدأ (لفظ كل مضافا)
 اى حال كون ذلك اللفظ مضافا (الى نكرة موصوفة) بالجر ضمة
 نكرة (بمفرد) اى لا موصوفة بجملة وقوله (او غير موصوفة) معطوف

على قوله موصوفة اى او حال كون ذلك اللفظ مضافا الى نكرة
غير موصوفة (اصلا) وقوله (جاز) جزاء الشرط اى ان كان
المبتدأ كذلك جاز (دخول الفاء في خبره) اى في خبر ذلك المبتدأ
وجاز ايضا عدم دخولها وانما جاز دخولها لان في كل مما ذكر ابهاما
ولوجود الابهام فيها كان كل منها كاداة الشرط وكل من الصلة
والصفة لكونها فعلية او ظرفية هي قسم منها كانت كالشرط
فصار الخبر كالجزء الذى يدخله الفاء والوصف في كل المضاف
وان كان مفردا يؤكد المشابهة كما لا يخفى كذا قاله الشارح ولما بين
حال المبتدأ الذى لا يدخل عليه النواسخ شرع في بيان ما يدخل
عليه النواسخ فقال (وكذا) اى كما جاز دخول الفاء في خبر المبتدأ
المذكور عند كونه مجردا عن النواسخ جاز ايضا دخوله (اذا دخل
عليه) اى على المبتدأ الموصوف بما ذكر (ان) اى المكسورة (وان)
اى المفتوحة المشددتان (ولكن) وقوله (بخلاف سائر النواسخ)
خبر مبتدأ محذوف وتنبيه على ان هذا الحكم مختص بهذه الثلاثة
وليس بشامل لباقي النواسخ (حرفا كان) اى سواء كان سائر
النواسخ حرفا نحو ليت ولعل وكان وما ولا (او فعلا) نحو علم وكان
وانما لم يجز دخولها في خبر هذه النواسخ لان كلا منها تقتضى
الصدارة فاذا دخلت على تلك المذكورات يبطل الاعتبار في صدارة
معنى الشرط الذى اعتبر فيه فعرض الضعف لمعنى الشرط بسبب
انقضاء لازمه الذى هو الصدارة فان ضعف اللازم الذى هو الصدارة
يقتضى ضعف الملزوم الذى هو اعتبار معنى الشرط فاذا ضعف
اعتبار معنى الشرط لا يجوز دخول الفاء على خبر هذا المبتدأ وانما
جاز دخوله على خبر ان المكسورة مع انها من النواسخ ايضا ومع
كونه مشتركا في اسقاط اعتبار الصدارة لكنها لعدم تأثيرها في معنى
الجملة كان وجودها كعدمها واما ان المفتوحة وان كان لها
تأثير في المعنى ولكنها لا اشتراكها مع المكسورة في افادة معنى التحقيق
الحقت بها واما لكن فلا اشتراكها معها في جواز العطف على محل

اسمها الحقت بهما ايضا ويدل على هذا الجواز وقوعه في القرآن
الكريم وكلام الفصحاء واما وقوعه في القرآن فكقوله تعالى (واعلموا
انما غنمتم من شئ فان لله خمسة) واما وقوعه في كلام الفصحاء
فكقول الشاعر * فوالله ما فارقتكم قايلا لكم * ولكن ما يقضى
فسوف يكون * حيث دخل الفاء في خبر لكن وقوله (نحو الذي
يأتيني او) الذي (في الدار فله درهم) مثال لما كان المبتدأ موصولا
بالفعل في الاول وبالظرف في الثاني (وقوله تعالى قل ان الموت الذي
تفرون منه فانه ملائكم) مثال لما دخل الفاء في خبر ان المكسورة
من النواسخ والاسم موصوف بالموصول بالفعل (ونحو رجل يأتيني
او) رجل (في الدار فله درهم) مثال للنكرة التي وقعت مبتدأ
وموصوفة بالفعل في الاول وبالظرف في الثاني (و غلام رجل يأتيني
او في الدار فله درهم) مثال لما وقع مبتدأ ومضافا الى نكرة موصوفة
بالفعل في الاول وبالظرف في الثاني (وكل رجل عالم فله درهم) مثال
لما وقع المبتدأ لفظ كل مضاف الى نكرة موصوفة بمفرد (وكل رجل
فله درهم) مثال لما وقع مبتدأ ومضافا الى نكرة غير موصوفة اصلا
فبقى ههنا مثالا ن اوردهما الشارح رحمه الله تعالى احدهما
ما وقع نكرة مضافة الى الموصول بالفعل او بالظرف والاخر ما وقع
نكرة مضافة الى الموصوف بالموصول بالفعل او بالظرف مثال الاول
نحو غلام الذي يأتيني او في الدار فله درهم ومثال الثاني غلام
الرجل الذي يأتيني او في الدار فله درهم (الخامس) اى المرفوع
الخامس من التسعة (اسم باب كان) والمراد باب كان هو نوعه يعنى
نوع الافعال الناقصة والمراد باسمه هو المسند اليه بعد دخول كان
واخواته ولما كان ذلك الاسم قبل دخول تلك الافعال مبتدأ من
النوع الاول وعلم مما سبق تعريف المبتدأ ترك التعريف ههنا
وتصدى الى مسأله فقال (وحكمه) اى حكم ذلك الاسم في وجوب
شئ له وفي امتناعه وفي جوازه (حكم الفاعل) اى مثل حكم الفاعل
وهو انه لا يكون الا اسما او مؤلا به ولا يجوز تقديمه على عامله ولا يجوز

حذفه في خبر المصدر ويكون مضرا وظاهرا وعلى تقدير اضمحاره
يكون مستترا وبارزا وغير ذلك مما ذكر في بحث الفاعل (والسادس)
اي المرفوع السادس من التسعة (خبر باب ان) اي خبر نوع
الخراف المشبهة بالفعل (وامره) اي حكم هذا الخبر (كأمر خبر
المبتدأ) اي مثل حكمه وهو جواز كونه واحدا ومتعددا وجواز
كونه مفردا وجملة وجواز حذفه وذكره وغير ذلك وهذا كله
بعد ان ثبت كونه خبرا له بوجود الشرائط وهو كون الخبر جملة خبرية
لانشائية وامتناع الموانع بان لا يوجد مانع عن ان يكون خبرا فانه
باختلاف الحكم في هذه المواضع لا يرد عليه انا اذا قلنا ان زيد يكون
جائزا واذا قلنا ان زيد لا يجوز فتختلف حكم خبران عن حكم
خبر المبتدأ والجواب انا لانسلم انه ثبت كون ابن خبرا له فان ابن
يكون خبرا للمبتدأ ولا يكون خبرا لان لكونه انشائيا فان انما وضع
لتحقيق الخبر وقبل دخولها كان جائزا وبعد دخولها يكون ممتعا
وهذا المخلص ما ذكره الشارح نقلا عن الامتحان ثم انه على تخلف
بعض الاحكام عنه فقال (لكن لا يجوز تقديمه) اي تقديم الخبر
(على اسمه) اي على اسم ان مع ان تقديم خبر المبتدأ عليه جائز في
اي حال كان وهذا كالاستثناء مما قبله وقوله (الا ان يكون ظرفا)
استثناء من الاستثناء يعني انه لا يجوز تقديمه في وقت الوقت كون
الخبر ظرفا فان في الظروف اتساعا يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها
وهذا الحكم في الظروف اعم من ان يكون اسمه معرفة او نكرة
ومثال المعرفة نحو قوله تعالى ان الينا اياهم ومثال النكرة نحو ان في
الدار رجلا ومنه قوله عليه السلام ان من البيان لسحرا (والسابع)
اي المرفوع السابع من التسعة (خبر لاني الجنس وحكمه) اي
حكم خبر لا (ايضا كحكم خبر المبتدأ) لكن لا يقدم الخبر في هذا
على اسمه ولو كان ظرفا لانه اضعف عملا لان عمله لكونه محمولا على ان
وايضا ان خبرها لو كان عاما كثر حذفه عند الجمهور ويجب حذفه
في بني تميم بخلاف خبر باب ان وقال الشارح فينبغي ان يتعرض

لمصنف لذلك ولا يعلمه فافهم انتهى (نحو لا اعلام رجل عندنا
والثامن) اى المرفوع الثامن من التسعة (اسم ما ولا المشهتين
لبس وحكمه) اى حكم ذلك الاسم (تحكم المبتدأ والتاسع) اى
المرفوع التاسع من التسعة (المضارع الخالى عن النواصب واجوازم)
فانه ان دخل عليه احد النواصب يكون من المنصوبات وان دخل
عليه احد الجوازم يكون من المجزوم (نحو يضرب) هذا مثال لما كان
رفعه بالحركة من انواع الاعراب (ويضربان) مثال لما كان رفعه
بالنون وهو حرف منها (وما فرغ من المرفوع شرع فى بيان
المعول المنصوب فقال) (واما المنصوب فثلاثة عشر) وهى اما اسم
او فعل وهو واحد اعنى المضارع والاسم اما مفاعيل او ملحقة بها
فالاول خمسة والثاني سبعة (الاول) اى المعول الاول من ثلثة
عشر (المعول المطلق) اى المعول الذى لا يقيد بحرف من حروف
الجر نحو به اوفيه اوله ولذا سمي به (وهو) اى المعول المطلق فى عرف
النحاة (اسم ما) اى لفظ موضوع لمعنى (فعلة) اى فعل ذلك
المعنى واوجده (فاعل عامل) اى اوجد ذلك المعنى من قام به عامل
(مذكور لفظا) اى ذكرنا لفظيا نحو ضربته ضربا (او تقدير)
اى او مذكور ذكرا تقديرى نحو (فضرب الرقاب) اى فاضربوا
وقوله (بمضاه) صفة ثانية للعامل اى فعله فاعل العامل المذكور
الملابس بمعنى ذلك الاسم وانما قال اسم ما ولم يقل فعله لان التعريف
للمفعول المطلق المنصوب لا المعنى الذى يتعلق به فعل الفاعل
وقد عرفت ان المعول المطلق من جنس اللفظ لامن جنس المعنى
وما يتعلق به فعل الفاعل هو المعنى دون اللفظ والمراد من فعل الفاعل
ما قام بالفعل وظهر عليه لاما كان الفاعل مؤثرا فيه لانه لو كان المراد به
هو النافعل المؤثر لم يصدق التعريف على قوله مات مؤثرا ومريض
مريض لان فاعل مات لم يؤثر فى الموت بل الموت قائم به وانما قال فاعل
عامل ولم يقل فاعل فعل للتاخير لخص العامل بالفعل فان عامله قد يكون
فعلا وقد يكون مصدرا نحو اجبني ضربك ضربا فان ضربا مفعول

المفعول المطلق للمعول المحرك
اجازى عن الفصل اسم الفعل
حروف فعله المفعول المحرك
اسم المحرك ماعدا اسم المصدر
وخرج بالجارى عن فعله اسم المفعول
لا غنى عن غنى وتوضا قد وضو

مطلق لضربك ومنصوب به وفاعله الضمير المضاف اليه وانما قال
 مذكور فانه اذا لم يذكر عامله لم يكن مفعولا مطلقا نحو الضرب
 واقع فانه مبتدأ مع انه اسم معنى فعله فاعل ما وانما قال بمعناه ليدخل
 فيه ما يكون بغير لفظه نحو قعدت جلوسا ولو لم يقل بمعناه لتبادر
 الى الوهم بانه يلزم ان يكون لفظه مطابقا للفظ عامله وكذلك يدخل
 فيه حينئذ ما يكون با به مخالفا لباب عامله نحو قوله تعالى (والله
 انبتكم من الارض نباتا) (نحو ضربت ضربا) وهذا مثال لما يجئ
 للتأكيد اى لتأكيد المصدر المذكور ضمنا (وضربة) بكسر الضاد
 اى ضربت ضربة مثال لبيان نوع الضرب اى ضربت نوعا من
 الضربات مثل الشدة والخفة والسرعة (وضربة) بفتح اوله مثال
 لما هو لبيان العدد اى ضربت ضربة واحدة (وقد يكون)
 اى الاكثر استعمالا ان يكون عامله مطابقا للفظه وقديكون اى قد يكون
 عامله (بغير لفظه) اى ملا بسا بغير لفظ المفعول المطلق وذلك جائزا ايضا
 وصادق عليه التعريف لان اللازم ان يطابق معناه حيث قال بمعناه (نحو
 قعدت جلوسا) فان المعنى الذى يدل عليه العامل هو المعنى الذى يدل عليه
 المفعول المطلق (وقد يحذف فعله) لان العامل يلزم ذكره لفظا وتقديرا
 فحينئذ يجوز حذفه لفظا ويكون مقدر والمقدر كالمذكور (لقيام قرينة)
 اى دلالة على ذلك المقدر المحذوف فانه لو لم يكن قرينة يلزم
 ان يكون منسيا وذا لا يجوز وانما قال فعله ولم يقل عامله للاشارة
 الى ان المحذوف فى العامل الذى وقع فعلا اصطلاحيا اكثر من
 غيره (نحو ايضا) اى آض ايضا فانه مصدر آض بعد الهزة اصله
 ابيض بمعنى عاد اى عاد الى الحال الاولى او الى المكان الاول وفعله
 محذوف لكثرة استعماله فانه غلب فى الاستعمال فى معنى مثل ما سبق
 وهذا مثال لما حذف سماعا وجوبا واما مثاله لما حذف سماعا جوازا
 نحو قولك خير مقدم لمن قدم من سفر او غيره اى قدمت وحالة القادم
 قرينة حالية له (ويجوز تقديره) اى تقدير المفعول المطلق
 (على عامله) ويجوز ان يقال ضربا ضربا وهذا الجواز اذا لم يكن

التأكيد بل كان لبيان النوع او العدد فانه وان كان تقدّمه جائزا قوة
 عاملة وقوة معموليته لكنه لكونه تأكيدا ولكون التأكيد لا يقدم
 على مؤكده لا يجوز تقديمه (ولا يلزم) اى لا يلزم المفعول المطلق
 إعامل كما يلزم الفاعل له لانه ان اريد مجرد قصد معناه فهو مذكور
 في ضمن العامل ولا يلزم ذكره تكرارا الا عند قصد معنى زائد وهو
 بيان نوعه او بيان عدده (والثاني) اى المنصوب الثاني (المفعول به)
 اى الذى الصق الفعل به وهذا هو المعنى الذى يفهم من لفظه وهو
 معناه اللغوى فان الالف واللام اسم موصول بمعنى الذى واصل
 مفعول هو فعل على صيغة المجهول والباء فى به للاتصاف والضمير
 المجرور مرفوع محلا على انه نائب فاعله واما معناه الاصطلاحي
 فهو ما قال (وهو اسم ماقوع) اى المفعول الذى يقال له المفعول به
 هو لفظ دال على معنى وقع (عليه) اى على ذلك المعنى (فعل الفاعل)
 اى فعل فاعل والمراد بما وقع عليه ما تعلق به فعل الفاعل حسبا
 نحو ضربت زيدا او عقلا نحو عرفت زيدا وانما فسر به هذا
 لان الوقوع حقيقة هو سقوط شئ ولا سقوط فى كثير من المواد فانه
 لا معنى فى قولنا عرفت زيدا ان عرفاني سقط على زيد فكون
 الوقوع مستعملا فى معنى التعلق مجازا ولما كان هذا الاستعمال
 مشهورا لم يرد السؤال على التعريف بان استعمال المجازينا فى
 التعريفات فانه اذا كان مشهورا يكون كالحقيقة والمراد بالاسم فى
 قوله اسم ماقوع هو الاسم المنصوب بقرينة القسم فلا يدخل فيه زيد
 فى قولنا اعطى زيدا فانه وان صدق عليه انه ماقوع عليه لكونه
 مفعولا او لا لكنه ليس بداخل فى الجنس والمراد بفعل الفاعل ايضا
 اعم من ان يقع عليه فعل فاعل مذكور كما فى الافعال المبينة
 للفاعل او محذوف كما فى الافعال المبينة للمفعول فلا يخرج من
 التعريف درهما فى قولنا اعطى زيد درهما فانه يصدق عليه
 انه اسم منصوب وقع على مدلوله فعل فاعله محذوف والمراد بالوقوع
 الدلالة عليه بالعبارة وهو اعم من ان يكون مطابقا للواقع ولا قيدخل

فيه الكواذب والمنفيات مثل ضرب زيد عمرا وشل ماضرب زيد عمرا
فان الاول كاذب والثاني منفي فلا وقوع فيهما لكن اذا اريد به
الدلالة يصدق عليه انه يدل على الوقوع بالعبارة ولما غم من تعينه
شرع في تقسيمه فقال (وهو) اى المفعول به (على قسمين عام)
اى الاول عام يكون مفعولا لل لازم والمتعدي (وهو) اى ذلك العام
(المجرور بالحرف) اى بحرف الجر سواء في واللام وما بينهما كالبناء
بمعنى فى وكى بمعنى اللام فان الاول مفعول فيه والثاني مفعول له
وكلاهما ليس بمفعول به كما عرفت فى بحث حرف الجر وهذا القسم
يكون مفعولا به للمتعدى نحو عليه فى قولنا ضربت زيدا على حصير
واللازم نحو مرتت بزيد (و خاص) اى والقسم الثانى خاص (بالمتعدي
وقدمر) اى تعريف اللازم والمتعدي واقسامهما (ويجوز تقديمه) اى
تقديم المفعول به (على عامله) لقوة عامله فى العمل وعدم المسانعة
عن التقديم وهذا اذا لم يكن العامل اسم فعل ولا مصدر فانه لا يتقدم
معمولا لهما عليهما الا اذا كان مجرورا بحرف الجر وايضا اذا لم يكن
معمولا للمضاف اليه نحو انا غلام ضارب زيدا فان زيدا مفعول
لضارب فلا يتقدم ولا يقال انا زيدا غلام ضارب (نحو زيدا ضربت)
وكذا قوله وبه مرتت وهذا مثال لما جاز تقديمه وقدم وقوله
(وحذفه) معطوف على تقديمه اى ويجوز حذف المفعول به
(مطلقا) يعنى سواء كان بقرينة نحو هذا الذى بعث الله رسولا
اى بعثه فان وقوع بعث صلة قرينة على حذف العائد او بدون
قرينة نحو فلان يعطى اى يفعل الاعطاء (وحذف فعله) اى يجوز
حذف فعله اى عامله (لقيام قرينة) يعنى انه لا يحذف بلا قرينة
(نحو زيدا) اى مثاله قولك زيدا (لم قال من اضرب) فان السائل
لمسأل عن شخص يتعلق فعله به فجاز ان يحجب زيدا فقط وان يحجب
بقوله اضرب زيدا فالاول فى مقام الایجاز والثانى فى مقام
الاطناب (والثالث) اى والمنصوب اثلاث من ثلثة عشر (او المفعول
فيه) اى المفعول الذى فعل فيه (وهو) اى المفعول فيه فى الاصطلاح

(اسم ما) اى اسم موصوف لمعني (فعلا) اصبغة المجهول وقوله
 (فيه) ظرف له وقوله (مضمون عامله) بالرفع نائب فاعله وقوله
 (من زمان) ظرف مستقر اما صفة لما ان كان موصوفا احوال منه
 ان كان موصولا وقوله (اومكلا) معظوف عليه وبيان انواعه
 والمراد بمضمون عامله مدلول عامه وهو ما دل عليه عامله اما طابفة
 اذا كان عامله مضد را نحو ضربى زيدا يوم الجمعة واما تضمننا
 اذا كان عامله فعلا او صفة نحو ضربت زيدا امام الامير او انا بضارب
 فى السوق وايضا سواء كان فاعل العامل مؤثرا فيه نحو كتبت
 فى يوم الجمعة او غير مؤثر نحو مات زيد يوم الجمعة من حيث ان الموت
 وقع فيه واما نحو شهدت يوم الجمعة ونحو فضل الله يوم الجمعة
 فخارجان عنه بل هما المفعول به فان تعلق شهدت وفضل به ليس
 من حيث انه وقع فيه بل من حيث انه وقع عليه وايضا ان قوله
 كان يوم الجمعة يوما طيبا خارج عنه لانه ليس مضمون عامله فاعل
 فيه فان مضمونه هو كون الجمعة يوما طيبا ولما كان المفعول فيه نوعين
 احدهما مجرور بى ملفوظا ومنصوب محلا والاخر منصوب لفظا
 بخذف فى الاول هو الاصل لا يحتاج الى شئ والثانى احتاج الى
 شرط اراد ان يبين شرطه فقال (وشرط نصبه) اى شرط كون
 المفعول فيه منصوبا (لفظا) اى لاحلا (تقدير فى) واختلف بين
 الجمهور وبين ابن الحاجب بعد اتفاقهم ان المصوب بتقدير فى هو
 المفعول فيه فى ان المجرور بى هل هو مفعول فيه او مفعول به غير صريح
 فذهب الى الاول ابن الحاجب وتبعه المصنف والى الثانى الجمهور
 ولما كان لتقدير فى شرط ايضا فنبه عليه المصنف بقوله (وقدم
 شرط تقديره) اى فى بحث حرف الجر (ويجوز تقديمه) اى تقديم
 المفعول فيه على عامله وهذا ان لم يكن نائب فاعل (ولو كان)
 غلو وصليته اى ولو كان العامل (معنى فعل) جاز تقديمه فعلم منه
 انه لو كان العامل غير معنى فعل جاز تقديمه بالاولى فانه مع ضعف
 معنى الفعل فى العمى اذا جاز تقديمه بكون مع قوة غيره اولى

(وحذفه) اى ويجوز حذفه (مطلقا) اى بقرينة اوبد ونها
(وحذف عامله) اى ويجوز حذف عامله (لقرينة) اى لقيام
قرينة نحو قولك يوم الجمعة لمن قال متى سرت اى سرت يوم الجمعة
(وارابع) اى المنصوب الرابع من الثلاثة عشر (المفعول له) اى انذى
فعل لاجله (وهو) اى المفعول له فى اصطلاح النحاة (اسم ما) اى اسم
شيء (فعل لاجله) اى وقع اما لاجل حصوله كقعدت عن
الحرب جنبنا اى قعدت لحصول الجنب واما التحصيله كضربت
تأديبا اى ضربت لاجل تحصيل اتأديب ويقال الاول مفعول له
الحصول والثانى مفعول له التحصيل فالمفعول له فى الاول قبل الفعل
وفى الثانى بعد الفعل وقوله (مضمون عامله) بالرفع نائب فاعل لفعل
اى فعل مدلوله الذى هو الحدث اما مدلوله المطابق او التضمنى كما مر
فى السابق وهذا ايضا اما منصوب محلا ومجرور باللام المذكور
او منصوب لفظا فاحتاج الانسان الى شرط لئلا يلتبس بالآخر ولذا
قال (وشرط نصبه) اى شرط كون المفعول له منصوبا (لفظا)
والمقال لفظا فان نصبه محلا لا يحتاج الى شرط كما عرفت (تقدير
اللام) وقدم شرط تقديره (اى مر فى بحث حروف الجر) ويجوز
تقديمه (اى تقديم المفعول له) (على عامله) وهذا الجواز ايضا
اذ لم يكن نائب فاعل فانه لو كان نائب فاعل نحو فعل للتأديب
لم يجز تقديمه كما مر وقوله (وتركه) معطوف على قوله تقديمه اى
ويجوز تركه وانما قال ههنا وتركه ولم يقل وحذفه تنبيها على
انحطاط رتبته عن مرتبة سابقه اى ويجوز ان يذكر عاملا مجردا
عن ذكر المفعول له مع ان فعل العاقل لا ينفك عن علة وغرض كما
ان الفعل لا يخلو عن زمان ومكان (ويجوز حذف عامله لقرينة)
كقولك تأديبا لمن قال لم ضربت زيدا اى ضربته تأديبا (والخامس)
اى المنصوب الخامس من ثلاثة عشر (المفعول معه) اى الذى فعل
الفعل معه واختلف النحاة فى لفظ معه فقال بعضهم انه نائب فاعل
للمفعول كما فى المساعيل السابقة واعتذر عن عدم رفعه بان لزوم

نصب كلمة معه رجع على الاعراب اللفظي والزاجح المختار ان نائب
فاعله مستتر تحته وراجع الى مصدره ولفظ معه منصوب على انه
ظرف له والراجع الى الموصول هو الضمير المجرور في معه (وهو)
اي المفعول معه في اصطلاح الحاة (المذكور) اي المنصوب الذي
ذكر (بعد الواو لمصاحبة معمول عامل) فخرج بتقييده بالمنصوب
مثل كل رجل وضيعة فان ضيعته وان كان مذكورا بعد الواو لكنه
ليس بمنصوب والمراد بالذكور ليس ماهو مقابل المتروك بان يكون
اعم من الملقوظ والمقدر كما في المذكور الذي سبق بل المراد به ما ليس
بمقدر والحمل على هذا المعنى يفيد انه لا يجوز تقديره بمعنى حذفه
ويقوله بعد الواو وخرج سائر المنصوبات سوى الحال التي وقعت
جمله بعد الواو وبقوله لمصاحبة معمول عامل خرج به الحال التي
بعد الواو فان الغرض من ذكره ليس مصاحبة والمراد من العامل
اعم من ان يكون فعلا او شبه فعل او معنى فعل والمراد من المفعول
ما هو اعم من الفاعل والمفعول الذي ليس بمنصوب فانه اذا لم يكن
منصوبا تعين المذكور المنصوب بعد الواو ان يكون مفعول معه واما
اذا كان منصوبا فيجوز ان يكون معطوفا وان يكون مفعولا معه فاذا وقع
في موقع كذلك يحل الواو على العطف اذى هو الاصل فيها فلا
عدول الى النصب حتى يكون نصا على المقصود نحو حسبك
وزيدا درهم فانه لا يجوز عطف زيدا على الكاف في حسبك
فان العطف على المجرور المتصل يشترط فيه اعادة الجار وهو
متنفه هنا ولان المقصود بيان مصاحبة زيد مع المخاطب بخلاف
نحو كافك وزيدا فانه لجواز عطف زيدا على الكاف تعين العطف
لكونه اصلا ولا يعدل عنه لعدم النص على المقصود فانه يكون
كضربت زيدا وعمرا وهو من قبيل العطف لا غير بالاتفاق (نحو
جئت وزيدا) هذا مثال لما تعين ان يكون مفعولا معه لعدم جواز
العطف فيه لان العطف على الضمير المتصل يشترط فيه تأكيد
بالتفصل وهو متنفه هنا وايضا مثال لما كان العامل فيه لفظيا

وفعلًا وأما ماله لما كان العامل فيه معنويًا فكقولنا مالك وعمرا
 فانه لا يجوز العطف فيه ايضا لكون المعطوف عليه ضميرًا مجرورًا
 ومثال لما كان العامل فيه معنويًا فان المفهوم منه مجموع ما
 وذاك هو ما شئت وأما مثال جواز الطرفين فهو مثل قولنا جئت
 أنا وزيدًا فانه لما جاز عطفه على الضمير المرفوع في جئت لكونه
 مؤكدًا بمنفصل جاز فيه ان يكون زيد مرفوعًا معطوفًا عليه
 وان يكون منصوبًا على ان يكون مفعولًا معد (ولا يجوز تقديمه) اى
 تقديم المفعول معه (على عامله) ولا يجوز ان يقال وزيدًا جئت
 بان يكون مق- ما عليه مع تأخر عامله ومعمول مصاحبه (ولا على
 المعمول المصاحب) يعنى انه لا يجوز ان يقال جاء وزيدًا عمرو
 بان يقدم وزيدًا على مصاحبه الذى هو فاعل جاء (ولا يجوز تعدده)
 اى تعدد المفعول معه فانه لو تعدد لم تعدد مع وذا لا يجوز لانه
 لو جاز لم تعلق الجسارين بفعل واحد بمعنى الواحد وهو لا يجوز
 كما مر فى بحث حروف الجر ولما فرغ المصنف من بيان القسم الاول
 من المنصوبات اعنى ما يكون اسما ومفعولا شرع فى بيان القسم الثانى
 منه اعنى ما يكون اسما ولحقا بالمفاعيل فقال (والسادس)
 اى المنصوب السادس (الحال) وهى معمول منصوب ولحق
 بالمفعول فيه لوجود معنى الظرفية فيه وهى فى اللغة من حال يحول
 اى انقلب وتغير سمي بها ما هو العرفى لانقلاب مدلوله وتغيره غالبًا
 وقيل فى وجه التسمية انها مأخوذة من زمان الحال المقابل للماضى
 والمستقبل لانه كما ان الحال بمعنى الزمان تدل على زمان انت فيه
 كذلك تدل الحال على زمان مقارن لزمان الفاعل والمفعول فى
 فاعلية ومفعولية (وهى) اى الحال فى عرف النحاة (ما) اى منصوب
 اما لفظًا كما اذا كانت اسما معربا او محلا كما اذا كانت اسما مبنيا
 او جملة (يبين) وهو صلة او صفة وانما ذكر يبين كما هو فى النسخ
 مع ان مرجه عبارة عن الحال التى هى مؤنث سماعى لان القاعدة
 انه اذا رجع الضمير الى الموصول او الوصوف الذى يكون عبارة

عن مؤنث يجوز تذكيره وتأنيثه وقوله (هيئة الفاعل) بالنصب
 مفعول بين وقوله (اوالمفعول به) معطوف على الفاعل اى هي
 العمول المنصوب الذى يبين البتة اما هيئة الفاعل عند قيام الفعل
 به واما هيئة المفعول به عند وقوع الفعل عليه يعنى ولا يبين هيئة غيرهما
 فيكون او على هذا التعبير لمنع التخلو للمنع الجمع فانها قد تبين هيئتهما
 معامثل ضرب زيد عمرا راكبين فان راكبين على صيغة التثنية يبين هيئة
 الفاعل والمفعول معا وقوله هيئة الفاعل خرج التميز فانه لا يبين
 الهيئة بل يبين الذات وقوله هيئة الفاعل خرج ما يبين هيئة العامل
 فى مثل ضربت ضربا شديدا وكذا قولنا رجعت قهقرى اى رجوعا
 قهقرى فان هذا مفعول مطلق يبين نوع العامل وقوله (لفظا)
 بالنصب حال من احد الامرين وقوله (او معنى) معطوف على قوله
 لفظا اى الفاعل الذى يبين هيئته سواء كان فاعلا ملفوظا او فاعلا
 معنويا وكذا المفعول فترقى الى اربعة انواع ما يبين هيئة الفاعل اللفظي
 او المعنوى وما يبين هيئة المفعول به اللفظي او المعنوى وقوله (مثل
 ضربت زيدا قائما) فان كان قائما حالا من الفاعل يكون مثالا لما يبين
 هيئة الفاعل اللفظي وان كان حالا من المفعول يكون مثالا لما يبين
 هيئة المفعول اللفظي وقوله (وهذا زيد قائما) مثال لما هو حال من
 المفعول المعنوى والعامل فى الاول فعل وفى الثانى معنى فعل وهو
 انه اواشير المفهوم من لفظ هذا والمراد من الفاعل اللفظي والمفعول
 اللفظي ما يكون فاعلا او مفعولا فى التركيب كما فى المثال الاول فى
 المتن ومن المعنوى ما لا يكون فاعلا ولا مفعولا فى التركيب بل هو اما مبتدأ
 او خبر كما فى المثال الثانى فى المتن او مفعولا مطلقا مثل ضربته الضرب
 شديدا او مفعولا معه نحو استوى الماء والخشبة قائمة وحسبك وزيدا
 قائما ادرهم فان الاول بمعنى احدث الضرب شديدا واثنان اما صاحب
 للفاعل كما فى المثال الاول واما للمفعول كما فى المثال الثانى وهما بمعنى
 الفاعل او المفعول وايضا اما ان يكون مضافا اليه للمفعول نحو قوله
 تعالى (بل ننبئ ملة ابراهيم حنيفا) و(ان يا كل لحم اخيه ميتا) وهذا

الاخير بشرط ان يكون المعنى صحيحا بحذف المضاف فان حنيفا
 حال من ابراهيم وميتا حال من اخيه وهما ليسا بمفعولين لفظا بل هما
 مضافان اليه للمفعول لكنه لترك المفعول واقويا مقامه وقيل بل تتبع
 ابراهيم وان يأكل اخاه لصح المعنى ومنه قوله تعالى (ان دابر هؤلاء
 مقطوع مصبحين) فان مصبحين حال من هؤلاء وهو وان كان
 مضافا اليه لذا برلكنه لما كان المضاف وهو دابر مر جعا لضير
 مقطوع وهو في المعنى نائب فاعل وهو وان كان في التركيب مسندا
 الى دابر جاز اسناده الى هؤلاء حتى جاز ان يقال ان هؤلاء مقطوعون
 وما يجب ان يعلم ايضا ان معنى الهيئة هي الحال والكيفية وهي اعم
 من ان تكون له باعتبار نفسه فهو جاءني زيد قائما او باعتبار متعلقه
 نحو جاءني زيد قائما ابوه واعم ايضا من ان تكون محققة كالمثال
 الاول او مقدرة نحو قوله تعالى (فادخلوها خالدين) اى مقدرين
 الخلود في حكم واعم ايضا من ان تدوم الحال لسدى حالها حقيقة
 نحو قال الله تعالى في قول من جعل تعالى حالا من الجلالة اوتدوم له
 حكما وذلك بان يتصف بها غالبا ومن ان لا تدوم نحو سار زيدا ركبا
 وتسمى للاولى حال دائمة وللثانية حال منتقلة وما يقال له حال مؤكدة
 داخل في الاولى واعم ايضا من ان تدل عليها هيئتها وحدها او مع
 المادة مثال الاولى نحو جاءني زيد والشمس طالعة فان هيئة الحال
 فيه وحدها تدل على هيئة الفاعل وهي المقارنة بطلوع الشمس
 وهذا المخلص ما ذكره الشارح نقلا عن العصام ويقال لها الحال
 المقارنة ومثال الثاني نحو جاءني زيد وهو راكب فانها تدل على
 الهيئة مع مادة الركوب ثم شرع في بيان عاملها فقال (وعاملها)
 اى عامل الحال (الفعل) اى جنس الفعل سواء كان تاما او ناقصا
 اولازما او متعديا (او شبهه) اى او شبه الفعل ايضا مطلقا (او معناه)
 اى كل لفظ يفهم منه معنى الفعل وسيجيئ الفرق بينهما في جواز
 التقديم عليه وعدم جوازه (وشرطها) اى وشرط كونها حالا
 (ان تكون) اى ان تكون اللفظ الذي اريد جعله حالا (نكرة)

(فان)

فان الغرض من الحال تقييد الحدث المنسوب الى ذى الحال وهذا
الغرض يحصل بالتركيز ولا يحتاج الى تعريفها فيصير التعريف حشوا
(ولا تتقدم) اى الحال (على العامل المعنوى) لكون العامل
المعنوى ضعيفا بخلاف الفعل وشبهه وفيه مذاهب الاول انه لا يجوز
تقديمها على المعنوى ظرفا كانت او غيره وهذا مذهب ابن الحاجب
وذهب اليه المصنف والثاني انه يجوز تقديمها على العامل المعنوى
ان كان ظرفا من غير شرط شئ وهذا مذهب ابن الدهان والثالث
انه على التفصيل يعنى انه اذا لم يتقدم المبتدأ على الحال نحو قائما زيد
فى الدار واما اذا تقدم عليها جاز تقديمها عليه عنده نحو زيد قائما فى
الدار وهذا مذهب الاخفش واما نحو تركيب زيد قائما كعمرو
قاعدا فهو جائز بالاتفاق (ولا على ذى الحال) اى ولا تتقدم الحال
ايضا على ذى الحال (المجرور) سواء كان مجرورا بحرف الجر
او مجرورا بالاضافة (فلا يقال) اى فلا يجوز ان يقال (مررت
جالسا بزید) فان ذى الحال هو زيد وهو مجرور وجالس حال
منه ولا يجوز هذا التركيب لكون ذى الحال مجرورا بحرف الجر
واما مثال المجرور بالاضافة فهو نحو جاءنى مجردا عن الثياب
ضاربة زيد هندا فان مجردا حال عن زيد وهو مجرور بالاضافة
فلا يجوز تقديمها عليه ايضا وانما لم يجر تقديمها عليه فان المجرور لا يجوز
تقديمه على الجار وكذا لا يجوز تقديم تابعه عليه فورد عليه نقض وهو
ان هذا الدليل جار فى مثل راكبا جاءنى زيد مع تخلف حكم المدعى
وهو عدم الجواز فان راكبا حال عن زيد وزيد فاعل جاءنى ولا يجوز
تقديم الفاعل على الفعل مع انه جاز تقديم راكبا عليه واجيب عنه
بانه لانسلم عدم تقديم زيد على عامله فانه اذا تقدم لم يكن فاعلا بل
ينقلب مبتدأ بخلاف المجرور فانه ليس كذلك وانما خص المصنف
التمثيل بالمجرور بحرف الجر اشارة الى محل الخلاف فان عدم جواز
التقديم على المجرور بالاضافة اتفاق بخلاف المجرور بحرف الجر فانه
لا يتقدم عليه ايضا عند البصريين وسيبويه وهو المختار عند

المصنف ونقل عن البعض انه يجوز تقديمها على الجرور بحرف الجر
 و الفرق بينهما بان الجرور بحرف الجر كالجزء من العامل لكون
 العامل تاما بصلته فان مر مثلاً لا يتم الا بصلته التي هي يزيد
 فالجرور بحرف الجر في حكم المنصوب فاذا قلت مثلاً ذهبت راكبة
 بهند فكأنك قلت اذهبت هنذا واستدل ايضا بقوله تعالى (وما
 ارسلناك الا كافة للناس) فان كافة في هذه الآية حال من للناس
 مع انه قدم عليه واجيب عن الاول بانه لا يلزم من كونه مأوًلاً بالمنصوب
 ان يكون في حكمه من كل وجه مع ان جزئته من الجرور اظهر من
 جزئته من العامل فان اعتبار الاول اعتبار لجانب اللفظ وهو اولى
 في هذا الفن واجيب عن الآية بانه يجوز ان يكون كافة مفعولا
 مطلقا مجازيا اي ارسالة كافة احوالا من كاف ارسلناك اي
 ارسلناك كافا اي مانعا للناس والثناء للمبالغة وهذا ملخص ما ذكره
 الشارح وفيه كلام آخر متعلقا بالتفسير فارجع اليه (ولو كان
 صاحبها) اي صاحب الحال (نكرة) اي نكرة محضة وغير مخصصة
 بشيء غير التقديم (وجب تقديم الحال عليها) اي على تلك النكرة
 فان الواقع في كلام العرب كذا لك والسموع من تراكيهم ذلك
 الاستعمال (نحو جاني راكبا رجل) وقال بعضهم في وجهه انها
 قدمت عليه لدفع الالتباس بالصفة في ذي الحال المنصوب ثم قدمت
 في غير المنصوب اطرادا للباب ورد هذا بان الالتباس واقع حين كون
 ذي الحال نكرة مخصصة مع انه لا يجب فيه التقديم وقيل في وجهه
 انه ما تقدم على النكرة المخصصة التحصيل التخصيص كما في وجوب
 تقديم الخبر الظرف على المبتدأ حين كونه نكرة محضة ورد بان قياسها
 بالمبتدأ قياس مع الفارق فان الخبر اذا كان ظرفا يصح اخباره عن
 المبتدأ بخلاف الحال فانها لكونها لبيان الهيئة لا يصح جعلها
 عليه فاجاب عنه الشارح بان عدم صحة جعلها في الظرف الحقيقي
 مسلم واما في الظرف التنزيلي الذي وهى الحال فلا ولما فرغ من
 بيان احوال الحال اذا وقعت مفردا شرع في بيانها اذا وقعت جملة

(فقال)

فقال (وتكون) اى الحال (جلة) لصدق تعريفها على الجلة
فان الجلة تبين الهيئة كالمفرد وان كان المفرد اصلا فى الحال كالخبر
وقوله (خبرية) بالنصب صفة الجلة اى لا تكون جلة انشائية
فان الحال لما كانت بمنزلة الخبر عن ذى الحال ولم يحز ايضا وقوعه
حالا ايضا (فلا بد فيها) اى فى الحال التى تقع جلة (من رابط)
ليربط ذلك الرابط تلك الجلة الى ذى الحال لان الجلة مستقلة فى
الافادة ومربطة بغيرها مع ان الحال تقضى الارتباط الى ذى الحال
فوجب اكساب الارتباط وذلك حاصل بالربط ولما كان الرابط
فيه اثنين وهما الواو والضمير وكان بعض الجلة يربط باحد هما
وبعضها يربط بكليهما اراد المصنف ان يبين محل كل منها فقال
(وهو) اى ذلك الرابط (الضمير فقط) اى يكتفى فى ربطها بضمير
راجع الى ذى الحال ولا يحتاج الى غيره وقوله (فى المضارع المثنى)
متعلق بالنسبة اى كونه كذلك فى المضارع المثنى الذى يكون جلة
مع فاعله (نحو جاءنى زيد يركب) فان المضارع انما يكون حالا
اذا كان جلة ولا يجوز دخول الواو عليه لمشا بهته اسم الفاعل
الذى يستغنى عن الواو حين كونه حالا ولان المضارع وارد على
اصل الحال وهو دلالة على الحدوث والتجدد ولانه يستعمل على
طريق الحال وهو التجرد عن حرف النفي واما قولهم قت واصك
وجهه وقوله تعالى (لم تؤذوننى وقد تعلمون) فأول بتقدير المبتدأ
فتقدير الاول وانا اصك وتقدير الثانى وانتم قد تعلمون فتكون جلة
اسمية او جعل الواو فى الاول للعطف وهذا اذا كان الحكم كلياً
واما اذا كان اكثر فلا يحتاج المثالان الى التأويل المذكور وايضا
لو قيد المضارع بكونه عارياً عن قد لم يحتج فى الآية الى التأويل
كذا نقله الشارح عن الفاضل العصام وهذا بيان بما يجب فيه
واما بيان ما يجوز فيه فهو قوله (او الضمير مع الواو) اى ذلك
الرابط يجب ان يكون ضميراً فقط فى ما ذكر ويجوز ان يكون ضميراً
مع الواو (او الواو وحده) اى من غير ضمير (او الضمير وحده)

من غير واو اى يجوز ذلك الثلاثة (فى غيره) اى فى غير المضارع
المثبت وهو المضارع المنفى والماضى المثبت او المنفى والجملة الاسمية
(لكن الغالب فى الاسمية الواو) يعنى انه يجوز ان يكون الجملة
الحالية فى كل واحد من الاقسام الاربع بالواو مع الضمير او باحد هما
مع تساوى كل من الاستعمال من غير ترجيح احد هما مع ضعف
الآخر الا فى الجملة الاسمية فان غالب الاستعمال فيها ان تكون بالواو
مع الضمير وكونها بغير الواو ضعيف ولما احتاج كل واحد من الاربع
الى ثلثة امثلة اراد المصنف ايرادها فقال (نحو جاءنى زيد لا يركب)
وهذا مثال للمضارع المنفى الذى وقع حالا بالضمير وحده وقوله
(او ولا يركب) مثال له ايضا لكنه بالواو والضمير معا وقوله
(او ولا يركب عمرو) مثال له ايضا لكنه بالواو وحده ولا ضمير فيه
لان فاعله عمرو وقوله (او ركب) مثال لما وقع الماضى المثبت حالا
مع الضمير وحده (او وركب) مثال له ايضا لكنه مع الضمير والواو
معا وقوله (او وركب عمرو) مثال ايضا للماضى الذى وقع حالا
بالواو وحده وقوله (او) جاءنى زيد (هو ركب) مثال للجملة
الاسمية التى وقعت حالا بالضمير وحده (او وهو ركب) مثال
لما وقعت حالا بالواو والضمير او وعمرو ركب مثال لها ايضا للواقعة
بالواو وحده اما جواز وقوع غير المضارع المثبت بالضمير فقط
لان الضمير متعارف لربط الجمل التى وقعت موقع المفرد واما الواو
فلا احتياج الجملة الحالية الى فضل ربط لاسيما فى الاسمية لامتيازها
عن غيرها بكونها فضلة وبكونها ظاهرة فى الاستقلال فصدرت
بها للاحتياط واما جواز الاكتفاء باحدهما لوجود الربط المعنوى
فى الجملة والورود على اصل الحال (ويجوز تعدد الحال) لانها
كخبر المبتدأ (نحو جاءنى زيد راكبا ضاحكا وحذف عامله) اى
ويجوز حذف عامل الحال (بقرينة) اى بوجود قرينة مقالية
او حالية (نحو راشدا مهديا) اى نحو قولك راشدا مهديا (لمن قال
اريد السفر) اى لمن تهيا له او لمن شرع فيه والعامل المحذوف هو

لغظ سر وهو امر من سار يسيرا واذهب وهو معلوم بقريته تهيأة
 او شروعه فيه اى سر حال كونك راشدا فيما يمكن فيه الرشد
 بنفسك وحال كونك مهديا في محل تحتاج فيه الى دليل ومعنى الرشد
 وان كان فرعا للهداية لكنه لكونه متعلقا بنفسه ولكون الهداية
 متعلقة بغيره قدم الرشد عليها لتقدم مرتبة وهذان الحالان مترادفان
 هنا لانهما لو كانا متداخلين لم يكونا فيما نحن فيه لعدم التعدد في
 المتداخلين وانما لم يتعرض لمسئلة لزوم قد لفظا او تقدير اللماضى
 المثبت لانها ليست بمسئلة مسلمة ولا اتفاق فيها لان مذهب الاخفش
 والكوفيين هو عدم لزومها له وايضا لم يتعرض لمسئلة ذكرها
 صاحب التسهيل وهو اشتراط المضارع المثبت عند وقوعه حالا
 بخلوه عن علاقة الاستقبال (والسابع) اى والنصوب السابع
 من ثلثة عشر (التمييز) ويقال له ايضا التبيين والتفسير والميز
 بكسر الياء وبفتحها ايضا والاول هو الظاهر والانصب للتعريف
 لكون التمييز مسندا الى الاسم والثاني موجه باعتبار كون التمييز مسندا
 الى المتكلم ومتعلقا بالاسم حيث ان المتكلم يميزه من بين الاجناس
 (وهو) اى التميز (ما) اى اسم (يرفع) الابهام عن ذات مذكورة
 تامة باحد الاشياء الخمسة وقد سبق (اى وقد سبق ذكر الاشياء
 الخمسة التى تكون سببا لتامة الاسم المبهم وقوله (اوعن مقدرة)
 معطوف على قوله مذكورة وبيان لتوعيه يعنى ان التمييز نوعان
 احدهما ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة والاخر ما يرفع الابهام
 عن ذات مقدرة وقوله (فى جملة) ظرف لقوله مقدرة ولما مرت
 امثلة الذات المذكورة فى بحث العامل لم يتعرض لها وتعرض لامثلة
 المقدرة فقال (نحو طاب زيد نفسا) وهذا مثال لذات مقدرة فى
 جملة وهى جملة طاب زيد فان الابهام لبس فى طاب ولا فى زيد بل فى
 شئ منسوب الى زيد وهو نفسه واليه اشار بتفسيره بقوله (اى طاب
 شئ زيد) فالذات المبهم هو الشئ المقدر فيها وقوله (اوفىما
 ضاهاها) معطوف على قوله فى جملة اى اوعن ذات مقدرة فى الاسم

الذى شابه الجملة فقوله ضاها فعل ماض واصله ضاهى بمعنى شابه
والضهير المنصوب المتصل المؤنث راجع الى الجملة وفيه اشارة الى قسميه
فيرتقى التمييز الى اربعة احدها ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة
والثانية ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة في جملة والثالثة ما يرفع الابهام
عن ذات مقدرة في اسم شابه الجملة والرابعة ما يرفع الابهام عن
ذات مقدرة في اضافة كما سيحى اعلم ان المصنف لم يذكر صفة
المستقر في الابهام ولم يقل ما يرفع الابهام المستقر كما ذكره ابن
الحاجب ولم يقل الابهام الوضعى كما ذكره البيضاوى في متن الاختحان
لان غرضهما في ذكره اخراج صفة الالفاظ المشتركة نحو رأيت
عينا جارية فان لفظ جارية لرفع الابهام في لفظ عينا ولتعيين معناه
لكنه ليس بتمييز لعدم استقرار الابهام فيه فانه ليس في وصفه ابهام
وتركه المصنف لعدم دخوله في التعريف فان التمييز من المعمولات
الاصلية لامن التوابع فلا دخول ولا احتياج الى قيد يخرج عنه وانما قال
عن ذات ليحترز به عن الحال فانها ترفع الابهام عن صفة ذى الحال
لا عن ذاته وهذا ملخص ما ذكره الشارح واعلم ايضا ان ماشابه
الجملة اما اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او اسم تفضيل والتمييز
اما عين كالدار واما عرض كالابوة وكل منهما اما اضافى او غير
اضافى فالعين الاضافى كالاب وغير الاضافى كالدار والعرض الاضافى
كالابوة وغير الاضافى كالعلم وكل منها اما خاص لما ينتصب عنه
التمييز كالنفس واما خاص لمتعلقه كالدار واما محتمل لهما كالاب فثال
العين الغير الاضافى الخاص لما انتصب عنه هو ما ذكره بقوله طاب
زيد نفسا مثاله في الذات المقدرة في الجملة واكتفى به واللازم ان يقول
طاب زيد نفسا واما ابوة وعلم فقوله (نحو الخوض ممتلىء ماء)
مثال لاسم الفاعل والتمييز فيه خاص لمتعلقه اى ممتلىء شبهه وهو
فاعل مجازى لان الممتلىء في الحقيقة هو الماء لا الخوض وقوله (والارض
مفجرة عيونا) مثال لاسم المفعول اى مفجرة شعثها وهو نائب
الفاعل وقوله (وزيد طيب ابا) مثال للصفة المشبهة والتمييز

فيه عين وهو ذات الاب واضاف لانه لا يتحقق الاب لابن له ومحمّل
 لما انتصب عنه ولتعلقه لانه يُحتمل ان يكون المدح راجعا الى زيد
 لكونه ابا وراجعا الى ابيه وقوله (وابوة) اى زيد طيب ابوة اشارة
 الى عرض اضافى ومحمّل وقوله (ودارا) اشارة الى عين غير اضافى
 خاص بالمتعلق وقوله (وحسن وجهها) اى زيد وجهها مثال للصفة
 المشبهة ايضا لكن التمييز فيه ليس عين المتصّب عنه بل جزؤه
 وهو نوع آخر ايضا وقوله (وافضل من عمرو علما) اى زيد
 افضل من عمرو مثال لاسم التفضيل والتمييز فيه عرض غير اضافى
 وخاص للمتعلق وقوله (اوفى اضافة) معطوف على قوله اوفى جملة
 او على قوله اوفى ماضاهاها يعنى انه يرفع الابهام عن ذات مقدرة
 فى اضافة (نحو اعجبني طيبه) اى طيب شئنه (ابا وابوة) وكذا دارا
 وعلما ووجهها كما عرفت (وهذا التمييز) اى النوع الثانى من التمييز
 وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة فيما ذكر (فاعل فى المعنى)
 لا فى اللفظ سواء كان فاعلا حقيقة كما فى قوله طاب زيد اى طاب
 نفس زيد او مجازا نحو الحوض ممتلى * ما، اى ملاء الماء فصار ممتلئاه
 (فلذا) اى فلا جل كونه فاعلا فى المعنى (لا يتقدم على عامله)
 لان الفاعل لا يتقدم عليه هذا عند الجمهور ومنه المصنف واما عند
 المازنى والمبرد فيجوز تقديمه على الفعل وعلى شبهه فقالا انه لا يلزم
 من كونه ماؤلا بالفاعل ان يكون فى حكمه من كل وجه ورد عليهما
 بانه حينئذ يفتوت الغرض من التمييز وهو الابهام اولا والتفصيل ثانيا
 واعلم ان المراد بكونه فاعلا هو كونه فاعلا فى المعنى لان هذا التمييز
 لا يجب ان يكون عين الذات المقدرة ومحمولا عليها كما يجب ان يكون
 عينه فى المذكورة بل يكفى اشتغالها على المحمول فقوله تعالى (وجفنا
 الارض عيونا) فالعيون تمييز عن ذات مقدرة وهو شئ الارض مع انه
 مفعول لافعل ففناه الحقيقى وجفنا عيون الارض فكونه فى معنى الفاعل
 اما بتأويل جفنا نفجرت حتى يكون المعنى جفرت عيونها كما فى الجامى
 او بتأويل انفجرت عيونها فانه مطاوع جفنا اى جفنا الارض

فانفجرت عيونها كما في التسهيل فيكون فاعلا في المعنى (واثمين)
 اى جنسه فيشتمل النوعين (لا يكون الانكراء) فانه وقع كذا في
 كلام العرب بدليل الاستقراء وقيل ان كونه نكرة لكون النكرة
 اصلا في الاسم ولا احتياج الى التعريف (والثامن) اى المنصوب
 الثامن (المستثنى) اى ما يطلق عليه لفظ المستثنى وانما فسر به
 فان القاعدة انهم اذا ارادوا تعبير المعنى الحقيقي والمجازى او تعبير
 المعنيين المشتركين في اللفظ بلفظ واحد يطلقون فيه هذا المعنى مثلا
 اذا ارادوا اطلاق لفظ على الاسد والرجل الشجاع يقولون ما يطلق
 عليه لفظ الاسد فيقال له عموم المجاز وكذا اذا ارادوا جمع شمس
 وذهب في لفظ واحد يقولون ما يطلق عليه لفظ العين فيقال له عموم
 المشترك وما نحن فيه من هذا القبيل فانه لا يمكن الجمع بين المستثنى
 المنقطع والمتصل في معنى لفظ يصح اطلاقه عليه فان مفهوم الاول
 غير مخرج ومفهوم الثاني انه مخرج فلا يمكن الجمع بينهما الا بهذا
 التعبير ثم قسموه الى نوعين ثم عرفوا كلا منهما بتعريف خاص ولذا
 قال (وهو نوعان) اى المستثنى بهذا المعنى نوعان (متصل) اى
 احد هما متصل (وهو) اى المستثنى المتصل (المخرج) اى الاسم
 الذى اخرج (عن متعدد) اى عن اسم ليس بمفرد بل اقله يطلق
 على اثنين حتى يصح بعد الاخراج بقاء بعض فيه سواء كان ذلك
 المتعدد باجتماع جزئيات في مفهوم كلى نحو جائنى القوم الازيد
 او باجتماع اجزاء في مفهوم كلى نحو اشتريت العبد الا نصفه وقوله
 (بالاواحدى اخواتها) وهى مثل خلا وعدا وغيرهما كما
 سيجئ والمراد من الاخراج اما اخراج الداخلة في التعدد حقيقة
 كما في المثال الاول واما اخراج الداخلة حكما كما في المثال الثانى
 لان العبد الواحد لا يقبل التنصيف الاحكام (ومنقطع) اى والنوع
 الثانى مستثنى منقطع (وهو) اى المنقطع (المذكور) اى الاسم الذى
 ذكر (بعدها) اى بعد الاواحدى اخواتها وقوله (غير مخرج)
 بالنصب على انه حال من الضمير المستكن تحت المذكور اى حال

كون مدلول ذلك الاسم الذي ذكر غير مخرج من متعدد وهذا
 اما للعلم بعدم دخوله فيه لعدم صدق مفهوم التعدد عليه مثل جاءني
 القوم الاحرار او لعدم المراد في دخوله بقرينة الاشارة الى جاعة
 خالية عن زيد ثم شرع في بيان اعرابه فقال (والمستثنى) وانما اورده
 بالاسم الظاهر مع ان المقام مقام ضمير لسبق ذكره للاشارة الى
 ان المراد به مطلق المستثنى اى بمعنى ما يطلق عليه ذلك (منصوب)
 اى وجوبا بقرينة قوله ويجوز فيه النصب وقوله (اذا كان)
 ظرف للمنصوب اى هو منصوب وجوبا وقوله (بعد الا) ظرف
 لخبر كان اى لا بعد غيره من الاخوات فان لها حكما آخر كما سيحى
 وقوله (غير الصفة) بالجر صفة الا اى اذ لم يكن لفظ الا صفة فانه
 اذا كان صفة يكون بمعنى غير كما ستعرف حكمه وقوله (فى كلام)
 ظرف مستقر منصوب محلا على انه خبر كان وقوله بعد الا ظرف له
 اى وقت كونه موجودا فى كلام (موجب) اى مثبت غير نفي
 ونهى واستفهام فانه لو كان فى احد هالم يجب النصب بل يجوز
 النصب والبدل وقوله (تام) بالجر صفة بعد صفة للكلام اى فى
 كلام تام بالنسبة الى المستثنى منه يعنى انه مذكور فيه فانه لو لم يكن
 كذلك كان الاستثناء مفرغا والاستثناء المفرغ لا يصح فى الموجب
 الا قليلا كما سيحى (نحو جاءنى القوم الا زيدا) وقوله (او مقدا)
 معطوف على خبر كان اى منصوب وجوبا ايضا اذا كان المستثنى
 مقدا (على المستثنى منه) وكونه فى كلام موجب وبعد الا معتبر
 ههنا ايضا بقرينة عطفه على خبر كان والقيود المعتبرة فى المعطوف
 عليه معتبرها ايضا (نحو ما جاءنى الا زيدا احد) فان الا زيدا قدم
 على احد (او منقطعا) اى منصوب وجوبا ايضا اذا كان المستثنى
 منقطعا (نحو جاءنى القوم الاحرار) وقوله (او كان) معطوف
 على كان المقدم اى منصوب ايضا اذا كان المستثنى (بعد خلا وعدا
 فى الاكثر) اى فى اكثر الاستعمال فيهما وفى اقله لكونهما حرفى جر
 يكون مجرورا (او ما خلا) معطوف على خلا او على عدا اى
 منصوب وجوبا دائما اذا كان المستثنى بعد ما خلا (وما عدا او)

بعد (ليس او) بعد (لا يكون) اما وجه كونه منصوبا وجوبا
اذا كان في كلام موجب تام فهو الاستقراء ووقوعه كذلك في كلام
العرب ووجهه بعضهم بانه اذا كان تاما موجبا يكون مشابها
بالفعل في كونه فضلة لمجيئه بعد تمام الكلام ولتعذر جعله بدلا
لانه لو كان المستثنى بدلا من المستثنى منه يلزم ان يكون المستثنى
مقصورا والمستثنى منه غير مقصور كما هو شأن البديل فيلزم
ان يكون المستثنى منه فرعا والمستثنى اصلا وهو فاسد وهذا التوجيه
مردود بانه لا نسلم لزوم فرعيته وانما يلزم لو كان البديل منه متروكا
عن النظر بالكلية مع انه لا يلزم من متروكية البديل منه متروكية
ما في حكمه للفرق الظاهر بين الشيء وبين ما في حكمه ويوجه
ايضا بان تعذر البديل ههنا للزوم الحكم بايجاب المستثنى ايضا فان البديل
في قوة تكرر العامل فيلزم في قولنا جاءني القوم الا زيدا ان يصح
جاءني زيد واما في غير الموجب فلا يلزم ذلك لانه يجوز فيه تكرر
اصل العامل بترك النفي العارض فان معنى ما جاءني احد الا زيد هو
جاءني زيد وهذا الوجه مر دود ايضا بان المراد بتكرير العامل هو اعتبار
ذات العامل مع قطع النظر عن الايجاب والسلب فذات العامل
مكرر في غير الموجب وغير مكرر في الموجب فتعذر البديل لتعذر حكمه
ولهذا قال الشارح بعد نقل التوجيهات فظهر ان الوجه فيه الاستقراء
ليس الا واما وجه وجوبه حين كونه مقدما فظاهر لان تعذر البديل ههنا
ظاهر لعدم جواز تقديم البديل على البديل منه واما حين كونه منقطعا
فلكون الالهة بمعنى لكن واما حين كونه بعد خلا وما عطف عليه
فلكونه مفعولا في بعضها وخبرا منصوبا في بعضها ولما فرغ من
بيان الوجوب شرع في بيان ما يجوز نصبه فقال (ويجوز فيه)
اي ويجوز فيه نصب المستثنى على الاستثنائية (ويختار البديل)
اي وكونه بدلا من المستثنى منه يكون جائزا ومختارا على كونه
منصوبا وقوله (في كلام غير موجب) اي في كلام وقع فيه نفي
او نهى او استفهام وقوله (والمستثنى منه مذكور) جمله حالية

اى والحال ان المستثنى منه مذكور فانه اذا لم يكن مذكورا يكون
 مفرغا وسيجيئ (نحو ما جاني القوم الازيدا) بالنصب وهذا حين
 كونه منصوبا على الاستثنائية وقوله (او الازيد) بالرفع وهذا حين
 كونه بدلا من القوم وقوله (و يعرب) شروع في بيان حكمه
 الاخرى و يعرب المستثنى (على حسب العوامل) اى على اقتضاءها
 (اذا كان المستثنى منه غير مذكور) فيثبت ان اقتضى العامل
 فاعلا يكون فاعلا وان اقتضى مفعولا يكون مفعولا وان اقتضى
 مجرورا يكون مجرورا وقس عليها غيرها من المفعولات (نحو ما جاني
 الازيد) وهذا مثال لاقتضاءه الفاعل ومثال المفعول ما رأيت الازيدا
 ومثال المجرور ما مررت الازيد ويسمى هذا مفرغا لكون العامل
 فرغ عن عمل معموله الاصلى لكونه محذوفا وعمل في مابعد الا فيكون
 معموله الاصلى مفرغا عنه باشتغال العامل في غيره وهذا القسم
 في الكلام الموجب قليل وانما ورد في قولهم كل حيوان يحرك الفك
 الاسفل عند المضغ الا التماسح وانما قل ذلك لانه لا بد من حصول
 الفائدة في الكلام وحصوله في غير الموجب شائع كثير وفي الموجب
 نادر قليل فانه اذا قيل مثلا جاءني الازيد يفيد هذا انه جاءه كل
 انسان الازيد لم يجيء وهذا غير مفيد وقوله (ومحذوف) اى المستثنى
 مجرور لفظا (بعد غير وسوى) بكسر السين وضمها مع القصر
 (وسواء) بفتح السين وكسرها مع المد وهما ظرفان منصوبان
 ابدا لانهما في الاصل بمعنى المكان بمعنى البدل ثم للاستثناء وهذا
 عند البصريين واما عند الكوفيين فيجوز خر وجهها عن الظرفية
 فاذا خرجا عنها يجوز تصرفهما رفعاً وجراً ونصباً (وحاشا في
 الاكثر) اى مجرور بعد حاشا في اكثر الاستعمال لكونها حرف
 جر في الاكثر وهو منصوب في الاقل على انها فعل متعد وفاعله
 مضمي (وعدا وخلا) اى وبعدهما (في الاقل) فانه منصوب
 بعدهما في الاكثر كما سبق لكونهما حرفي جر في الاقل وفعلين في
 الاكثر (واصل غير) اى والاصل في لفظ غير (ان يكون صفة)

لدلالته على ذات مبهمه باعتبار معنى معين وهو المغايرة فقولنا جاءنى
 ر جل غير زيد يدل على مغايرة ر جل زيد في حكم المجبئة ولكونه
 دالا على هذا كان أكثر استعماله في الصفة (ويحمل) أى ويحمل
 لفظ غير (على الا) في الاستثناء بان ينقل ذلك من معنى المغايرة الى معنى
 الاستثناء لانه لما كان ما بعد الا يغاير ما قبله في الحكم لزمه معنى
 المغايرة (ويعرب) أى يعرب لفظ غير حيثئذ (كاعراب المستثنى
 بالا) أى يظهر اعراب المستثنى لفظا في لفظ غير وقوله (على التفصيل)
 ظرف مستقر حال من كاعراب أى يشبه اعرابه اعراب المستثنى
 حال كونه على التفصيل المسد كور يعنى انه ان وقع بعد كلام تام
 موجب او مقدما على المستثنى منه او منقطعا ينصب وجوبا وان وقع
 بعد كلام غير موجب تام يجوز الوجهان ويختار البدل وان وقع
 في غير الموجب الغير التام يعرب بحسب العوامل فثال الاول نحو جاءنى
 القوم غير زيد ومثال الثانى نحو ما جاءنى قوم غير زيد ومثال
 الثالث ما جاءنى غير زيد (واصل الا الاستثناء) أى الاصل فى الاهو
 استعماله فى الاستثناء لكونه موضوعا له وهذا هو استعماله الاكثرى
 (وقد يحمل على غير) أى وقد يعدل عن هذا الاصل ويحمل على
 لفظ غير (فى الصفة اذا تعذر الاستثناء) أى اذا لم يمكن جملة على
 استثناء متصل ولاعلى منقطع اذا وقع فى جملة لم يعلم دخوله فى
 متعدد حتى يكون متصلا ولاعدم دخوله حتى يكون منقطعا بلبقى
 على الاحتمال فلا يجوز الحكم باحدهما حيثئذ يعدل عن الاصل
 فيحمل على الصفة (فيكون ما بعدها) أى ما بعد كلمة الا (صفة) فى
 الظاهر واللفظ فيظهر الاعراب فى اسم وقع بعدها واما فى الحقيقة
 فحق الاعراب فى الاول لكنه لما كان حرفا امتنع ظهور الاعراب
 فيه فاجرى اعرابها الذى كاعراب الموصوف فيما بعدها لعدم المانع
 فيه وقوله (للمستثنى) معطوف على قوله صفة تأكيد الحصره
 على الصفة يعنى انه وجب الحمل عليه وامتنع كونه مستثنى وهذا
 التعذر قد يكون فيما وقع المتعدد جمعا متكررا غير محصور ولا يعلم اشتماله

(على)

على ذلك المستثنى وعدم اشتماله عليه لانه يحتمل ان يكون ما بعده
خير داخل فيه بل داخل في جمع آخر مثاله (نحو قوله تعالى لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا) فان الآلهة جمع آله لكنه جمع منكر
خير محصور على عدد ولم يعلم دخول لفظة الجلالة فيه ولا عدم
دخوله فحمل لذلك على الصفة (اى غير الله) فلما كان الغير معبرا
بالاظهر اعرابه فيما بعده فيكون مر فوعا لفظا على انه صفة
الآلهة اى لو وجد في السماء والارض آلهة يدير امرهما غير الله
نخر جتا عن هذا النظام لكنه لم يخرجنا عن النظام فلم يوجد فيها
آلهة غير الله (والتاسع) اى المنصوب التاسع من ثلثة عشر
(خبر باب كان) اى انواع الافعال الناقصة وترك تعريفه لانه علم
مما سبق (وامره) اى حاله وشانه من الاحكام النحوية (كامر خبر
المبتدأ) اى مثل امره من جواز تعدده وجواز كونه مفردا وجلة
وغير ذلك (ويجوز حذف كان) لكونه كثير الاستعمال من هذا
النوع (دون غيره) اى حال كون كان في جواز الحذف مجاوزا
غيره لان غيره من الافعال الناقصة ليس بكثير الاستعمال وقوله (عند
القرينة) ظرف لحذف اى انما يجوز ذلك الحذف عند وجود قرينة
(نحو الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز
في مثله) اى في مثل هذا الكلام في الصورة بان يجر اسم بعد
ان الشرطية ثم يجر الفاء الجزائية ثم يجر اسم آخر وقوله (اربعة
اوجه) فاعل يجوز اى يجوز رفع الاسمين الواردين بعد ان والفاء
ونصبهما ورفع الاول ونصب الثانى ونصب الاول ورفع الثانى
اما الوجه الاول فهو كون الاسم الاول اسم كان مع حذف خبره
وكون الاسم الثانى خبر مبتدأ محذوف اى ان كان في عمله خير
فجزاؤه خير فخص حذف كان بالجملة الاولى الشرطية واما الوجه
الثانى وهو نصبهما فبحذف اسم كان والمذكور خبره في الجملة
الشرطية وبحذفه مع اسمه والمذكور خبر في الجملة الجزائية اى ان كان
عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا واما الوجه الثالث وهو رفع الاول

ونصب الثاني فحذفه مع خبره والمذكور اسمه وبحذفه مع اسمه
والمذكور خبره اى ان كان فى عمله خير فكان جزاؤه خيرا واما الوجه
الرابع الذى هو الوجه القوى الذى اختاره المصنف فى المتن لقلة
الحذف فيه وقوة للمعنى وهو بحذف كان مع اسمه والمذكور خبرا
لمحذوف وبحذف المبتدأ فى جانب الجزاء وقد زاد الشارح وجهها
آخر وهو بخبرهما بان يكون بتقدير حرف الجر فى نحو المراء مقتول
بماقتلوه ان سيف فسيف اى ان كان قتله بسيف فقتله بسيف وهذا
ليس بقياس وغير سماعى (والعاشر) اى المنصوب العاشر من ثلثة
عشر (اسم باب ان وهو) اى اسم باب ان (كالمبتدأ) اى فى جميع
ما يجوز فيه وما يمتنع الا فى صحة وقوعه نكرة صرفة ولو مع تعريف
الخبر فان وقوعه كذلك يصح فيه ولا يجوز فى المبتدأ ثم استدرك
المصنف بقوله (لكن لا يجوز حذفه) اى حذف اسم باب ان
فى السعة مع انه يجوز حذف المبتدأ واما عند الضرورة فيجوز
حذف اسم هذا النوع وانما لا يجوز حذفه فان كون ذلك الاسم
معمولا لهذا الباب انما يظهر بالعمل فيه ولو حذف ولم يظهر العمل
لم يظهر كونه معمولا له وزاد فى الامتحان استثناء ضمير الشأن من عدم
الجواز فانه يجوز حذفه وانما عند وقوعه اسم ان اذا لم يله فعل
صريح كذا نقله الشارح (والحادى عشر) اى المنصوب
الحادى عشر من ثلثة عشر (اسم لا) اى اسم كلة لا (التي لتنى
الجنس نحو لا غلام رجل عندنا وقد يحذف) اى اسم لا (عند وجود
الخبر) وكذا الخبر يجوز حذفه عند وجود اسمه ولا يجوز حذف
احدهما عند حذف الآخر لانه يلزم الابهام بالكلية (نحو لا عليك
اى لا بأس) عليك (والثانى عشر) اى المنصوب الثانى عشر من
ثلثة عشر (خبر ما ولا المشبهتين بليس وهو مثل خبر المبتدأ)
اى فى حكم الصحة والجواز (والثالث عشر) اى المنصوب الثالث
من ثلثة عشر (المضارع الداخلى) اى المضارع الذى يدخل
(عليه احدى النواصب) الاربع وهى ان لنكى اذن (نحو لن

(يضرب)

يضرب واما المجرور) اى المفعول المجرور الذى هو القسم الثالث
من المفعول بالاصالة والمختص بالاسم (فائنان الاول) اى من المجرور
(المجرور بحرف الجر وقدمر بيانه) اى فى بحث العوامل (والثانى)
اى المجرور الثانى (المجرور بالاضافة) سواء كانت الاضافة معنوية
اولفظية (ولا يجوز تقديمه) اى تقديم المجرور بالاضافة ابدأ
(ولامعموله) اى ولا تقديم مفعول المضاف اليه (على المضاف)
اى على الاسم المضاف وقوله (الا ان يكون المضاف لفظ غير) استثناء
من قوله ولا معموله اى لا يجوز تقديم مفعول المضاف اليه على المضاف
فى كل وقت الا وقت كون المضاف لفظ غير (فيجوز) اى حيثئذ يجوز
(تقديم مفعول المضاف اليه عليه) اى على المضاف الذى هو لفظ
غير (نحو انا زيدا غير ضارب) فانا مبتدأ وغير ضارب خبره وزيدا
منصوب على انه مفعول لـضارب المضاف اليه وقد قدم على
المضاف الذى هو غير وقوله (لكونه) متعلق بقوله فيجوز اى وانما
يجوز ذلك فى مثله لكون لفظ غير (بمعنى لا) لتضمنه معنى النفي وقد اكد
لفظ غير بلا (فى غير المغضوب عليهم ولا الضالين) اى وغير الضالين
وانما لم يجوز تقديم المضاف اليه على المضاف لان الاضافة تقتضى اتصال
المضاف اليه باخر المضاف والتقديم عليه ينسأ فى ذلك وقوله
(ولا الفصل) معطوف على قوله تقديمه اى ولا يجوز ايضا
ان يفصل (بينهما) اى بين المضاف والمضاف اليه (بشيء) وقوله
(فى السعة) بفتح السين ظرف للفصل وقوله (غير) بالجاء بدل من
بشيء ومضاف الى (ما) الموصولة وقوله (سمع) صلته وقوله
(من العرب) متعلق به اى ولا يجوز الفصل بينهما فى سعة الكلام
يعنى فى الكلام المشور بغير شيء سمع من العرب وحفظ منه (ولا يقاس
عليه) غيره مما لم يسمع ولم يحفظ بل يقتصر عليه وذلك فى ثلاثة شيء
احدها مفعول المضاف والثانى ظرفه والثالث القسم واما الفصل
بالمفعول فكقراءة ابن عامر فى قوله تعالى (وكذلك زين لكثير من
المشركين) قتل اولادهم شركائهم حيث قرئ زين بصيغة المجهول

وقرى قتل بالرفع على انه نائب فاعله وهو مضاف الى شركائهم وقوله اولادهم بالنصب على انه مفعول قتل وقد فصل بين المضاف الذى هو قتل وبين شركائهم الذى هو المضاف اليه باولاد هم الذى هو مفعول المضاف وقرأ الساقون زين بصيغة المعلوم وقتل بالنصب مضافا الى اولادهم وشركائهم بالرفع على انه فاعل زين وكذلك قراءة بعضهم فى قوله تعالى (مخلف وعده رساله) بنصب وعده وبجر رساله على ان وعده مفعول مخلف حيث فصل بين مخلف ورساله واما الفصل بالظرف فكقوله عليه السلام (فهل اتم تاركوا الى صاحبي) حيث فصل بين المضاف الذى هو تاركوا وبين المضاف اليه الذى هو صاحبي بقوله الى وهو ظرف للمضاف واما الفصل بالقسم فتحو هذا غلام والله زيد حيث فصل بالقسم بين المضاف الذى هو غلام وبين المضاف اليه الذى هو زيد وقوله (ولا فى الضرورة) معطوف على قوله فى السعة يعنى انه لا يجوز الفصل بينهما ايضا فى ضرورة الشعر (الا بالظرف) كقوله لله درايوم من لامها حيث فصل بين المضاف الذى هو در بفتح الدال بمعنى الخير الكثير وبين المضاف اليه الذى هو من بالظرف الذى هو اليوم (وقد يحذف المضاف) يعنى بقرينة (فيعطى اعرابه) اى اعراب المضاف (للمضاف اليه) لانه لما حذف المضاف اقيم المضاف اليه مقامه فيلزم اعطاء مقتضا معناه الذى اوجبه العامل (وهو) اى ذلك الاعطاء (القياس) اى فى الغالب لانه قد يعدل عنه ويبقى مجرورا كما سيجئ (نحو قوله تعالى واسئل القرية اى اهل القرية) يعنى ان اصلها واسئل اهل القرية بقرينة انه لا معنى فى الامر بالسؤال عن القرية فانها عبارة عن البيوت ولبس من شأنها ان تكون المسئوال عنها بل المراد منه هو السؤال عن اهلها ولما حذف فاقم المضاف اليه مقامه بان جعل مفعولاه اعطى اعراب المفعول المحذوف اليه (وقدينى) اى قد يعدل عن هذا القياس فابقى المضاف اليه (مجرورا) فلا يعطى اعراب مضاف اليه (على التذوق) اى بناء على الاستعمال

النادر المخالف للقياس (نحو قوله تعالى يريد الآخرة بـ بـ بـ الآخرة على قراءة) اى شاذة خارجة عن القراءة المتواترة التى هى بنصب الآخرة وقوله (اى ثواب الآخرة) تفسير للمضاف المحذوف (وقد يحذف المضاف اليه) وهو اذا قامت قرينه ايضا (ويبقى المضاف على حاله) اى على حاله التى عند ذكر المضاف اليه يعنى ان كان مفردا محذوف التنوين للاضافة يكون كذلك وان كان مثني او مجموعا محذوف التون ابقي ايضا والمراد من الابقاء فى المفرد انه لا يعطى له تنوين الغرض من المضاف اليه وقوله (ان عطف) شرطية محذوف الجزاء بقرينة ما قبله يعنى ان عطف (عليه) اى على المضاف (ما) اى الاسم الذى (اضيف) ذلك الاسم (الى مثل المحذوف) فانه يبقى على حاله لو جود القرينة فانه يحتمل على هذا ان يكون مذكورا فيكون جائز الحذف فيكون كالمذكور فيعطى حكمه واعلم ان الحذف على قسمين احدهما الحذف الجائز وهو اذا حذف بقرينة والثانى الحذف الواجب وهو اذا حذف وعوض شئ عنه والله الموفق (نحو مين ذراعى وجهة الاسد) وصدر البيت يامن راى عارضا اسر به والمراد من العارض هو السحاب والمراد من الذراعين الكوكبان النيران من منازل القمر والمراد من جهة الاسد اربعة انجم من منازلها ايضا وقوله اسر فعل مجهول من اسرو وضمير به راجع الى العارض اى يامن راى سحابا مبشرا للمطر بين الكوكبين المزبورين حتى اكون مسرورا بظهور ذلك السحاب فى ذلك المحل فقوله ذراعى ثنية ذراع وهو مجرور بالياء لكونه مضافا اليه لين ومضاف الى الاسد المحذوف فحذف تون الثنية لكونه مضافا فابقي على حاله بحذف التون وانما جاز حذفه لوجود الشرط حيث عطف عليه لفظ جهة المضاف الى الاسد فيكون قرينة على المحذوف وقوله (او كرر مضاف) معطوف على قوله ان عطف يعنى انه يجوز حذفه ايضا ان كرر الاسم الذى اضيف (الى مثل) المضاف اليه (المحذوف) مكررا (نحو ياتيم تيم عدى) وهذا

قول الجير خطابا الى اهالى عدى وتامه لا ابالكُم فلا يلقيكم في
سوءة عمر فالتيم الاول مضاف الى محذوف وهو عدى فالقرينة
على الحذف كونه منصوبا لان المتأدى منصوب حين كونه مضافا
واما القرينة على المحذوف فإضافة تيم الثاني الى عدى والمراد منه
نصيحة لقبيلة عدى فان عمر بن لحيان منهم اراد ان يهجموا جريرا فقال
يا ايها الذين كانوا من تلك القبيلة انكم قوم ليس لكم اب ينصركم
وهذا مدح لهم اوليس لكم اباء تنسبون اليه بل انتم اولاد اذناء اتم
تستحقون للهجو والذم لا انا استحق به وهذا ذمهم واذا كان كذلك
لا تتركوا عمر يهجموا بي فانه لو هجماني كان سببا لوقوع امر مكره
منى اليكم فانكم مستحقون بالهجماء والذم (والا) يعنى وان لم يكن
حال المضاف كذلك بان لم يعطف عليه مضاف مثله ولم يكرر
المضاف (فينون) اى لا يبق على حاله بل ينون (المضاف) بعد
حذف المضاف اليه (عوضا) اى التحصيل العوض (عنه) اى عن
المضاف اليه المحذوف (ان لم يكن) اى اعطاء التنوين بعد الحذف
مشروط بانه لو لم يكن المضاف (غاية) اى اسما من الاسماء التى يقال
لها غايات وهى حسب ولا غير وليس غير وكذا قبل وبعد فانه لو حذف
المضاف اليه منها لم يعط لها تنوين بل تبني على الضم كما سأتى وقوله
(نحو قوله تعالى وكلا آتيناه) مثال لما حذف فيه المضاف اليه
وعوض عنه التنوين لعدم كونه غاية وهو لفظ كل (ونحو حينئذ
ويومئذ) وقوله (اى كل واحد) اشارة الى اصل لفظ كلا وقوله
(وحين اذ كان كذا ويوم اذ كان كذا) اشارة الى اصل الاخيرين
يعنى ان اصل كل من هذه الثلاثة مضاف فالاول مضاف الى واحد
والاخيران مضافان الى اذ وهو ظرف زمان ومضاف الى جملة كان
كذا فحذف المضاف اليه وعوض عنه التنوين (وان كان)
اى المضاف (غاية) وقوله (وهى الجهات الست وحسب ولا غير
وليس غير منوبيا فيها المضاف اليه) جملة معترضة بين الشرط
والجزاء وقوله (يبنى) جزاء الشرط اى ان كان المضاف الذى

حذف منه المضاف اليه حال كونه باقيا في النية والتقدير غير منسى
 يبنى ذلك الاسم (على الضم) فانه لو كان المضاف اليه منسيا وكان
 المراد نفس بيان البعدية والقبلية مثلا يعوض عنه التنوين ويعرب
 بحسب العوامل نحو رب بعيد خير من قبل والمراد بالجهات الست
 ما سبق في بحث حروف الجر وهي امام وخلف ويمين وشمال
 وفوق وتحت والحق بها قبل وبعد وحسب ولا غير وليس غير
 وانما بنى لمشا بهته بالحرف في الاحتياج يعني انه كما ان الحرف يحتاج
 في افادة معناه الى ضم متعلق وكذلك هذه الاسماء يحتاج الى تقدير
 المضاف اليه وانما بنى على الضم لانه لما كان المحذوف اسما مستقلا
 وكان المضاف ناقصا احتاج الى حركة تكون جارية لذلك النقصان
 وتلك الحركة هي الضمة فانها اقوى الحركات (واما المجزوم) اى
 واما القسم الرابع من المعمول بالاصالة والمختص بالفعل المفعول
 بالمجزوم (ف فعل مضارع دخله احدى الجوازم المذكورة سابقا)
 اى التي ذكرت في بحث العوامل ولما كان ما ذكر فيها نوعين
 نوع يجزم فعلا واحدا ونوع يجزم الفعلين وكان للثاني تفصيل
 اراد ان يذكره فقال (فان كانت) اى الجوازم (كلم المجازاة)
 سواء كانت حرفا كلفظ ان واسما كلفظ مهما (تقتضى) اى تقتضى
 تلك الكلم (شرطا) اى فعلا يكون شرطا (وجزاء) اى وفعلا
 يكون جزاء له فان تلك الكلمات لما كانت موضوعة لمعنى المجازاة
 وهى تعليق امر بامر اقتضت امرين حتى يكون احدهما معلقا
 بآخر وعملت فيهما فان العمل مبنى على وجود معنى يقتضى الاعراب
 فوجد ذلك المعنى في كل منهما ونظيرهذا هو المبتدأ والخبر واسم
 كان وخبره واسم ما ولا وخبرهما فان العامل الواحد يعمل في الممولين
 اعنى المبتدأ والخبر لوجود الاسناد المقصود الذى يقتضى امرين
 احدهما المسند اليه والاخر المسند وكذلك اسم كان وغيره
 من العوامل الواحد الذى يعمل في الممولين وهذا هو ما عليه الجمهور
 وقال بعضهم ان العامل الواحد لا يعمل في الممولين سيما اذا كان

ضعيفا بل العامل الجازم ههنا يجزئ فعل الشرط وفعل الشرط مع الجازم او فعل الشرط وحده يعمل الجزم في الجزاء او محمول على انه مجزوم بوقوعه جوار الجازم كما ان الجر في الحمد لله على قراءة من جره محمول على جر الجوار واختلوا ايضا في ان اسم الشرط والجزاء هل هو اسم لمجرد الفعل او اسم للجملةين وقال في التسهيل انه اسم للجملةين وصوبه الفاضل العصام بشهادة اطلاق اهل العرف بانهم يقولون للجملة فعل الشرط وجزاء الشرط سيما اذا كان الجزاء جملة اسمية فاطلاق الجزاء عليها متعينة (فان كانا) اى ان كان الفعل الذى يقع شرطا وجزاء وكلاهما (مضارعين او الاول) اى او كان فعل شرط فقط مضارعا فعلى هذا التقدير يكون الثانى اما ماضيا بفاء او بغيره واما جملة اسمية وقوله (بغيره) ظرف مستقر على انه حال من خبر كان وهو قوله مضارعين يعنى حال كون المضارع الواقع في محل الجزاء بغيره فانه ان كان الجزاء مضارعا بقاء يمنع الجزم فيكون مرفوعا ولا يخفى ان في العبارة تسامحا حيث وقع قوله بغيره حالا عن المضارعين الذى هو المعطوف عليه مع ان ظاهر العبارة ان يقع عن قوله او الاول لمقارنته له وحق العبارة فان كانا مضارعين بغيره لكنه اعتمد على الظاهر فان الفاء لا يمتثل وقوعها في الاول واما وقوعها اذا كان الاول فقط مضارعا فلامعنى في هذا القيد ايضا فانه على هذا التقدير يكون الثانى اما ماضيا او جملة اسمية فحينئذ لا مدخل لوجود الفاء وعدمه في وجوب الجزم وعدمه وقوله (فالجزم) مبتدأ وقوله (في المضارع) ظرف مستقر صفة للجزم بتقدير المتعلق المعرفة وقوله (واجب) خبره والجملة الاسمية مجزومة محل جزاء لقوله ان كانا يعنى ان كان كذلك فالجزم الكائن في المضارع الذى وقع شرطا وجزاء بغيره او وقع شرطا فقط واجب واعلم ان المراد بالمضارع ههنا ما لم يقارن بلم ولما سواء كان مجردا او وقع بلا وما فان الواقع بعد لم ولما مجزوم بهما فلا يتصور جزمه بكلم المجازاة

حتى يكون واجبا او جائزا واما اذا وقع بعد لا فانه في حكم المجرد لعدم
كون لا جازما مثال ما كانا مضارعين نحو ان تضرب تضرب اضرب
او ان تضرب تضرب لا اضرب ومثال ما كان الاول فقط مضارعا نحو
ان تضرب ضربتك او ان تضرب فقد ضربتك او ان تضرب فانت
مضروب (وان كان الاول ماضيا والثاني مضارعا) اى بلا فاء
(جاز الجزم والرفع في الثاني) اى في المضارع الذى وقع جزا
وانما جاز الجزم لوجود الجازم وصلا حية المحل ولضعف المانع
عن الجزم وهو حيلولة الماضى الواقع شرطا بين الجازم والمجزوم
واما جواز الرفع فلا اعتبار حيلولة الماضى بينه وبين الجازم وان كان
ضعيفا ووجود الضعف في تعلق العامل بمعموله ولوجود الموافقة
لفعل الشرط الذى وقع ماضيا غير مجزوم هذا بيان حال المضارع
الواقع جزاء مع وقوع الشرط ماضيا واما بيان حال الماضى الواقع
شرطا فهو مجزوم محلا لكونه ماضيا فمثاله ان اتاني آت به بالجزم
او آت به بالرفع (وان كان الجزاء ماضيا متصرفا) اى من الافعال
التي لها مضارع وقوله (بمعنى المضارع) ظرف مستقر صفة بعد
صفة اى ماضيا كائنا بمعنى المضارع لا بمعنى نفسه (او مضارعا)
اى او كان الجزاء مضارعا (منفيا يلم اولما) يعنى لا بلن اولما
فانه لو كان منفيا بها لا يكون حكمه كذلك بل سيجي حكمه (فلا يجوز
دخول الفاء فيه) اى اذا كان الجزاء كذلك لا يجوز دخول الفاء
الجزائية في ذلك الماضى (نحو ان ضربت ضربت) هذا مثال
للماضى الواقع جزاء وهو فعل متصرف له مضارع يقبل نقل معناه
الى المضارع وهو بمعنى المضارع لانه واقع بعد ان الاستقبالية
فان كلمة الشرط اذا دخلت على ماضى قلب معناه الى الاستقبال
كما ان لم ولما قلبان معنى المضارع الى الماضى وقوله (اولما اضرب)
اى ونحو ان ضربت لم اضرب وهذا مثال للماضى الواقع جزاء
حال كونه منفيا يلم وهو بمعنى الاستقبال ايضا لما عرفت يعنى انه
بمعنى لا اضرب ولما قال ان كان الجزاء ماضيا علم منه بقرينة

اهماله عن ذكر فعل الشرط انه سواء كان الشرط ماضيا ايضا
او مضارعا وانما ذكر الماضي ههنا مع انه لا مدخل له في عدم جواز
دخول الفاء ومع عدم ظهور الجزم فيه ليظهر المقصود منه وهو
وصف ذلك الماضي بكونه متصرفا وبكونه بمعنى المضارع ووصف
المضارع الواقع ايضا بكونه منفيا بل ولما فقط وانما لم يجز دخول
الفاء في هذا الجزاء فان المقصود ههنا تحقق تأثير اداة الشرط
وهذا التأثير اما لفظي وهو ظهور الجزم في الفعل الواقع بعدها واما
معنوي وهو قلب معنى الماضي الى المستقبل فاذا لم يوجد اخدهما
يحتاج الى رابط لفظي وهو الفاء وههنا تحقق تأثير المعنوي اما
في الماضي المتصرف تحقق قلب معناه وكذا في المضارع النفي بل ولما
واما المضارع النفي بغيرهما فلا يتحقق فيه التأثيران اما الاول فلانه
لا يجزم مع دخول حرف النفي واما الثاني فلان النفي بغيرهما بمعنى
الحال او الاستقبال فلا يتصور القلب فيه فيحتاج الى رابط لفظي وهو
الفاء وايضا لا يتصور القلب اذا لم يكن متصرفا لانه ليس له مضارع
حتى يقلب اليه والحاصل ان القلب لا يتصور في الاول لعدم المقلوب عنه
وفي الثاني لعدم المقلوب اليه (وان كان الجزاء جملة اسمية) وايضا
سواء كان الشرط ماضيا او مضارعا وقوله (او ماضية) بتشديد
الياء النسبية معطوف على قوله اسمية اي او كان جملة منسوبة
الى الماضي بان يكون جملة فعلية كان فعلها ماضيا وهذا من قبيل
نسبة الكل الى بعض اجرائها وكذا المراد مما سيأتي من قوله
كا للجملة الاحررية والنهيية والدعائية ويجوز تخفيف الياء على
ان يكون صفة للجملة ايضا لكن لما لم يجز وصف الجملة بالماضي
كان من قبيل صفة جرت على غير ما هي له فيكون المعنى او جملة
ماضيا صدرها كذا في الشرح وقوله (غير متصرف) بالنصب
صفة ماضية اي لم يوجد مضارع للماضي الواقع جرأ من تلك الجملة
وقوله (او بمعناه) معطوف على قوله غير متصرف اي او كان
الماضي الواقع في تلك الجملة باقيا على معناه ولم ينقلب الى معنى الاستقبال

وذلك تابع للقصد التابع للوقوع وقوله (فلا بد) جواب لشرط
 محذوف أى اذا كان ذلك الماضى باقيا فى معناه لابد (حيثئذ) أى حين
 ان كان الجزاء باقيا على معناه (من قد) أى من ايراد لفظ
 قد التقرينية (ظاهرة او مقدرة) حتى يكون نصا على بقاء الماضى
 على معناه فلا يتصور القلب ايضا كما عرفت وقوله (او مضارعا)
 معطوف على جملة أى او كان الجزاء فعلا مضارعا (مقترنا بالسين
 اوسوف اولن) وهى الحروف الاستقبالية (او ما) وهى حرف
 الحال فان المضارع حين مقارنته بالثلاثة الاول يكون منصوبا
 متعينا بالاستقبال وبمقارنته بالآخر يكون متعينا بالحال ولا يتصور
 حينئذ الانقلاب الذى هو تأثير اداة الشرط لان معنى الاستقبال
 ليس بواقع من تأثير الاداة بل هو مستقبل قبل دخولها عليه وايضا
 معنى الحال المتعين من الآخر لا يمكن تغييره الى الاستقبال وقوله
 (اوفعلية) معطوف على قوله مضارعا أى او كان الجزاء جملة فعلية
 انشائية (كالامرية) أى كالجملة التى نسبت الى الامر نحو اضرب
 بان يكون فعله امرا (والنهيية) أى او تكون منسوبة الى النهى
 نحو لا تضرب (والاستفهامية) نحو هل تضربه (والدعائية)
 أى او كانت جملة دعائية وان كانت صورتها ماضية نحو رجك الله
 وقوله (يجب دخول الفاء فيه) جواب لقوله اذا كان أى اذا كان
 الجزاء كما ذكر يجب دخول الفاء الجزائية فى ذلك الجزاء وانما وجب
 دخولها لعدم تأثير اداة الشرط فى تلك المذكورات اما عدم تأثيرها
 فى اللفظ فظاهر واما فى معناها فلان الاستقبال الذى هو اثر الاداة
 حاصل فى بعضها قبل الدخول فان قدر تأثيره ثانيا يلزم تحصيل
 الحاصل وغير ممكن فى بعضها كما فى الماضى المصدر بقده فانه لو اثر فيه
 يلزم تصادم اثر المؤثرين فان قد يقتضى التعيين فى الماضى ولو امكن
 تأثير اداة الشرط يبطل اقتضاء قد واذا لم يوجد التعلق المعنوى
 يحتاج الى الرابطة اللفظية وانما قال كالامرية للاشارة الى عدم
 الانحصار فيها فان الجملة التمنية والعرضية والتحضيضية كذلك

ايضا وقوله (اوجلة) اى اذا كان الجزاء جلة اشارة الى ان المذهب المنصور ان الجزاء صفة لمجموع الجملة لا للجزاء منها كما صوبه الفاضل العصام (نحو ان ضربت فانت مضروب) مثال للجزاء الواقع جلة اسمية (ونحو قوله تعالى ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء) مثال للجزاء الواقع ماضية غير متصرفة وهو لبس (وفان كرهتموهن فعسى ان تكرهوا شيئا) مثال للماضية الواقعة غير متصرفة ايضا وهو عسى وانما اورد مثالين لها فان الاول مثال للماضى الواقع من الافعال الناقصة والثانى له ايضا من الافعال المتقاربة (وان كان قيصة) اى ونحو قوله تعالى (ان كان قيصة) (قد من قبل فصدقت) وهذا مثال للماضى الواقع جزاء ولفظ قد مقدرة اى فقد صدقت وامامثاله لما كانت ظاهرة فقوله تعالى قالوا ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل واعلم ان الجزاء اذا وقع ماضيا مطابقا اى سواء كان ذلك الماضى مصدرا بقا او غير مصدربها وسواء كان ذلك الماضى لفظ كان او غيره فلا يقبل ذلك انقلاب الماضى الى المستقبل واذا وقع بعد اداة الشرط يؤول بمستقبل آخر فقولك ان كنت احسنت الى فشكرتك مأول بانه ان يظهر كونك محسنا الى يظهر كونى شاكرالك وهذا مذهب ابن مالك وقال الرضى انه ان كان الماضى جزاء فاما لفظ كان او غيره فان كان الاول فبقاؤه على الماضى من خصائصه الا قليلا وان كان غيره فانقلابه الى المستقبل كثير وبقاؤه نادر كذا نقل من الشرح ملخصا والله اعلم (وان تعاسرت) اى ونحو قوله تعالى وان تعاسرت (فسترضع له اخرى) مثال للمضارع الواقع جزاء مقترنا بالسسين (ومن يتبع) اى ونحو قوله تعالى ومن يتبع (غير الاسلام ديننا فلن يقبل منه) مثال للمضارع الواقع بلن (ونحو ان ضربك زيد فاضربه) مثال للواقع جلة امرية (او فلا تضربه) اى او نحو ان ضربك زيد فلا تضربه مثال للواقع جلة نهية (او فهل تضربه) اى ونحو ان ضربك زيد فهل تضربه مثال للواقع استفهامية (وان تكرمنى)

اى ونحو ان تكرر منى (فخرجك الله) مثال للجراء الواقع جملة دعائية
 (وان كان) اى ان كان الجراء (مضارعا بغيرها) اى مقارنا بغير
 المذكورات وهى السين وسوف ولن وما وقوله بغيرها ظرف مستقر صفة
 قوله مضارعا وقوله (مثبتا) صفة بعد صفة له وقوله (او منفيا بلا)
 معطوف عليه اى منفيا بلا لا بل وما فانهما ذكرت احكام المنى بها
 (فيجوز الفاء) يعنى ان كان كذلك يجوز دخول الفاء فيه (مع الرفع)
 اى مع جواز رفع ذلك المضارع (وحذفه) اى ويجوز حذف الفاء منه
 (مع الجر) يعنى اللازم فيه احد الامر بن اما تأثير الاداة وهو
 جزمه واما عدم تأثيرها وهو رفعه فعلى تقدير تأثيرها بالجرم لا يحتاج
 الى الفاء لوجود التأثير واما على تقدير عدم تأثيرها لفظا فيحتاج
 الى ادخال الفاء فيه لربط الجراء بالشرط وانما جاز ههنا الوجهان
 لان التأثير المعنوى فى المثلث هو تعيين معنى الاستقبال وتخصيص
 المضارع به وقطع احتماله للحال وفى المنى تخصيص كلمة لا بالنفى
 فى الاستقبال فانه على الصحيح للنفى المطلق فبدخوله فى حيز الشرط
 يكون مقيد ابا لاستقبال لكن هذا التأثير فى الموضعين ضعيف
 فبالنظر الى ضعفه يلزم دخول الفاء لعدم الاعتداد به (نحو ان تضرب
 اضرب) هذا مثال لما حذف فيه الفاء مع جزم المضارع (او فلا تضرب)
 اى ونحو ان تضرب فلا تضرب وهذا مثال لما ذكر فيه الفاء مع رفع
 المضارع (او لا تضرب) بالجرم بلا فاء مثال للمنى بلا (او فلا تضرب)
 مثال لما ذكر فيه الفاء مع رفعه واعلم انه اختلف ان الصارف عن
 جزم المضارع الواقع جزاء هل هو اضممار المبتدأ او الفاء فقال
 سيبويه الصارف عنه هو الاضممار لانه لا يقع بعد الفاء فعل
 مضارع يمكن جزمه بغير مجزوم الابتقدير مبتدأ محذوف يقع ذلك
 المضارع خبرا له فتكون جملة اسمية وبكونها جملة اسمية يصرف
 الجرم عن لفظه مثل قوله تعالى (فمن يؤمن بربه فلا يخاف اى فهو
 لا يخاف) وقال ابن جعفر فذهب سيبويه هو اقيس لان المضارع
 يصلح ان يكون جزاء بنفسه فلولا انه خبر المبتدأ لم يدخل عليه الفاء

وقال المبرد ان الصارف عن الجزم هو دخول الغاء فقط فانه اذا دخل الغاء لماعرفت بناء على ضعف التأثير المعنوي صرفه عن الجزم لان الجزم حيثنذ يعتبر في محل الجملة وارتضاء الرضى والمصنف لان ما ذكر في وجه الاقيسية مندفع بما ذكر (واما الممول بالتبعية فخمسة) لما فرغ من بيان الممول بالاصالة شرع في بيان الممول بالتبعية وعطف قوله هذا على قوله الاول اربعة وانما غير الاسلوب ههنا وصدره باما لبعده ما بين المعطوف والمعطوف عليه وانما ترك تعريفه الذي ذكر في اللب وهو ما تبع سابقه في الاعراب فانه وان كان تعريفا جامعاً وما نعلم لكنه لا يفيد للبتي فائدة بل يفيد لمن تتبع موارد الاستعمال فيكون تعريفاً وريالان التعريف يتوقف على معرفة الافراد والافراد يتوقف عليه ولهذا تركه واكتفى بتعريف اقسامه مع حصول ملاحظة مفهوم هذا اللفظ بعدمعرفة الممول بالاصالة ولو سلم عدم حصوله بها فهو حاصل ببيان الاحكام وانما انحصر في الخمسة لانه كذلك بحكم الاستقراء يعني ان الحصر بها استقرائي لا عقلي لان العقل يجوز وجود انقسم الآخر (ولا يجوز تقديم شيء منها) اي من الخمسة (على متبوعها) اي على متبوع كل من الخمسة وهذا في سعة الكلام واما في الضرورة فيجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه كقوله عليك ورجة الله السلام فان اصله عليك السلام ورجة الله (وعاملها) اي عامل الخمسة المذكورة (عامل متبوعها) اي العامل الذي عمل متبوعها اما في الصفة والتأكيد وعطف البيان فلان المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم ليس بمنسوب الى المتبوع فقط بل هو منسوب اليه مع تابعه ولما كان كذلك صار التابع والمتبوع كاسم مفرد نسب اليه عامل واحد واما في البدل فلان البدل منه فيه في حكم المطروح فالعامل فيه باشر الثاني لكونه مقصوداً بالنسبة واما في العطف بالحروف فلان الظاهر والقياس كون الحرف واسطة بين العامل والممول وتقدير العامل بعدها خلاف الظاهر والقياس وهذا كله مذهب

سبويه واما مذهب الاخفش في الصفة والتأكيـد وعطف البيان
 فقال ان العامل في الثاني هو العامل المعنوي ورد بانه خلاف الظاهر
 اذ المعنوي بالنسبة الى اللفظي كالشاذ النادر وذهب البعض الى
 ان العامل فيها مقدر ^{وورد} بانه خلاف الاصل ايضا فلا يصار الى
 الامر الخفي وقت امكان العمل بالامر الجلي واما مذهب الاخفش في
 البـدل هو ان العامل فيه نظير الاول لانفسه وتبعه الرمانى والفارسى
 واكثر المتأخرين ^{ورد} بانه خلاف الظاهر ايضا واستدلوا لهم بمثل
 قوله تعالى (لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم) حيث عمل في البـدل
 وهو اللام في لبيوتهم نظير عامل البـدل منه وهو اللام في لمن يكفر
 وهذا الاستدلال ممنوع اذ ليس كل من البـدل والمبـدل منه في هذه
 الآية هو المجرور فقط بل هو مع المجرور مفعول به لجعلنا والعامل فيها
 هو جعلنا لا اللام واما مذهب الفارسى وابن جنى في العطف بالحروف
 وهو تقدير العامل بعدها فرود ايضا لكونه خلاف الظاهر
 والقياس واما ما ذهب اليه البعض من ان العامل فيه هو حرف العطف
 بان يكون نائباً عن عامل المتبوع فهو ايضا بعيد لان اللـازم فيه
 ان يكون عامل التابع والمتبوع واحدا وهو مفقود على هذا التقدير
 (واعرابها) اى اعراب تلك التوابيع الخمسة (كاعرابه) اى مثل
 اعراب متبوعه ولو كان اعراب المتبوع محليا او موها فمثال المحلى
 نحو يازيد العاقل اذا حل لفظ العاقل على النصب فانه اذا كان
 منصوبا يكون صفة تابعا لمحل زيد المنادى فيكون اعراب التابع
 لفظيا واعراب المتبوع محليا ومثال الموهوم نحو ما وقع في قوله
 * بدالى انى لست مدرك ماضى * ولا سابق شيئا اذا كان جائبا *
 فان لفظ سابق في صدر المصراع اثنى بالجـر معطوف على مدرك
 المنصوب الذى هو خبر لست فاختلف اعرابه التابع والمتبوع
 ولكن توهم في خبر ليس انه يجوز فيه ايراده بالباء الزائدة عطف
 عليه لفظ سابق بالجـر بناء على هذا التوهم واما رفع العاقل في
 المثال الاول وهو احد الوجهين في صفة المنادى المبني على الضم
 فليس هذا الرفع باعراب ولا بناء بل ذلك الرفع لمجرد مشاكلة حركة

اعراب التابع لحركة بناء المتبوع كما وقع في جر الجوار وتسمية هذا القليل بالرفع والجر مجاز كذا نقل لمختصا من الشرح (الاول) اى الممول الاول من التوابع الخمسة (الصفة) ثم عرفها بقوله (وهى تابع يدل على معنى فى متبوعه مطلقا) فقوله تابع يخرج به الممول بالاصالة ويشمل جميع التوابع وقوله يدل على معنى فى متبوعه يخرج به سائر التوابع فقوله فى متبوعه ظرف مستقر صفة لقوله معنى اى يدل على معنى كائن ثابت فى متبوع ذلك التابع وقوله مطلق بالنصب مصدر مسمى على انه مفعول مطلق اما ليدل اى ليدل دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوص المادة بل يدل بهيئة تركيبية مع متبوعها حاصلة من مجموع التابع والمتبوع فخرج بهذا القيد البدل والعطف بالحروف فى مثل اعجبني زيد علمه او علمه وكذا خرج التأكيده المعنوى فى نحو جاءنى القوم كلهم او اجعون فان الدلالة على معنى فى هذه المذكورات وهى دلالة علمه على علم فى زيد ودلالة كلهم على معنى الشمول انما هى لخصوص المادة اعنى كون المعطوف لفظ علم ولو قيل فيها اعجبني زيد داره او وداره لم يدل على معنى فيه او للمعلق المحذوف فى الظرف المستقر اى يدل على معنى ثابت فى مدلول متبوعه ثبوتا مطلقا غير مقيد بزمان نسبة الى المتبوع فخرج به البدل والعطف بالحروف والتأكيده ايضا فيما ذكر من الامثلة فان دلالة كل منها مقيد بزمان النسبة الى المتبوع يعنى ثبوت هذه المعاني انما هو بعد جعله بدلا ومعطوفا فان علمه مثلا انما ثبت فى زيد بعد جعله بدلا بخلاف ثبوته فى الصفة فانه ثبت فيه من الهيئة التركيبية يعنى كلياتها هذه الهيئة ثبت دلالته على معنى وهذه القضية لا تصدق فى حق المذكورات فانه لا يقال فيه كلما ثبت هيئة تركيب البدل مع البدل او تركيب المعطوف مع المعطوف عليه يثبت الدلالة على معنى فى المتبوع بل يصدق فيه الجزئية وهى بعض ما يثبت فيه الهيئة يثبت ذلك والمراد من دلالة الهيئة التركيبية مع متبوعه هى الدلالة التضمنية فان مجموع الهيئة دالة على ثبوت معنى فى متبوعه وهذا المعنى جزء منها او دلالة

التزامية بان كانت تلك الهيئة بالعلبة والاشتهار حقيقة عرفية يلزمها تلك الدلالة كذا نقله الشارح من العصام (ويجوز تعددها)
اي تعدد الصفة (نحو جاءني الرجل العالم الفاضل) وانما جاز ذلك لما مر في جواز تعدد الخبر من جواز اجتماع اعراض المتعددة في المروض الواحد (ويجوز وصف النكرة بالجملة الخبرية) اي يجوز ان يجعل الجملة الخبرية فعيلة او اسمية صفة لنكرة وانما جاز ذلك لوجود المطابقة فيها بين الصفة والموصوف لان الجملة في قوة النكرة لكونها خالية عن التعريف ولان تعريف الصفة ضادق عليها لكونها دالة على معنى في متبوعها (ويلزمها فيها الضمير) اي ويلزم حينئذ ان يوجد في تلك الجملة ضمير راجع الى ذلك الموصوف (نحو جاءني رجل قام ابوه) فان قام ابوه جملة فعيلة خبرية وقعت صفة لرجل (وقد يحذف) اي ويجوز ان يحذف ذلك الضمير (لقرينة) اي لوجود قرينة دالة على ان الجملة الخالية عن ذلك الضمير مر بوطئة بذلك الموصوف لا يغيره نحو قوله تعالى (واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس) فان جملة لا تجزي صفة بومامع انها خالية عن ضمير اجمع اليه ولكن القرينة وهو وقوع اليوم ظرفا لمضمونها تدل على المحذوف وهو فيه والمراد بالنكرة اما حقيقة كما في المثال المذكور واما حكمية بمعنى لفظه معرفة وحكمه نكرة كما لمعرف باللام التي هي للعهد الذهني نحو قوله * ولقد امر على اللئيم بسبني * والفرق بين الحقيقية والحكمية ان الاولى توصف باسمية وفعلية ماضوية او مضارعية بخلاف الحكمية فانها لا توصف الا بجملة فعالية فعلها مضارع كما انها لا توصف من المفردات الانكرة يمتنع دخول اللام عليه نحو مرت بالرجل مثلك او بالرجل خير منك فان مثلك وخير منك يقع صفة الرجل المعروف بالعهد الذهني لانها يمتنع دخول اللام عليهما مع الاضافة في الاول ووجود من في الثاني وانما اشترط ههنا ككون الجملة خبرية ولم يشترط بها في باب الخبر بل اطلقها هنالك لان الجملة الانشائية لا تقع صفة الابتأويل اعيد كما اذا قيل جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه

اضربه بمعنى انه مستحق لان يؤمر بضربه بخلاف وقوعها خبرا
 فان الانشائية تقع خبرا بلا تأويل والسرفيه ان الصفة لتقييد
 الموصوف بامر يعلم المخاطب انتسابه به لان الصفة مع الموصوف
 مبتدأ وخبر في الاصل فاصل زيد العلم انه عالم فاتصاف زيد بالعلم
 مثبت قبل تركيبه بالوصفية والانشائية غير معلومة النسبة قبل
 التكلم واما التي تقع خبرا فلا تكون كذلك لان المقصود من خبر
 المبتدأ ليس الافادة نسبة غير معلومة للمخاطب حتى انها لو كانت
 معلومة قبل الاخبار لا تفيد فائدة الخبر بل تفيد لازم فائدته وهو
 اعلام كونه معلوما للمتكلم والانشائية كالخبرية في هذا الحكم
 لان المخاطب كما يجهل لهذه الخبرية يجهل للنسبة الانشائية
 وانما يلزم فيها الضمير لان الجملة لما كانت مستقلة برأسها انطت في
 اول ارأى انها اجنبية فيلزم الضمير لبطها بالموصوف وانما التزم
 الضمير في الصفة دون الخبر لان توجه المخاطب بعد ذكر المبتدأ الى الخبر
 فوق توجهه الى الصفة فان المبتدأ لا يوجد بلا خبر بخلاف الموصوف
 فانه يوجد بلا صفة قوله (ويوصف) فعل مجهول ونائب فاعله
 هو قوله (بحال الموصوف) او نائب فاعله ضمير تحت راجع الى
 مصدره اى يقع الوصف كما اختاره الشارح وقوله بحال الموصوف
 مفعول به غير صريح له على هذا انتقادر وقوله (وبحال متعلق)
 معطوف على قوله بحال الموصوف يعنى ان الصفة نوعان احدهما
 انها تكون لبيان حال ما هي وصف له في اللفظ وجارية عليه
 والاخر انها تكون لبيان حال شئ يتعلق بذلك الموصوف فيقال
 للاولى صفة جرت على ما هي له ويقال للثانية صفة جرت على غير
 ما هي له والمراد من الاول انها تقع كذلك بحسب الدلالة وان كان
 المعنى المراد منه جزءه على سبيل التجوز فقولنا جاءنى زيد الحسن
 من قبيل الاول وان كان الحسن في نفس الامر غير قائم بذاته بل بوجهه
 او بعينه فيكون مجازا من قبيل ذكر الكل وارادة الجزء فان مجرد
 قولنا زيد الحسن حيث اسند الى زيد يدل على ارادة الاول بخلاف

قولنا جاءني زيد الحسن نفسه او ذاته فانه لما اسند كذلك دل على ان القصد منه بيان حال متعلقه وايضا سواء كان الاول مفردا اى غير جملة كما في قولنا جاءني زيد القائم او جملة نحو جاءني رجل قام (فالاول) اى الوصف بحال الموصوف (ينبعه) اى يتبع الوصف موصوفه في عشرة امور يو جد في كل تركيب وصنى به اربعة منها ويعدم فيه ستة منها (في التعريف) اى احدها انه ينبعه في التعريف يعنى ان كان الموصوف معرفة يجب ان تكون الصفة معرفة كذلك ولو كان طريق احدهما غير طريق الآخر مثاله جاءني زيد العالم فان طريق تعريف الموصوف هو العلية وطريق الصفة التعريف باللام (والتكبير) اى والثاني ينبعه في التكبير نحو جاءني رجل عالم (والافراد) اى والثالث ينبعه في الافراد كما في المثال السابق (والثنية) اى والرابع ينبعه في الثنية نحو جاءني رجلان عالمان (والجمع) اى والخامس ينبعه في الجمع نحو جاءني رجال عالون (والتذكير) اى والسادس ينبعه في التذكير كما في الامثلة السابقة (والتأنيث) اى والسابع ينبعه في التأنيث نحو جاتني هند صالحة والثلاثة الباقية في الاعراب الثلاثة ولم يذكر لسا ذكره في قوله واعرابها كاعرابه وانما ينبعه في المذكرات لكون الصفة مع الموصوف متحدتين في المعنى (نحو جاءني رجل عالم) مثال لما يوجد فيه اربعة منها وهو التكرار والافراد والتذكير والرفع ويعدم ستة وهو التعريف والثنية والجمع والتأنيث والنصب والجر (وجاتني امرأة صالحة) هذا مثال للمؤنث وقس عليه (والثاني) اى النوع الثاني من الوصف وهو الوصف بحال المتعلق (في الاولين) وهو بصيغة الثنية اى ينبعه في الاولين من السبعة وهما التعريف والتكبير (فقط) اى دون الخمسة الباقية وينبعه في الاعراب ايضا كما عرفت وانما ينبعه في الاولين فقط فان التعريف والتكبير باعتبار ما قبله والخمسة الباقية ينبعه باعتبار ما اسند اليه ولذا قال الشارح وحكمه فيها قد علم في بحث الفاعل (نحو جاءني رجال راكب غلامهم) فان راكب

وان كان في اللفظ جارا على الموصوف لكنه في الحقيقة مستند الى غلامهم الذي هو متعلق الموصوف فطابق في التكبير بالرجال وطابق بالعلام في الافراد والتذكير فيوجد في هذا النوع اثنان وبعدم الاربعة ولما ذكر المصنف مطابقة الوصف في الاشياء السبعة ومعرفة الخمسة منها وهي المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث بقي معرفة الشئيين وهما المعرفة والنكرة فاراد ان يذكرهما ههنا ولم يؤخر ذكرهما لئلا ينتظر الطالب فقال (والمعرفة) اي المعرفة التي هي من خواص الاسم ويتصف الاسم بها (ما) اي اسم (وضع) اي ذلك الاسم (لشيء) اي معنى وقوله (بعينه) ظرف مستقر صفة لشيء اي وضع لشيء ملتبس بذات ذلك الشيء المعينة (والنكرة ما) اي اسم (وضع) اي ذلك الاسم (لشيء) اي معنى (لا بعينه) اي لم يوضع لسدات المعينة والمراد بالوضع في التعريف الاول اعم من ان يكون وضعاً جزئياً للموضوع له الجزئ في كما في الاعلام او وضعاً كلياً للموضوع له الجزئ كما في المضمرات فان وضع الاعلام لاحظ شيئاً معيناً ووضع بازائه لفظ ولم يلاحظ قدراً مشتركاً مثلاً ان وضع زيد لشخص معين لاحظ ذلك الشخص ووضع بازائه لفظ زيد فالوضع والموضوع له جزئيان بخلاف وضع المضمرات فان وابعض لفظاً انا مثلاً لاحظ متكلماً وحده حال كونه شيئاً ملا لكل متكلم كذلك ثم وضع ذلك اللفظ لتكلم معين جزئياً فالوضع عام والموضوع له خاص فان الموضوع له في انا زيد غير الموضوع له في انا عمرو وكذا الحال في اسماء الاشارات والموصولات والحروف والمراد من الوضع لشيء بعينه انه وضع له بذاته المعينة من حيث انه معين وانما اعتبر هذه الحيثية لئلا يصدق تعريفه على النكرة فان رجلاً مثلاً يصدق عليه انه وضع لمفهوم معين مميز عن سائر المفهومات لكن لما لم يكن القصد فيه الى تعيين ذلك المفهوم بل قصد ذات المفهوم لم يكن وضعه من حيث انه معين ولا يلتفت من سماعه الا الى ذات المفهوم بخلاف الرجل فانه موضوع لهذا المفهوم من حيث انه معين فالذهن لا يلتفت

الى مجرد ذلك المفهوم بل يلتفت اليه مع تعيينه وبهذا ظهر الفرق بين قولنا جاءني رجل وبين ضمير راجع الى رجل بان يقول هو عالم فان المراد بالاول نفس مفهوم رجل وبضميره الراجع مع تعيينه وكذا ظهر بين اسد واسامة فان المقصود بالاول اسم جنسه من غير تعيين وبالثاني اسم جنسه مع التعيين واعلم ان في تعريف المعرفة والنكرة عبارة اخرى من الافاضل نقلها الشارح منها ما اختاره اليبضاوي في تعريفه وهو ان يعرفه بانه ما فيه اشارة الى معين وقال في الامتحان في توجيه عدوله عنه بانه لو قلنا ما وضع لشيء بعينه لم يتناول التعريف المعرفة باللام والمعرف بالتداء والاضافة فان الاشارة الى التعيين خارجة عن وضعها بل هي حاصلة بالمجاورة باللام وحرف التداء والاضافة الى المعرفة ولا شك ان كلا منها خارجة عن الوضع حاصلة من مجاورته بهذه الثلاثة ونقل ايضا عن العلامة التفتازاني حيث قال والاحسن ما قيل ان المعرفة ما وضع يستعمل في شيء بعينه والنكرة ما وضع ليستعمل في شيء لا بعينه فالمعبر في التعيين وعدمه ان يكون ذلك بحسب دلالة اللفظ ولا عبرة بحالة الاطلاق دون الوضع ولا بما عند السامع دون المتكلم لانه اذا قال جاءني رجل يمكن ان يكون الرجل معينا عند السامع ايضا الا انه ليس بحسب دلالة اللفظ انتهى ثم حكى اختيار ابن الكمال ما اختاره العلامة في تعريفه وحاصل ما سبق ان الواضع وضع لفظا دالا على مفهوم ولاحظ تعيينه واراد فيه علامة تدل على ذلك التعيين ووضعها معانم المستعمل اذا اراد ان يطلق لفظا معينا عنده يستعمل ذلك اللفظ الموضوع لذلك المفهوم المعين فيكون التعيين معتبرا عند الوضع لا عند الاطلاق والاستعمال ومعتبرا عند المتكلم لانه المستعمل لذلك فقوله جاءني رجل نكرة لانه غير معين عند المتكلم فانه لو كان معينا لقال جاءني الرجل واما عند السامع فلا يعتبر علمه لتعيينه ثم قال وبعضهم عرفه بانه ما وضع لافادة شيء بعينه واستبعدوا الفاضل البعضام بانه يلزم حينئذ ان يعرف النكرة بانه ما وضع لافادة شيء لا بعينه وهذا بعيد فان لنكرة ليس في وضعها لفظ دال على عدم التعيين

بل المتعريفه عدم التعيين لا تعيين العدم فانه لو كان كذلك
 يكون مشتركا مع المعرفة في الوضع للتعين وانما لم يعدل المصنف
 في هذا الكتاب عن هذا التعريف مع تعرضه له في الامتحان لانه يمكن
 ان يقال ههنا ان الوضع اعم من الشخصي والنوع والاشارة المذكورة
 في هذه الثلاثة وان لم تكن داخله في وضعها الشخصي لكنها داخله
 في النوع فان الاسم مع اللام ومع حرف النداء ومع الاضافة الى
 المعرفة نوع موضوع لمعين وامام ذكره في الامتحان فبالنظر الى حل
 الوضع على الشخصي الذي هو المتبادر عند الاطلاق وقد اشار
 العلامة الى هذا السر بقوله والاحسن وهذا ما ذكره الشارح
 ملخصا (والعرفة ستة انواع) وهذا الحصر استقرأني ايضا
 (الاول) اي النوع الاول من الستة (المضمرات) فانها يصدق
 عليها انها موضوعة لمعان معينة من حيث انها معينة باعتبار امر
 كلي على ما هو رأي المحققين من المتأخرين لا على رأي المتقدمين
 فانها عند هم موضوعة لامر كلي وهو اقدر المشترك كما عرفت
 سابقا (وهي) اي المضمرات (اربعة اقسام) بالنظر الى ما قبله
 اي الى اتصاله بعامله و انفصاله عنه والى اعرابه اي الى كونه
 مرفوعا ومنصوبا ومجرورا (القسم الاول مرفوع متصل) وهذا
 ما وقع فاعلا او نائب فاعل (وقد سبق) اي قد سبق في بحث الفاعل
 (والقسم الثاني مرفوع منفصل وهو) اي المرفوع المنفصل (هو)
 اي لفظ هو للغائب (هي) اي لفظ هي للمؤنث الغائبة (هما) اي لفظ
 هما لثنائية الغائب والغائبة (هم) اي لفظ هم للجمع المذكر الغائب (هن)
 اي لفظ هن للجمع المؤنث الغائبة (انت) اي لفظ انت بالفتح للمخاطب
 (انت) اي لفظ انت (بالكسر) للمخاطبة (انتما) اي لفظ انتما لثنائية
 المخاطب والمخاطبة (انتم) اي لفظ انتم للجمع المذكر المخاطب (انتن) اي
 لفظ انتن للجمع المؤنث المخاطبة (انا) اي لفظ انا للمتكلم وحده (نحن) اي
 لفظ نحن للمتكلم معه غيره اعلم ان في ابتداء الضمائر اسلوبين احدهما البدء
 بالغائب والانتها الى المتكلم مع الغير والثاني البدء بالمتكلم ثم بالمخاطب منتهيا

الى الغائب فن اختيار الاول كالمصنف نظر الى الترقى من الادنى الى
الاعلى فان الاعرف منه هو التكميم ثم المخاطب ثم الغائب ومن اختيار
الثاني كابن الحاجب نظر الى اسلوب التنزل من الاعلى الى الادنى
(والقسم الثالث مشترك بين منصوب متصل ومجرور) اى وبين
مجرور (متصل) وقديمير بينهما بما اتصل به من العامل فان كان عامله
حرف جر او اسم مضاف فمجرور متصل وان كان ناصبا فعلا كان
او حرفا فنصوب متصل وان اشبهه كالضمير فى قوله الضارب به فاشبهه
فانه اختلف فى ان الضارب المضاف الى الضمير هل الضمير مفعوله
او المضاف اليه وادرج المصنف المشبه فى احدا القسمين (نحو ضربه
ضربها ضرب بهما ضرب بهم ضرب بهن) هذا الضمير المنصوب المتصل الغائب
والغائبة (ضربك) بالفتح (ضربك) بالكسر (ضربكما ضرب بكم
ضربكن) وهذا للمخاطب والمخاطبة (ضربنى ضربنا) للتكلمين
(ونحو له) هذا للضمير المجرور المتصل لكونه متصلا الى الجار
من له (الى آخره) اى لها لهما لهم لهن لك لكما لكم لكن
لى لنا (والقسم الرابع منصوب منفصل وهو) اى المنصوب المنفصل
(اياها اياها اياهم اياهن) وهذا للغائب (اياك) بالفتح (اياك)
بالكسر (اياك اياكم اياكن) وهذا للمخاطب والمخاطبة (اياى
ايانا) وهذا للتكلم بنوعيه (النوع الثانى) اى من الستة (العلم)
اصله من العلامة وفى الاصطلاح هو ما لا يتناول غير بوضع واحد
جزئى (وهو قسمان علم شخص) اى وضع لشخص مخصوص
بملاحظة انه لاوضع لغيره فيكون من قبيل الوضع الخاص والموضوع له
الخاص (نحو زيد) فان واضعه لاحظ فى وضع هذا اللفظ بانه
لفظ موضوع لهذا الشخص ولا يتناول غيره ولا يرد كثرة زيد فانه
بكثرة الواضعين لا بكثرة الموضوع له زيد (وعلم جنس نحو اسامة
وسبحان) وانما اورد ههنا مثالين اشارة الى ان علم الجنس قديكون
اسم عين وقديكون اسم معنى فاسامة مثال الاول فانه علم لجنس
الاسد الذى هو من الاعيان الموجودة وسبحان فانه علم للتسبيح بمعنى
التزبده لانه علم لمصدر سبح بمعنى انه قال سبحان الله كذا قيل

والتسحيح مصدر اسم معنى لانه عرض غير قارومعنى كونهما علما
 لجنس انه يقدر علما كما يقدر العدل في لفظ عمر فانه لما استعمل غير
 منصرف ولم يدخل حرف التعريف عليهما وكان هذا علامة
 العلمية احتاج الى ان يقدر العلمية فيهما حتى يكون الاول غير منصرف
 بالتأنيث والعلمية ويكون الثاني بالالف والنون المزيدين والعلمية
 وهذا رأى ابن الحاجب والرضي وقال في الامتحان هذا هو الحق
 (والنوع الثالث) اى النوع الثالث من انواع المعرفة (اسماء
 الاشارة) وهذا من قبيل اضافة الدال الى المدلول اى اسماء تدل على
 معنى الاشارة الى شئ فان كان المشار اليه محسوسة حاضرة حين
 الاشارة مبصرة بالبصر كان استعمالها فيه حقيقة فيكون المقام مقام
 اسم الاشارة وان لم يكن كذلك يكون المقام مقام ضمير او مقام سائر
 المعارف واستعمال اسم الاشارة فيه يكون مجازا من قبيل الاستعارة
 بان يشبه ذلك بالمشاهد المحسوس في غابة الظهور ونحو تلك الجنة
 ونحو ذلكم الله قوله (وهى) مبتدأ وخبره محذوف اى اسماء
 الاشارة ماسيدكر وقوله (ذا) مبتدأ وقوله (للمذكر) خبره
 اى ذا موضوع للمذكر المفرد (ولشاه) اى لثنية لفظ ذا (دان)
 بالالف في حالة الرفع (وذين) بالياء في حالتى النصب والجر (وللمؤنث تا)
 واصله ذا قلبت السدال تاء فان للعادة ان يفرق المؤنث عن المذكر
 بالتاء (وذى) وهى للمؤنث ايضا لكنها بقلب الالف ياء والياء
 علامة التأنيث ايضا (وتى) وهذا مقلوب عن تاء بقلب الفه ياء
 مبالغة للفرق (وته وذه) وهذا بقلب الف تاء وذا هاء ساكنة
 ويجوز كسره بلياء (وتهى وذهى) وهذان بوصل الياء (ولشاه)
 اى لثنية المؤنث (تان) بالالف في حالة الرفع (وتين) فى حالتى
 النصب والجر (ولجمعهما) اى ولجمع المذكر والمؤنث (اولاء مدا
 وقصرا) اى بالهمزة بعد الالف وبعد مها (ولحقى اوائلها) اى
 اوائل اسماء الاشارة (حرف التنبيه) وهى لفظها لانها تدخل على
 المفرد واما اما والا من حروف التنبيه فلا تدخلان على اسماء الاشارة

لان المشهور انهما اختصاص بالجملة وانما يلحق للتنبيه على ان المشار اليه
 ما ينبغي ان يوصى اليه السمع وايضا انه يلحق ما يشير به الى القريب ولذا
 لا يجتمع مع اللام فلا يقال ها ذلك وها تلك (نحو هذا) وكذا هاذان
 وهؤلاء وهذه (ويتصل باواخرها) اى باواخر اسماء الاشارة (كاف
 الخطاب) وهذا الكاف حرف وليس بالكاف التى تتصل بالفعل
 فان ما اتصل بالفعل اسم وله اعراب واما ما اتصل باسماء الاشارة
 حرف وليس له معنى مستقل بل هى للتنبيه على حال المخاطب من
 التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع واختلف في وجه كونه
 حرفا ف قيل هو عدم امكان جعله تابعا لاسم الاشارة لتباينهما وقيل
 هو عدم القصد بالنسبة من النسب فانه لو قصدت نسبة لكان القصد
 الى نسبة الاضافة وهو ممتنع لان اسم الاشارة من المعارف والمعرفة
 لا تكون مضافة الى شئ وقيل ان وجهه امتناع وقوع الاسم
 الظاهر مقامها وقيل عليه انا لانسلم استلزام امتناع وقوع الظاهر
 لعدم اسميته فان المتكلم من المضارع نحو افعَل وتفعَل وقع تحتها
 ضمير مستتر وهو اسم مع امتناع وقوع الظاهر مقامها لوجوب
 الاستئثار واجيب بان ضمير المتكلم لما كان مسندا اليه وكان المسند اليه
 دليلا على الاسمية حكم عليه بالاسمية وما نحن فيه ليس فيه دليل
 عليها وضعف الشارح هذا الجواب بان اللازم على المعلل ههنا
 اثبات المقدمة المنوعة والجواب كلام على اسند وائى هذا (فيقال)
 اى اذا كان المشار اليه مفعلا مذكرا والمخاطب كذلك (ذاك)
 يتبع الكاف (ذاك) بكسر الكاف اذا كان المخاطب مفعلا مؤنثا
 (ذا كذا) اذا كان تثنية مذكرا كان او مؤنثا (ذا كم) اذا كان جمعا
 مذكرا (ذا كن) اذا كان جمعا مؤنثا وقوله (وكذا البواقي)
 يحتمل ان يكون المراد منه مثل ما ذكر من اعتبار المخاطب في اواخر
 باقى اسماء الاشارة فيكون المراد من ذا فى كذا معنى الاشارة
 وان يكون المراد منه ان البواقي من اسماء الاشارة مثل لفظ ذا منها
 في اعتبار الخطاب وتصرفه فالمراد من البواقي لفظ ذان واولاء بان يقال

ذلك وتلك وتلك اى ذلك ذاك ذاك ذاك ذاك وفى تثنيتهما
 ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك وفى المفرد المؤنث تالك تالك تالك
 تالك تالك تالك تالك وفى تثنية المؤنث تالك تالك تالك تالك تالك تالك
 تالك وفى جمعهما اولئك اولئك اولئك اولئك اولئك اولئك
 اذا اعتبر اشتراك التثنيين يصير خمسة وعشرين بضرب الخمسة
 فى الاشارة بالخمسة فى الخطاب (ويجمع بينهما) اى ويجوز
 ان يستعمل بالجمع بين حرف التثنيه وكاف الخطاب وذلك لانه
 لامانع فى ارادة التثنيه مع ارادة بيان حال المخاطب مع ان ذكر
 احد هما غير مفع عن الآخر (نحو هذالك) ثم اراد ان ينقل بعض
 لغات جاءت من العرب فى بعض الكلمات فقال (ويقال) فى تى
 (تالك و) فى اولاء (اولئك) واصل الاول تلك واصل الثانى اولاء
 لك فحذفت الياء فى الاول لالتقاء الساكنين وحذفت الهيرة فى الثانى
 هذا ما فى التسهيل ويحتمل ان يكون اصل الاولى تالك بفتح التاء وحذفت
 الالف من تاء لالتقاء الساكنين لكن قليل وانما حذفت الالف ههنا
 ولم يحذف فى لفظ ذلك لخفتها او حركت اللام بالكسر لدفع التقاء
 الساكنين كما هو الاصل فى تحريك الساكن (وذاك وتالك) اى
 ويقال ايضا فى تثنية المذكر ذاك وفى تثنية المؤنث تالك (مشددتين)
 وقوله (للبعيد) حال من الكلمات الاربع اى حال كون الكلمات الاربع
 بهذه اللغة مستعملة للمشار اليه البعيد وذلك لان زيادة الحرف تدل على زيادة
 المعنى وهذا الوجه كاف فى التوجيه ونقل الشارح وجوها اخرى
 منها ما ارتضاه الرضى واستحسنه الدمامنى وهو ان التشديد عوض
 عن الالف المحذوفة عن المفرد ورده الفاضل العصام بانه لو كان
 كذلك ينبغى ان تكون اشارة الى المتوسط لالى البعيد فانه لا يبقى
 حينئذ حرف يدل على الاشارة الى البعيد ثم قال ذلك الفاضل فى
 انتصار هذا المذهب انه قد يقال ان من لم يجعل النون بدلا من اللام
 لم يجعل المشدد للبعيد بل عند غير المبرد صيغ التثنية سواء فى القريب
 والبعيد والمتوسط ثم اجيب عنه بانه لا يلزم حله لهذا الوجه على

(مذهب)

مذهب غير المبرد فانه لا يبعد ان يفيد حرف واحد فاذن تين كالالف واللام في لفظة الله عز وجل وحصر افادة البعد باللام ممنوع لم لا يجوز ان يكون ذلك التشديد مفيدا للبعد مع انقلابه عن الالف ومنها ما قاله المبرد ان اصل دان وتان المشددين دان لك وتان لك ثم جعل اللام نونا وادغم ورده الفاضل المذكور ايضا بانه خلاف الاصل في باب الادغام فان الاصل فيه جعل الحرف الاول مثل الثاني وهنا ليس كذلك واجيب عنه بان ذلك ممنوع كيف وقد وجد جعل الحرف الثاني مثل الاول في مثل اطرء وادمع حيث جعل تاء الافتعال طاء وادال فيهما مع انه يعدل عن هذا الاصل ههنا للضرورة وهي ان الحرف الثاني وهو اللام علامة للبعد والعلامة لا تتغير فيضطر الى جعل الاول مثل الثاني مع استفادة مزية الغنة التي هي من صفات النون ورده ايضا بانه لا يجوز الادغام ههنا فان شرط الادغام ان يكون الحرف الاول ساكنا والثاني متحركا وهذا على خلاف المشهور ههنا لان المشهور ان هذه اللام كانت ساكنة في الاصل فحركت بالكسر لالتقاء الساكنين وهذا خلف لان مقتضى الادغام وهو كونه متحركا مخالف للتحرريك لالتقاء الساكنين واجيب عنه بانه ان اراد عدم جواز الادغام مع بقاء السكون فسلم لكنه غير مفيد لان الادغام لم يعرض عليه مادام ساكنا بل بعد التحريك وان اراد انه غير جائز بعد التحريك فمنوع لان مثله وقع في لم يمد مع انه يمكن ان يقول ان هذا اللام لم يكن ساكنا عند الدخول عليه عند المبرد كما ظنه الرضى والد ما ميني بل له ان يقول انه دخل عليه بعد تحريكه بالكسر ورده ايضا بان التون الثاني من المشدد لا يصح ان يكون بدلا من اللام فانه حيثئذ لا يصح دخول حرف التنبيه عليه فان حرف التنبيه انما يصح دخوله على ما اشير به الى القريب واجيب بانه لم لا يجوز ان يكون عدم دخول حرف التنبيه محتضا عند وجود اللام لا عند وجود البدل عن اللام او اجيب بانه جاز دخول اللام قبل التون ورد هذا بانه يلزم حيثئذ ان يفصل

بين نون التثنية والفه باللام والاصل دخوله بعد تمام الكلمة وقد جاء
 تانيك وذانيك بإبدال النون ياء هذا خلاصة ما ذكره الشارح (وامامهم)
 بفتح الشاء المثناة وتشديد الميم وبادخال هاء السكت الساكنة للفرق
 بينه وبين ثم (وهنا) اى ولفظ هنا بضم الهاء وتخفيف النون
 (وههنا) وهو بادخال حرف التنبيه عليه (وهنا) بفتح الهاء وتشديد
 النون والقح هو الاكثر وجاء بالكسر ايضا (وهناك) بزيادة
 اللام وكاف الخطاب (فلا يمكن) اى المذكورات من ثمة الى هنالك
 موضوعة للاشارة الى المكان (خاصة) وقوله خاصة لقصر استعمال
 المذكورات حقيقة واما استعمالها مجازا فيجوز في غير المكان واما لفظ هنا
 بالضم والتخفيف فهو لازم الظرفية اما بالنصب او بالجر بمن والى لاغيرهما
 (والنوع الرابع) اى النوع الرابع من الانواع الستة للمعرفة (الموصول
 ولا بدله) اى للموصول (من صلة جملة خبرية معلومة للسامع) حتى يتم
 كون ذلك الموصول جزءاً من الجملة وحتى يكتسب التعريف من كون
 تلك الجملة معلومة للسامع وقوله (فيها) خبر مقدم وقوله (ضمير
 عائد الى الموصول) مبتدأ مؤخر والجملة الاسمية صفة بعد صفة
 للجملة اى لا بد له من الصلة التى تكون جملة خبرية معلومة للسامع
 مشتملة على ضمير عائد الى الموصول لربط ذلك الضمير بتلك الجملة الى
 الموصول (ويجوز حذفه) اى حذف ذلك الضمير (عند قرينة) اى
 عند وجود قرينة فانه لا يجوز حذفه منسيا ولو كان حذفه بلا قرينة
 يكون منسيا وذا لا يجوز لكونه جزءاً من الجملة وان كان ذلك ضمير
 مفعول واعلم ان الموصول قسمان احدهما الموصول الاسمى والثانى
 الموصول الحرفى مثل ان المصدرية وان المفتوحة المشددة واللامنى
 الجففى والفرق بينهما ان الموصول الاسمى موصول بغيره وهو صلته
 والموصول الحرفى ما يكون غيره موصولا به كذا نقله الشارح عن
 الفاضل العصام وانما قال معلومة للسامع ليكون اشارة الى ان المراد
 بكون الموصول معرفة هو ان يكون مضمون صلته معلوما ومعهودا
 للسامع قبل التكلم وان المتكلم اعتقده كذلك ولو كان فى الواقع غير

معلوم له وهذا لا يوجد في الانشاء فانه وان كان له حكم لكنه
 لا يعرف الابداع ايراده ولا يوجد ايضا في المفرد فانه لاحكم فيه فضلا
 ان يكون معلوم الوقوع وهذا هو مناط الفرق بين من الموصول
 والموصوف فانه اذا قلنا لقيت من ضربته فان المتكلم ان اعتقد ان
 وقوع الضرب معلوم للسامع فهو موصول فيكون معناه ان الانسان
 الذي علمت وقوع ضربك اياه وان اعتقد انه ليس بمعلوم له فهو
 موصوف فيكون معناه اني لقيت انسانا مضروبا لك وان كانا بعد
 ايراد كل منهما معلوما له وهذا هو المشهور وقال الدماميني والعهد
 غير لازم بل هو غالب فانه قد يراد به الجنس كقوله تعالى كمثل الذي
 ينطق بما لا يسمع اى جنس الذى ينطق وقد يهيم الصلة قصدا الى
 تعظيم الموصول كقول الشاعر * فان استطعت اغلب وان تغلب الهوى *
 * فمثل الذى لاقيت يغلب صاحبه * اى مثل الرجل المبهم الذى
 لاقيت كذا في الشرح وانما قال ههنا ضمير عائد ولم يقل عائد لكون
 الضمير اصلا في الربط وغالبا في ربط الصلة وقال صاحب التسهيل
 اما ضمير او خلفه قال الدماميني في شرحه المراد به الظاهر كقوله
 * ايارب ليلي انت في كل موطن * وانت الذى في رجة الله اطمع *
 اى وانت الذى في رحته وقال ابو علي ومن النحاة من لا يجيزه وقال
 بعضهم هو سيبويه فانه لا يجيزه في الخبر وفي الصلة اولى وقال في
 الامتحان وتفسير العائد بالضمير لانه عام كعائد المبتدأ ومما ينبغي
 ان ينبه ايضا ان الاصل في كون الضمير عائدا ان يكون غالبا الا اذا كان
 موصولة او موصوفة خبرا عن المتكلم او المخاطب نحو قول علي رضي
 الله عنه * انا الذى سمعنى احمى حيدره * ونحو انت الذى قلت هذا
 اذا لم يكن الموصول او الموصوف مخبرا عنه باحد من المتكلم او المخاطب
 واما اذا كان كذلك فلا يجوز الا الفهية نحو الذى قال انا اوانت
 هو زيد وانما كان كذلك لان في قوله الذى قلت اغناء عن الاخبار
 باننا اوانت وكذا نحو انا حاتم الذى وهب المائتين فانه لا يجوز فيه
 انا حاتم الذى وهبت المائتين واما اذا وجد الضمير ان جازت المعاملة

بكل منهما على خلاف الآخر نحو انا الذى قلت وضرب زيدا
(وهو) اى الموصول (الذى) اى لفظ الذى وقوله (للواحد)
خبر للمبتدأ المحذوف اى هذا اللفظة موضوع للواحد المذكور وقوله
(ولثناه) خبر مقدم وقوله (اللذان) مبتدأ مؤخر اى ولثنى الذى
لفظ اللذان بالالف فى حالة الرفع (والذين) اى بالياء فى حالتى
النصب والجر (وجميعه) اى وجمع المذكر (الذين فى الاحوال الثلاثة)
اى فى حالة الرفع والنصب والجر وقيد صاحب التسهيل بالعاقل
وان كان مفردة شاملا له ولغيره (والى) اى ولفظ التى (للواحدة) اى
للمفرد المؤنث (ولثناها) اى لثنى الواحدة (اللتان) فى حالة الرفع والنتين
فى حالتى النصب والجر (وجميعها) اى وجمع التى (اللواتى) بالنساء
والياء بعد الالف وبالواو وجاء بحذف التاء والياء معا (واللاتى)
بالحزبة والياء (واللاى) بالياء دون الحزبة سواء كانت الياء ساكنة
او مكسورة وقد قرئ بهما (واللاتى) بالتاء والياء بعد الالف وبلاواو
قبله (واللات) بحذف الياء اكتفاء بالكسر (واللواتى) بالحزبة والياء
ونقل عن شارح لب الالباب بان الاخوين جمع الجمع * واعلم
ان الالف واللام الذى دخل على لذى ولتى حرف تعريف بالاجماع
وانما زيدت فى الموصول مع ان تعريفه ليس من الالف واللام ولم يزد
فى الضمائر والاشارة وكون الموصول فى حكم الصفات المشتقة
كناصر فى وقوعه اوصافا فيقع وصفا للكرة والمعرفة كالصفات
المشتقة والصفات المشتقة اذا كانت صفة للمعرفة لا تكون
المعرفة بالالف واللام واما الضمائر واسماء الاشارة فلا يقعان صفة
واما اللام الثانية فاصلية كالياء عند البصريين وزائدة عند الكوفيين
زيدت فارقة بين اللام للتعريف وبين الذال التى هى ساكنة فى
الاصل والموصول عندهم هو الذال فقط ثم كسرت واشبعت كسرتة
فتولدت الياء ولم يرتض الفاضل العصام هذا المذهب فقال هذا
مما لا يجلبه مناسبة فضلا عن شاهد انتهى فعلى هذا يكون القياس
ان يكتب بلامين لعدم كون الاولى جزءا منه بل هى كلمة برأسها

لكن لكونها لازمة للكلمة عدل عن هذا الاصل فكتبت بلام واحدة
 مشددة وقوله (وذا) معطوف على الذى اى احد الموصول لفظ
 ذا وقوله (بعدما) ظرف مستقر صفة بتقدير المتعلق المعرفة اى
 الواقع بعدما وقوله (للاستفهام) ظرف مستقر ايضا صفة ما
 اى بعدك ما الكائنة الموضوع لمعنى الاستفهام وكلمة ما اما بمعنى
 الذى او بمعنى اى شئ فيجوز فى جواب كل منهما الرفع والنصب
 فاذا قلت مثلا ماذا صنعت فان كانت بمعنى الذى فاردت ان تجيب
 بقولك خيرا مثلا يجوز فى لفظ خيرا الرفع بتقدير الذى صنعته خيرا
 والنصب بتقدير صنعت خيرا وان كانت بمعنى اى شئ فالرفع بتقدير
 مبتدأ محذوف على ان يكون الجواب خبرا له والنصب على انه مفعول
 للفعل وتقدير الاول هو خير وتقدير الثانى صنعت خيرا ولكن لكون
 الاول مبتدأ كان الرفع فيه اولى لطابق السؤال ولكون الثانى
 مفعولا كان النصب فيه اولى كذا ذكره فى الشرح ملخصا
 (ومن) معطوف على ما قبله اى احد الموصول لفظ من (وما) فالاول
 والثانى يجوز ان يكون للعاقل وغيره لكن يستعمل من للعاقل حقيقة
 وغيره مجازا ويستعمل ما لغير العاقل فى الغالب والعاقل قليلا ويستعمل
 ايضا فى صفات العاقل وللامر الذى يبههم حاله وايضا يستوى
 فيهما الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث (واى) اى واحد
 الموصول اى للمذكر (واية) للمؤنث (والالف واللام) اى مجموع
 الالف واللام وهو معطوف على ما قبله من القريب والبعيد وقوله
 (فى اسم الفاعل والمفعول) ظرف مستقر على انه صفة اى الكائنان
 فى اسم الفاعل والمفعول وقوله (بمعنى الذى) صفة بعد صفة اى الالف
 واللام الكائنان فيهما بمعنى الذى اذا كان مدخولهما مذكرا
 (او التى) اى او بمعنى التى اذا كان مؤنثا (والنوع الخامس)
 اى من المعارف الستة (المعرف باللام) وقوله (سواء) بمعنى
 مستو خبر مقدم وقوله (كان للعهد) مع اسمه وخبره فى تأويل
 المفرد مبتدأ مؤخر اى كون الالف واللام للعهد والجنس مبسو

وقوله (نحو جاءني رجل فاكرمت الرجل) مثال للعهد وقوله
 (اول الجنس) معطوف على قوله للعهد وقوله (نحو الرجل خير
 من المرأة) مثال للجنس والمراد من العهد هو العهد الخارجي وهو
 المتبادر عند الاطلاق وهو ما اشير بها الى حصة معينة من ماهية
 مدخولها ومعلومة عند المتكلم والسامع اما بانه تقدم ذكره
 لفظا كما في هذا المثال او ضمنا كما في قوله تعالى وليس الذكر
 كالانثى فانه تقدم الذكر بقوله محررا لان المحرر في المسجد
 لا يصلح الا اذا كان مذكرا واما بقرينة الانحصار نحو ركب الامير
 والمراد من الجنس ما اشير بها الى مفهوم مدخولها فان اريد به نفس
 مفهوم الجنس مع قطع النظر عن وجوده في ضمن الافراد يسمى ذلك
 لام الحقيقة والا فان اريد وجوده في ضمن كل الافراد يسمى
 لام الاستغراق وان اريد وجوده في ضمن بعض الافراد الغير المعينة
 يسمى لام العهد الذهني مثال الاستغراق كقوله تعالى (ان الانسان
 لثفي خسر) اي ان الوجود الذي يوجد في ضمنه الانسانية وهذا
 بقرينة الاستثناء بقوله (الا الذين آمنوا) ومثال العهد الذهني نحو
 ادخل السوق واشتر اللحم اي ادخل مكانا من الامكنة يطلق عليه
 مفهوم السوق واشتر ما كولا يصدق عليه مفهوم اللحم وليس
 المراد منه نفس المفهوم فانه لا يدخل فيه ولا يتعلق به الاشتراء
 ولا المفهوم الذي في ضمن كل الافراد فانه لا يأمر بدخول كل السوق
 ولا باشتراء كل اللحم ولا يراد به ايضا السوق واللحم المعهودين
 فانه لا قرينة للعهد الخارجي من القرائن الثلاثة المذكورة فقوله
 (وبحرف النداء) معطوف على قوله باللام اي النوع الخامس
 المعروف باللام والمعرف بحرف النداء لكن لا مطلقا بل
 (اذا قصد به معين نحو يارجل) فانه اذا لم يقصد به معين يكون نكرة
 نحو يارجلا وهو في الاول مبني على ما يرفع به ومنصوب محملا
 وفي الثاني هو منصوب لفظا وزعم المتقدمون انه داخل في المعرف
 باللام بناء على ان اصله يا ايها الرجل ولم يسلك المصنف مسلكهم

بل سلك مسلك المتأخرين ولذا ذكره مستقلا (والنوع السادس)
 اى النوع السادس من المعارف الستة الاسم المعرف (المضاف
 الى احد هذه الخمسة) وقوله (اضافة معنوية) مفعول مطلق
 للمضاف وبيان لنوع الاضافة وهذا قسمان احدهما ما هو المضاف
 الى احد الخمسة بلا واسطة (نحو غلام زيد) والاخر ما هو المضاف
 بواسطة مضاف آخر بان يكون مضافا الى مضاف اضيف الى احد الخمسة
 نحو اخذت يد غلام زيد ولكن هذا ان لم يتوغل المضاف فى الابهامية
 وهو لفظ مثل وغير فانها اذا اضيفا الى معرفة لا يكونان معرفة ايضا
 الا اذا اضيف لفظ غير الى احد الضدين الذى ليس له ضد آخر نحو
 الحركة غير السكون وكذا لفظ مثل اذا لم يكن له آخر نحو زيد
 مثل عمرو فانها معرفتان بالاضافة وايضا لا يلزم من هذا الكلام
 صحة الاضافة الى كل من افرادها فانه لا تصح الاضافة الى المعرف
 بالنداء ولا الى لفظ ماذا وانما قيد الاضافة بالمعنوية فانه قد سبق
 ان الاضافة اللفظية لاتقيد الا بالتعريف (والثانى) اى التابع الثانى
 من التوابع الخمسة (العطف بالحروف) وانما قيده بها احترازا
 عن عطف البيان (وهو) اى العطف بالحروف (تابع يتوسط بينه)
 اى بين ذلك التابع (وبين متبوعه) اى وبين متبوع ذلك التابع
 (احد الحروف العشرة) اى احدا الحروف العشرة التى وضعت لمجرد
 العطف وانما قيده ليخرج عنه الواو التى تتوسط بين الصفة والموصوف
 كقوله تعالى (وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم) لان قوله
 لها كتاب جملة اسمية مجرورة محلا على انها صفة قرية ودخلت
 الواو بينهما لاصاق الصفة لموصوفها لالعطفها عليه لانه لو كان
 كذلك لزم اجتماع التابعين فى كلمة واحدة باعتبار واحد وهو متمتع
 للزوم اجتماع المؤثرين فى اثر واحد ويقال لها واو الصوق وكذا
 يخرج منه الفاء الواردة للتأكيد والمقصود منه ليس العطف بل مجرد
 التدرج والارتقاء نحو بالله فبالله ونحو والله ثم والله (وهى)
 اى تلك الحروف العشرة (الواو) وهى للجمع مطلقا (والفاء)

وهي للجمع مع الترتيب بلا مهلة وتراخ (وتم) وهي للجمع مع الترتيب بمهلة وتراخ (وحتى) وهي ايضا للجمع مع الترتيب بمهلة لكن الفرق بينهما وبين ثم ان المهلة التي دلت عليها حتى اقل من المهلة التي دلت عليها ثم وايضا ان المهلة في حتى ذهنية وفي ثم خارجية وايضا ان المعطوف بحتى جزء قوى من المتبوع نحو مات الناس حتى الانبياء او جزء ضعيف منه نحو قدم الحاج حتى المشاة وانما يستعمل فيه ليصلح الاستعمال على اصل وضعها وهي الغاية لان المتبوع اذا انتهى الى اقوى اجزائه او اضعفها يفيد قوة فان اسناد الموت الى الناس يفيد قوة بانتهائه الى اشرف الناس وايضا اسناد القدوم الى الحاج يفيد قوة بانتهائه الى اضعفهم وانما يكون المهلة ههنا ذهنية لاجزائية كما عرفت لان المقصود منه دلالة الفعل بانتهائه الى اقوى اجزائه او اضعفها على شموله جميع اجزاء الكل لانه يدل على تعلقه اولا بالمتبوع ثم بعد مهلة بالتابع في نفس الامر كذا فصله الشارح (واو واما وام) هذه الثلاثة لاحد الامر ين او الامور مبهما غير معين عند المتكلم وهذا هو المعنى المشترك بين الثلاثة واما الفرق بين الثلاثة فهو ان او واما قديحيثان للنفصيل فيكونان حيثن للمعين عنده بخلاف ام فانها للابهام مطلقا وهي اما متصلة او منقطعة فالاولى تستعمل فيما علم ثبوت احدا لمرين عند المتكلم بلا تعيين فيطلب التعيين فاذا قيل ازيد عندك ام عمرو فلا يجاب عنه بنعم ولا بلا بل يجاب عنه بتعيين احد هما فيقال زيد او يقال عمرو او يجاب بتعيين كليهما فيقال زيد وعمرو او يجاب عنه بنفيهما فيقال لا زيد ولا عمرو وايضا ان المتصلة لازمة للهمزة ولو تقديرا بان يلى احد المتساويين الهمزة ويلى الآخر الذي هو المعطوف ام والثانية للاضراب عن الاول مع الشك في الثاني فيستعمل في الخبر نحو انها لا بل ام شاء ويستعمل في الاستفهام ايضا نحو ازيد عندك ام عمرو عندك (ولا) وهي لثني ما اوجب للاول نحو جاءني زيد لا عمرو (وبل) وهي للاضراب والفرق بينهما ان لا لازمة

(للإيجاب)

يجب ان يجئ بعده لابعد النفي واما بل فيستعمل بعد الايجاب
 وجاءني زيد بل عمرو و بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو وهي
 ١. استعملت بعد الايجاب يكون لصرف الحكم عن الاول وجعله
 المسكوت عنه واثباته للثاني بالاتفاق واما اذا استعملت بعد النفي
 كون لصرف حكم النفي عن الاول وجعله كالمسكوت عنه كما في
 لا ثبات على رأى ولصرفه عن الاول واثباته لمابعده على رأى آخر
 المقصود من قوله ما جاءني زيد بل عمرو هو نفي الحكم عن عمرو على
 رأى الاول ونفيه عن زيد واثباته لعمرو على رأى الثاني (ولكن)
 هي اما في عطف المفرد او في عطف الجملة فان استعملت في الاول
 كون للاثبات بعد النفي نحو ما قام زيد لكن عمرو فيكون نقيض
 لان استعملت في الثاني في نحو جاءني زيد لكن عمرو ولم يجئ وفي
 نحو ما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فيكون نظير بل وقوله (واذا عطف)
 فعل مجهول ونائب فاعله مستتر راجع الى مصدره وقوله (على
 الضمير) متعلق بعطف اى اذا اريد العطف بالحرuf على الضمير
 (المرفوع المتصل) سواء كان ذلك الضمير بارزا او مستترا وانما
 قال المرفوع احتراز عن المنصوب وقيد بالمتصل احتراز عن المرفوع
 المتفصل فانه لیس فی العطف عليهما شرط وقوله (يجب تأكيده)
 جواب اذا يعنى يجب تأكيد ذلك المتصل (بمنفصل نحو ضربت
 انا وزيد) فانه لما اريد عطف زيد على الضمير المرفوع البارز المتصل
 في ضربت اكيد ذلك الضمير بمنفصل وهو انا فانه مراد فاء
 ضربت لئلا لكل منهما على التكلم وهذا مثال البارز واما
 مثال المستتر فتحوزيد ضرب هو و غلامه وكذا قوله تعالى اسكن
 انت وزوجك ومما يجب ان يعلم ان قوله اذا عطف شرط وقوله
 يجب جزاؤه فالشرط يجب ان يكون مقدما على الجزاء مع ان الامر
 ههنا بالعكس فان التأكيده مقدم على العطف والسرفيه
 ان الشرط اذا كان علة غائية للجزاء يكون الجزاء شرطا لوجوده في
 الخارج فيكون معنى كون الشرط سببا للجزاء كونه سببا بحسب

الذهن لا بحسب الخارج فانه في الخارج بعكسه ولذا يفسر الشرط في مثله بالارادة كقوله تعالى (اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم) فعناه في الحقيقة اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم اولا وقبل الاقامة وايضا معناه في هذا المقام يجب اولا او قبل العطف تأكيده لكن لا يحتاج الى هذه القيود على هذا التوجيه هذا ملخص ما ذكره الشارح وقوله (الا ان يقع) استثناء مفرغ متعلق يجب ونظر له وقوله (فصل) اى يجب ذلك التأكيدي في كل الاوقات الا وقت وقوع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه (فيجوز تركه) اى يجوز حينئذ ترك التأكيدي واتيانه وانما قال فصل ولم يقل ان يقع الفصل ليدل التكرير على التقليل اى فصل قليل سواء كان ذلك الفاصل قبل حرف العطف او بعده كقوله تعالى (ما شركننا ولا ابائونا) فانه كفى فيه فصله بلا والمراد بالوجوب ان يكون التركيب غير قبيح عند اهل لغة العرب فانه لو استعمل التركيب بتركه يكون قبيحا عندهم وانما وجب ذلك لان الفاعل المتصل كالجاء من الفعل فلو عطف عليه شئ يكون العطف كعطف كلمة على بعض حروف الكلمة ولما أكد ذلك بمنفصل ظهر كون ذلك الضمير منفصلا في الحقيقة وانما لم يحجز العطف على ذلك التأكيدي لانه لو عطف عليه يكون ذلك المعطوف تأكيديا ايضا ولبس كذلك وانما جاز تركه عند الفصل فقالوا في وجهه انه حينئذ يطول الكلام فيحسن الاختصار وضعف المصنف هذا الوجه في الامتحان فقال وفيه نظر اما اولا فلا الفصل قد يقع بحرف واحد كما في قوله تعالى ولا ابائونا فالقول بمحصول الطول به حتى يغني عن الواجب خارج عن الانصاف وامانا نيا فلان الاختصار على ما ذكره استحساني فكيف يعارض الواجب فضلا عن الرجحان واما ثالثا فلان الفصل بكلمة اقل حرفا من التأكيدي لما كفى كان ما ذكر في التأكيدي مما لا يغني انتهى وقال الشارح بعد نقله ما في الاتحاد فالوجه انهم التزموا الفصل بالتأكيدي او غيره ليحصل به اى بالفصل نقصان في التابع بالبعد عن متبوعه فيعارض من به لاستقلاله

(انتهى)

انتهى حاصله ان التزامهم الفصل في جواز عطف المستقل الى غير
المستقل يحصل في المعطوف المستقل نقصان يقابل مزية استقلاله
لبعد حصل بالفصل حتى يساوى المعطوف و المعطوف عليه
في الناقصة فنقصان المعطوف عليه عدم استقلاله ونقصان
المعطوف بعده عن متبوعه فيثبت وجب فصله اما بتأكيد
كما في الصورة الاولى او بغيره كما في الصورة الثانية
ولكن للفصل بالتأكد فائدة اخرى وهى اعلام بان ما ظن
انه جزء غير مستقل ليس في محله لان ما يرادفه مستقل ليس بجزء
من شئ فان قيل ان البدل من المتصل وعطف البيان منه والتأكد
كالمعطوف بالحروف فلم اشترط في المعطوف ان يكون مفصولا
ولم يشترط ذلك في غيره حتى يجوز التأكد والبدل والبيان بلا فصل
قلنا الفرق بينه وبين الثالثة ان المعطوف مستقل لفظا ومعنى بخلاف
الثالثة فانها وان كانت مستقلا لفظا لكنها غير مستقل معنى لانه
يجوز ترك الثالثة في افادة المقصود ولا يجوز ترك المعطوف كذا
في الشرح (واذا عطف) اى اذا اريد عطف شئ * (على المضمر
المجرور اعيد الخافض) اى وجب اعادة الجار الذى جر المعطوف
عليه من حرف جر او اسم مضاف مثال الاول (نحو مررت بك
وبزيد) ومثال الثانى قوله (والمال بينى وبينك) فان يزيد فى الاول
اريد عطفه على المضمر المجرور الذى فى بك وقوله بينك اريد
عطفه على الياء المتكلم المضاف اليه فى بينى فاعيد البناء فى الاول ولفظ
بين فى الثانى وانما قال المضمر المجرور ولم يقل على المجرور فان العطف
على المظهر المجرور جائز بلا اعادة الجار فيجوز ان يقول مررت بزيد
وعمرى وان اعيد فى بعض المواضع لشكته آخر وانما وجب اعادة الجار فيه
لانه لما احتاج الجار فى وجوده الى الضمير المجرور واحتاج الضمير المجرور
ايضا الى الجار فى وجوده لانه لا يتصور فيه وجوده منفصلا
لانه انحصار الضمير المجرور على المتصل اتصل احدهما بالآخرى اشد
الاتصال وكانا كواحد فتوهم العطف على بعض حروف الكلمة

اشد توهم بخلاف الفعل مع مرفوعه المتصل فانه ليس فيه هذا
الاتصال فلذا يجوز العطف فيه مع الفصل بخلاف هذا فانه لا يجوز
عطفه بغير اعادة الخافض ولو مع فصل ثم اختلف البصريون
والكوفيون فقال البصريون لا يجوز بغير اعادة الخافض في حالة
الاختيار ويجوز في حالة الاضطرار وقال الكوفيون يجوز في الحالتين
مستدلا بالاشعار (والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما) اى في
الحكم الذى (يجب) اى ذلك الحكم فى المعطوف عليه (ويمتنع)
اى لا يجوز ذلك الحكم وقوله (له) متعلق لاحد الفعلين على طريق
التسازع والضمير المجرور راجع الى المعطوف عليه والمراد من قوله
فيما يجب ويمتنع هى الاحوال التى يجب ان تعرض له او يمتنع
عروضها له بالنظر الى الغير فقط او بالنظر الى الغير والى نفسه مثلا
اذا وقع المعطوف عليه صلة لموصول وكان المعطوف ايضا جملة
يجب ان يوجد فى المعطوف عائد الى الموصول كما يجب ذلك فى
المعطوف عليه مثلا اذا قلنا جاءنى الذى ضرب وقعد يجب ان يكون
فى جملة قعد ضمير راجع الى الموصول ويمتنع عكسه وهو ان لا يوجد
عائد فى المعطوف فى نحو جاءنى الذى ضرب وقعد عمرو لان سبب
وجوب العائد فى المعطوف عليه كونه صلة وهذا السبب موجود
فى المعطوف ايضا واما اذا كان سبب العروض لاحد هما غير واقع
للاخر فلا يكون كذلك كما اذا قلنا يازيد وعطفتنا عليه والجارث
فان دخول لام التعريف يمتنع فى المعطوف عليه للزوم اجتماع آلئى
التعريف وهذا السبب غير موجود فى المعطوف لعدم حرف النداء
فيه واذا عطف عليه وعمرو يكون ايضا مبني لوجود سبب البناء
فيه ايضا واذا عطف عليه نحو عبد الله يكون منصوبا لعدم وجود
سبب البناء فيه لكونه مضافا وكذا اذا قلنا ما زيد قائما او بقائم
وعطفتنا قولنا ولا ذاها عمرو على خبر ما المشبهة بليس لا يجوز
فى لا ذاهب الا ارفع على انه خبر مقدم وعمر مبتدأ مؤخر فانه
لونصب على تقدير ان يكون معطوفا على قائما او جر على تقدير

ان يكون معطوفا على بقاء يكون ممتنعاً لخلو المعطوف عن الضمير العائد
 الى اسم ما وهذا هو المراد بهذا القول وليس المراد به ان كل حكم
 ثبت للمعطوف عليه مطلقاً يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز
 عطف المعرفة على النكرة وبالعكس ولا عطف المفرد على المثني والمجموع
 وبالعكس وهذا ملخص ما ذكره الشارح (ويجوز عطف شئين
 بحرف واحد على معمولي عامل واحد بالاتفاق نحو ضرب زيد عمرا
 وبكر خالداً) حيث عطف بحرف واحد وهو الواو وكلمة بكر على زيد
 وكلمة خالداً على عمرا وهما معمولين لعامل واحد وهو ضرب وانما جاز
 هذا فانه قد سبق ان حرف العطف قائم مقام عامل وقيام الواحد
 مقام الواحد جاز عقلاً (ولا يجوز) اي لا يجوز عطف شئين
 بحرف واحد (على معمولي عاملين مختلفين) فانه يلزم منه ان يقوم
 الواحد مقام عاملين وقوله (الا عند تقدم الجار) استثناء مفرغ
 اي لا يجوز ذلك في كل وقت الا وقت كون العامل الجار مقدماً على
 غيره وقوله (على رأى) خبر مبتدأ محذوف اي هذا الجواز كائن
 على رأى بعض وقوله (نحو في الدار زيد والحجرة عمرو) فان قوله
 والحجرة بالجر معطوف على الدار المجرور يفي وقوله عمرو بالرفع
 معطوف على زيد المرفوع بالعامل المعنوي وهذا عطف الشئين بحرف
 واحد على معمولي العاملين المتخالفين وانما قال على رأى فان في هذا اربعة
 اقوال على ما في شرح التسهيل احدها عدم الجواز الا اذا كان احد
 العاملين جاراً واتصل المعطوف بالعاطف سواء كان المجرور مقدماً نحو في
 الدار زيد والحجرة عمرو او مؤخراً كما في نحو في الدار زيد وعمرو
 والحجرة او انفصل المعطوف من العاطف بلا نحو ما في الدار زيد
 ولا الحجرة عمرو ونحو ما زيد بقاء ولا قاعد عمرو والثاني انه يجوز
 مطلقاً وهو الذي نسبته ابن الحاجب الى الفراء والفارسي الى قوم
 من النحويين ونقل ابن هشام عن البعض ان الاخفش منهم والثالث
 الجواز بشرط تقدم المجرور في المتعاطفين وهو مذهب قوم منهم
 الاعلم التستري وابن الحاجب والرابع النع مطلقاً وهو مذهب سيبويه

والجمهور وقالوا في المثال المذكور ان الحجرة ليس جره لكونه معطوفا
على في الدار بل هو مجرور بمضاف محذوف او بحرف مقدر يدل عليه
ما قبل العاطف (والثالث) اي الثالث من الخمسة (التأكيد) بهمة
ساكنة من أكد يؤكد وفي مختار الصحاح ان الافصح التوكيد بالواو
ومعناهما التقرير في اللغة (وهو) اي التأكيد الذي يقال له في
الاصطلاح ما يقرر المتبوع (فسمان لفظي) اي احدهما لفظي
اي يقرر لفظ المتبوع كما يقرر معناه (وهو) اي التأكيد اللفظي
(تكرير اللفظ الاول) اي لفظ المتبوع وذلك اما بتكرير عين الاول
نحو زيد زيد او بتكرير موازن الاول نحو حسن بسن ولكن شرط
في الاخير موافقة الحرف الاخير وقوله (او مرادفه) تقسيم للحدود
وهو اما مرفوع معطوف على تكرير او مجرور معطوف على اللفظ
والمعنى على الاول ان التأكيد اللفظي نوعان احدهما مكررا للفظ
الاول والثاني مرادف اللفظ الاول وعلى الثاني ان احدهما تكرير
اللفظ الاول والثاني ذكر مرادف اللفظ الاول وقوله (في الضمير
المتصل) ظرف مستقر صفة للمرادف اي المرادف الواقع في الضمير
المتصل نحو ضربت انا وزيد فان لفظ انا ليس بمكرر اللفظ الاول
بل مرادفه لكونهما موضوعين للمتكلم وحده (ويجري) اي يقع
التأكيد اللفظي (في الالفاظ كلها) يعني سواء كان اسما مفردا
او فعلا او حرفا او مركبا لكن المراد ههنا هو الاسم المفرد المكرر
لان التأكيد الاصطلاحي لا يطلق الا عليه بان يكون الضمير المستتر في
قوله يجري راجعا الى مطلق التكرير لا الى التكرير الخاص الذي
هو التأكيد الاصطلاحي او بان يراد بالالفاظ نوع الاسماء مجازا
بقريئة كون التأكيد المذكور من المفردات كذا ذكره في الشرح
جوابا عن اعتراض المصنف لابن الحاجب فقوله (نحو جاءني زيد
زيد) مثال للتأكيد اللفظي الذي هو المراد ههنا (وضربت انت)
مثال للتأكيد اللفظي الذي هو مرادف اللفظ الاول (وضرب
ضرب زيد) مثال للفعل الذي يكون مكررا ويقال له التأكيد

لكن لاصطلاحا ويقال التأكيد ايضا للحرف المكرر نحو لا لا ونعم
 نعم في جواب اقام زيد (وزيد قائم زيد قائم) مثال الجملة المكررة
 التي يقال لها التأكيد ايضا ولكن لا يطلق التأكيد الاصطلاحى
 الاعلى المثاليين الاولين وقوله (ومعنوى) معطوف على قوله لفظى
 اى القسم الثانى منه معنوى اى يقرر معنى المتبوع فقط (هو)
 اى التأكيد المعنوى (مخصوص بالمعارف) يعنى انه لا يجرى في
 كل الالفاظ كما للفظى بل هو مختص بالاسماء التي تكون معرفة
 اما بالاضافة او بغيرها ولا يجرى في الاسماء التكرات باتفاق البصريين
 واما الكوفيون فيجوزون تأكيد التكررة بماعدا النفس والعين اذا كان
 معلوم المقدار نحو درهم ودينار ويوم وليلة لانحو رجال ودرهم
 لانهما ليسا بمعلوم المقدار (وهو) اى الاسم الذى يكون تأكيدهما
 معنويا (نفسه وعينه) اى لفظهما وهما بمعنى ذاته (وكلاهما)
 اى لفظ كلاهما المذكر (وكلاهما) اى ولفظ كلاهما للمؤنث (وكله)
 اى ولفظ كله (واجع واكسع واتبع وابضع) بالصاد المهملة او بالضاد
 المعجمة (وهذه الثلاثة) وهى اكسع واتبع وابضع (اتباع لاجع) اى للفظ
 اجمع (ولا تتقدم) اى هذه الثلاثة (عليه) اى على اجمع اذا استعملت
 معه (ولا تذكر) اى لا تستعمل هذه الثلاثة (بدونه) اى بغير ذكر اجمع
 (في الفصيح) اى في الاستعمال الفصيح واما في غير الفصيح فتذكر بدونه
 اما نفسه وعينه فيؤكد بهما الواحد والثنية والجمع والمذكر
 والمؤنث واختلا فهما باختلاف صيغتهما وضميرهما فتقول في المفرد
 المذكر جاءني زيد نفسه وفي المفرد المؤنث جئتني هند نفسها
 وفي ثنية المذكر جاءني الزيدان انفسهما وفي ثنية المؤنث جئتني
 الهندان انفسهما وفي جمع المذكر جاءني الزيدون انفسهم وفي جمع
 المؤنث جئتني الهندات انفسهن وقس عليه عينه ومن خواصهما
 جواز جرهما بالباء الزائدة تقول جاءني زيد بنفسه وبعينه واما كلاهما
 وكلاهما ياء كد بهما المثني نحو جاءني الرجلان كلاهما وجئتني
 المرأتان كلاهما لكون معناهما مثني واما لفظهما ففرد تقول

كلاهما قائم وأما كنه فيؤكده الواحد والجمع مطلقا ويختلف باختلاف الضمير المضاف إليه فنقول قرأت الكتاب كله وقرأت الصحيفة كلها واشتريت العبيد كلهم والجواري كلهن وأما جمع فيؤكده الواحد والجمع باختلاف الصيغ تقول أخذت المال أجمع واشتريت الجارية جمعا وجاءني القوم أجمعون وجاءني النساء جمع وكذا أكتع وأتبع وأبصع وهن بمعنى أجمع ولا يؤكده بلفظ كل وأجمع إلا ما يفتقر أجزاءه حسبا نحو أخذت المال كله أواجمع أو حكما نحو اشتريت الجارية كلها أوجمعا لأن الكلية والاجتماع لا يتصوران إلا في ذى أجزاء يصح افتراقهما حتى تكون فائدة في التأكيدهما * وإعلم أن قوله ولا تتقدم وقع في نسخ الكافية بإلقاء فتكون تفسيرية أى تفسير المعنى الاتباع لأن تابع الشئ من شأنه أن لا يتقدم على متبوعه فلا اشكال فيه وأما في هذا الكتاب وقع بالواو فيلزم فيه أن يوجه بتوجيه ولذا قال الشارح فقوله ولا تتقدم عليه ولا تذكر بدونه معطوف على قوله وهذه الثلاثة اتباع على أن يكون عطوف تفسير وبيان لمعنى الاتباع فيكون جملة لا تتقدم ناظرا إلى تفسير الاتباع وجملة ولا تذكر ناظرا إلى بيانه والله أعلم (وإذا أكد المضمر المرفوع المتصل) أى إذا أريد تأكيده الضمير المرفوع المتصل سواء كان متصلا بـ ر ز ا أو مستكنا (بالنفس والعين) أى بلفظ نفسه أو بلفظ عينه (أكد أولا بمنفصل نحو زيد ضرب هو نفسه أو عينه) فإن نفسه في هذا المثال وقع تأكيدا معنويا للضمير المرفوع المتصل المستتر تحت ضرب والراجع إلى زيد فأكده أولا بالضمير المنفصل الذى هو هو ومثال البارز نحو ضربت أنت نفسك أو عينك وإنما وجب ذلك لأنه إذا قيل في صورة المستتر زيد ضرب نفسه يتوهم أن نفسه فاعل ظاهر له ويلبس به ولدفع هذا اللبس أكد أولا بمنفصل وأما في صورة البارز فلا التباس فيه فإن نفسه في نحو ضربت نفسه لا يحتمل كونه فاعلا مع ظهور الضمير لكنه حل صورة البارز على صورة المستتر وأما تأكيد المرفوع المتصل بالجمع

وكل فلا يحتاج ذلك الى التأكيد بالتفصل لانه لا التباس فيه لكون
هذين اللفظين موضوعين معينين للتأكيد ولا يمتثلان غيره حتى
يلتبسا بالفاعل بخلاف نفسه وعينه وكذا لا يتصور الالتباس
في نفسه وعينه فانهما اذا كانا بمعنى ذاته لا يكونان الا تأكيدين
كذا نقل عن الفاضل العصام واجاب عنه الشارح بان الالتباس
ليس في انهما تأكيدان او افعالان بعدد معينهما في ذلك المعنى بل الالتباس
في انهما هل كانا معينين في ذلك المعنى فتعينا للتأكيد او لم يكونا
معينين فيه حتى يلتبسا بالفاعل لكونهما في غير معناه وانما خص
ذلك بالرفوع المتصل فانهما اذا كانا تأكيدين للضمير المصوب
نحو ضربتك نفسك او للضمير المجزور نحو ممرت بك نفسك
فلا التباس فيه ولا وجه لملهما ايضا لعدم كونهما مر فوعا متصلا
(والاربع) اى والتابع الرابع من التوابع الخمسة (البدل وهو) في
اللغة الخلف عن الشيء يقال زيد بدل من عمرو اى خلف منه وفي
الاصطلاح (المقصود بالنسبة) اى الاسم الذي يكون مقصودا
بنسبة الشيء الذي نسب الى المتبوع بحيث لو لم يقصد ذلك لم يذكر
المتبوع ولم ينسب اليه شيء وقوله (دونه) ظرف مستقر حال من
الضمير المستتر في المقصود والضمير المجزور راجع الى المتبوع فقوله بالنسبة
شامل لجميع التوابع وقوله دونه اى مجاوزا ذلك الاسم الذي قصد
يخرج ما عدا المعطوف بحرف الاضراب فان المقصود في باقي التوابع
هو المتبوع والتابع وقوله دونه خص المقصود بالتابع بشرط كون
المتبوع غير مقصود منه واما المعطوف بحرف الاضراب فلا فرق
بينه وبين بدل الغلط المعبر عند الفصحاء الا في وجه التدارك يعنى
انهم لما تداركوا في توجيه الدفع لغلطهم عزموا الى طريق العطف
بيل فانهم قالوا بدل الغلط ثلثة اقسام ذكر البدل منه عن قصد ثم
ايهام الغلط وشرطه ان يرتقى من الادنى الى الاعلى ويسمى بدل
بدء نحو هند بدر شمس وغلط صريح كما اذا اردت ان تقول جار
فسبق لسانك الى رجل ونسيان المقصود وسبق اللسان الى غيره
ثم التذكر والتدارك ولا يقع الاخيران في كلام الفصحاء وان وقع

في كلامهم خفته الاضراب عن المفلوط فيه ببل كذا نقله الشارح
 عن الامتحان ثم قال نقل عنه ايضا فالفصحاء يزيدون بل فيصير اضرابا
 يعني داخلا في نوع العطف والاوساط لاى لايزيدون بل فيصير
 بدل غلط انتهى (واقسامه) اى اقسام البديل (اربعة) اى بالاستقراء
 وقوله (بدل الكل) بالرفع خبر لمبتدأ محذوف واضافة البديل الى الكل
 بيانية اى القسم الاول بدل هو الكل (من الكل) وهو المبدل منه
 وقوله (ان صدقا على واحد) جملة شرطية حذفت جزاءه
 بقرينه ماسبق اى ان صدق البديل والمبدل منه على شئ واحد فهو
 بدل الكل من الكل (نحو جاءنى زيد اخوك) فان زيدا واخوك
 صدقا على شخص واحد والمعتبر فى بدل الكل اصطلاحا صدقهما
 على معنى واحد سواء لم يكونا مترادفين او منساويين كما فى هذا
 المثال او كانا مترادفين نحو جاءنى انسان بشر او منساويين نحو جاءنى
 انسان ناطق (وبدل البعض من الكل) اى والقسم الثانى منه
 بدل هو البعض من الكل (ان كان) اى مدلول البديل (جزء المبدل
 منه) اى جزء من مدلول المبدل منه فى الخارج كما كان جزءا فى الذهن
 (نحو ضربت زيدا رأسه وبذل الاشتمال) اى والثالث منه بدل
 الاشتمال اى بدل يكون سببه فى الغالب اشتمال احدهما للآخر
 وان كان فى بعض الاستعمال يكون شيئا آخر وهذا كاف فى وجه
 التسمية (ان كان بينهما) اى بين الاسم البديل وبين المبدل منه
 (تعلق بغيرهما) اى بغير الكلية والجزئية (بحيث تنتظر النفس)
 اى نفس السامع (بعد ذكر الاول) اى بعد ذكر المبدل منه وقوله
 (وتشوق الى الثانى) وهو البديل وانما قال وتشوق بالتأنيث لان المستر
 تحته راجع الى النفس وقد عرفت ان المسند الى ضمير المؤنث يجب
 تأنيثه واما اذا اسند الى الظاهر المؤنث الغير الحقيقى فيستوى تذكيره
 وتأنيثه كما كان فى ينتظر ولعل هذا من عطف الخاص على العام
 لان كل تشوق انتظار ولاعكس والله اعلم (نحو سلب زيد ثوبه)
 فانه اذا قيل سلب زيد ينتظر السامع وينشوق الى ذكر الشئ

الذى سلب عنه فانه لا يحمل على انه سلب ذاته بل يحمل على ما يحيط به من جلده او ثوبه وغيرهما مما يحويه وقوله بحيث يتنظر الخ اشارة الى انه لا يكفيه مطلق الملابس بل يشترط فيه انتظار السامع وتشوقه الى ذكر الثاني فان قوله جاءني زيد غلامه ليس ببدا شتمال مع ان بينهم ملامسة بالمالكية والمملوكة فان النفس لا تنتظر الى ذكر غلامه بعد ذكر جاءني زيد بل هو بدل الغلط (و بدل الغلط) اى والرابع بدل الغلط واطافة البدل الى الغلط من قبيل اضافة المسبب الى السبب اى بدل يكون سببه غلط المتكلم (ان كان ذكر البدل منه غلطاً نحو رأيت رجلاً جاراً ولا يقع) اى بدل الغلط (فى كلام الفصحاء بل يوردونه بل) اى لا يقع قصداً وان وقع نسياناً يوردونه بلفظ بل الاضربية على طريق العطف ومما نسبته به الشارح ان الضمير المستتر فى لا يقع ان كان راجعاً الى بدل الغلط مطلقاً اى سواء كان قصداً للاليهام او نسياناً او غلطاً صريحاً فلا يصح الحكم بانه لا شئ منه غير واقع فى كلام الفصحاء لانه يقع بعضه كما عرفت من اقسامه وان كان راجعاً الى البدل الغلط صريحاً فيصح قوله انه لا يقع فانه غير واقع فى كلامهم لكن يبقى حيثئذ القسم الذى يقع قصداً للاليهام ثم قال فالوجه ان يختار عبارة البيض اوى اى فى متن الامتحان فانه قال والا فبدل غلط يعنى انه ان لم يكن بدل الكل ولا بدل البعض ولا بدل الاشتمال فهو بدل الغلط سواء وقع فى كلامهم اولا فغنى بدل الغلط عنده ما ليس بيدل الكل ولا بدل البعض ولا يبدل الاشتمال (ويجب وصف النكرة) واطافة الوصف من قبيل اضافة المصدر الى مفعوله وقوله (من المعرفة) متعلق بالبدلة وهو صفة النكرة وقوله (بدل الكل) بالنصب مفعول مطلق لبيان النوع يعنى اذا اريد ان يجعل النكرة المحضة بدلا من المعرفة بدل الكل من اقسام البدل يجب توصيف تلك النكرة بصفة (نحو قوله تعالى بالناس ناصية ناصية كاذبة) فان ناصية فى هذه الآية وصف بكاذبة لوقوعه بدلا من الناصية المعرفة وفى هذا اشارة الى انه لا يلزم

مطابقة البدل للمبدل منه في التعريف والتذكير كافي النعت وانما وجب ذلك لان البدل لما كان مقصودا بالنسبة كان حقه ان يكون اشرف من المبدل منه فيكون نكارتة اخس من المبدل منه المعرفة فقيثذ وجب ان يوصف حتى يكون نكرة مخصصة ليكون جابرا لما فيه من النكارة المحضة وانما اختص هذا ببذل الكل لان غيره من بدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الفلظ لبس له الاتحاد مع المبدل منه فلا يضر تغاير البدل في التعريف والتذكير للمبدل منه (ولا يبدل الظاهر من المضمحل بدل الكل) يعني انه لا يجوز ان يجعل الاسم الظاهر في قسم بدل الكل بدلا من الضمير (الا من الغائب) اى لا يجوز هذا من ضمير الامن ضمير الغائب فانه يجوز ان يجعل الظاهر بدلا منه (نحو ضربته زيدا) فان زيدا اسم ظاهر جعل بدلا من الضمير الغائب في ضربته وانما لم يجز ذلك في ضمير المتكلم والمخاطب فانها اقوى من الاسم الظاهر فيلزم ان يكون المبدل منه الغير المقصود اقوى من البدل المقصود واما ضمير الغائب فانه مساو للاسم الظاهر فلا يلزم فيه ذلك المحذور وانما خص هذا ببذل الكل ايضا لان هذا المحذور واقع فيه دون غيره من الابدال لاتحاد مدلوله مع مدلول المبدل منه واما غيره فلتغاير مدلولها لا يضر فيه الاخسية فيجوز ان يقال اشتريتك نصفك في بدل البعض والعجني علك في بدل الاشتمال وضربته الحمار في بدل الفلظ (والخامس) اى والخامس من التوابع الخمسة (عطف البيان وهو تابع) وقوله (جئ) فعل مجهول وقوله (به) نائب فاعله والضمير المجرور راجع الى التسابع قوله (لايضاح متبوعه) متعلق بجئ اى المقصود من اتيانه وتذكيره تحصيل الايضاح في متبوعه وقد خرج بهذا القيد التوابع الاربعة ودخلت فيه الصفة الكاشفة فانها جئ بها ايضا لايضاح متبوعها وقد خرجت بقوله (ولا يبدل على معنى في متبوعه) فان المقصود من الصفة الكاشفة هو الدلالة على معنى في متبوعه مع الايضاح وليس هذا في عطف البيان (نحو اقمم بالله) اى نحو قول اعرابي قال في حق

امير المؤمنين عمرو رضى الله عنه قوله (ابو حفص) فاعل اقسام وهو
 كنبه رضى الله عنه وقوله (عمر) بارفع عطف بيان لابي حفص
 جئ به لايضاح المراد من ابي حفص والايضاح المذكور قد يحصل
 من التابع وقد يحصل من مجموعى التابع والمتبوع . فحينئذ لا يلزم
 ان يكون التابع اوضح من المتبوع (فمجموع ما ذكرنا من المعمولات)
 هى من المعمول بالاصالة ومن المعمول بالتبعية (ثلثون) والفاء فيه
 فذل لك وهو اجمال بعد التفصيل (الباب الثالث) اى من الابواب
 لثلاثة التى هى اجزاء الرسالة (فى الاعراب) اصله مصدر من اعرب
 يعرب ومعناه الايضاح يقال اعربته اى اوضحته وهمزته للتعدية
 او الصيرورة والمعرّب اسم مكان فانه صفة لاسم يوجد فيه الاعراب
 فيكون محل ايضاح (وهو) فى الاصطلاح (شئ جاء من العامل) اى تغير
 يحصل فى آخر الكلمة بسبب ورود معنى فى تلك الكلمة اورده العامل
 فقوله جاء من العامل صفة شئ وقوله (يختلف) صفة بعد صفة له
 والباء فى قوله (به) سيبويه متعلق ب يختلف وقوله (اخر المعرب)
 فاعل يختلف اى يختلف آخر اللفظ المعرب بسبب ذلك الشئ لفظا
 او تقديرا او محلا والمراد من الشئ حركة او حرف او حذف وانما لم يقل
 جاء بواسطة من العامل مع انه المراد اكتفاء بذكرها فى تعريف
 العامل فان قيل ان قوله جاء من العامل يصدق على الواسطة
 ايضا مع انه ليس باعراب قلنا ان الواسطة وان جاء من العامل لكنه
 لم يجرى بواسطة والاعراب جاء بواسطة فحصل الفرق بينهما والمراد
 مما جاء من العامل اعم مما جاء منه ذاتا وصفة معا كما فى الاعراب فى
 الحركة فان حركة زيد المرفوع بالفاعلية مثلا جاء من العامل مع
 صفة الفاعلية الواردة عليه ومما جاء منه صفة فقط كما فى الاعراب
 بالحروف فان واو المسلمون الواقع فاعلا مثلا لم يجرى من العامل فانها
 ثابتة قبل التركيب بل ما جاء من العامل صفته التى هى الفاعلية وكذا
 الحال فى التثنية فان الواضع وضع للجمع صيغتين احدهما بالواو
 والثانية بالياء وكذا حال التثنية ولحقا فهما وحال الاسماء الستة

المضافة نحو ابوه فيكون لفظ مسلمون ومسلمين لفظين مترا دفين
 موضوعين لجماعة المسلم بشرط ان يستعمل الاول في حالة الرفع والثاني
 في حالتى النصب والجر اما بان يكون غير دال على معنى قبل التركيب
 او دالا على معنى الجمعية فقط والمراد بآخر العرب هو الحرف الذى
 يتلفظ عند اضافة الاسم فان واو المسلمون وياه انما يكون آخر
 عند اضافته لانه عند الاضافة يسقط نونه فيكون الواو والياء آخر
 وايضا يكون المراد من الآخر الآخر الحقيقى كدال زيد والآخر
 المجازى كبناء قائمة وياه بصرى وواو مسلمون فان التاء والياء النسبية
 و نون الجمع ليست بآخر الكلمة حقيقة بل آخرها مجازا واعلم
 ان الشارح نقل عن المصنف كلاما وهوان المصنف قال فى الامتحان
 ان للاعراب معنيين عام وهو ما اقتضاه عروض معنى الخ ومأله ان
 الاعراب يطلق على معنيين احدهما عام وهو الذى اقتضاه عروض
 المعانى الثلاثة عليه بسبب تعلق العامل به ليكون ذلك الاعراب دليلا
 عليه وهذا الاعراب يوجد فى العرب والمبنى لان المعانى الثلاثة تعرض
 عليهما وهذا الاعراب بهذا المعنى هو المنقسم الى الانواع الثلاثة
 فانه ان لم يوجد من ظهوره مانع فهو لفظى وان وجد مانع فهو
 اما عن عروض حال فى آخره او من عروضها فى نفسه فالاول تقديرى
 والثانى محلى ولا شك فى ان وجود الاعراب بهذا المعنى تابع لمقتضيه
 فيوجد فى الاسم العرب والمبنى ولا يوجد فى غير الاسم من الحرف
 والماضى والامر بغير اللام ومعناه التانى هو خاص وهو ما يوجد فى العرب
 الاصطلاحي الذى هو ما ليس بمبنى وما يوجد فيه من الاعراب هو
 النون الاولان ولا يوجد فيه المحلى هذا ملخص ما نقله الشارح
 من المصنف ثم قال فان كان المراد بالاعراب ههنا معناه العام يلزم
 ان يحمل العرب ههنا على معنى انه ما اشتمل على الرفع والنصب والجر
 والجزم لاعلى معنى انه اسم لا يتناسب المبنى الاصلى وان كان المراد به
 معناه الخاص وهو ما يختلف به آخر العرب لا آخر المبنى وكان المراد بالعرب
 معناه الاصطلاحي فيخرج المحلى من الحد والمحدود جميعا مع انه ذكر

الحلى في اقسامه والجواب انه اخرجه عن التعريف وادخله في التقسيم
 تنبيه على انخطاط رتبة الحلى ليكون المانع منه نفسه وهذا على تقدير
 الارادة بالاعراب معناه الخاص وبالعرب معناه الاصطلاحي واما الجر
 بالحرف الزائد وبمثل رب وان المضاف بالاضافة اللفظية وجزم الماضى
 ونصبه بان وان الدخلتين عليه بواسطة وقوعه موقع المضارع فخارجة
 عن الحد والمحدود لعدم صدق معنى الاعراب بهذا المعنى عليها لعدم
 مقتضى الاعراب في كل منها فيكون التعريف للاعراب الاصلى لا المحقق به
 ولو اريد بالمعرب ما شملها وزيد في تفسيره او حل عليه اولم يعتبر فيه
 قيد الواسطة و اريد بالمعرب ما اشتمل على هذا العام لم يكن ما ذكر
 خارجا عنها هذا ملخص ما ذكره الشارح فان قيل ان قوله يختلف
 بسببه يصدق على الواسطة فان لها دخلا في الاختلاف المذكور
 واجيب بان المتبادر من الباء في به هو السبب القريب والسبب القريب
 بالنسبة الى ارجاع الضمير المجرور الى الموصول هو العامل وان كان
 بالنسبة الى الخارج هو الواسطة ولما فرغ من تعريف الاعراب شرع
 في تقسيمه فقال (وله تقسيمات) اى للاعراب تقسيمات (اربعة
 متداخلة) والضمير المجرور ان كان راجعا الى الاعراب مطلقا
 اى سواء كان بالمعنى العام الذى يوجد في الاسم العرب والمبنى
 او بالمعنى الخاص الذى يوجد في العرب فقط يكون الضمير مطابقا
 للمرجع واما ان كان راجعا الى الاعراب المعرف الخاص بالعرب
 فيكون التقسيم باطلا لذكر بعض الاقسام الغير الداخلة في القسم
 فحينئذ يعدل الى طريق الاستخدام بان يراى بالمرجع خاصا وبالراجع
 عاما وانما قال متداخلة فان بعض الاقسام يدخل في قسم آخر
 باعتبار آخر فلا يرد انه لا يوجد التباين بين الاقسام وانحصار
 الاقسام في الاربعة حصر استقرأى لانه يوجد فيه كذلك
 وان جاز كونه ازيد او انقص بالاحتمال العقلى (التقسيم الاول)
 من التقسيمات الاربع (بحسب الذات) اى تقسيمه بحسب ذات الاعراب
 وقوله (والحققة) عطف تفسيره وقوله (فنقول) شروع في

التفصيل اى نقول (هو) اى الاعراب بحسب ذلك (اما حركة
 او حرف او حذف والحركة ثلاثة ضمة وقحمة وكسرة) مثال الاعراب
 بالحركة على انها ضمة (نحو جاءنى زيدو) على انها قحمة نحو
 (رأيت زيداو) على انها كسرة نحو (مررت بزيداو) والحرف اربعة
 واو والفاء وياء) وقوله (نحو جاءنى ابوه) مثال للواو وقوله (رأيت
 اباه) مثال للالف (ومررت بيايه) مثال للياء وقوله (ونون) معطوف
 على قوله وياء وقوله (نحو يضربان) وكذا يضربون وتضربين
 مثال لما عراب بالنون فى حالة الرفع (والحذف ثلاثة حذف الحركة
 نحو لم يضرب) فان حذف حركة الباء اعراب (وحذف الآخر
 نحو لم يغز) فان حذف الآخر الذى هو الواو فى لم يغز والياء فى
 لم يرم والالف فى لم ليخش اعراب (وحذف النون نحو لم يضربا) وكذا
 لم يضربوا ولم تضربى فان حذف النون فيها اعراب (فالجمع
 اى مجموع ذات الذى وجد فى الاستعمال (عشرة والتقسيم الثانى)
 اى من الاقسام الاربعة المتداخلة (بحسب المحل) اى تقسيم الاعراب
 بحسب محله الذى وجد فيه من الاسماء والافعال (فهو) اى محل
 الاعراب (اما بالحركات المحضة) اى غير مختلط بالحروف او بالحذف
 (او بالحروف المحضة) اى يكون اعراب ذلك المحل بالحروف فى
 حالاته الثلاث (او بالحركة) اى او يكون اعراب ذلك المحل بالحركة
 (مع الحذف) اى بعض احواله بالحركة والبعض الآخر بالحذف
 (او بالحروف مع الحذف والاول) اى ما يكون بالحركة المحضة
 (اما تلم الاعراب) اى يكون لكل حال من احواله اعراب مستقل
 مابين للآخرين (بالحركات الثلاث بالضمة رفعا) اى فى حال رفعه
 (والقحمة) اى وبالقحمة (نصبا والكسرة) اى وبالكسرة (جرا
 فهو) اى تلم الاعراب من النوع الذى يكون بالحركة المحضة
 (الاسم المفرد) اى الاسم الذى ليس بمثنى ولا مجموعا (والجمع
 المكسر) اى الجمع المكسر لا يجمع بالواو والنون او المؤنث السدى
 لا يجمع بالالف والتاء وقوله (المنصرفان) صفة المفرد والجمع المكسر

فان المفرد والجمع المكسر اذا كانا غير منصرفين يكون اعرابهما ناقصا
 كما سيأتى (نحو جاءني رجل ورجاله ورأيت رجلا ورجالا ومررت برجل
 ورجاله او ناقص) اى ما يكون بالحركة المحضة اما تام الاعراب كما عرفت
 او ناقص (الاعراب) اى يكون احواله الثلاثة بالحركتين وهو على نوعين
 الاول ما يكون مترك من الحركة الكسرة والثاني مترك فيه الفتحة حيث
 قال في النوع الاول (اما بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فهو) اى
 ناقص الاعراب منه بترك الكسرة (غير المنصرف) اى الاسم المفرد
 الغير المنصرف او الجمع المكسر الغير المنصرف (نحو جاءني احد
 ورأيت احدا ومررت باحد) وقوله (واما بالضمة رفعا) اشارة الى
 النوع الذي ترك فيه الفتحة (والكسرة نصبا وجرا وهو) اى
 هذا النوع (جمع المؤنث) وقوله (السالم) بالرفع صفة جمع (نحو
 جاءني مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات والثاني) اى النوع
 الثاني الذي يكون بالحروف المحضة (ايضا) اى وهو نوعان
 كالنوع الاول (اما تام الاعراب بالحروف الثلاثة بالواو رفعا والالف
 نصبا والياء جرا فهو) اى هذا النوع (الاسماء) اى نوع من
 الاسماء (الستة) اى اعدادها ستة ويقال لها الاسماء الستة وقوله
 (المضافة الى غير ياء التكلم) صفة ثانية وقوله (المفردة) صفة ثالثة
 وقوله (المكبرة) صفة رابعة يعنى ان ستة اسم من الاسماء يكون
 اعرابها بثلاثة حروف في احوالها الثلاثة لكن لا مطلقا بل بشرط
 ان تكون مضافة الى غير ياء التكلم وبشرط ان تكون مفردة لا مثنى
 ولا مجموعا وبشرط ان تكون مكبرة لا مصغرة فانه اذا لم تكن مضافة
 تكون اعرابها بالحركة تقول جاءني اب ورأيت ابا ومررت باب
 واذا كانت مضافة الى ياء التكلم يكون اعرابها تقدير ياء الكونها مبنية
 على الكسر تقول جاءني ابي وبشرط ان تكون مفردة فانها اذا كانت
 مثنى يكون اعرابها ناقصة واذا كانت مجموعة اما ان تكون جمعا
 سالما واما ان تكون مكسرة فيكون اعراب الاول ناقصا واعراب
 الثاني بالحركة تقول جاءني الاء الخ وبشرط ان تكون مكبرة فانه

ان كانت مصغرة كان اعرابها بالحركة ايضا تقول جاءني ابي وقوله الى غير ياء المتكلم شامل لما اضيف الى ضمير الغائب نحو جاءني ابوه ورأيت اياه ومررت بابيه والى ضمير المخاطب نحو جاءني ابوك والى الاسم الظاهر نحو جاء ابو عمرو وهذه الاسماء ابوه واخوه وهنوه وجوه وفوه وذومال وانما جعل اعرابها بالحروف لان هذه ستة من الاسماء التي اواخرها حرف علة ابقيت اواخرها في حال الاضافة سماها فان القياس ان يحذف الآخر في امثالها نحو دم فان اصلها دموا فحذفت الواو في اخره نسيا منسيا في حال الافراد فانهم لما قسموا محل الاعراب اعطوا الانواع الاسماء من ذات الاعراب الحركة المحضة والحروف المحضة وكانت الحركة المحضة تامة وناقصة ولم تكن الحروف المحضة كذلك بل كانت ناقصة فقط فارادوا ان يعطوا لبعض الاسماء اعرابا تاما من نوع الحروف المحضة واختاروا ستة لان احوال الاسم ثلاثة رفع ونصب وجروا الاعراب الذي اعطى لها ستة ثلاثة من الحركة اعني الضمة والقحمة والكسرة وثلاثة من الحروف وهي الواو والالف والياء وبالنظر الى هذا يكون احوالها ستة ثم نظروا الى افراد الاسماء فارادوا ان يكون ذلك ما يكون آخره حرف علة حتى لا يحتاج الى زيادة حرف ويكون ذلك الآخر كافيا في افادة الاعراب الذي هو زائد على اصل الكلمة وارادوا ايضا ان لا يزداد حرف للاعراب حتى يكون اخف فلم يجدوا فيها ما يطابق غرضهم الا هذه الاسماء ولم يختاروا نحو دم فانه يحتاج فيه الى زيادة حرف للاعراب فان لامها محذوفة حذفا لا يجوز اظهاره ولم يختاروا نحو العصاف لان لامه لما لم يحذف منسيا لم يشبه الزائد فكان جزأ محضا من الكلمة وهذا مناف للاعرابية فان الاعراب لكونه وصفا يكون زائدا واشترطوا ان تكون مكبرة فانها اذا كانت مصغرة يلزم ادخال ياء ساكن فيلزم تحريك آخره للاحتراز عن التقاء الساكنين فيكون اعرابها بالحركة البتة (واما ناقص الاعراب) اي هذا النوع اما ناقص الاعراب بان يكون احواله

الثلاثة بالحرفين (اما بالواو رفعا والياء نصبا وجرا) فترك الالف في
 هذا النوع (فهو) اى الذى يكون كذلك (جمع المذكر السالم)
 وهو الجمع الذى لم يتغير بناء واحده للجمعية واشترط ان يكون من
 العقلاء واما نحو سنين وارضين وثنين وقلين فانها من الشواذ
 مع تحقق الجمعية وقوله (واولو وعشرون واخواتها) معطوف
 على جمع المذكر فانها مغايرة للجمعية فان اولو جمع ذو وهو جمع من
 غير لفظه وعشرون واخواتها ليست بجمع مفرداتها فانها لو كانت
 كذلك لزم ان تكون عشرون هو ثلثون فان العشرة الثلاثة التى
 هى اقل الجمع موجود فيها وايضا يلزم ان يكون ثلثون جمع ثلثة
 وكذلك ان هذه العقود لو كانت جمعا لجاز اطلاقه على ما فوقه
 وليس كذلك بل هما لمحقان بالجمع فى استعمال اولو وعشرون بالواو
 فى حالة الرفع والياء فى غيرها (نحو جاءنى مسلمون واولو مال
 وعشرون) اى رجلا (ورأيت مسلمين واولى مال وعشرين
 ومررت بمسلمين واولى مال وعشرين او بالالف رفعا والياء نصبا
 وجرا) فترك الواو فيه (فهو) اى ناقص الاعراب فى هذا (المثنى)
 اى ثنية الاسماء (واثنان) اى ولفظ اثنان وكذا اثنان وثنان
 (وكلا) اى ولفظ كلا وكذا كلنا (مضافا) اى حال كون
 كلا مضافا (الى مضمر) وانما قيده به لانه لو كان مضافا الى مظهر
 كان معربا تقديرها (نحو جاءنى مسلمان واثنان وكلاهما ورأيت
 مسلمين واثنين وكليهما ومررت بمسلمين واثنين وكليهما) واعلم ان فى
 الاعراب اصلين احدهما ان يكون بالحركة والاخر ان يكون تاما
 فعدل فى الجمع السالم والثنية عن الاصلين اما عن الاصل الاول
 فلوجود علامة الجمع والثنية الصالحة للاعراب وهى الواو والالف
 والياء فلا يحتاج الى زيادة حرف للاعراب واما عن الثانى فلانه لو كان
 اعراب الجمع والثنية تامين لا تبس احدهما بالآخر فلدفع هذا
 الالتباس يدل على علامة الرفع فاعطى الواو الى الجمع والالف الى
 المثنى فبقى الياء بينهما ففرق بحركة ما قبلهما فانه فى الجمع مكسور وفى

الثنية مفتوح وانما فرقا بين علامتي الرفع والثنية ولم يفرقا
 بين علامتي النصب والجر حيث وصفاوا الياء فيهما لان الرفع عدة
 فيكون احق بالامتنان وعينوا الواو للجمع لكونه اخا الضمة وكونه
 ضميرا للجمع في يضر بون وضربوا والالف للثنية لكون الثنية اكثر
 استعمالا لئلا يناسب له الالف الذي هو اخف ولكونه ضمير الثنية في
 يضر بان وضربا وانما الحقوا النون فيهما ليكون عوضا عن التنوين
 في المفرد فكما ان التنوين يسقط في الاضافة يسقط النون وانما لم يكتبوا
 بالاعراب كما كان في المفرد فان في آخر المفرد اعرابا مع التنوين
 لان الالف والواو والياء فيهما ليست لمحض الاعراب كما كانت الحركة
 في المفرد بل هما للدلالة على معنى الثنية والجمع فلزم زيادة النون
 جبرا لتقصصا لهما في محض الاعراب وانما اسقطوا النون في الاضافة
 فقط ولم يسقطوها عند دخول اللام وعند الوقف كما كان في
 التنوين لان هذا النون قد شبه بالتنوين من وجه ولم يشبه من وجه
 آخر وكان للتنوين ثلاث حالات الدلالة على التكثير والحذف عند
 الوقف في الضم والكسر واتمام الكلمة به فبالنظر الى الاول تحذف
 عند دخول لام التعريف والى الثاني يحذف في حالتي الرفع والجر
 وتقلب الف في حالة النصب والى الثالث يحذف عند الاضافة الى ما
 بعده ولما كانت مشا بهتها بها كذلك اسقطوا النون عند الاضافة
 ولم يسقطوها عند دخول اللام وعند الوقف عملا بالشبهين
 وانما قحوها في الجمع وكسروها في الثنية لتحصيل الفرق بينهما
 فان العلامة الاولى قد تزول بالاعلال في نحو مصطفين وانما الحقوا
 الاثنين واخيه من ثنان واثنان بالثني لانها كالمثنى لفظا
 ومعنى والحقوا به كلافاته وان كان مفردا لفظا لكنه مثنى معنى
 ولما وقع في كلامها مشا بهته بالثني في المعنى وبالمفرد في اللفظ
 وكان المفرد اصلا راعوا في الاضافة الى المضمر جانب الثنية فالحقوها به وانما
 اصلا راعوا في الاضافة الى المضمر جانب الثنية فالحقوها به وانما
 الحقوا باب عشرين بالجمع لكونه كالجمع لفظا ومعنى وكذا اولوا وانما

وجد النون في الاول ولم يوجد في اولو لكون الولا زم الاضافة
 (والثالث) وهو النوع الذي يكون اعرابه بالحركة مع الحذف
 (لا يكون الا تام الاعراب وهو) اى هذا القسم الذي يكون كذا
 (قسمان) وانما يكون كذلك (لان محذوفه اما حركة) كافي الصحيح
 (او حرف) كما في معتل اللام (فالاول) اى فالتسم الاول الذي
 يكون محذوفه حركة (الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره ضمير)
 اى ضمير مرفوع كالف التثنية وواو الجمع والتاء بالحرركات الثلاث
 (وهو) اى والحال ان ذلك الفعل (صحيح) اى ليس في آخره حرف
 علة وهذا في عرف النحاة فان الصحيح في عرفهم ما ليس في آخره
 حرف علة بخلاف عرف الصرفيين والمعتل عند التحويين هو
 الناقص واللفيف وعند الصرفيين هو المثال والاجوف ايضا وانما
 فسرنا الضمير بالمرفوع فان باتصال المنصوب لا يخرج عن هذا
 الحكم وتقول يضربك لن يضربك لم يضربك (فرفعه) اى رفع
 ذلك المضارع (بالضممة ونصبه بالفتحة وجزمه بحذف الحركة نحو
 يضرب ولن يضرب ولم يضرب) وبما يجب ان يتنبه ان المراد بالضممة
 والفتحة الواقعين في الفعل بحيث يكونان علامتين للرفع والنصب
 ليست الضمة والفتحة التي في الاسم كانه عليه الشارح ههنا فان
 الرفع والنصب في الاسم علامة الفاعلية والمفعولية وهذا ان المعنيان
 واسطنتان في العمل واما واسطة الرفع والنصب في المضارع انما هي
 للمشابهة التامة كما عرفت فيما سبق فالرفع والنصب في هذا النوع
 علامتان للمشابهة (والثاني) اى القسم الثاني من القسم الذي
 يكون محذوفه حرفا (الفعل المضارع المذكور) اى الذي ذكر في
 القسم الاول بانه الذي لم يتصل بآخره ضمير (ان كان آخره حرف
 علة) وهذا الشرط هو الفارق بين الاول وبين هذا القسم سواء
 كان واوا او ياء او الفا (فرفعه) اى رفع هذا المضارع (بالضممة
 ونصبه بالفتحة وجزمه بحذف الآخر نحو يغزو) وكذا يرمى
 ويخشى (ولن يغزو) وكذا لن يرمى ولن يخشى (ولم يغزو) وكذا

لم يرم ولم يحش واعراب هذا القسم لا يكون الاتقديريا في حالة الرفع لان الآخر اما واو اوياء او الف والا ولان لا يقبلان الضمة لاستثقالها والالف لا يقبل الحركة اصلا واما نصبه فهو اذا كان الفا تقديري ايضا واما القسم الاول اعني يضرب وان يضرب فاعرا بهما لفظي في الوصل وتقديري في الوقف واما نحو لم يضرب فهو لفظي اذا لم يلق الساكنان وتقديري اذا التقي تقول لم يضرب القوم بتحريك الآخر بالكسر فيكون حذفه تقديريا (والرابع) اى القسم الذى يكون اعرابه بالحرف مع الحذف (لا يكون الا ناقص الاعراب وهو) اى ما لا يكون الا ناقص الاعراب (الفعل المضارع الذى اتصل بآخره ضمير مرفوع غير الثون) اى غير الثون التى للجمع المؤنث فان آخره منبى على السكون فلا يكون لفظيا والمراد من الضمير المرفوع الف التثنية وواو الجمع وياء المخاطبة (فرفعه) اى رفع هذا المضارع (بالثون ونصبه وجزمه بحذفه نحو يضربان) وكذا تضربان ويضربون وتضربون وتضربين (ولن يضربا) وكذا لن تضربا الى آخره (ولم يضربا) وكذا لم تضربا الى آخره (فالجموع) اى مجموع اقسام الاعراب بحسب المحل (تسعة) ستة منها بانقسام كل من الاول والثاني الى تام الاعراب وناقصه المنقسم الى قسمين يعنى ان الاول المفرد والجمع المكسر المنصرفان الثانى غير المنصرف والثالث جمع المؤنث السالم والرابع الاسماء الستة والخامس جمع المذكر السالم والسادس التثنية واثنان منها بانقسام الثالث الى قسمين وهما الفعل المضارع الصحيح والفعل المضارع المعتل وواحد منها الرابع وهو الفعل المضارع الذى اتصل به الضمير المرفوع ولما سبق ذكر المنصرف وغير المنصرف وكان للثاني احكام تخالف الاولى احتاج الى بيانها فقال (والمراد بالمنصرف) يعنى انه لما كان لفظ المنصرف فى اللغة ما يقبل الصرف ثم نقل نحويون هذا اللفظ الى الاسم الذى لم يقبل الجرو والتونين وكان هذا حقيقة اصطلاحية فى هذا المعنى احتاج

الى بيان ماهو المراد ههنا فقال والمراد به (ما) اى اسم (دخلة
الجر والتنوين) وانما سمي به لانه حركته حرفا فى الاسمية يعنى انه اسم
خالص غير مخلوط بالمشابهة الى غيره وله تمكين وقرار فى الاسمية حتى سمي
بالامكن ايضا ولذا يقبل جميع خواص الاسم ولا يمنع اوهو منقول من
معنى الرجوع فان الرجوع لازم للصرف يعنى انه سمي به لرجوعه
عن الاقبال على الفعل بالمشابهة او من معنى التغير لانه لازم للصرف
ايضا لكونه متغيرا بسبب دخول الجر والتنوين او معنى الازدياد لانه
لازم له ايضا والمراد بالجر بالاكسر وانما اهمل المصنف هذا
القيد مع لزومه اعتمادا على التبادر لان التبادر من الجر هو ما يكون
علامة الكسر لانه الاصل فى الدلالة على الجر وانما لم يمنع الجر
والتنوين منه لعدم مشابهته بالفعل (وبغير المنصرف) اى والمراد
بغير المنصرف (اسم معرب بالحركة لايدخله الجر والتنوين) فقوله
اسم يخرج به الفعل والحرف لانه لا يتصور فيهما وقوله معرب
بالحركة يخرج به المعرب بالحروف لانه ليس فى شان المعرب بالحروف
دخول الجر والتنوين حتى يتصور فيهما والمراد من التنوين تنوين
التمكين وهو ما يدل على قوة الاسمية فى الاسم حتى تدخل عليه عند
كونه معرفة مثل تنوين زيد علما وانما اريد به لان غير المنصرف
لما شابه الفعل فى تحقق الفرعتين لانه كما ان الفعل يكون فرعا للاسم
فى الاشتقاق والافادة كذلك الاسم الغير المنصرف يوجد فيه علتان
وكل علتة منهما يكون فرعا لشيء مثلا العدل يكون فرعا للمعدول عنه
والوصف يكون فرعا للموصوف (وهو) اى غير المنصرف (على
نوعين سماعي) اى التوقع الاول منهما ما يتوقف منعه بخصوصه
على السماع ولا يمكن ان يذكر فيه قاعدة كلية (نحو احاد) بضم
الهمزة (وموحد) بفتح الميم والهاء (وثاء) بضم التاء (ومثنى)
بفتح الميم (وثلاث) بضم التاء (ومثلث ورباع ومربع) وقال الرضى
هذه المذكورات مسموعة اتفاقا وقد جاء فى الشعر فصلا عشارا
والمبرد والكوفيون يقيسون عليها ما فوقها الى التسعة وهى خماس

ومخمس وسداس ومسدس وسباع ومسبع وثمان وثمان وتساع
 ومنسج بلاسماع بل السموع مع الياء النسبية نحو خاسى الى تساعى
 هذا وجعل ابن مالك خاس ومخمس سموعين ايضا وكل منها
 معدول عن العدد المكرر اذ في معناه تكرر والاصل تكرر اللفظ
 ايضا فاصل جاءنى القوم احاد او جاءنى موحد جاؤا واحدا واحدا
 وكذا البواقي (واخر) وهو بضم الهمزة وفتح الخاء اسم تفضيل
 جمع اخرى مؤنث آخر مثل نصرى ونصر لان معناه فى الاصل اى
 فى بقائه على الاسم التفضيل اشد تأخر ثم نقل الى معنى غير وهو اما
 معدول من اخر من اومن الاخر وانما كان معدولا لان قياس اسم
 التفضيل ان يستعمل اما بمن او باللام او بالاضافة فذهب البعض
 الى انه معدول من اخر من لموافقة المعدول للمعدول عنه فى التذكير
 وذهب الآخر الى انه معدول من الآخر لموافقته للموصوف فى الافراد
 والثنية والجمع والتذكير والتأنيث ولم يذهب احدا الى كونه معدولا
 عن اخر الذى معه الاضافة لانه لو كان كذلك يقتضى ان يكون
 امانونا او مبنيا وليس فى اخر بعد العدول شئ من ذلك ونقل
 الشارح عن الفاضل العصام انه قال ان هذا الوجه ضعيف والوجه
 الوجه ان جاءنى الرجل والرجل الآخر وجاءنى رجل ورجل آخر
 لو فرض فيه التفضيل لم يكن المفضل عليه الا ما ذكر او لا يتصور
 ذلك بالاضافة بل يتصور بالاولين فروعى المناسبة بين الحال والاصل
 وحكم بانه معدول عن احدى الصورتين انتهى وقوله (صفات)
 منصوب بالكسرة على انها حال من تلك الالفاظ اى منعت تلك
 الالفاظ او مثلت حال كون المذكورات صفات اى ليست اعلاما
 لانها لو كانت اعلاما اما ان تكون علما للذكور او تكون علما للاناث
 فان كان الاول يكون منصرفا عند الاكثر وان ذهب جماعة الى منع
 صرفه اعتبارا للعدل الاصلى مع العلمية وان كان الثانى فهو غير
 منصرف بالاتفاق للتأنيث مع العلمية فيكون حيثذ مما سيأتى من
 التأنيث ولذا قال صفات لان العلمية ضد للصفات وسبب منع الصرف

في كل من المذكورات العدل الحقيقي والوصف الاصلى فان الوصف
 العارضى صار اصليا في المعدول لاعتباره في وضعه (وجع)
 اى ونحو جمع (وكتف وبتع وبصع جوعا) اى حال كون المذكورات
 من جمع الى يصع جوعا فان جمع بضم الجيم وفتح الميم معدول عن
 جمع بضم الجيم وسكون الميم وهو جمع جماء مثل جر جمع جراء وسبب
 منع الصرف فيها العدل الحقيقي والوصف الاصلى ولا يضره غلبة
 الاسمية وقيل السبب فيه التعريف مع الوصف ثم قيل المراد من
 التعريف تعريف مكسب من الاضافة الى المعرفة فانه بتقدير جمعهم
 وقيل تعريف بلاداة كما كان تعريف العلمية كذلك ويقال للاول
 التعريف الاضافى والثانى التعريف الوضعى ولوقوع هذا الاختلاف
 فيه لم يقيد بالصفات كما قيد فى الاول وانما قيد بقوله جوعا لانها
 لو كانت مفردة بان جعلت اعلاما تكون منصرفة كما سبق (وعمر)
 اى ونحو عمر (وزفر وزحل) وهو اسم نجم من النجوم السيارة
 (وقزح) وهو اسم جبل فى مزدلفة (اعلاما) اى حال كون
 المذكورات من عمر الى قزح اعلاما وسبب منع الصرف فيها العلمية
 والعدل التقديرى وكان اصل عمر عامر واصل زفر زافر واصل
 زحل زاحل واصل قزح قازح فعدل عنها الى هذا الوزن الذى
 ليس من الاوزان القياسية ولو نكرت هذه المذكورات تكون
 منصرفة لانها حينئذ تكون باقية على سبب واحد (وقياسى)
 اى النوع الثانى من غير المنصرف قياسى يعنى انه لا يتوقف منه
 بخصوصه على السماع بل يمكن ان يذكر فيه قاعدة كلية موضوعها
 غير محصور ولذا اشار الله بتصدير لفظ كل حيث قال (وهو كل علم)
 اى القياسى كل علم (على وزن مخصوص بالفعل) يعنى انه يكون
 على هيئته كانت تلك الهيئة موضوعة للفعل فى اصل وضعها
 وان كانت فى وضعها الثانى موضوعة للاسم فانه اذا تخصص ذلك
 الوزن من بين الاوزان لا يوجد فى اوزان الاسماء المنقولة اما من
 وزن الفعل او منقولا من العجم (كضرب) بوزن المجهول اذا سمي به

رجل (وشمر) بفتح الشين وتشديد الميم وسمى به فرس الحجاج
 لسرعة مشيه لان اصل شمر فعل ماض من التثمير بمعنى سرعة المشي
 وكذا بقم بتشديد القاف منقولا عن العجم (وانقطع واجتمع واستخرج
 وغيرها من اوزان الماضى الخماسى والسداسى فان اوزان هذه الافعال
 معلومة او مجهولة لا توجد فى اوزان الاسماء واذا سمي به شئ يكون
 غير منصرف للعلمية ووزن الفعل لتحقق الفرعتين فيها احدهما
 وزنه لكون هذا الوزن فرعا لوزن الفعل والآخر العلمية التى هي
 فرع للنكرة وكذا فوعلى وزن المجهول وقوله (او فى اوله)
 ظرف مستقر خبر مقدم وقوله (احدى زوائد المضارع) مبتدأ
 مؤخر والجملة مجرورة المحل معطوفة على مخصوص اى كل
 علم يكون على الوزن الذى يقع فى اوله احدى زوائد المضارع
 التى لها نوع اختصاص به وهى حروف اتين وقوله (غير قابل)
 بالنصب حال من الضمير المجرور فى قوله فى اوله اى حال كونه
 ذلك الوزن الذى فى اوله ذلك غير قابل (للتاء) وهى تاء التأنيث
 المتحركة التى تلحق بآخر الاسم المؤنث فانه لما وجد فى نوع الاسم
 كلمة تلحق بآخرها تلك التاء اخرجته عن كون الاسم من وزن الفعل
 لان لحوق تلك التاء مختص بالاسم ولو كان ذلك الاسم غير منصرف
 كان للعلمية والتأنيث كما سيبنى كعمله وارملة فانه اذا سمي بهما يدخل
 فى قوله كل علم فيه تاء التأنيث لا لوزن الفعل لانعدام شرطه (نحو
 يزيد وبشكر) فانهما على وزن يكون فى اولهما احدى زوائد
 المضارع وهى الياء وهما غير قابلين للتاء فلا يقال زيادة وبشكرة
 واذا سمي بهما يكونان غير منصرفين للعلمية ووزن الفعل وكذا احد
 فان فى اوله الهمزة (وكل افعال التفضيل والصفة) اى والقياسى
 ايضا كل اسم يكون على وزن افعال التفضيل او للصفة فالاول
 (نحو افضل و) الثانى نحو (ايض) وسبب منع الصرف فيهما
 الوصف ووزن الفعل ولا حاجة ههنا الى ان يقيد بعدم قبول التاء
 فانه لا احتمال فى كل منهما للقطع بان مؤنث الاول على وزن فعلى

ومؤنث الثاني على وزن فعلاء (وكل اسم اعجمي) اى والقياسى
ايضا كل اسم غير عربى سواء كان فارسى او غيره (استعمل) اى
لكن ليس على اطلاقه بل بشرط ان يستعمل (فى اول نقله الى العرب علما)
يعنى بشرط ان يستعمل بعد نقله الى العرب علما سواء كان علما فى العجم
وموضوعه فيه ثم نقل الى العرب لان يكون علما فيه ايضا ولم يكن
علما فى العجم بل اسم جنس فيه ثم نقل الى العرب علما ولم يستعمل بعد
نقله اليه الا علما وانما اشترط ذلك لتبقى العلمية فيه على حال كونه
فى الاعجمى وليظهر كونه عجمة فانه لو نقل الى العرب غير علم استعمل
العرب فيه وتصرف تصرف الاسماء العربية بان ادخل فيه اللام
والاضافة والتعريب والتغيير فيكون ح كاللفظ العربى فيضعف العجمة
فلا تؤثر فى منع صرفه (وهو زائد) اى والحال ان ذلك العجمى زائد
(على الثلاثة او متحرك الاوسط) اذا لم يزد عليها (نحو قالون
وابراهيم وشتر) وانما اورد امثلة ثلاثة فانه يحتاج الى ثلاثة امثلة
احدها ان يكون مثالا لما كان فى العجمة غير علم والثانى لما كان فيه
علما وكلاهما زائداً على الثلاثة والثالث لما كان على ثلاثة احرف
متحرك الاوسط مثال الاول لفظ قالون فانه فى العجم اسم جنس بمعنى
الجلود ولم يستعمل فيه علما ثم نقل منه الى العرب لتسمية شخص معين
به لجودة قرأته وهو امام من رواة نافع ومثال الثانى لفظ ابراهيم
فانه استعمل فى العجم ايضا علما لخليل الله عليه السلام ومثال الثالث
شتر متحرك الاوسط وهو اسم قلعة وكذا سقر اسم لبقعة من جهنم
فيكون نوح حين كونه علما منصرفا لعدم الزيادة على الثلاثة وتحرك
الاوسط علم ههنا ثلاثة مذاهب الاول مذهب الزمخشري وهو
ان العجمة كالتأنيث المعنوى فى جواز الوجهين حين سكون الاوسط
بدليل اعتبار العجمة فى ما وجور فعلى هذا يجوز فى نوح وجهان
كما يجوز فى هند وزيفوا هذا المذهب بالفرق بين التأنيث المعنوى
وبين العجمة بان الاول امر حقيقى حتى يكون له علامة تطهر فى بعض
تصرفاته بخلاف العجمة فانها امر اضافى وليس لها علامة ظاهرة

تدل على كونها بحجة فلا يلزم من اعتبار التأنيث في نحو هند اعتبار
 الحجة في نحو نوح مع انه لم يستع قط منع الصرف في نوح كما سمع
 في هند واما اعتبار الحجة في نحو ماه و جور فليس ليكون سببا
 مستقلا بل لتقوية السبب المستقل وهو التأنيث المعنوي والثاني
 مذهب سيبويه وعليه اكثر الحجة وارتضاء الرضى وهو ان تحرك
 الاوسط لا يعتبر في الحجة اصلا وانما اعتبر في التأنيث ليقوم تحرك
 الاوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام الاء فيحصل به التقوية
 في الجملة وهذا المعنى لا يعقل في الحجة لانه لا علامة لها حتى يحتاج
 الى اقامة حرف زائد على الثلاثة فلا وجه فيها في اعتبار شيء للتقوية
 واما اعتبار الزيادة فيها فلكون اكثر كلام الجمع على الطول
 والامتداد على خلاف كلام العرب فانهم يراعون الاوزان الخفيفة
 ويكثرونها في الاستعمال واعتبار الزيادة لتقوية الحجة معقولة
 واما مجرد اعتبار تحرك الاوسط فلا يوجب طولاً مؤدياً الى القلة
 في لغة العرب واعتباره غير معقول فيها الا ترى الى كثرة نحو حجر
 والثالث مذهب ابن الحاجب ومن تبعه وهو اعتبار تحرك الاوسط
 في الحجة بدليل نحو سقر وشتر ورد بانها غير منصرف لكونهما اسمين
 للمؤنث فان سقر اسم بقعة وشتر اسم قلعة ولا يصلحان لثمرة الخلاف
 وانما يظهر للثمرة لنحو ملك ان سمي به رجل مع انه منصرف في جميع
 الاستعمال هذا المختص ما فصله الشارح والمصنف رحمه الله تبع
 ههنا ابن الحاجب واختار مذهبه (وكل مؤنث) اى غير المنصرف
 كل مؤنث وقوله (بالالف) ظرف مستقر على انه صفة مؤنث
 اى كائنة بالالف لاثباته وقوله (مقصورة) حال من الالف اى حال
 كون تلك الالف مقصورة (او ممدودة) والمراد بالالف الممدودة
 التى هى للتأنيث وهى الهمزة التى هى بعد الالف لانهم قالوا ان الالف
 الاولى ليست للتأنيث بل زيدت في آخره الف اخرى فاجتمعت اللتان
 فقلت الثانية همزة فيكون الالف الممدودة هى الهمزة واطلاق الالف
 عليها مجاز بعلاقة الكون لانها كانت فى الاصل الفا واطلاق

الممدودة عليها مجاز ايضا باطلاق صفة المسبب على السبب كذا في
 الشرح ملخصا (نحو حبلى وجرأ) وهذا من العلتين اللتين
 تقومان مقام العلة الواحدة وهما الفاء التأنيث وصيغة منتهى الجموع
 كما سيأتى وانما تقوم الالفان مقام العلتين ولم تقم التاء مع انها
 للتأنيث ايضا لان الالفين لازمتان للكلمة وضعافاه لا يجوز ان يقال
 حل وجر بحذف الالفين بخلاف التاء فانها وان زمت للكلمة
 اذا كانت علما لكن زومها لها بعارض وهو العلمية ورده المصنف
 وحاصله انهم ان ارادوا انه لاشئ من التاء بلازم للكلمة فهو
 منقوض بان بعض التاء لازمة لها كما في نحو ظلمة فانه لا يجوز ان يقال
 ظلم وان ارادوا به بان بعض التاء ليست بلازمة لها فهو منقوض
 ايضا بان بعض الالف ليست بلازمة ايضا كما في نحو ذكرى وضراء
 فانه يجوز فيهما ان يقال ذكر وضروان ارادوا ان التاء قد تجيء
 للفرق بين المذكر والمؤنث في الصفات مطردا فهو منقوض ايضا
 بان الالفين تجيئان للفرق في الصفات ايضا حيث تجيء المقصورة في
 افعال التفضيل وتجيء الممدودة في افعال الصفة وهذا لا يكون دليلا
 للفرق ايضا الا ان ادعوا ان صيغة المذكر لا تتغير عند دخول التاء
 وتتغير عند دخول الالفين او ادعوا ان دخول التاء كثيرة بخلاف
 الالفين ويجعلون هذا فرقا بينهما وهذا اوجه لكنه ليس بوجه
 قوى في الفرق الا ان انضموا اليه بان التاء تقلب هاء في الوقف وهي
 حرف خفي كانه معدوم وبهذا تكون مفارقة التاء كثيرة ومفارقة
 الالفين نادرة فالحكم للغالب والنادر كالمعدوم انتهى رد المصنف
 وجوابه ملخصا (وكل علم) اى غير المنصرف كل علم (فيه تاء التأنيث
 لفظا) ولا يشترط فيه ما اشترط في التقدير من الزيادة على الثلاثة
 او تحرك الاوسط لعدم الاحتياج اليه (نحو فاطمة وحجرة) فالاول
 مثال لما كان معناه مؤنثا ايضا والثاني مثال لما كان معناه مذكرا
 (او تقدير) اى اوليس فيه تاء التأنيث لفظا بل تقدير بان يكون
 حرفه زائدة على الثلاثة حتى يكون الحرف الرابع نائبا للتاء

او يكون متحرك الاوسط حتى يكون ثقله نائبا لها ولذا قال
 (وهو زائد) اى والحال انه زائد (على الثلاثة نحو زينب
 او متحرك الاوسط نحو قدم اسم امرأة) وقوله (ولو سمي به
 مذكر صرف) بيان للفرق بين زينب وبين قدم فان زينب اسم
 امرأة ولكنه لو سمي به مذكر فهو غير منصرف ايضا لوجود الحرف
 التائب بخلاف نحو قدم فانه لو سمي به مذكر انتفى التائب لفظا ومعنى
 والمراد بنحو قدم ما كان على ثلاثة احرف متحرك الاوسط واكتب
 التائب من مضاء وانما صرف عند تسمية المذكر لغاية ضعف التائب
 حينئذ فانه ليس في لفظه حرف زائد على الثلاثة حتى ينوب مناب
 التائب مثل زينب فانه منع صرفه لو كان تائيه اصليا يعنى مكسوبا
 من معناه وان لم يكن كذلك بل كان تائيه بتأويل الجماعة وليس فيه
 تاء كلما كان في كل جمع مكسر بغير تاء مثل كلاب فلو جعل علما للمؤنث
 منع صرفه واذا سمي به مذكر صرف ايضا لضعف التائب
 (ولو كان علم المؤنث ثلاثيا ساكن الاوسط يجوز صرفه ومنعه
 نحو هند) اما صرفه فلضعف التائب فيه ولعدم التائب عن التاء
 واما منعه فلو جود السيين وهما العلمية والتائب وان كان الثاني
 ضعيفا (وكل علم) اى غير المنصرف ايضا كل علم (مركب
 من اسمين ليس احدهما) اى احد الاسمين (عاملا في الآخر)
 اى في الاسم الآخر بان يكون الاول مضافا الى الآخر وجارا له مثل
 عبد الله او يكون الاول معنى فعل ناصب للثاني نحو ضارب زيدا
 يتوين الاول ونصب الثاني (ولا الثاني) اى وليس الاسم الثاني
 (صوتا) في الاصل مثل سيبويه (ولا متضمنا) اى وليس الثاني
 ايضا متضمنا (لمعنى الحرف) سواء كان ذلك الحرف عاطفا كما
 كان في التركيب التعدادى كخمسة عشر او جاريا نحو وجارى
 بيت بيت اى من بيت الى بيت (نحو بعابك وحضر موت علين)
 لبلدين فان الاول مركب من بعل وبك وكذا حضر وموت وليس
 الاول عاملا في الثاني وليس الثاني صوتا ولا متضمنا لمعنى الحرف بل هما

(تركيبان)

تركيبان من جيان وانما قال من اسمين احترازا عن المركب من حرف
 واسم نحو النجم وبصرى ونحو من زيد وان زيدا اذا كن علما
 ومن المركب من فعل ومعموله نحو تأبط شرا فان الاولين لكونهما
 مركبين من حرف غير مستقل لا يعتد بجزيته فكما نهما لا تركيب
 فيهما حتى يؤثروا والبواقي من ان زيدا وغيره فلكون اعراب
 الثاني محكما لا يظهر فيها منع الصرف وانما قال ليس احدهما
 عاملا في الآخر احترازا عن مثل عبد الله وضارب زيدا فلان منع
 الصرف لا يؤثر في الاول لانه غير مركب ولا يؤثرفي الثاني لانه
 مشغول بالجر الذي هو تأثير الاول وانما قال ولا الثاني صوتا فان الثاني
 مبنى او محكى بناؤه وانما قال ولا متضمنا لمعنى الحرف فانه حين
 تضمنه معنى الحرف يكون مبنيا ايضا والحاصل ان التركيب
 انما يؤثرفي منع الصرف اذا كان تركيبا من جيان نحو بعلبك
 فلا يكون التركيب الاسنادى نحو زيد انسان اذا كان علما ولا التركيب
 الاضافى نحو عبد الله ولا التركيب الصوتى نحو سيبويه ولا التركيب
 التعدادى نحو خمسة عشر اثرا لمنع الصرف وعبارته قاصرة عن
 احاطة الاحترازا فانه لا بد ان يزيد ولا معربا قبل العلمية حتى يكون
 احترازا عن التركيب الاسنادى ولوقال بعد قوله مركبا دون
 النسبة او قال مع الامتراج لكان اخصر واشمل وامنع مع انه لوقال
 مركب من جى لكان اوضح من الكل كذا في الشرح وسبب المنع
 في الكل العلمية والتركيب الذى هو فرع المفرد (وكل ما) اى غير
 المنصرف ايضا كل اسم (فيه الف ونون زائدتان علما اووصفا)
 وقوله (لايدخله التاء) صفة وصفها مثال العلم (نحو عمران) فانه
 غير صفة وغير منصرف للعلمية والالف والنون المزيدين الذى هو
 فرع الم زيد عليه وقوله (وسكران) مثال للوصف الذى لايدخل
 التاء في مؤنثه فلا يقال سكرانة بل سكرى وقوله (ورجن) مثال
 لما لا يكون له مؤنث اصلا فسكران ورجن غير منصرفين للوصفية
 التى هي فرع للوصف وللالف والنون المزيدين والمراد بزيا دتمها

زيادتهما في الآخر وقوله زائدتان احتراز عن اصليتين نحو حنان
 ومنان وسميتا ايضا بالف ونون مضارعين لشبههما بالف التانيث
 وقيل في وجه الشبه انه امتناع دخول التاء فيها وقيل انه كونهما
 مزيدتين في الآخر (وكل جمع) اي غير المنصرف كل جمع
 (على وزن فعال او فعاليل) اي على وزن كان اوله مفتوحا وثالثه
 الفاء ويكون بعده حرفان متحركان او يكون بعده ثلثة احرف
 اوسطها ساكن وان كان في الاصل كذلك ثم حذف الحرف
 الاخير بالاعلال فانه غير منصرف ايضا على الاصح نحو جوار
 وكذا الوادغم مثل دواب والمراد بالجمع اعم من ان يكون جمعا في
 الحال او كان جمعا في الاصل ثم اضمحل جمعته نحو حضاجر علما
 للضبع واعم ايضا من ان يكون جمعا تحقيا (نحو مساجد ومصاييح)
 او جمعا تقديرا كسرا ويل فانه مفرد على هذا الوزن فيقدر
 بانه جمع سر والة بان يعتبر كل جزء من اجزائه سر والة
 وكأنه مركب من الاجزاء اعتبارا ووجه اشتراط كونهما
 على الصيغتين دون صيغة سائر المجموع لان في بعض هاتين الصيغتين
 يتكرر الجمع فيكون تكررها قائما مقام العلتين كالكالب فانه جمع
 اكالب وهو جمع كلاب وان كان البعض الآخر ليس كذلك كالثالي
 المتن ولذا سمي هاتان الصيغتان صيغة منتهى الجموع وانما لم يقيد
 بدون هاء وياء للاحتراز عن مثل فرازنة ومدائني كما احتراز ابن
 الحاجب لانه لا حاجة اليه لان التبادر شاهد على كونهما بهذه
 الصيغة وهاتان الصيغتان بلا هاء وياء مع ان المختار عند المصنف
 في مثل فرازنة ان يكون التاء جزءا فلا يحتاج الى الاحتراز (ويجوز
 صرفه) فسر الشارح بقوله لا يمتنع اشارة الى ان الامكان امكان
 خاص بمعنى جواز صرفه وعدم صرفه يعني يجوز جعل غير المنصرف
 منصرفا حقيقة باذخال الكسر والتوين هذا اذا عرف غير المنصرف
 بما لا يدخل الكسر والتوين كما عرفه المصنف واما على من عرفه
 بما فيه علتان فلا يجوز ان يقول جعل غير المنصرف منصرفا حقيقة

فانه لم ينعدم فيه العلتان حتى يكون منصرفا حقيقة فيقال حيثئذ
انه يجوز صرف حكمه الى حكم المنصرف وقوله (لضرورة الشعر
اولتناسب) متعلق بقوله يجوز وقوله (نحو سلا سلا وقوار يرا)
مثال لما ينصرف للتاسب فان سلا سل جمع على وزن فعال وكذا
قوار ير على وزن فعاليل وقد نونا في قراءة نافع والكسائي ليناسب
الاول لقوله تعالى (اغلا لا) وليناسب الثاني لقوله قطر يرا بعده
واما المثال للضرورة فهو على نوعين احدهما ان يخل بالوزن فهو
كما في المريثة المفقولة عن فاطمة رضى الله عنها حيث قالت حين
انتقال النبي عليه السلام * صبت على مصائب لوانها * صبت على
الايام صرنا لياليا * وصدرة * ماذا على من شم تربة اجد * ان لا يشم
مدى الزمان غواليا) فانه لولم ينون قولها مصائب لاختل الوزن
والثاني ان يخل السلاسة فهو كما في قول الشاعر في مدح امامنا
الاعظم رحمه الله حيث قال * اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره * هو
المسك ما كررته يتضوع * فان نعمان غير منصرف بالعلية وبالانف
والتون المزيدين لكنه نون وكسر في هذا البيت فانه لولم ينون
كذلك لاختل السلاسة (وكل ما) اى كل اسم (لا ينصرف
اذا اضعيف) اى الى شئ (اودخله لام التعريف انصرف) اى
اى حقيقة سواء وجد فيه السببان اولا يعنى انه ينجر بالكسر
واما دخول التنوين فيجوز ايضا لكنه لا يدخل لما نفع آخر وهو
اللام والاضافة وقوله (نحو مرت بالاجر) مثال للثاني وقوله
(واجرنا) اى مرت باجرنا مثال للاول (والتقسيم الثالث)
من الاقسام الاربعة للاعراب (بحسب النوع وهو) اى الاعراب
بحسب النوع (اربعة رفع ونصب مشتركان) اى هما مشتركان
(بين الاسم والفعل) يعنى ان كلا منهما غير مختصين بواحد من
الاسم والفعل ولا فرق بينهما فى ان يكونا مرفوعين ومنصوبين
ولكن الفرق بينهما فى الواسطة فانها فى الاسم الفاعلية
والمفعولية وفى الفعل المشابهة التامة كما سبق (وجر) اى والثالث

جر (مختص بالاسم) فانه لا يوجد في غيره وإنما اختص به فانه علم
 الاضافة والاضافة من خواص الاسم (وجزم) اى والرابع جزم
 (مختص بالفعل) فانه لا يوجد في الاسم والجزم يشبه الجر في
 الاختصاص (وعلامة الرفع اربعة) اى من ذات الاعراب (ضمة
 وواو والف ونون) فالضمة في الاسم والفعل والواو في الاسماء
 الستة وفى الجمع المذكر السالم والالف في ثنية الاسماء والنون في
 ثنية الفعل وجعه المذكر وفى الواحدة المخاطبة منه (وعلامة
 النصب خمسة قحمة وكسرة والف وياء وحذف النون) فالقحمة
 فى الاسم والفعل والكسرة فى الجمع المؤنث السالم والالف فى الاسماء
 الستة والياء فى ثنية الاسم وجعه المذكر السالم وحذف النون
 فى الفعل (وعلامة الجر ثلثة كسرة وقحمة وياء) فالكسرة فى الاسم
 المنصرف والقحمة فى غير المنصرف والياء فى ثنية الاسم وفى جمعه
 المذكر السالم وفى الاسماء الستة (وعلامة الجزم ثلثة حذف الحركة
 وحذف الآخر وحذف النون) فحذف الحركة من آخر المضارع
 الصحيح الذى لم يتصل بآخره ضمير وحذف الآخر من المضارع
 الذى يكون آخره حرف علة وحذف النون فى ثنية الفعل المضارع
 وجعه المذكر ومخاطبته المفرد وهو مشترك بين علامتى النصب
 والجزم واطافة العلامة اما بيانية كشجر الاراك والمعنى علامة هى
 الرفع او النصب او الجر او الجزم او من قبيل اضافة الدال الى المدلول
 اى علامة دالة على ما دل عليه كل منها فالاول عند من جعل
 الاعراب عبارة عن الرفع والنصب والثانى عند من جعل الاعراب
 عبارة عن الحركة والحرف واما عند من جعل الاعراب عبارة
 عن الاختلاف فالمعنى علامة دالة على الرفع الذى هو الاختلاف
 (والتقسيم الرابع) اى من التقسيمات الاربعة للاعراب (بحسب
 الصفة فهو) اى الاعراب بحسبها (ثلثة لفظى يظهر فى اللفظ)
 اى فى لفظ الكلمة التى لها للاعراب (وتقديرى ومحلى) فالاول هو
 الاصل وقوله (فلنذكر) نفس المتكلم مع الغير من الامر وهو جائز

عند المصنف وان لم يجز عند بعض الصرفيين في معلوم الامر والنهي بناء على لزوم اتحاد الامر والمأ مور يعنى انى امرت نفسي بان تذكر (الآخرين) اى التقديرى والمحلى (حتى يعلم) اى بسبب ذكرهما (ان ماعداهما لفظى) لان فيه قضية منفصلة مركبة من اجزاء ثلاثة وهى ان الاعراب اما لفظى واما تقديرى واما محلى فان استثنى منها بعض الجزئين يتج الجزء الثالث اذا قلنا لكنه ليس بتقديرى ولا محلى فيتم انه لفظى (فالتقديرى ما) اى اعراب (لا يظهر في اللفظ بل يقدر في آخره مانع) اى يمنع عن ظهوره في اللفظ وقوله (غير الاعراب) بالجر صفة مانع اى المانع هو غير الاعراب (الحقيقى) اذ لو كان حقيقيا يكون محليا كما يجب (ولا يكون) اى لا يوجد التقديرى (الافى العرب) اى العرب الاصطلاحى وقوله (كاللفظى) ظرف مستقر حال من الضمير المستتر تحت لا يكون اى كما لا يكون اللفظى الا فى العرب لا يكون التقديرى ايضا الا فيه (وذلك) اى التقديرى (في سبعة مواضع الاول مفرد) وقوله (آخره) مبتدأ وقوله (الف) خبره والجملة صفة مفرد اى الاول من السبعة اى معرب مفرد اى ليس بثنية ولا جمع آخر ذلك المفرد الف سواء كان اسما او فعلا مضارعا وقوله (وان حذف) وصلية اى ولو حذف ذلك الالف (لالتقاء الساكنين) فهو تقديرى ايضا لامتنى فحكمه حكم الملفوظ وانما قيده بقوله لالتقاء الساكنين فانه لو حذف لمجرد الخفة فهو لفظى ثم انه لما كان بعض هذا النوع تقديرى فى كل احواله وبعضه تقديرى فى بعض احواله اراد ان يبين بقوله (فان كان) اى ذلك المفرد (اسما) اى ليس فعلا (فاعرابه) اى اعراب ذلك الاسم المفرد (فى الاحوال الثلث تقديرى) فان الالف سواء كان ملفوظا كما اذا لم يكن محذوفا لالتقاء الساكنين او مقدرا كما اذا حذف له فهو لا يقبل الحركة واذا لم يقبل الحركة يتعذر وجود الاعراب الذى هو الحركة فيه (نحو العصا وعصا) اورد مثالين فان الاول مثال للالف المذكورة والثانى مثال للالف المقدرة المحذوفة لالتقاء الساكنين من الالف والنون (وان كان) اى ذلك المفرد

(فعلا) اى مضارعا (فرغه ونصبه تقديرى) لان الالف موجود فيه فى هذين الحالين (وجزمه لفظي) لكون الالف غير موجود فى الجزم لان اعرابه حيث حذف الآخر (نحو يخشى) وهو مثال لحالة الرفع (ولن يخشى) وهو مثال لحالة النصب (ولم يخش) وهو مثال لحالة الجزم (والثاني) اى الموضع الثاني (ما) اى اسم معرب سواء كان مفردا او جمعا مكسرا او جمعا مؤنثا سالما معربا بالحركة او جمعا مذكرا سالما معربا بالحرف (اضيف) اى ذلك الاسم (الى ياء المتكلم) سواء حذف الياء لالتقاء الساكنين نحو جاءنى ابو العباس او حذف للاكتفاء بالكسرة وسواء قلبت الفا او تاء نحو يا ابا او يا ابت لكن بشرط ان لا يكون المضاف ثنية فانها لو كان ثنية كان اعرابه لفظيا فى الاحوال الثلث تقول مسلمي ورأيت مسلمي ومهررت بمسلمي بتشديد الياء فيهما ولما كان هذا النوع ايضا محتاجا الى التفصيل فقال (فان كان) اى ذلك الاسم المعرب (جمع المذكر السالم) اى المعرب بالواو والياء (فرغه تقديرى فقط) اى ايس نصبه وجزه تقديرى وانما كان كذلك فان علامة الرفع التى هي الواو تقتضى قاعدة الصرف ان تقلب ياء فانه اذا اجتمع الواو والياء فى كلمة وقد سبقت احديهما بالسكون قلبت الواو ياء وزوال علامة الرفع يكون تقديرىا واما حالتى النصب والجر فلكون العلامة فيهما ياء يكون لفظيا بقاء الياء فيهما (نحو جاءنى مسلمي اصله مسلموى) قلبت الواو ياء ثم ادغمت الاولى فى الثانية ثم ثقلت حركة الميم من الضمة الى الكسرة ليصح بناء الياء (وان كان) اى ذلك الاسم المضاف الى ياء المتكلم (غيره) اى غير جمع المذكر السالم (فالكل) اى كل اعراب ذلك الاسم فى كل احواله (تقديرى نحو غلامي) وكذا ابى (ورجالى ومسلماتى) فالاول مثال للمفرد من غير الاسماء الستة وابى مثال للاسماء الستة والثانى مثال للجمع المكسر والثالث مثال للجمع المؤنث السالم وانما كان كذلك فان ما قبل الياء اما كسرة لاقتضائه لها نحو غلامي او سكون كما اذا كانت الفا نحو مشواى ومحياى او قمتة نحو يا اسفى فيتعذر ادخال

حركة الاعراب على كل تقدير اما الاخيران فظاهرا لكونه الفا واما الاول فانه لما حرك بالكسرة قبل دخول الاعراب تعذر دخول حركة الاعراب عليه اما علامتي الرفع والنصب فظاهرا لكونهما ضدتي للكسرة واما علامة الجر فلان الكسرة دخلت عليه قبل الاعراب فيقتضي ادخال كسرة اخرى للاعراب فيكون تحمیل حركة اخرى عليه . ثم مذرا واما اعتبار تلك الكسرة بعد دخول العامل عليه حركة اعرابية كما ذهب اليه البعض قيا سا على التثنية والجمع فلا يصح ايضا فانه قياس مع الفارق لان الالف والواو فيهما يتبدلان باختلاف العوامل فيجوز فيهما بعد دخول العوامل اعتبار كونهما اعرابا وان كان قبل دخولها مبني موضوعا عليها بخلاف هذا فان ما قبل تلك الياء لا يتبدل اصلا واما ما ذهب اليه الجمهور من ان ما اضيف الى ضمير التكلم مبني على الكسر او غيره فلا وجه له ايضا لان علة التعذر هي الاضافة الى الضمير وهذا لا يوجب البناء لانه لو كان كذلك يلزم ان يكون غلامك و غلامه مبنيين ايضا هذا ملخص ما بينه الشارح (والثالث) اي الثالث من السبعة (ما) اي اسم معرب سواء كان مفردا او ثنية او جمعا وقوله (في آخره) ظرف مستقر صلة لما والضمير راجع اليه وقوله (اعراب محكي) فاعله اي كل اسم يقع في آخره اعراب محكي سواء كان حركة او كان حرفا وقوله (اما جملة) بالنصب حال عن الضمير المجرور في آخره اي حال ذلك الاسم الذي في آخره ذلك في الاصل جملة (منقولة الى العلمية نحو تأبط شرا) فان اصله جملة فعلية لكون تأبط فعلا ماضيا من التأبط وهو اخذ الشيء تحت الابط وشرا بالنصب مفعوله وهو منصوب لفظا لكونه مفعولا ثم جعل ذلك بمجموعه علما لشخص فيكون اعرابه تقديريا لان الاسم الواقع في آخره هو لفظ شرا وهو مشغول باعراب محكي (او مفردا) اي احوال كون ذلك الاسم مفردا (في قول المجازي) ولما كان المجازي اسما مفردا لفظا وجمعا معنى قدر موصوفه بلفظ القوم الذي لفظه مفرد ومعناه

جمع يعنى اسم الجمع اى فى مذهب القوم الذى هم المنسوبون الى
 الحجاز وانما قيده به فان بنى تميم لا يرون الحكاية فى المفرد واليه ذهب
 كثير من النحاة منهم سيبويه (نحو من زيدا) بالنصب لكونه
 مذكورا فى كلام السائل بالنصب وهو قوله لمن قال اى جوابا (لمن قال
 ضربت زيدا ونحو دعنى عن تمرنان) بالالف جوابا (لمن قال الك
 تمرنان) فالاول من فوع تقدير على انه خبر من والثانى مجرور
 تقدير (وكذا) اى كالذى ذكر من كون الاعراب فيه تقدير يا
 لاشتغال آخره باعراب آخر (كل علم مركب) وقوله (جزؤه)
 مبتدأ و (الثانى) صفة وقوله (معمول) خبره والجملة صفة مركب
 اى كل العلم المركب الذى جزؤه الثانى معمول فى الاصل (لما) اى
 الجزء الاول الذى (لا اعراب له) اى الجزء الاول اصلا حتى يعطى له
 الاعراب فيظهر فيه (نحو ان زيدا وهل زيد ومن زيد) فان الجزء
 الثانى فى الاول فى الاصل معمول لان وهو حرف لا اعراب له وزيد
 فى الثانى معمول للعادل المعنوى لكونه مبتدأ وفى الثالث مجرور
 بمن الذى هو حرف جر ايضا لا اعراب له اصلا فضلا من ان يظهر
 والكل مشغول باعرابه الاصلى ولو غير اعرا به بطل الحكاية
 (بخلاف نحو عبدالله) اى العلم المركب تركيب بتركيب اضافى
 (ومضروب غلامه) اى العلم المركب من العامل المشابه بالفعل
 ومعموله (فان اعراب الجزء الاول منهما) اى من نحو عبدالله ونحو
 مضروب غلامه وهو العبد فى الاول ومضروب فى الثانى (لفظى)
 بحسب العامل فان كان عامله رافعا يكون الجزء الاول منهما
 مرفوعا به لفظا وان كان ناصبا يكون منصوبا به لفظا وان كان جارا
 يكون مجرورا به لفظا تقول جاءنى عبدالله ورأيت عبد الله ومررت
 بعبد الله وتقول فى الثانى جاءنى مضروب غلامه ورأيت مضروبا
 غلامه ومررت بمضروب غلامه (والثانى) اى واعراب الجزء الثانى
 وهو لفظة الله فى الاول وغلامه فى الثانى (مشغول باعراب الحكاية)
 وهو الجر بالاضافة فى الاول والرفع بالناثبة فى الثانى وقوله (او بناء)

معطوف على قوله اعراب محكى اى او ما فى آخره بناء (محكى نحو
 خمسة عشر) اى اذا كان علما فانه مبنى قبل العلمية ولما كان علما وجد
 فى آخره بناء محكى وهو بناؤه قبل العلمية (على الاشهر) اى كون
 هذا معدودا من التقديرى على المذهب الاشهر واما على مذهب
 الغير الاشهر فهو مبنى كما كان قبل العلمية (والرابع) اى الرابع
 من السبعة (ما) اى معرب سواء كان اسما او فعلا (فى آخره)
 اى يقع فى آخره (ياء مكسور ما قبلها) وقوله (وان حذف لالتقاء
 الساكنين) وصلية اشار به الى ان الياء ان حذف لالتقاء الساكنين
 كما فى قاض وقاضى البلد فهو كالمفوض فاعرابه تقديرى ايضا لكونها
 منوية واما ان حذف للتخفيف فاعرابه لفظى كما فى الاسماء المقطوعة
 اللام نحو يدواب واخ لكونها منسية (فان كان) اى ذلك المعرب
 (اسما فرفعه وجره تقديرى) فعلم منه ان نصبه لفظى (نحو القاضى)
 هذا مثال للمفوض (وقاض) وهذا مثال لما حذف لالتقاء الساكنين
 وانما كان كذلك لان علامتى الرفع والجر التى هى الضمة والكسرة
 يستثقلان على الياء بخلاف الفتحة فى نحو القاضى اذ ارفع اوجر
 حذف حركة الياء فبقى ساكنا واما فى حالة النصب فلحقة الفتحة
 عليه ابقى على ما كان وفى نحو قاض لما وقع فيه التوين يلزم اجتماع
 الساكنين بعد حذف الحركة فحذف الياء لدفع الاجتماع ونقل
 التوين الى ما قبلها واما فى نصبه لما لم يحذف الحركة لم يلزم ذلك
 فبقى على حاله (وان كان) اى ذلك المعرب (فعلا فرفعه فقط
 تقديرى) واما نصبه وجره فلفظيان وقوله (ان لم يلحق بآخره
 ضمير) شرطية اى ان لم يلحق بآخره ضمير يكون كذا والا لم يكن
 كذلك (نحو يرمى) هذا مثال لمفرد الغائب (وترمى) وهذا مثال
 للمشارك بين الغائبة والمخاطب (وارمى وزرمى) وانما كان كذلك
 فانه فى حالتى الرفع والنصب معرب بالحركة وفى حالة الجزم معرب
 بحذف الآخر فلكون الضمة ثقيلة يحذف فى حالة الرفع فيكون
 تقدير يا ولكون الفتحة خفيفة لم يحذف فى حالة النصب فيكون لفظيا

وانما اشترط بعدم لحوق الضمير فانه اذا لحق ضمير فهو اما نون جمع
 المؤنث واما غيره من الف التثنية وواو الجمع وياء المخاطبة ففي الاول
 يكون مبنيا نحو يضربن وتضربن وفي الثاني يكون اعرابه بالنون
 وبمذ فها نحو يرميان وترميان ويرمون وترمون وترمين وان يرميا
 ولم يرميا فالكل لفظي (والخامس) اى من السبعة (فعل آخره
 واو مضموم ما قبلها فرفعه فقط ايضا) اى كفعل آخره ياء مكسور
 (تقديرى) دون نصبه وجزمه اما نصبه فلخفة القحمة عليه
 واما جزمه فلكونه بحذف الآخر كما مر (ان لم يلحق بآخره ضمير)
 اى بهذا الشرط العدمى ايضا (نحو يغزو وتعزو واغزو ونغزو)
 ووجهه وجهه ما سبق بعينه وانما ذكر هذا القسم رأسه ولم يلحق
 بالسابق فان الياء المكسورة مشتركة بين الاسم والفعل بخلاف الواو فانه
 لا يوجد في آخر الاسم (والسادس) اى من السبعة (اسم معرب
 وقوله (اعرابه) مبتدأ وقوله (بالحروف) خبره والجملة صفته وقوله
 (ملاق) مرفوع تقديره على انه صفة بعد صفة وقوله (لساكن)
 متعلق بملاق وقوله (بعده) ظرف مستقر صفة ساكن والضمير
 المجرور راجع الى اسم وقوله (اى كلمة) تفسير لساكن وقوله
 (فى اولها) ظرف مستقر صفة كلمة وقوله (همزة وصل) فاعله
 اى هو الاسم المعرب الذى يكون اعرابه بالحروف سواء كان تاما كما فى
 الاسماء الستة او ناقصا كما فى التثنية وجع المذكر السالم واتصل
 آخره الى كلمة فى اولها همزة وصل (فان كان) اى ذلك الاسم
 (من الاسماء الستة المذكورة) اى التى ذكرت بانها بشرط كونها
 مفردة مكبرة مضافة الى غير الياء (فاعرابه فى الاحوال الثلث تقديرى
 نحو جاءنى ابو القاسم ورأيت ابا القاسم ومررت بابي القاسم) فان حروف
 الاعراب محذوفة فى كل منها لاجتماع الساكنين من كل منها ومن
 ما بعده من الساكن (وان كان) اى ذلك الاسم (جمع المذكر السالم
 فان كان) اى فينظر حيثئذ ان كان (ما قبل حرف الاعراب مفتوحا
 نحو مصطفىون ومصطفين فتحرك الواو) اى حرك الواو فى الاول

(بالضمّة) لكونها من جنس الواو (و) حرك (الياء) في الثاني
 (بالكسرة) لكونها من جنس الياء (فيكون اعرابه لفظيا في الاحوال
 الثالث) لان حرف الاعراب الذي هو الواو والياء لم يحذف بل هو
 مذكور وملفوظ فيهما (نحو جاءني مصطفو القوم ورأيت مصطفي
 القوم ومررت بمصطفي القوم) فان اصل الاول مصطفون
 واستثقلت الضمة على الياء فحذفت فصار مصطفون ولما حذفت النون
 بالاضافة الى القوم اجتمع الساكنان احدهما واو الجمع والثاني اول
 الكلمة التي اضيف اليها وحركت الواو بالضمّة ولم يحذف لكون
 ما قبلها مقبولا لانه اذا حذف يلتبس بالمفرد وكذا مصطفي القوم
 اصله مصطفين فقلبت الياء الاولى الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
 فصار مصطفين وحذفت النون بالاضافة فاجتمع الساكنان وحركت
 الياء بالكسرة (وان لم يكن) اي ما قبلهما (مفتوحا) بل مضموما
 او مكسورا (يحذفان) اي الواو والياء للساكنين وانما حذفاه هنا
 ولم يحركا بالضمّة والكسرة فانه اذا حرك في الاول يلزم اجتماع الضمتين
 وفي الثاني يلزم اجتماع الكسرتين (فيكون) اي اعرابه (تقدير يا
 في الاحوال اثنتي نحو جاءني ضاربو القوم ورأيت ضاربي القوم
 ومررت بضاربي القوم وان كان) اي ذلك الاسم (ثنية فرفعه
 تقديرى) للزوم حذف الالف الذي هي علامة اثنية في حالة
 الرفع لاجتماع الساكنين وقوله (وفي نصبه وجره) متعلق بقوله
 (يحرك) وهو مضارع مجهول اما مجزوم تقديره معطوف على الجزاء
 السابق وهو فرفعه او مرفوع على انه اسنياف و (الياء) نائب
 فاعله اي وان كان ثنية يحرك الياء (بالكسر) في نصبه وجره
 (فيكون) اي اعرابه (لفظيا) لوجود ياء الاعراب وانما حرك الياء
 بالكسر لانه اذا حذفت النون بالاضافة يجتمع الساكنان ولدفعه
 يحرك الياء بالكسر لكونه من جنسه ولا يحذف لكونه علامة
 (نحو جاءني غلاما ابنك) بحذف الالف (ورأيت غلامى ابنك
 ومررت بغلامى ابنك) بكسر الياء فيهما (والسابع) اي من المواضع

السبعة (الموقوف) اى العرب الذى وقف (عليه بالاسكان)
 قوله عليه نائب فاعل الموقوف وقوله (بما كان) حال منه اى حال
 كون ذلك العرب من العرب الذى كان (اعرابه بالحركة) فانه لو كان
 اعرابه بالحرف يكون لفظيا اكسلمون ويضربون (فان كان)
 اى ان كان ذلك الاسم الذى وقف عليه (غير متون بتثوين التمكن)
 وهذا صادق على توهين احدهما ما لم يكن متونا اصلا والاخر
 ما يكون متونا بتثوين المقابلة (او كان) اى او ان كان (فى آخره)
 اى فى آخر ذلك الموقوف عليه (تاء التانيث فاحواله الثلث) اى اعرابه
 فى احواله الثلث (تقديرى) لعدم ظهور الاعراب فى لفظه (نحو
 اجد) فانه لكونه غير منصرف لم يكن فى آخره تنوين التمكن
 اى التثوين الذى يوجد فى المنصرف لكونه اسما متمكنا غير مشابه
 للفعل اصلا وهذا مثال لما لم ينون بتثوين التمكن (وضاربة)
 هذا مثال لما فى آخره التاء (وضاربات) مثال للبنون بغير التمكن
 (وان كان متونا بغيرها) وهذا يحتمل ان يكون ضميرا مؤنثا وان يكون
 مقصورا لهاء فانه على التقدير الاول يكون ضميرا راجعا الى هاء
 التانيث وعلى الثانى يكون المعنى بلا هاء التانيث (فرفعه وجره
 تقديرى) لان الاعراب ساقط فى هذين الحالين (دون نصبه)
 فانه يوقف عليه بالالف فيكون لفظيا (نحو زيد) فانه متون بتثوين
 التمكن لا ينافى تعريف العلم فى مثل زيد فانه يقال فيه جاءنى زيد
 ومررت بزيد بسكون الدال فى الوقف عليه فى حال الرفع والجر
 واما فى حال النصب يوقف عليه بالالف المبذولة من التثوين
 (واما المحلى) اى واما الاعراب المحلى الذى هو قسم ثالث من الاقسام
 الثلاثة للتقسيم الرابع (الاسم العرب) اى هو الاسم العرب فقوله
 العرب صفة للاسم ومسند الى ضميره المستتر راجع الى الاسم وقوله
 (المشتغل) صفة ثانية له ايضا لكنه مسند الى متعلق الموصوف
 وهو قوله (آخره) اى آخر الاسم العرب الذى يشتغل آخره (باعراب
 غير محكى) فانه لو اشتغل بالاعراب المحكى يكون اعرابه تقديرى

فى موضع
 صحتها

لما عرفت (نحو مرت بزيد فانه) اى الشان (يحكم على محل زيد
بالنصب على المفعولية) لكون آخر زيد مشغولا بالجر الذى هو
مقتضى الباء الجارة وانما قال على محل زيد ولم يقل على محل الجار
والجور ليكون اشارة الى ان النصب المحلى انما هو فى الجور
الذى هو زيد لافى مجموع الجار والجور لان الجار ليس بمقصود
فى تعلق الفعل بالمفعول بل الجار وسيلة فى افشاء معنى العامل الى الجور
فيكون الجار المفضى من جملة العامل لامن جملة المعمول كذا نقله
الشارح من الامتحان (وكذا نحو اعجبني ضرب زيد ومرت بزيد)
اى وكما يحكم على محل زيد الجور بالنصب على المفعولية يحكم ايضا
فى نحو اعجبني ضرب زيد (فزيد) اى لفظ زيد الواقع فى المثالين
(مرفوع المحل) اى مرفوع محله (على الفاعلية فى الاول)
اى فى المثال الاول يعنى قوله ضرب زيد (والتائبة) اى ومرفوع
على كونه نائب فاعل (فى الثانى) اى فى المثال الثانى يعنى قوله
مرت بزيد فانه على تقدير كون الضرب فى ضرب زيد مضافا الى فاعله
يكون زيد مجرورا لفظا على انه مضاف اليه له ومرى فوعا محلا على
انه فاعل الضرب وايضا لفظ زيد فى قوله مرت بزيد مجرور لفظا
بالباء الجارة ومرفوع محلا على انه نائب فاعل مرى (والثانى)
اى الموضع الثانى من الموضعين للتقسيم الرابع (المبني) اى المبني
العارض وهذا بان يكون الواقع فيه اسما معربا يتوارد عليه المعانى
المقتضية لكن لكونه مشابها بالمبنى الاصلى السدى هو جميع انواع
الحرف وجميع انواع الماضى وجميع انواع الامر الحاضر ثم شرع فى
تعريف مطلق المبني ثم قسمه على نوعيه فقال (وهو) اى المبني
بالمعنى العام الشامل للاصلى والعارضى (ما) اى كلمة (كان حركته
وسكونه) اى كان حركته آخره ان كان متحركا وكان سكون
آخره ان كان ساكنا وقوله (لا بعامل) ظرف مستقر منصوب
المحل على انه خبر كان اى لا يكون بسبب عامل سواء يكون هذا
بعلم دخول العامل عليه او يكون بدخول العامل عليه لكن لا يؤثر

ذلك العامل فيه اما بانه لا يتوارد عليه المعاني المقتضية بعدم صلاحية الكلمة او بعروض مانع على الكلمة (بخلاف العرب) اى المبنى ملابس بخلاف العرب (فهو) اى العرب (ما) اى كلمة (كان) حركته وسكونه (بعامل) اى بسبب عامل ولولم يوجد عامل لم يوجد فيه تلك الحركة ولا السكون والمراد بسببية العامل مجرد دخوله عليه سواء كان سببا لورود معنى مقتضى للاعراب كما فى الفاعلية ونحوه ولا يكون كذلك كما فى دخول حرف الجر الزائد وقد اشير الى ذلك بايراد لفظ العامل بالتكثير واعلم ان خلاصة ما نقله الشارح عما علقه المصنف على الامتحان وهو ان الجمهور ذهبوا الى ان المانع من الاعراب انما هو كون الكلمة مبنيا فيكون معنى المحلى ان الكلمة تقع فى محل لو وقع فيه معرب لظهر الاعراب ثم اورد عليهم ان الاعراب فى مثل زيد فى مررت بزيد وفى ضرب زيد شديد وفى عمرو ضارب زيد اعراب محلى وهو عند هم منصوب المحل مع ان زيدا اسم معرب واما نحو تأبط شرا اذا كانت تلك الجملة علما للشخص فالتحذير انه معرب تقديرى لكون المانع فى الآخر فقط وهو اشتغاله باعراب المحكى ومفعولية كلمة شرا قد زالت بالعلمية بخلاف المانع فى يازيد وفى مررت برجل ضارب زيد فان البناء وكونه مدخول الجار ومضافا اليه مانع فى نفس اللفظ لافى الآخر يمنع عن ظهور النصب غاية ما فى الباب ان ذلك المانع اوجب فى الآخر مانعا آخر لكن التسمية بالمحلى باعتبار المانع الاول دون الآخر فلذا لوزال مانعية نفس اللفظ وبقي مانعية الآخر صار الاعراب تقديرى بانحو جاءنى تأبط شرا على الصحيح هذا تحقيق الجمهور فى هذا المقام واما تحقيق المصنف فهو ان معنى كون الاعراب محليا ومقدرا فى النفس ان نفس اللفظ محل لاعراب لتوارد المعاني المقتضية عليه وتوارد المعاني المقتضية عليه انما هو دلالة تلك الكلمة على المعنى المستقل بالمطابقة لكن فى نفس اللفظ مانع لظهور الاعراب مطلقا او مخصوصا لكونه مبنيا او مضافا اليه او مدخول الجار فلم يوجد فيه ذلك الاعراب اصلا مادام ذلك المانع

باقيا وبقى مجرد المحلية والاستحقاق له فسمى محليا حتى لو زال ذلك
 المانع لظهر الاعراب لفظا وتقديرا نحو يازيد وادعوا زيدا وزيد
 ضارب عمرا ومررت بزيد وقوله تعالى (واختار موسى قومه بخلاف
 مبنى الاصل فانه ليس بمحل للاعراب اصلا لعدم توارده المعاني عليه
 لعدم دلالة على المعنى المستقل بالمطابقة ثم قال وهذا التحقيق مما تفردت
 به بتوفيق الله تعالى وحاصل مراده ان المانع من كون الاعراب
 لفظيا اما حالة في نفس الكلمة وهي عدم الاستحقاق لورود المعاني
 عليها واما حالة في آخر الكلمة وهي ان الكلمة وان كانت محلا لورود
 المعاني عليها لكن في آخرها مانع لظهور الاعراب فيه والثاني تقديرى
 والاول على نوعين لان المانع فيه اما كون الكلمة مبنية واما كونها منادى
 او مضافا اليها او وجود الجار فيه وكل منهما محلى عند المصنف وعلى
 ظاهر ما حققه الجمهور حيث حصروا المحلى بالمبنى ان المحلى كون الكلمة
 مبنية فقط ثم ان هذا التعريف انما يشمل المبنى على الحركة والسكون ولا يشمل
 المبنى على الحروف مع انه داخل في الاقسام ولعله قصد به تعريف اثنوع
 الاول فقط ولم يلتفت الى الثاني للاشارة الى الاكتفاء به وايضا انه ترك
 تعريف ابن الحاجب وهو ان العرب هو المركب الذى لم يشبه مبنى
 الاصل ووجه العدول عنه لخفاء ذلك التعريف لاحتياجه الى معرفة
 مبنى اصل والى تفصيل علل جميع انواع النيات كما ذكره الشارح ههنا
 فليرجع اليه (والمبنى) اى المبنى مطلقا (على نوعين مبنى الاصل ومبنى
 العارض) فاضافة المبنى الى الاصل والعارض بيانية اى مبنى هو الاصل
 ومبنى هو العارض (والاول) اى مبنى الاصل (اربعة الحرف والماضى
 والامر بغير اللام) وهو الامر الحاضر (عند البصريين) لانه عند
 الكوفيين معرب على انه مجزوم بلام مقدرة (والجملة) اى الجملة ايضا
 اذا كانت من حيث هي واما من حيث جزئها فقد يوجد فيها
 الاعراب ووجه كون الاربعة مبنيا اصليا عدم امكان توارده المعاني
 المقضية للاعراب عليها لكون كل منها غير مستقلة بالفهم
 اما الحرف فظاهر واما الفعل فانه وان كان مستقلا باعتبار دلالة

على الحدث والزمان لكنه غير مستقل باعتبار دلالة على الاستناد
بفاعل واما كون المضارع معربا فليس بوجود المعاني المذكورة فيه
بل بسبب مشابهته بالاسم كامر (والثاني) اى النوع الثاني من
التوعين وهو المبنى العارض ايضا (على توعين لازم وغير لازم
واللازم ما لا ينفك) اى مبنى لا ينفك ذلك المبنى (عن البناء) اصلا
(وهو) اى المبنى اللازم (المضمرات واسماء الاشارات) فانهما لكونهما
اسمين وكون المعاني المقضية متواردة عليهما لا يكونان من مبنى
الاصول بل يكون بناؤهما لمشابهتهما بمبنى الاصل اما مشابهة
المضمرات اما لاستغنائها عن دلالة الاعراب عليها لانه لما اختلفت
نفس اللفظ مادة وصيغة دلت على المعاني الخفية بنفسها واستغنت
عن دلالة الاعراب لحصول الغرض بها وهذا الوجه هو مختار
المصنف كما صرح به فى الامتحان واما لمشابهتها بالحرف فى الاحتياج
الى الغير واما لكونها مشابهة بحرف الخطاب وبحرف الفصل
واما اسماء الاشارات فلتضمنها الاشارة التى هى معنى حرفى لعدم
استقلالها لكن لم يوضع لها حرف مستقل كما فصلها الرضى واما
لان وضع بعضها كوضع الحرف وما عداه حل عليه واما لاحتياجها
الى القرينة الرافعة للابهام تسابه بالحرف والقرينة الرافعة له هى
الاشارة الحسية او الوصف (والموصولات غير اى واية فانهما معربان)
وبنى ما عداهما لمشابهتهما بالحرف فى الاحتياج الى الغير وهو الصلة
اولو وضع بعضها وضع الحرف وحل البعض الآخر عليه واما كون
الاسمين معربين فانه لما لم يحدث فيهما صدر صلة هما التزموا فيهما
الاضافة فیر جم جانب الاسمية واما اذا حذف صدر الصلة فانهما
مبنيان ايضا لكى يشبههما بالحرف من جهة الاحتياج الى محذوف
منوى ولذا يشابهان بالغايات وبنا على الضم نحو قوله تعالى
ثم لتترعن من كل شعبة ايهم اشد على الرحمن عيا فان قيل ان لفظ
كم اذا اضيف الى ميمه ونحو خمسة عشر كذا اذا اضيف يقتضى ان يكونا
معربين لوجود الاضافة مع انهما مبنيان اجيب بان الفرق بينهما

وبين ما نحن فيه ان الاضافة لازمة فيما نحن فيه بخلافها فيها
 فانها ليست لازمة لهما فان قيل فعلى هذا فلم لم يعرب لفظ حيث
 واذا واذا مع لزوم كونها مضافة قلنا ان الاضافة فيها كلا اضافة
 لما سيجي * وانما لم يستثن ثنية الموصولات واسماء الاشارات مع
 انهما عربان وهو المختار عند المصنف للوجه الذى بينه المصنف
 فى الامتحان وهو ان لفظ الثنية لما كان قياسا مطردا عاما ارا دوا
 ان يجعلوا كله على وتيرة واحدة من الاعراب ويدل على هذه الارادة
 اعراب الجزء الاول من اثني عشر مع بناءه فى غيره كما سيجي * (واسماء
 الافعال) وانما بنيت لكونها اما بمعنى الامر او بمعنى الماضى شابهت
 بهما واما ما كان بمعنى المضارع فلما شابهت به فى اصل البناء فان
 المضارع لكونه فعلا يكون الاصل فيه البناء واعرابه عارض بسبب
 المشابهة التامة فيه دون الامر والماضى (وما كان على فعال)
 اى اسم كان على هذا الوزن (مصدرا) اى حال كونه مصدرا
 معرفة (كفتجار او صفة نحو يافساق) وكذا يا خبث بمعنى يا فاسقة
 ويا خبيثة (او علما للمؤنث نحو حذام) اسم امرأة قوله (عند اهل
 الحجاز) قيد للاخير اى كون هذا الوزن مبنيا عند كونه مصدرا
 او صفة اتفاقا وكونه مبنيا عند كونه علما للمؤنث انما هو عند اهل
 الحجاز سواء كان فى آخره راء او لا واما عند بنى تميم فان كان فى
 آخره راء فهو عند اكثرهم مبنيا ايضا وان لم يكن فيه راء فهو
 معرب عندهم وانما يوافقون اهل الحجاز فى ذوات الراء لانهم احرص
 للامالة فاذا وجدوا فى آخره راء وهى من اسباب الامالة اغتموها
 وينونها على الكسرة لان الكسرة صحيحة للامالة والتموها ليقى
 الامالة بخلافه اذا كان معربا فانه حينئذ يرفع تارة وينصب اخرى
 وقيل فى وجهه ان الراء لكون التكرار فى مخرجه يكون كالمكرر فاستقل
 ذلك واختير فيه البناء لتحصيل الخفة لان فى البناء سلوكا الى طريقة
 واحدة وهى اخف من الاعراب الذى فيه سلوك الى طرق
 مختلفة وقال المصنف وفى هذا التوجيه نظره فانه على هذا يقتضى

ان يكون الراء مبني على القتح لحقيقته مع ان فيه ايضا انه يقتضي ان يوجد سبب آخر للبناء وينقض المحصار السبب في المناسبة لمبنى الاصل فانه لو صح هذا لكان لهم ان يقال ان مبنى العارض ما ناسب مبنى الاصل او وزن فعال الراى اللهم الا ان يقال ان انحصارهم على ذلك انحصار الاصل وانضمام هذا الى الاصل لا ينقض الحصر ثم انهم اختلفوا في وجه بناء هذه الثلاثة فقال بعضهم ان هذه الثلاثة لكونها مشابهة في الوزن بفعال بمعنى الامر كدراك بمعنى ادرك بان يقول ان فعال بمعنى المصدر مثلا مشابه لفعال بمعنى افعل وفعال بمعنى افعل مشابه بمعنى الذى هو افعل ورد المصنف هذا الدليل بان قياس المساواة لا ينتج في هذا فانه لا يجوز ان يقال ان فعال بمعنى المصدر مشابه بالامر فان جهة المشابهة في القضيتين مختلفة لان جهة المشابهة في الاولى هو الوزن وفي الثانية هو كونه بمعنى الامر بخلاف ذلك القياس في بناء النادى المعرفة فانه ينتج في ذلك اذ يجوز ان يقال ان زيدا في يازيد مشابه بكاف ادعوك وكاف ادعوك مشابه بكاف ذلك فينتج ان يازيد مشابه بكاف ذلك وبعضهم اعتبر فيه العدل بان يقول ان فعال بمعنى المصدر مثلا معدول عن فعال بمعنى الامر وفعال بمعنى الامر معدول عن الامر فينتج ان فعال بمعنى المصدر معدول عن الامر فان قياس قولنا المعدول عن شئ معدول عن الشئ معدول عن ذلك الشئ صادق ورد هذا بان الشيخ الرضى لم يرض بذلك لان كون فعال بمعنى الامر معدولا عن الامر ممنوع فان الاصل في العدل ان لا يخرج المعدول عن نوع المعدول عنه وههنا ليس كذلك لان المعدول من نوع الاسم والمعدول عنه من نوع الفعل واورد الفاضل العصام عليه بان خروج فعال من امرية اليه مثل خروج ثلث ومثلث من المركب الذى هو ثلثة ثلثة اليه واجيب عنه بانه قياس مع الفارق فانه خروج ثلث من المركب انما هو عدل تقديرى اعتبر للضرورة ولداع له وما نحن فيه ليس كذلك فانه ليس له داع على ذلك التقدير واما ادعاء العدل التحقيقى فيما نحن فيه فلا دليل عليه فان مجرد ثبوت اصل الكلمة لا يقتضى كونها معدولة عنه فلا يلزم

من كون اصل فعال امرا ان يكون معدولا عنه لجواز كونه من قبيل الالفاظ المتزادفة هذا ملخص ما ذكره الشارح والله اعلم (والاصوات) وهى ايضا من النوع الثانى الذى هو المبنى اللازم (وهو) اى الصوت الذى هو مفرد الاصوات (كل لفظ حكى به صوت) اى لفظ غير موضوع للمعنى وانما اختار اللفظ بالثكرة ليدل على التعميم اى سواء كان ذلك اللفظ لفظ حكى به صوت الحيوانات او صوت الجمادات (كغاق) وقوله (اوصوت) لتقسيم المحدود وصوت بضم الصاد وسكون الواو المشددة المكسورة فعل مجهول من التصويت وكأنه قال الاصوات على قسمين احدهما لفظ حكى به صوت والاخر لفظ صوت (به للبهائم كخ) وهو اما بفتح النون وكسر الخاء المججمة واما بفتحها مع تشديد الخاء واما بسكون الخاء مع التخفيف وعلى كل ذلك هو صوت يصوت للبعير وقت اخذه وقوله كغاق وكخ او اخ حكاية صوت الغراب وهو اما حكاية بنفس المحكى عنه نحو قال زيد غاق او غاق او غاخ واما حكاية بمشابه المحكى عنه نحو قال الغراب غاق او غاق صوت الغراب او تقول انا قلت غاق تقصده به اصدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك من غير تركيب وقد حكى الشارح عن المصنف حيث قال فى الامتحان ان بعض النحاة قال هذا القسم يعنى ما صوت به للبهائم داخل فى اسماء الافعال وارتضاه الرضى ثم قال بعد الحكاية وارى انه الحق لدخوله فى حدها وهو كل لفظ يفهم منه معنى ثم قال الشارح فلا وجه لعددهم هذا القسم قسما من المبنى على حدة فذكر صاحب الامتحان ههنا اقتداء لهم لانه مختاره وقال فى الامتحان ايضا بقى قسم ثالث للصوت وهو لفظ غير موضوع صادر عن الانسان ودال على معنى بالطبع كخج بالباء والخاء عند الاحجاب ووى للندم وآه للتوجع واح للسعال وهذا القسم ليس بكلمة وحكم آخره ما يقتضيه الطبع فاذا حكى وقيل مثلا قال زيد آه دخل فى القسم الاول وقد سبق الكلام فيه ولوقال اوصوت به للحيوان او صدر عن طبع لكان اشمل

ولو قيل في توجيه كلامه ان ذكر البهايم لبيان علة التصويت على
سبيل التمثيل قبل عليه انه تكلف لا يرتكب في مقام التعريف
ثم ان الشارح حكى اعتراض المصنف على الهندي الشارح للجاحي
فقال وتخصيص الحكاية اى تخصيص الهندي الحكاية بآخر القسم
الثاني وهم لها اى وانما كان وهما لان الحكاية شاملة لكل معنى
وحكما اى فضلا عن هذا القسم والغرض الاصلى اى لان الغرض
الاصلى من النحو معرفة التركيب فاخراج ما وقع فيها وادخال
ما لم يقع غير معقول يعنى ان اخراج الاصوات التى وقعت في التعريف
وادخال قيد البهايم الذى لم يدخل في التعريف حيث ذكر للتمثيل
غير معقول مع انه حيث لم يخصر المبنيات فيما ذكر ثم قال والتعليل
اى وتعليل الهندي بانه حيث اُسِمَ لاصوت بعد تسليم الاول مردود
بان الصوت في عرف النحاة اعم للاسم وهو المحكى وبهذا الاعتبار
اى باعتبار الحكاية عدم اقسام الاسم وغير الكلمة اى بان الصوت
غير الكلمة وهو ما صوت للحيوان او صدر عن طبع وبهذا الاعتبار
لم يقل اسماء الاصوات يعنى انه عند اعتبار ولم يعد باعتبار آخر
واختلاف الاعتبار ين يرتفع التناقض والتعليل يعنى وتعليل الهندي
ايضا بانه حيث يصير القسمان قسما واحدا سهوا اذا الثاني نفس
ما صوت والداخل في الاول حكايته ثم حكى الشارح اعتراض
المصنف على الجاحي وغيره فقال ثم قالوا في سبب بناء الاصوات
الغير المحكية هو اى السبب له هو انتفاء التركيب وفيه اى في كون
الانتفاء سببا نظرا لانه مذهب مرجوح والمختار مذهب الزمخشري
اى كون غير التركيب معربا موقوفا ويدل عليه جواز الساكنين
في نحو زيد اذا لم يكن مركبا مع عامله مع امتناعه في نحو اين وفي
الحكمة ككونها حكاية عنها وقال المصنف بعد ما بين اعتراضه
وقد عرفت ما فيه من جهتين والذى عندى انه لما تعسر او تعذر
الحكاية عن الصوت بنفسه قصدوا غاية المشابهة ففعلوا عن الاعراب
لثلاث تنقص وتحرى في التركيب بالكسر لا متناع الساكنين

فاعرابها حيثئذ تقديري ذكره في الامتحان ثم قال الشارح فعددهم
هذا القسم من المبني ليس كما ينبغي (وبعض المركبات) وانما قال
بعض المركبات فان البعض الآخر منها ليست من المبنيات كما ينبغي
(وهو) اي ذلك البعض (كل كلمتين ليس احدهما عاملة في الاخرى)
وهذا احتراز عن مثل تأبط شرا ومثل عبد الله ومثل من زيد وان زيدا
اذا كانت كل منهما عاملا فان الجزء الاول في كل منهما كان
عاملا في الجزء الثاني في الاصل وبعدهما صار علما كان اعراب الجزء
الثاني تقديريا لكونه اعرابا محكما كما مر وقوله (جعلنا اسما واحدا)
صفة بعد صفة لكلمتين اي المركب الذي عد من المبنيات هو ما تركب
من الكلمتين اللتين ليس احديهما عاملة في الاخرى وجعلنا اسما واحدا
وهذا بان جعل مجموعهما علما دالا على معنى واحد (فان كان الثاني
صوتا بنيا) هذا تفصيل لما اجل من ان الاسمين اللذين جعلنا اسما
واحدا اما ان يكون الثاني صوتا اولوا وان كان الثاني صوتا بنيا للجزء ان
اما بناء الجزء الاول فليعدم كونه محلا للاعراب فانه كان جزأ
حقيقيا من الاسم فلم يحتاج الى سبب البناء واما بناء الثاني فليكونه
صوتا في الاصل يكون مبنيا في الاصل وهذا من المصنف سلوك
الى مذهب الغير فانه حكى الشارح عنه قوله والذي عندي الخ
يعني ان الصواب عندي ان الاصوات ليس بمبنى قبل الحكاية واما بعد
الحكاية فهو معرب باعراب تقديري والله اعلم وقوله (وكسر الثاني
وقح الاول) عطف على قوله بنيا وتفسيره اي بنى الجزء الثاني على
الكسر لانه في الاصل مبنى على السكون وما قبل الآخر ساكن
ايضا ولما اريد وصله اجتمع ساكنان فحرك الحرف الثاني بالكسر
لان الكسر هو اصل في تحريك الساكن وقح الجزء الاول لهذه
العلة ايضا لكن اختير فيه القح ليحصل الحقة (نحو سيبويه)
فان الجزء الاول سيب وهو التفاح والجزء الثاني ويه وهو صوت
يصوت في كمال الرغبة في شيء فسمى به امام النحاة عمرو بن عثمان
الشيرازي اما الكمال رغبته في التفاح لطيب رائحته اولكشرة شمه اياه

(وان لم يكن) اى ان لم يكن الجزء الثانى (صوتا) فاما ان يكون
 آخره حرف صحيح او حرف علة فين الاول بقوله (بنى الاول على
 القمح ان كان آخره حرفا صحيحا نحو بعلبك وحضر موت) فبنى
 الجزء الاول وهو بعل فى الاول وحضر فى الثانى على القمح (وعلى
 السكون ان كان حرف علة نحو معدى كرب) فان آخر جزء
 الاول وهو معدى حرف علة (واعرب الثانى) اى اعرب الجزء
 الثانى من هذا النوع (غير منصرف) اى حال كونه من قبيل الغير
 المنصرف للعلمية والتركيب (على الفصيحة) اى كون الاول مبني
 وكون الثانى معربا كائن على اللغة الفصيحة وفيه تسامح فان المعرب
 الذى يكون غير منصرف انما هو المجموع لالجزء الثانى فقط لكن
 لما كان الاعراب والمنع ظاهرين فى الثانى وكان محل الاعراب للمجموع
 هو آخر الثانى عبر بالمجموع تجوزا وبغير وصف الكل بوصف
 الجزء كذا افاده الشارح اما بعلبك فهو اسم بلدة بالشام مركب
 من بعل واريده به معنى الزوج او هو اسم صنم مخصوص وبك اسم
 صاحب تلك البلدة وبانيها وبك فى الاصل بمعنى الزعم او من بك
 عققها اى دققها وقدم البعل عليه لتعظيم الصنم فى زعمه واما
 حضر موت فهو اسم بلد وقبيلة وهما اسمان فى الاصل جمعا اسمي
 واحدا واما على غير الفصيحة فيعرب الاول تشبيها بالمتضاف
 حيث يسقط تنوينه بالتركيب فيجرى الاعراب فيه لفظا او تقديرا
 على حسب العامل كعبد الله وقال بعضهم يجوز فى مثل معدى كرب
 قح الباء واسكانه فى نصبه ويعرب الثانى ايضا تشبيها بالمتضاف اليه
 فى الصورة ثم اختلفوا فى منع صرفه وصرفه من صرف قدرانه
 اسم للمذكور كما قدر ان كرب اسم الحزن وقدر بك فى بعلبك اسما
 للمكان او صاحب البلد ومن منع صرفه قدرانه اسم للمؤنث كما اذا
 قدر ان كرب اسم للكربة وبك فى بعلبك اسم للبقعة يقال هذا بعلبك
 ورأيت بعل بك وميرت بعلبك بالحركات الثلاث فى اللام وقح
 الكاف فى الاحوال الثلاث وانما حكم بعدم فصاحة هذه اللغة لانها

مبنية على تشبيه ما ليس بتركيب اضا في لتركيب اضا في في مجرد
 الصورة وايضا هي مبنية على جعل كل من الجزئين الحقيقين كلمة
 برأسها باعتبار دلالة كل منهما على معنى مستقل في الاصل مع
 ان التشبيه بخمسة عشر في وقوع الثاني عقب الاول غير صالح
 للسببية للبناء لان المضاف والمضاف اليه ايضا كذلك مع انها غير
 مبنيين وايضا ان هذا القياس قياس مع الفارق لان قياس المساواة
 غير منتج فيه فانه اذا قلنا ان التركيب الاضافي مشابه بتركيب
 خمسة عشر و تركيب خمسة عشر مشابه بالحرف لتضمنه معنى
 حرف العطف فلا يتج ولا يصح ان يقال ان التركيب الاضافي
 مشابه بالحرف كذا في الشرح وقوله (وان لم يجعل) معطوف على
 قوله ان جعلنا اى وان تجعل الكلمتان (اسما واحدا) بان لم يجعل علما
 (ولكن تضمن الثاني حرفا) اى معنى حرف عاطف اوجار والفاء في
 (فان لم يكن) للتفصيل اى وان لم يجعل اسما واحدا فاما ان يكون
 الاول لفظ اثنين اولا فان لم يكن (الاول لفظ اثنين بنيا على القمح
 ان كان آخرهما) اى آخر كل من الجزئين (حرفا صحيحا وعلى
 السكون) اى و بنيا على السكون (ان كان) اى آخرهما (حرف
 علة نحو احد عشر) هذا مثال لما كان آخر كل من الجزئين حرفا
 صحيحا (واحد عشر) وهذا مثال لما كان آخر الجزء الاول حرف علة
 (وثلاثة عشر وثلاث عشرة وحادى عشر وحادية عشر الى تسع
 عشرة وتسعة عشر) وقوله الى تسع عشرة يريد به ان هذا الحكم
 في الاعداد التى هي مادون العشرين فوق العشرة ثم اعلم ان الاعداد
 على قسمين احدهما ان يراد به مجموع ما يدل عليه المركب من
 الوحدات والاخر ان يراد به واحد منها فيقال فى الاول اعطيته
 احد عشر دينارا يعنى انه اعطيت مجموعها وفى الثانى اعطيته
 حادى عشر من الدينار يعنى انه اعطيته دينارا واحدا منها فبنى
 الجزء الاول من القسم الاول لعدم كونه آخر كلمة اذ الاعراب
 يكون فى الآخر وبنى الثانى منه لتضمنه معنى الحرف وانما قال بنيا

بصفة الثانية اشارة الى ان بناء كل منهما سبب مستقل لا بسبب واحد نشأ منهما وهذا مذ هب الجمهور واعترض عليه المصنف بان كل واحد من الجزئين كلمتان مستقلتان ولم يجعل كلمة واحدة وانما البناء حاصل من المجموع فعلة البناء تضمن كل من الجزئين معنى الحرف لا تضمن الثاني فقط كذا في الشرح واما في القسم الثاني فوجهه ان اصله حادى وعشرفان العشر معطوف في الصورة على الحادى وفي الحقيقة على الاحد الذى اشتق منه الحادى فترك العطف لذلك فكانه تضمن حرف العطف فبنى الثاني لذلك (ونحو هو جارى بيت بيت) فقوله هو مبتدأ راجع الى الغائب و جارى مرفوع تقديره خبره وبيت بيت مركب من جزئين ليس احدهما عاملا في الآخر ولم يجعل اسما واحدا فنيا على القمح وهو منصوب محلا على انه حال من خبر المبتدأ يعنى هو جارى حال كون ذلك الجار ملاصقا بيتى وبيته او بيت منه منته الى بيت منى او ملصق بيت منى يعنى انه جار قريب (وهو) اى ونحو هو (بين بين) فقوله هو مبتدأ وبين بين مرفوع المحل على انه خبره يعنى ان ذلك الشئ بين هذا وبين ذلك اى بين الجيد والردى ومنه الامالة بين بين اى بين القمح والامالة واورد هذين المثالين للاشارة الى ان هذا التركيب ليس بمختص بالعدد وقوله (وان كان) معطوف على قوله وان لم يكن اى وان كان الجزء (الاولى) من العدد (لفظ اثنين بنى الثاني) اى الجزء الثاني فقط لتضمنه معنى الحرف (واعرب الاول) اى اعرب لفظ الاثنين لكونه ملحقا بالثنائية (وحذف نونه) يعنى ان اصله اثنان واختلف في وجه حذفه فقال بعضهم انه لما حذف العاطف كان على صورة المضاف فحذف النون فاعرب كإفى سائر الثنائية ورد هذا بانه منقوض بمثل خمسة عشر فانه حذف منه العاطف مع انه لم يعرب وقال بعضهم انه اطرادى فانه لما حذف النون في باب اثنية اجرى هذا مجراه اطرادا للباب وهم الذين ذهبوا الى ان ثنية اسماء الاشارات والموصولات معرفة بالالف او الياء وقد حكى

الشارح عن الفاضل العصام ان الحذف لكون الجزء الثاني منزلا
 منزلة نون اثنان فكما انه لا يبنى مع النون حين ذكره منفردا لا يبنى
 ايضا مع ما هو بمنزلة النون ويدل عليه عدم جواز اثني عشر ك
 وجواز ثلاثة عشر فانه لا يجوز اضافة الاول الى الكاف لكونه
 بمنزلة الثانية مع النون بخلاف الثاني فانه ليس كذلك فيجوز اضافته
 (نحو جاءني اثنا عشر رجلا ورأيت اثني عشر رجلا ومرت باثني
 عشر رجلا وبعض الكنيات) وهي جمع الكناية وهو في اللغة ان يعبر
 عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض كغرض
 ابهامه على السامعين والمراد ههنا لفظ يكتفى به ولكون المراد به
 هو المعنى اللغوي ترك المصنف تعريفه وانما قال بعض الكنيات
 فان البعض الآخر منها ليس من هذا الباب كضمير الغائب وبعضها
 الآخر معرب كفلان وفلانة (وهو) اى ذلك البعض (كم) اى
 لفظ كم وهو مبنى على السكون وهو مشترك بين الاستفهامية والخبرية
 ومشارك ايضا في استلزام التمييز ولكن لما وقع الفرق في اعراب تمييز
 النوعين اورد المصنف بقوله (يكون) اى يكون ذلك اللفظ
 (للاستفهام) اى عن العدد (فينصب) اى فيثبت ينصب (ما بعده
 على التمييز) وانما نصب تمييزه جلا على ميم العدد الوسط وهو
 نوع احد عشر وانما حل عليه ولم يحمل على طرفيه لكون خبر
 الامور اوسطها ولو حل على احد طرفيه لم يوجد له وجه فيكون
 تحكما (نحو كم رجلا) وهو سؤال عن عدد الرجل وجوابه انه
 ثلاثة مثلا (وللخبرية) اى ويكون للخبرية عن العدد ايضا (بمعنى
 التكثير) اى الخبر عن كثرة عدد التمييز وانما سميت خبرية باعتبار
 ان متعلقها خبر تمييزا بينهما فلا يضر له كونه لانشاء التكثير
 (فيضاف الى ما بعده نحو كم رجل) وكذا كم رجال فان ميم العدد
 المضاف الى تمييزه بعضه مفرد كاثني رجل وبعضه مجموع كثلاثة
 رجال فحمل تمييزها على النوعين دفعا للتحكم وانما اختار الجر لكونه
 نقيض رب او مثله فانه ان حل على رب بمعنى التقليل يكون حل

التقيض على التقيض وان حل على رب بمعنى التكثير يكون حل النظم
على النظم وانما بنيت الاستفهامية لتضمنها معنى حرف الاستفهام
وحلت الخبرية عليها (وكذا) اى وبعض الكليات لفظ كسنة
(للعدد ينصب ما بعده على التمييز نحو حدى كذا درهما) وقد يجرى
الفعل العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم الجمعة مثلا
وانما بنى لان اصله ذا فدل على عليها كاف التشبيه فصار المجموع
بمزالة كلمة واحدة بمعنى كم فبقى ذا على اصل بنائها (وكيت وذيت
لحديث) اى للكناية عن الحديث فيقال قال كيت وكيت وكان من
الامر ذيت وذيت ولا يستعملان الا مكررين بواو العطف وانما
بنيا لكونهما عيارتين عن الجملة والجملة من مبنى الاصل (والكلمات
المتضمنة بمعنى ان) اى الشرطية كالكلمات المجازاة نحو من وما
(او الاستفهام) اى او بمعنى الاستفهام نحو اين وكيف (خيراى)
بتشديد الباء (وايد) فانهما مبربان فقوله غير بالنصب استثناء من الضمير
المستتر تحت قوله المتضمنة (وبعض الظروف) والمراد من الظروف
ما يدل على زمان او مكان لكن المراد به اعم من كونه حقيقيا او حكما
حتى يشمل نحو كيف المستعمل فى السؤال عن الحال والصفة
وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليس بمبنى (نحو امس) بنى
لتضمنه معنى حرف التعريف فانه عبارة عن يوم مخصوص وهو اليوم
الذى قبل يوم التكلم ويستعمل نكرة نحو كل غدا صار امسنا
ومضافا نحو مضى امسنا ومعرفا باللام نحو ذهب الامس المبارك
وكل من هذا الثلاثة معرب بالاتفاق واما اذا استعمل معرفة مع عدم
حرف التعريف فهو ظرف مبنى على الكسرة كما هو فيما نحن فيه
(وقط) اى ونحو قط بفتح القاف وضم الطاء المشددة وهذا اشهر
لغاته للوقت الماضى التثنية فعله مثل ما رايت قط اى ابداء وفيه خمس
لغات وهو تخفيف الطاء المضمومة وضم القاف والطاء وفتح القاف
وسكون الطاء وفتح القاف وضم الطاء المخففة وانما بنى المخففة
منها لكون وضعها وضع الحرف فانه على حرفين وبنى المشددة

منها جلا على المخفف وقيل في وجه بنبأه انه تضمن معنى
 الحرف لان معناها الى هذا الآن وقيل انه مشابه بالحرف وهو
 لفظ لما في كونهما لا استغراق النقي (وعوض) بفتح العين
 وضم الضاد في المشهور وقد جاء فتح الضاد وكسرهما
 وهو للزمان المستقبل النقي فعله نحو لا اراه عوض اي ابداء ونبأؤه
 على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة مثل قبل وبعد واستدل
 عليه بانه اذا اضيف يكون معربا كـ قبل نحو عوض العائضين
 بمعنى دهر الداهرين اي زمان الباقيين على الارض (ومذ ومنذ)
 وهذان ظرفان ايضا لكنهما لما شابهتا بالحرفين في الصورة
 بنيا وانما بنى الاول على السكون لان السكون هو الاصل في البناء
 وانما بنى الثاني على الحركة لانه لما كان على ثلاثة احرف مع
 سكون الوسط لوا سكن الآخر ايضا لاجتماع الساكنين فبنى على
 الحركة لدفع التقاء الساكنين وانما بنى على الضم لكونه مقطوعا
 عن الاضافة كقبل وقال بعضهم انه اذا لقي مذ لسا كن بعده بنى
 على الضم وتقول مذ اليوم وهذا دليل على ان اصله منذ ويذل
 عليه ايضا انه لو سمي به يصغر على منيذ ويجمع على امناذ وقيل
 ان بناء مذ لكونه على حرفين يكون وضعه وضع الحرف ومنذ محمول
 عليه ورده الفاضل العصام بانه لو ثبت هذا لثبت ان منذ ليس اصلا
 فانه ان ثبت اصلية يرد عليه انه كيف يكون اصلا في البناء فانه لو كان
 اصلا لزم كونه سابقا عليه وايضا ان منذ غالب في الاسم ومنذ غالب في
 الحرف على ما حكاه الزجاج عن النحاة بدليل ان الحذف لا يلحق الحروف
 ولا استبعاد في ذلك كما لا يخفى على من له استعداد (واذا واذا ولما ومتى
 واتى وايا و كيف وحيث ولدى) واما اذا فبنى للزوم الاضافة الى
 الجملة لكنهما لما لم تكن مضافة الى نفس الجملة في الحقيقة بل كان مضافا
 الى مضمونها ومضمون الجملة غير مذكور صريحا كان المضاف اليه محذوفا
 فلن هذا شابه بالغايات التي حذف المضاف اليه وانما لم يبين على الضم
 لكون آخره الفاء والالف لا يمحتمل الضم واما اذا فانه بنى لمشابهة

بمقطوع الاضافة كاذا ولكون وضعه وضع الحرف وهو كونه على
الحرفين وانما بنى على السكون لغلبة مشابهته بالحرف واما لما فتعده
من الظروف مبنى على ما ذهب اليه ابن مالك واستحسنه ابن هشام
ومال اليه المصنف وهو ان لما لكونه مختصا بالماضى وكونه مضافا الى
الجملة يكون كاذ وقوى القول بالظرفية وقال الفاضل العصام فى شرح
التلخيص ان لما لوقوع امر لوقوع غيره بحيث يكون وقوع الثانى
مع الاول معية السبب مع السبب المقضى فيلزم من ذلك اتحاد
زمانهما وذهب ابن السراج وابو على وابن جنى وجاعة الى
ان الزمان مدلوله وانه ظرف بمعنى حين وردهم ابن خروف بانه
لو كان كذا لما صح ان يقول لما اسلم دخل الجنة فانه لا يصح ان يقال
حين اسلم دخل الجنة وهو مخالف للواقع واجيب عنه بانه مبنى على
المبالغة وقال سيويه انه يكون مثل لو وهذا يحتمل انه مثله فى كونه
للمضى اوفى عدم كونه عاملا اوفى عدم كونه ظرفا واما متى فسواء
كان للاستفهام اول للشرط فهو للزمان واما انى فهو للمكان سواء كان
للاستفهام اول للشرط وكلاهما مبنيان ووجه البناء فيهما تضمنهما معنى
همزة الاستفهام او معنى ان الشرطية واما ايان فهو للاستفهام عن
الزمان واما كيف فهو للاستفهام عن الحال ووجه بناء هذين تضمنهما
معنى الاستفهام وان كان بعد كيف اسم فهو خبر نحو كيف انت
وان وقع فعل من غير نواسخ المتبداً يكون كيف حالا من فاعله
نحو كيف جئت واما حيث فهو للمكان الميهم وهو يضاف الى الجملة
فى الاكثر فلذا بنى كاذ ولدى بالالف مقصورة (ولدن) بفتح اللام
وضم الدال وسكون النون اما لذى فقال الرضى لا وجه لبنائه لانه
بمعنى عند وعند معرب بالاتفاق ثم قال يعامل فى الفه معاملة الف
على والى حيث يثبت مع الظاهر وينقلب ياء مع الضمير غالباً ويقال
لدىك ولديهم كما يقال عليك وعليهم وحكى سيويه عن بعض قوم
لداك وعلاك والاك واما لدن فقد يتصرف فيه بنقل الضمة الى الفاء
فيدفع التقاء الساكنين بكسر النون وباسكان العين للتخفيف كما فى عضد

فيقول منه لدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون
 وقد يدفع الالتقاء بفتحها او كسرها او كسر النون او حذفه وربما تصرف
 فيه بحذف النون من غير تسكين الدال فيقال لد بفتح اللام
 وضم الدال وفيه ممان لغات لدى لدن لدن لدن لدن لدن لدن وعبرة
 المصنف تحتملها قال الفاضل العصام ولا يخفى ان الثلاثة الاخيرة مبنيات
 على السكون لان آخرها النون الساكنة المحذوفة والمعتبرة في البناء
 حال الآخر دون الوسط وان اجيب عنه بان الآخر فيه منسى
 والمعتبر هو الدال فرد بان المحذوف لعله لا يكون منسيا نعم يصح
 ذلك في لد بضم الدال دون غيره وان دفع التقاء الساكنين بحذف
 الحرف الصحيح لا نظير له لكن جراهم على ذلك حذف النون في لد
 بلا علة انتهى وقيل بنيت هذه الثمانية لوضع بعضها وضع الحروف
 وحل الباقي عليه ورده الرضى بان الواضع انما يضع وضع الحرف
 ما كان يعرف انه يكون في التركيب مبنيا لمشابهة بالحرف فالوضع وضع
 الحروف لا يصلح ان يكون وجهها للبناء يعني ان فيه لزوم دور لتوقف
 وضع الحروف على بناءه ولوقوف البناء عليه ايضا لزم الدور ورده
 الفاضل العصام ايضا بانه لا يجوز تفريع بناء الاصل على ما يحصل
 بالتصريف فيه فان وجود التصريف بعد بناءه كما هو الظاهر وقال
 الرضى وجه بنائها استلزامه الابتداء الذي هو معنى وقال الفاضل
 العصام والاقرب ان يقال لتضمنه معنى من ويجعل دخول من
 عليها تأكيداً فعلى هذا لاحاجة الى تقدير من وقوله (والكاف)
 بالرفع معطوف على ما قبله من بعض الظروف اى وبعض الظروف
 والكاف (وعلى وعن) وقوله (الاسمية) بالرفع صفة الثلاثة واما
 الكاف فهو الذى بمعنى مثل نحو * يضحكن عن كابردهنهم *
 اى عن اسنان مثل البرد الذائب لطافتها واما على فهو ما كان
 بمعنى فوق نحو من عليه اى من فوقه واما عن فهو ما كان بمعنى
 الجانب نحو من عن يمينى اى من جانب يمينى والقرينة على اسمية كل
 منها دخول حرف الجر عليها فان حروف الجر تدخل على اسم او على ما

بمعناه فيمتنع دخولها على حرف مثلها ولما فرغ من انواع الاول
من المبنى وهو المبنى اللازم شرع في انواع الثاني فقال (وغير اللازم)
اي المبنى الغير اللازم اربعة اقسام الاول (ما) اي اسم (قطع
عن الاضافة) وقوله (منويا) حال من ضمير قطع وقوله (فيه)
متعلق بقطع وقوله (المضاف اليه) بالرفع نائب فاعل منويا اي مطلق
الاسم الذي حذف منه المضاف اليه حال كونه باقيا في النية من غير
قيام عوض عنه فان المضاف اليه ان كان مذكورا او محذوفا نسيا
منسيا او حذف باقامة عرض عنه يعرب ذلك بحسب العوامل نحو
من قبل ان يأتى ونحو رب بعد كان خيرا من قبل وحذفه باقامة
العوض قليل في الظرف نحو قوله وكننت قبلا اكاد اغص بالماء
الفرات وكثير في غيره نحو قوله تعالى وكلا ضربنا له الامثال وحكى
الشارح عن بعضهم ان المبنى منه ما حذف المضاف اليه منويا والمعرّب
ما حذف منسيا ولم يرتضه الرضى فقال الحق هو الاول (نحو قبل وبعد
وتحت وفوق وقدام وامام وخلف ووراء) وكذا اسفل ودون ومن
على بضم العين اي من على بيت ومن علو اي ومن علو اي ومن
علوه ولا يقاس عليها ما بمعناها نحو يمين وشمال (ولا غير ولبس
غير وحسب) وجه البناء في الجميع مشابعتها بالحرف في الاحتياج الى
المحذوف فانه لا معنى في قولنا جا نى زيد لا غير وفي قولنا جا نى زيد حسب
الا ان يقال لا غيره وحسبه وجه بنائها على الضمة لما حذف منه اسم
مستقل وهو المضاف اليه يلزم ان يعوض عنه عوضا قويا يجبر لذلك
النقصان فعوض عنه باقوى الحركات وهي الضمة وقوله (والآن)
معطوف على قوله ما قطع يعنى ان غير اللازم ما قطع عن الاضافة
ولفظ الآن فانه مبنى على الفتح عند دخول الالف واللام عليه اما شبهه
بالحرف في عدم التصرف فيه بترع اللام ولا يتصرف ايضا بالتثنية والجمع
والتصغير واما لتضمنه معنى اسم الاشارة فانه بمعنى هذا الآن او لتضمنه
حرف التعريف لكون حرف التعريف الذى فيه زائدة وانما ساعد
من غير اللازم فانه قد يعرب في رأى البعض استدلالا بقوله كانها

ملائ بكسر الميم وسكون اللام وكسر التثنية بان يكون اصله مركبا
 من من الجارة والآن اى من الآن حيث حذف نون من وكسر
 نون الآن لكونه مجرورا بمن ورد هذا رأى بانه ليس بقوى لانه
 يحتمل ان يكون كسرة النون كسرة بنائية لا كسرة اعرابية مع ان قح
 النون اشهر واكثر وقال الدما ميني ان في هذا الرد نظرا ببناء على
 ان هذا الاحتمال انما يعتد به لو ثبت الكسر عند عدم حرف الجر
 فيه وليس هذا بشا بت فقوى هذا بالدوران فانه مكسور عند
 وجود حرف الجر وغير مكسور عند عدمه (والمنادى) اى القسم
 الثانى من الاربعة الاسم المنادى فانه يعرب تارة ويبنى تارة والذي
 يكون مبنيا هو الاسم (المفرد المعرفة فانه) اى فان هذا المنادى
 (مبنى على ما) اى على ذات الاعراب الذى (يرفع به) يعنى انه
 يرفع بذلك عند كون ذلك الاسم معربا عند غير صورة النداء والمراد
 بالمفرد هو المفرد المقابل للمضاف يعنى ما لبس بمضاف ولا مشابه
 بالمضاف فيشمل نحو زيد وزيدان وزيدون فان الاول مبنى على
 الضم والثانى على الالف والثالث على الواو فانها عند كونها
 مرفوعة تكون مرفوعة بهما والمراد بالمعرفة اعم من كونه معرفة
 قبل النداء نحو يازيد او بعد النداء نحو يارجل فان الاول معرفة
 بالعلمية وهى حاصلة قبله والثانى ليس بمعرفة قبله بل كان معرفة
 عند قصد المتكلم به نداء رجل معين ولولم يقصد يكون نكرة فيكون
 منصوبا (ان لم يلحق بآخره الف الاستغاثة او الندبة) يعنى هذا
 المنادى الموصوف يكون مبنيا بشرط لاشئ وهو عدم لحوق الف
 الاستغاثة او الف الندبة بآخره (ولا باوله) اى وان لم يلحق باوله
 (لام نحو يازيد ويا مسلمان ويا مسلمون) فالاول مثال لما يكون مبنيا
 على الضم الذى يكون عليه عند كونه معربا ولما كان معرفة قبل
 النداء مع انه لم يلحق بآخره الف ولا باوله لام والثانى مثال لما يكون
 مبنيا على الالف الذى يكون معربا به وكان معرفة بعد النداء
 والثالث مثال لما يكون مبنيا على الواو الذى هو معرب به عند اعرابه

ومعرفة بعد النداء ايضا ولم يلحق بهما الف ولا لام والمراد باللام اعم
من ان يكون للاستغاثة او التعجب او التهديد وانما اشترط عدم
ذلك فانه لو لحق به الف يكون مبنيا على الفتح ولو لحق باوله لام يكون
مجرورا به كما سيجيى وانما بنى المنادى عند كونه موصوفا بهذا لانه
حينئذ وقع موقع الكاف الاسمية المشابهة بالكاف الحرفية فان يازيد
بمعنى ادعوزيدا وهو بمعنى ادعوك وهو مشابه بكاف ذلك ومشابهته
بكاف ادعوك اما فى كونه مفردا واما فى كونه معرفة واسنبعده بعض
الكمل بانه ليس بين الكاف الاسمية والحرفية مشابهة تامة فانها
ليست الحرفية معرفة والافراد لا يكتفى فى المشابهة فانه لو كان كذلك
يلزم مشابهة النكرة به ايضا ثم قال ذلك الكمل والاشبهه عندي
ان بناءه لتضمنه معنى الامر كفعال واجب واما عدم بناءه عند الاضافة
فلكون الاضافة معارضة لسبب البناء فانها من خواص الاسم
فر جمع فيه الاعراب لربحان جانب الاسم وانما حل شبه المضاف
على المضاف ولم يحمل المقول لغير المعين لانه ليس بمشابه بلام الامر
لان الامر خطهاب لمعين والمقول لغيره ليس بخطاب فى الحقيقة
فلا يناسب الامر وانما بنى على ما يرفع به للفرق بين جر كنى
المنادى العرب وبين حركة المبنى وحر و فهما كذا فى الرضى
وقال الشارح وهذا هو الاصل لا يعدل عنه ما لم يوجد للعدول
عنه داع وقوله (وان كان) معطوف على الجملة الشرطية السابقة
اى ان كان المنادى مفردا معرفة فهو مبنى وان لم يكن كذلك بل كان
(مضافا او مشابها به او نكرة ينصب بفعل مقدر نحو يا عبد الله) هذا
مثال للمضاف فان اصله ادعوا عبد الله وهو باق على ما كان عليه
من النصب لفظا كما فى المثال المذكور وانما كان هذا النوع منصوبا
معربا لانه هو الاصل لا يعدل عنه الى الضم وغيره لعدم الداعى اليه
وهو المشابهة بالكاف الاسمية فى الافراد والتعريف وليسكون
الاضافة من خواص الاسم وهى ترجع جانب الاسمية ولما فسر به بقوله
اى يبقى لم يرد عليه ان نصب المنادى تحصيل الحاصل اذ قيل كونه

منادى وهو منصوب ايضا ولا يرد ايضا انه اريد ان نصب لفظا
او تقدير ايشكل بمثل يايوم لاينفع مال ولا بنون ولا بمثل يامثل ماينفعنى
وياغير ما يضرنى مما يكون مبنيا حين الاضافة وهو لفظ يوم ومثل
وغير فان هذه المذكورات مبنية على الفتح ومنصوبة محلا على انه
مفعول افعل مقدر وكونه منصوبا بفعل مقدر عند سيويه وهو
الصحيح فان اصل يا عبد الله اما ادع عبد الله واما انادى عبد الله
حذف فعلة انشاء حذفوا وجبا لثلاثا يلبس الانشاء بالجملة الخبرية ثم انيب
عنه حرف النداء ليندل عليه فيتأكد الوجوب لان جمع النائب
والتنوين ممتنع وقال بعضهم ان حذف فعلة لكثرة استعماله ولدلالة
حرف النداء عليه وافادته فائدته وقوله (ويا خيرا من زيد) مثال
لشبهه المضاف والمراد به ان كل اسم لا يتم معناه الا بعموله او نفعه له
من جملة او ظرف او معطوف عليه بشرط ان يكون المعطوف
والمعطوف عليه اسمالشيء واحد وهذا المثال مثال لما كان تمامه
معمولا له واما مثاله لما تم بنعت جملة فتحو يا حليما لا يعجل وبنعت ظرف
نحو يا نخلة من ذات عرق بخلاف يا زيد الظريف فانه ليس من تمامه
ومثال ماتم بمعطوف على ان يكون اسمالشيء واحد نحو يائنة وثلاثين
عددا او يكون علما بخلاف يا زيد وعمرو وقوله (ويا رجلا) مثال
لما كان مفردا غير معرفة فان المراد به ليس رجلا معينا بل واحد
من جنسه اى من يأتى به اى رجل كان وقوله (وان لحق) معطوف
على قوله ان لم يلحق اى وان لحق (باخره) اى باخر المئادى المفرد
المعرفة (الف) اى الف المذكور (بنى على الفتح) لان الالف
يقتضى ذلك (نحو يا زيدا) وقوله (وان اتصل) معطوف على
قوله ان لحق اى وان اتصل (باوله لام) اى لام الاستغاثة (يجب
جره) لانها لام الجر ومعناه التخصيص لانه يدل على ان الدعاء
مخصوص لزيد وزيد ممتاز بالدعاء له من بين امثاله وانما قمت هذه
اللام لكونها محمولة على لام لك واما لو عطف عليه بغيرها نحو
يا لكهولة وللشباب تكسرفى المعطوف وايضا لا يستعمل فى الاستغاثة

من حروف النداء الايا لكونها اشهر وانما اعرب المنادى مع لام
الاستغاثة لكون حرف الجر من خواص الاسم فقوى جانب الاسمية
وضعف جانب مشابته بالحرف ولما كان هذا مشتركا بين الاستغاثة
والتعجب والتهديد او رد مثالا مستعدا للكل وهو قوله (نحو يا زيد)
ولكن ان اريد به الاستغاثة يذكّر معه المستغاث له وانما او رد
المثال باهماله لانه لو ذكره لم يحتمل اخويه واعلم ان اشتراط
المنادى المفرد المعرفة بعدم الحاق الف الاستغاثة انما يفيد في الواحد
اذا لالف مادام الفان متاف لضم ما قبله دون المثني والمجموع اذ هما
مبنيان على ما يرفع به لحق باخرهما الف اولا نحو يا زيدانه ويا زيدونه
لانه لوجود الفصل بينهما بالنون ليس فيه منافاة حيث قد ولذا اقتصر
المصنف على قوله وان لحق باخره الف يبنى على القح لان البناء
على الفتح انما يتصور في الواحد دون التثنية والجمع ولذا خص
المثال هناك به ولو غير لحق الالف بناهما ايضا بان يقول وان لحق
بناهما على ما يرفع به لبين حكمهما ايضا ويجوز لك ان تريد بالآخر
ما يراد به في تعريف الاعراب فيشذ لا يلحق باخرهما الف بل لولحق
لحق بالنون وهو ليس باخرها على هذا المعنى ولما فرغ من حكم
المنادى نفسه شرع في حكم توابعه وحكم لما لم يكن مطردا بل كان
بعضها في حكم المنادى في البناء والاعراب وبعضها في حكم سائر
التوابع في كونها تابعة لمحل متبوعها دون لفظه اراد ان يبين الاول
وان يحال غيره الى احكام سائر التوابع فقال (والبدل والمعطوف)
اي الاسم الذي يكون بدلا من المنادى المبني ومعطوفا على ذلك المبني
لكن المعطوف ليس بمطلق بل المعطوف (الحالي عن اللام) اي عن
الالف واللام (حكمه) اي حكم كل واحد منهما (حكم المنادى)
اي حكم المنادى الذي يستقل ويدخل عليه حرف النداء يعني ان كان
كل منهما مفردا معرفة يكون مبني على ما يرفع به مثال البدل (نحو
يا رجل زيد) ومثال المعطوف نحو (يا زيد وعمرو) وان كان كل
منهما مضافا يكون منصوبا مثال البدل نحو يا زيد اخا عمرو ويا زيد

طالعا جبلا ومثال المعطوف يازيد واخا عمرو ويازيد وطالعا جبلا
واما حكم غيرهما من التوابع وهو التاكيد والصفة وعطف البيان
والمعطوف المعرفة باللام فيجوز في كل منها ان يكون مرفوعا جبلا
على لفظ المبني ومنصوبا جبلا على محله كذا قالوا وقال الشارح
وقولهم ترفع جبلا على لفظه ليس كما ينبغي اذ يلزم حيث ان لا يكون
اعراب التابع من جنس اعراب المتبوع مع انه لا بد منه يعني ان اعراب
المتبوع ههنا نصب لا غير ولفظه ليس بمعرب بل حركته حركة
بنائية ولا معنى في ان يقول ترفع جبلا على لفظه لان المحمول هو
الاعراب والمحمول عليه هو البناء فان قيل لم لا يجوز ان يكون المراد
بالاعراب اعم من ان يكون حقيقة او مجازا قلنا وهذا باطل لانه جمع
بين الحقيقة والمجاز بلفظ واحد ثم قال والاشبه ان يقول ان الرفع
في العاقل في مثل قولنا يازيد والعاقل ليس باعراب ولا بناء بل هو
كالجز الجوارى صرح به في الامتحان كذا ذكره الشارح وهذا
ملخصه ثم قال فلوجه تخصيص هذا البيان في المنادى كما لا يخفى
على الذكي (وحروف النداء يا وايا وهيا واى والهمزة) اى مجموع
هذه الخمسة (ووا) وهو اى وا (مختص بالندبة) اى لا يستعمل
في غيرها بخلاف يا فانه يعمها وغيرها اما يا فهو البعيد سواء كان
بعيدا في الحقيقة كقولك يازيد او البعيد حكما كقول الداعي يا الله
ويا رب فان الله تعالى وان كان اقرب الى كل شخص من جبل
الوريد لكن الداعي يستعمله كذلك استقصارا لنفسه واستبعادا لها
من المدعو جل وعلا كذا قاله الزنجشیری وقال ابن المنیر ان هذا
دلیل اقناعی لإبرهانی فان الداعي لو استعمله كذلك للاستقصار يكون
قوله يا قريبا غير بعيد ويا من هو اقرب اليه من جبل الوريد فاین
من الانتصاب منصب البعيد كذا في التسهيل وشرحه للدماميني
فظهر ان الاختصاص له للبعيد واما ايا وهيا للبعيد والهمزة للقريب
واى قيل انه للقريب وقيل انه للمتوسط وايضا ان يا يستعمل في النداء
والاستغاثة والتعجب والندبة والتهديد بخلاف غيره فانه لا يستعمل

بمعناه فيمتنع دخولها على حرف مثلها ولما فرغ من انواع الاول
من المبنى وهو المبنى اللازم شرع في انواع الثاني فقال (وغير اللازم)
اي المبنى الغير اللازم اربعة اقسام الاول (ما) اي اسم (قطع
عن الاضافة) وقوله (منويا) حال من ضمير قطع وقوله (فيه)
متعلق بقطع وقوله (المضاف اليه) بالرفع نائب فاعل منويا اي مطلق
الاسم الذي حذف منه المضاف اليه حال كونه باقيا في النية من غير
قيام عوض عنه فان المضاف اليه ان كان مذكورا او محذوفا نسيا
منسيا او حذف باقامة عرض عنه يعرب ذلك بحسب العوامل نحو
من قبل ان ياتي ونحو رب بعد كان خيرا من قبل وحذفه باقامة
العوض قليل في الظرف نحو قوله وكننت قبلا اكاد اغص بالماء
الفرات وكثير في غيره نحو قوله تعالى وكلا ضربنا له الامثال وحكى
الشارح عن بعضهم ان المبنى منه ما حذف المضاف اليه منويا والمعرّب
ما حذف منسيا ولم يرتضه الرضي فقال الحق هو الاول (نحو قبل وبعد
وتحت وفوق وقدام وامام وخلف ووراء) وكذا اسفل ودون ومن
على بضم العين اي من على بيت ومن علو اي ومن علو اي ومن
علوه ولا يقاس عليها ما بمعناها نحو يمين وشمال (ولا غير ولبس
غير وحسب) وجه البناء في الجميع مشابعتها بالحرف في الاحتياج الى
المحذوف فانه لا معنى في قولنا جا نى زيد لا غير وفي قولنا جا نى زيد حسب
الا ان يقال لا غيره وحسبه ووجه بنائها على الضم انه لما حذف منه اسم
مستقل وهو المضاف اليه يلزم ان يعوض عنه عوضا قويا يجبر لذلك
النقصان فعوض عنه باقوى الحركات وهي الضمة وقوله (والآن)
معطوف على قوله ما قطع يعني ان غير اللازم ما قطع عن الاضافة
ولفظ الآن فانه مبنى على الفتح عند دخول الالف واللام عليه اما شبهه
بالحرف في عدم التصرف فيه بترع اللام ولا يتصرف ايضا بالثنية والجمع
والتصغير واما لتضمنه معنى اسم الاشارة فانه بمعنى هذا الآن او لتضمنه
حرف التعريف لكون حرف التعريف الذي فيه زائدة والمعاعدة
من غير اللازم فانه قد يعرب في رأى البعض استدلالا بقوله كانها

ملائ بكسر الميم وسكون اللام وكسر التثنية بان يكون اصله مركبا
 من من الجارة والآن اى من الآن حيث حذف نون من وكسر
 نون الآن لكونه مجرورا بمن ورد هذا الرأى بانه ليس بقوى لانه
 يحتمل ان يكون كسرة التثنية كسرة بنائية لا كسرة اعرابية مع ان فتح
 التثنية اشهر واكثر وقال الدما ميني ان في هذا الرد نظرا ببناء على
 ان هذا الاحتمال انما يعتد به لو ثبت الكسر عند عدم حرف الجر
 فيه وليس هذا بشأ ثبت فقوى هذا بالدوران فانه مكسور عند
 وجود حرف الجر وغير مكسور عند عدمه (والمنادى) اى القسم
 الثانى من الاربعة الاسم المنادى فانه يعرب تارة وينى تارة والذي
 يكون مبنيا هو الاسم (المفرد المعرفة فانه) اى فان هذا المنادى
 (مبنى على ما) اى على ذات الاعراب الذى (يرفع به) يعنى انه
 يرفع بذلك عند كون ذلك الاسم معربا عند غير صورة النداء والمراد
 بالمفرد هو المفرد المقابل للمضاف يعنى ما ليس بمضاف ولا مشابه
 بالمضاف فيشمل نحو زيد وزيدان وزيدون فان الاول مبنى على
 الضم والثانى على الالف والثالث على الواو فانها عند كونها
 مرفوعة تكون مرفوعة بها والمراد بالمعرفة اعم من كونه معرفة
 قبل النداء نحو يازيد او بعد النداء نحو يا رجل فان الاول معرفة
 بالعلمية وهى حاصلة قبله والثانى ليس بمعرفة قبله بل كان معرفة
 عند قصد المتكلم به نداء رجل معين ولولم يقصد يكون نكرة فيكون
 منصوبا (ان لم يلحق بآخره الف الاستغاثة او الندبة) يعنى هذا
 المنادى الموصوف يكون مبنيا بشرط لا شئ وهو عدم لحوق الف
 الاستغاثة او الف الندبة بآخره (ولا باوله) اى وان لم يلحق باوله
 (لام نحو يازيد ويا مسلمان ويا مسلمون) فالاول مثال لما يكون مبنيا
 على الضم الذى يكون عليه عند كونه معربا ولما كان معرفة قبل
 النداء مع انه لم يلحق بآخره الف ولا باوله لام والثانى مثال لما يكون
 مبنيا على الالف الذى يكون معربا به وكان معرفة بعد النداء
 والثالث مثال لما يكون مبنيا على الواو الذى هو معرب به عند اعرابه

ومعرفة بعد النداء ايضا ولم يلحق بهما الف ولا لام والمراد باللام اعم
 من ان يكون للاستغاثة او التعجب او التهديد وانما اشترط عدم
 ذلك فانه لو لحق به الف يكون مبنيا على الفتح ولو لحق باوله لام يكون
 مجرورا به كما سيجي وانما بنى المنادى عند كونه موصوفا بهذا لانه
 حينئذ وقع موقع الكاف الاسمية المشابهة بالكاف الحرفية فان يازيد
 بمعنى ادعوزيدا وهو بمعنى ادعوك وهو مشابه بكاف ذلك ومشابهته
 بكاف ادعوك اما في كونه مفردا واما في كونه معرفة واستبعده بعض
 الكل بانه ليس بين الكاف الاسمية والحرفية مشابهة تامة فانها
 ليست الحرفية معرفة والافراد لا يكتفي في المشابهة فانه لو كان كذلك
 يلزم مشابهة التكرة به ايضا ثم قال ذلك الكل والا شبهه عندي
 ان بناءه لتضمنه معنى الامر كتمال واجب واما عدم بناءه عند الاضافة
 فلكون الاضافة معارضة لسبب البناء فانها من خواص الاسم
 فرجح فيه الاعراب لرجحان جانب الاسم وانما حمل شبه المضاف
 على المضاف ولم يحمل المقول لغير المعين لانه ليس بمشابهه بلام الامر
 لان الامر خطابه لمعين والمقول لغيره ليس بخطاب في الحقيقة
 فلا يناسب الامر وانما بنى على ما يرفع به للفرق بين جر كنى
 المنادى العرب وبين حركة المبنى وحر وفهما كذا في الرضى
 وقال الشارح وهذا هو الاصل لا يعدل عنه ما لم يوجد للعدول
 عنه داع وقوله (وان كان) معطوف على الجملة الشرطية السابقة
 اى ان كان المنادى مفردا معرفة فهو مبنى وان لم يكن كذلك بل كان
 (مضافا او مشابها به او تكرة ينصب بفعل مقدر نحو يا عبد الله) هذا
 مثال للمضاف فان اصله ادعو عبد الله وهو باق على ما كان عليه
 من النصب لفظا كما في المثال المذكور وانما كان هذا النوع منصوبا
 معربا لانه هو الاصل لا يعدل عنه الى الضم وغيره لعدم الداعي اليه
 وهو المشابهة بالكاف الاسمية في الافراد والتعريف ولو سكون
 الاضافة من خواص الاسم وهى ترجح جانب الاسمية ولما فسر به بقوله
 اى يبق لم يرد عليه ان نصب المنادى تحصيل الحاصل اذ قيل كونه

منادى وهو منصوب ايضا ولا يرد ايضا انه اريد التنب لفظا
او تقديرًا يشكّل بمثل يايوم لا ينفع مال ولا بنون ولا بمثل يامثل ما ينفعنى
وياغير ما يضرنى مما يكون مبنيا حين الاضافة وهو لفظ يوم ومثل
وغير فان هذه المذكورات مبنية على الفتح ومنصوبة محلا على انه
مفعول افعّل مقدر وكونه منصوبا بفعل مقدر عند سيوبه وهو
الصحيح فان اصل يا عبد الله اما ادع عبد الله واما انادى عبد الله
حذف فعله انشاء حذفًا واجبا لئلا يلتبس الانشاء بالجملة الخبرية ثم انيب
عنه حرف النداء ليندل عليه فيتأكد الوجوب لان جمع التائب
والنوب ممتنع وقال بعضهم ان حذف فعله لكثرة استعماله ولدلالة
حرف النداء عليه وافادته فادته وقوله (وياخيرا من زيد) مثال
لشبهه المضاف والمراد به ان كل اسم لا يتم معناه الا بمفعوله او نعتيه
من جملة او ظرف او معطوف عليه بشرط ان يكون المعطوف
والمعطوف عليه اسمالشيء واحد وهذا المثال مثال لما كان تمامه
معمولا له واما مثاله لما تم بنعت جملة فنحو يا حليما لا يعجل وبنعت ظرف
نحو يا نحلة من ذات عرق بخلاف يا زيد الظريف فانه ليس من تمامه
ومثال ماتم بمعطوف على ان يكون اسمالشيء واحد نحو يائلمة وثلاثين
عددا او يكون علما بخلاف يا زيد وعمرو وقوله (ويا رجلا) مثال
لما كان مفردا غير معرفة فان المراد به ليس رجلا معينا بل واحد
من جنسه اى من يأتى به اى رجل كان وقوله (وان لحق) معطوف
على قوله ان لم يلحق اى وان لحق (باخره) اى باخر المتادى المفرد
المعرفة (الف) اى الف مذكور (بنى على الفتح) لان الالف
يقتضى ذلك (نحو يا زيدا) وقوله (وان اتصل) معطوف على
قوله ان لحق اى وان اتصل (باوله لام) اى لام الاستغاثة (يجب
جره) لانها لام الجر ومعناه التخصيص لانه يدل على ان الدعاء
مخصوص لزيد وزيد ممتاز بالدعاء له من بين امثاله وانما قحت هذه
اللام لكونها محمولة على لام لك واما لو عطف عليه بغيرها نحو
يا لكهولة وللشباب تكسرفى المعطوف وايضا لا يستعمل فى الاستغاثة

من حروف النداء الايا لكونها اشهر وانما اعرب المنادى مع لام
الاستغاثة لكون حرف الجر من خواص الاسم فقوى جانب الاسمية
وضعف جانب مشابته بالحرف ولما كان هذا مشتركا بين الاستغاثة
والتعجب والتهديد اورد مثالا مستعدا للكل وهو قوله (نحو يا زيد)
ولكن ان اريد به الاستغاثة يذكر معه المستغاث له وانما اورد
المثال باهماله لانه لو ذكره لم يحتمل اخويه واعلم ان اشتراط
المنادى المفرد المعرفة بعدم الخلق الف الاستغاثة انما يفيد في الواحد
اذ الالف مادام الف مناف لضم ما قبله دون المثني والمجموع اذ هما
مبينان على ما يرفع به لحق باخرهما الف او لا نحو يا زيدا ويا زيدونا
لانه لوجود الفصل بينهما بالنون ليس فيه منافاة حيثن و لذا اقتصر
المصنف على قوله وان لحق باخره الف يبنى على القح لان البناء
على القح انما يتصور في الواحد دون التثنية والجمع ولذا خص
المثال هناك به ولو غير لحق الالف بناثما ايضا بان يقول وان لحق
بناثما على ما يرفع به لين حكمهما ايضا ويجوز لك ان تريد بالآخر
ما يراد به في تعريف الاعراب فيثبذ لا يخلق باخرهما الف بل لو لحق
لحق بالنون وهو ليس باخرها على هذا المعنى ولما فرغ من حكم
المنادى نفسه شرع في حكم توابعه وحكم لما لم يكن مطردا بل كان
بعضها في حكم المنادى في البناء والاعراب وبعضها في حكم سائر
التوابع في كونها تابعة لحل متبوعها دون لفظه اراد ان يبين الاول
وان يحال غيره الى احكام سائر التوابع فقال (والبدل والمعطوف)
اي الاسم الذي يكون بدلا من المنادى المبني ومعطوفا على ذلك المبني
لكن المعطوف ليس بمطلق بل المعطوف (الخالي عن اللام) اي عن
الالف واللام (حكمه) اي حكم كل واحد منهما (حكم المنادى)
اي حكم المنادى الذي يستقل ويدخل عليه حرف النداء يعني ان كان
كل منهما مفردا معرفة يكون مبني على ما يرفع به مثال البدل (نحو
يا رجل زيدا) ومثال المعطوف (نحو يا زيد وعمرو) وان كان كل
منهما مضافا يكون منصوبا مثال البدل نحو يا زيد اخا عمرو ويا زيد

طالعا جبلا ومثال المعطوف يازيد واخا عمرو ويازيد وطالعا جبلا
 واما حكم غيرهما من التوابع وهو التأكيد والصفة وعطف البيان
 والمعطوف المعرف باللام فيجوز في كل منها ان يكون مر فوعا جبلا
 على لفظ المبني ومنصوبا جبلا على محله كذا قالوا وقال الشارح
 وقولهم ترفع جبلا على لفظه ليس كما ينبغي اذ يلزم حيث ان لا يكون
 اعراب التابع من جنس اعراب المتبوع مع انه لا بد منه يعني ان اعراب
 المتبوع ههنا نصب لا غير ولفظه ليس بمعرب بل حر كته حركة
 بناءية ولا معنى في ان يقول ترفع جبلا على لفظه لان المحمول هو
 الاعراب والمحمول عليه هو البناء فان قيل لم لا يجوز ان يكون المراد
 بالاعراب اعم من ان يكون حقيقة او مجازا قلنا وهذا باطل لانه جمع
 بين الحقيقة والمجاز بلفظ واحد ثم قال والاشبه ان يقول ان الرفع
 في العاقل في مثل قولنا يازيد والعاقل ليس باعراب ولا بناء بل هو
 كالجر الجوارى صرح به في الامتحان كذا ذكره الشارح وهذا
 ملخصه ثم قال فلا وجه لتخصيص هذا البيان في المنادى كما لا يخفى
 على الذكي (وحر و ف النداء يا و ايا وهيا واى والهمزة) اى مجموع
 هذه الخمسة (ووا) وهو اى وا (مختص بالندبة) اى لا يستعمل
 في غيرها بخلاف يا فانه يعمها وغيرها اما يا فهو للبعيد سواء كان
 بعيدا في الحقيقة كقولك يازيد او للبعيد حكما كقول الداعي يا الله
 ويارب فان الله تعالى وان كان اقرب الى كل شخص من جبل
 الوريد لكن الداعي يستعمله كذلك استقصارا لنفسه واستبعادا لها
 من المدعو جل وعلا كذا قاله الزنجشیری وقال ابن المنير ان هذا
 دليل اقناعي لبرهاني فان الداعي لو استعمله كذلك للاستقصار يكون
 قوله يا قريبا غير بعيد ويا من هو اقرب اليه من جبل الوريد فاين
 من الا انتصاب منصب البعيد كذا في التسهيل وشرحه للدماميني
 فظهر ان لا اختصاص له للبعيد واما ايا وهيا للبعيد والهمزة للقريب
 واى قيل انه للقريب وقيل انه للمتوسط وايضا ان يا يستعمل في النداء
 والاستغاثة والتعجب والتهديد بخلاف غيره فانه لا يستعمل

الا فى النداء (وامم لا) اى الثالث من الاقسام الاربعة التى للمبنى
 غير اللازم اسم لالتى موضوعة (لنى الجنس) فانه مبنى (اذا كان
 مفردا) اى غير مضاف ولا شبه مضاف فانه لو كان كذلك لم يكن
 مبنيا بل يكون معربا منصوبا فانه عند كونه مضافا يرجع جانب الاسمية
 فيكون معربا وقوله (نكرة) صفة مفرد وقوله (متصلة بلا) صفة
 بعد الصفة وقوله (غير مكررة) بالنصب حال من لا (نحو لارجل)
 اى فى الدار وكذا لارجلين فيها ولا مسلمين فيها ولا مسلمات فيها
 فان كلا منها مبنية على ما ينصب به وانما قال نكرة فانه لو كان
 معرفة او نكرة مفصولة عن لا او مكررة يكون مرفوعا على الابتداء
 وجوبا ووجه كونه مبنيا انه تضمن معنى من الاستغراقية لانه
 جواب لقوله هل من رجل مثلا واجيب عنه بلارجل اى لارجل من
 الرجال وانما بنى على ما ينصب به ليكون البناء على حركة كما فى المفرد
 او حرف كما فى التثنية والجمع السالم وعلى الكسرة بلا تنوين
 عند الجمهور فى نحو مسلمات استحقها النكرة فى الاصل قبل البناء
 ذكره الرضى وقال الشارح هذا التوجيه مخالف لما ذكره فى المنادى
 من انه انما بنى على ما يرفع به للفرق الخ فلا بد من بيان الفرق فانه
 قال فيه للفرق بين حركتى المنادى المعرب وبين حركتى المبنى واى
 فرق يحصل فى قمتة مثلا فى كونها حركة بناءة او اعرابية بكونها
 حركة بناءة او اعرابية فلا بد من بيان وجه بناءه انه لما كان
 لاعاملا ضعيفا قد ينعزل عنه فجعل حركة معموله المبنى موافقا لعمله
 المحلى وهو النصب ليكون اماراة ومذكرا له وان لا يظن انه معزول
 عنه واما عامل المنادى فانه لقوته لا ينعزل اصلا فلا يظن بالنعزل حتى
 يحتاج الى التذكير (والمضارع) القسم الرابع من المبنى الغير اللازم
 المضارع (المتصل به نون جمع المؤنث) فانه مبنى على السكون
 حين اتصالتها به لكون الآخر الذى هو محل الاعراب بمنزلة
 الوسط وانما بنى على السكون للحمل على الماضى الذى يتصل به تلك
 التون نحو ضربن (اونون التأکید) اى او المضارع الذى يتصل به

نون التأكيد سواء كانت خفيفة او ثقيلة فان آخر المضارع عند
 دخولها مبنى على الضم في جمع المذكر وعلى الكسر في الواحدة
 الحاضرة وعلى القح في غيرهما وانما بنى لكونها بمنزلة الجزء فلي
 دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله وسط الكلمة لكونها كلمة اخرى
 في الحقيقة وبنى في الجمع على الضم ليدل على الواو المحذوفة وفي
 المخاطبة على الضم ليدل على الكسرة المحذوفة (نحو يضربن
 وتضربن) هذان مثالان للمضارع الذي اتصل به نون جمع
 المؤنث الاول للغائبة والثاني للمخاطبة (ونحو هل يضربن) هذا
 مثال لما اتصل به نون التأكيد ومحمّل لاربع مثال لان نونه اما ثقيلة
 واما خفيفة وعلى التقديرين ان ضم باؤه يكون مثالا للجمع وان قح
 يكون مثالا للمفرد الغائب وقوله (وهل تضربن) يحتمل ستة امثلة
 فانه ان ضم باؤه يكون مثالا للجمع المذكور المخاطب وان قح يكون
 للمفرد المذكور للمخاطب وان كسر يكون للحاضرة والتون فيها
 خفيفة او ثقيلة وقال بعض الكمل ان المضارع يكون مبنيا على القح
 مع نون التأكيد ان لم يقع بينهما مرفوع بارز وهو واو الجمع ويا
 المخاطبة واما اذا وقع وحذف ذلك البارز لدفع اتقاء الساكنين
 فالمضارع حيثئذ معرب تقديره لانه لوقوع الفصل بينهما يخرج
 عن كونها بمنزلة الجزء ثم قال السارح ونظر النحرير اذ
 والقبول احق لان هذا الفصل لا يضركونها بمنزلة الجزء لانهم
 عدوا هذا الضمير جزءا من الفعل استدلالا بسكون الآخر في مثل
 ضربنا حتى جعلوا التون بعده اعرابا انتهى (وهذه الالفاظ) اى
 الالفاظ التي عدت من المبنى الغير اللازم يعنى انها مبنية في حالة
 ومعربة في حالة اخرى وهى من نحو قبل الى هنا (يجب بناؤها)
 ولا يجوز اعرابها عند وجود شرائط البناء ولا يضركونها غير
 لازم لان البناء منتف عند عدم احد الشروط (واما جاتها البناء)
 اى واما الالفاظ التي يجوز بناؤها واعرابها في حالة واحدة (فالظروف)
 اى فهى الظروف (المضافة الى الجملة واذ) اى والى لفظ اذ (فانها)

اى فان الظروف المذكورة (يجوز بناؤها) اى ويجوز اعرابها على
 حسب العوامل (بحق قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم)
 هذا مثال للظرف المضاف الى الجملة وقرئ بالرفع لمكونه معربا
 مرفوعا على انه خبر المبتدأ ومفتوحا على انه اكتسب البناء من
 المضاف اليه فيكون مرفوعا محلا (وحيث و يومئذ) وكذا
 لئلا فان لفظ حين ويوم مضافان الى اذ وهو مضاف الى الجملة
 فعنى حيثئذ ويومئذ حين اذ كان كذا ويوم اذ كان كذا
 فخذفت الجملة المضافة اليها وعوض عنه التنوين فيهما وجاز
 في كل منهما اعرابه وبنائه على القتح كما قرئ في قوله تعالى من عذاب
 يومئذ بجر الميم على انه مضاف اليه عذاب وفتحها على انه مبني على
 القتح ومجرور محلا (وكذلك) اى مثل حين ويوم في جواز البناء على
 القتح لاكتساب البناء من المضاف اليه (مثل) اى لفظ مثل (وغير)
 اى ولفظ غير (مع ما) اى مع لفظ ما (وان) بفتح الهزة وتخفيف
 اثون (وان) اى ومع ان بفتح الهزة مع تشديد النون وكان كل
 من هذه الحروف الثلاثة مصدريه بان يكون لفظ مثل وغير مضافين
 الى احد هذه الثلاثة نحو قيامي، مثل ما قام زيد او مثل ان يقوم زيد
 او مثل انك تقوم ومنه قوله تعالى انه لحق مثل ما انكم تنطقون
 وقد قرئ برفع اللام وفتحها ونحو اقول غير ما تقول او غير
 ان تقول او غير انك تقول فان مثل وغير يجوز ان يكونا معربين على
 حسب العوامل بناء على اعرابهما الذى هو الاسمية وان يكونا مبنيين
 على القتح قوله (واسم لا) بالرفع معطوف على قوله واما اظرف
 وقوله (المكررة) بالجر صفة لانك باعتبار الكلمة وقوله (المتصل)
 صفة الاسم وقوله (بها) راجع الى لا وقوله (المفرد) صفة ثانية
 للاسم وقوله (النكرة) صفة ثالثة للاسم يعنى ان ما يجوز بناؤه
 واعرابه لهم لانفى الجنس بشرط ان تكون لامكررة وبشرط ان يتصل
 بتلك الالاسم مفرد نكرة (نحو لا حول ولا قوة الا بالله) اى لا حول
 عن العصية ولا قوة على الطاعة الا بهداية الله تعالى وعنايته وهذا

مثال لما وقع فيه لامكررة يتصل بها نكرة مفردة قوله (فانه)
 تفصيله اى ان الشأن (يجوز بناؤه) اى بناء النكرتين الواقعتين
 مع لا المكررة (على القتح) بان يكون كل منهما جلتين مستقلتين
 بتقدير الخبر فى الاول اى لاحول موجود فيكون لاقوة معطوفا على
 لاحول بطريق عطف الجملة على الجملة او عطف المفرد على المفرد
 بتقدير الخبر فى الثانى فقط وبنيا على القتح على الاصل المذكور
 (ورفعهما) اى ويجوز ايضا رفع كل منهما بان يكون مبتدأ وانما
 رفع ليطابق السؤال لانه جواب لقولنا ابغى الله حول وقوة (وقتح
 الاول) اى ويجوز قتح الاول اى على الاصل المذكور (مع نصب
 الثانى) متونا بان يكون معطوفا على لفظ الاول فيطابق اعرابه لحركة
 بناءة فى المعطوف عليه او معطوفا على محله القريب (ورفعه)
 اى مع رفع الثانى بان يكون معطوفا على محله البعيد ويكون لازاثة
 فيهما (ورفع الاول) بان يكون لاعمى لس او بان يلغى عمله
 بانكرير (منع قتح الثانى) وهو على الاصل المذكور (وهذه)
 اى الوجوه المذكورة (خسة اوجه تجوز فى امثاله) اى فى اسماء
 امثال هذا التركيب مما يكون لامكررة متصلا بها اسمها مفردا نكرة
 مثل لارجل ولا امرأة فيها ومنه قوله تعالى لا بيع فيه ولا خلال فانه
 قرئ فيها بهتجها وورفعهما وقوله (وصفة اسم لا) معطوف على قوله
 واما الظروف اى واما صفة لا وقوله (المبنى) مجرور على انه صفة
 اسم وقوله (المفردة) بالرفع صفة للصفة وقوله (المتصلة) بالرفع
 ايضا صفة بعد صفة لها وقوله (به) راجع الى الاسم (فانه يجوز
 بناءؤها) اى بناء الصفة المذكورة (على القتح) حلا على الموصوف
 للاتحاد الواقع بينهما ولا اتصال الصفة بموصوفها بلا فصل ولتوجه
 النفي اليها حقيقة فكان لا باسرها ودخل عليها (نحو لارجل ظريف)
 بالقتح (واعرابها) اى ويجوز اعرابها (رفعا) بان يكون محمولا
 على محله البعيد (ونصبا) بان يكون محمولا على لفظ المتبوع او على
 محله القريب (نحو لارجل ظريف) برفع ظريف وتثنيته

(وظريفا) بالنصب وبالتنوين واما حكم العطوف الثكرة بلا تكرير
 فلا يرفع جلا على محله البعيد وانما هو ينصب فقط جلا على لفظه
 او على محله القريب ولا يجوز بناؤه لوجود الفصل بالعناطف ولذا
 لم يتعرض له لان كلامه في جائز البناء ولم يتعرض ايضا لحكم سائر
 التوابع لانه لا نص عنهم فيها الا ما نقل عن الاندلسي بان ما عدا ههنا
 كتوابع المنادى (قد تم تسويد هذا الشرح) بعون من كلم موسى
 فنادى * وكان هذا يسمى (بقوائم الاذكار) في حل (نتائج الافكار)
 عن يد من اعترف العجز والافتقار * الى الله الملك الستار (الحاج عبد الله
 ابن صالح بن اسماعيل * الامام بالجامع المنير * النسيب الى حضرت
 ابي ايوب الانصاري * رضى الله عنه * في سنة سبع واربعين ومائتين
 * بعد الإلف في هجرة من له العز والشرف *
 قد وقع الفراغ من كتب هذا الشرح المسمى بقوائم الاذكار * بعون الله
 الملك العزيز الغفار * على يد اضعف العباد احمد جد الله ابن اسماعيل
 حامد * ضحوة يوم السبت السادس من جادى الآخرة * لسنة اثنتين
 وخمسين ومائتين والف * وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين *
 * والصلوة والسلام على سيد المرسلين آمين *
 قد تم طبع هذا الشرح المسمى بقوائم الاذكار في المطبعة العامرة
 في ايام سلطاننا المعظم السلطان (عبد العزيز خان) ايد الله سلطنته
 الى اخر الدوران وذلك في اواسط جادى الاولى سنة ١٢٨٢

كتبه بنفسه والعبارة
 كثير السفع من طبعه
 ما حوى الزمان عبثه
 كلامه لا حست عبارة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على من جاز خصاله لم يكن له ورحمة للعالمين
السيد الأجل والأعظم الأكرم والحب المحترم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم
وسيدنا الهادي وثقتي ورجائي انت علم بعبدك الذنب العاين والفقير
المذنب المجاني اسمك استغث ولا استعس ولا أجورهم ولا مشقة
الأمر جردت يا غياث من الأغياث له يا زعيم من الزعماء
يا أرحم الراحمين والكرام الأكرمين اللهم عجل لآل آل الله انت الحق
البين ولو بنا بعبدك الأئمة واسمك بفيض فضل اسمك
الرحمن الرحيم ونفضل كرمك يا مجيبا للطالعين ان تفتح علي
عبدك الضعيف الفاني من فروع العارفين وتفقهه في الدين
وتفقر في الدنيا الفقور الكريم وترحمني انت الرحمن الرحيم
وتتوب عني انت انت التواب التوب وتبشر علي طلب هذا الكتاب
انت حيا وقات وقات وانت شيخ من قديك والارباب
انت علم حكيم رؤف رحيم وصل اسمك على محمد النبي المجد وعلى آله وصحبه
سلام شديدا وزاده وذهبهم تباركا وتعالى
١٢٠٥
٥
العقير محمد
الكتاب

فرعك هذا الكتاب من عند ربه المتعال وان المفرد

~~ل~~

محمد سيد الكواكب واللاهوت خير الفتيهين

وما كنت عزة ما بكما